

Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux
Observatoire Social Tunisien

CAHIER DU
FTDES N°3

(DES) ENGAGEMENT(S)

Dossier coordonné par:
Riadh Ben Khalifa

Août 2020



المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
المركز الاجتماعي التونسي

كراسات
المنتدى عدد 3

الالتزام وفك الالتزام

تنسيق: رياض بن خليفة

أوت 2020

بدعم من:



المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي كراسات
المنتدى

حقوق التأليف محفوظة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
الطباعة : المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية- أوت 2020
ISSN : 2724-6833

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
المرصد الاجتماعي التونسي

كراسيات
المنتدى عدد 3

الالتزام وفك الالتزام

تنسيق: رياض بن خليفة

أوت 2020

الإدارة والتحرير:

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 47 شارع فرحات حشاد، 1001، تونس

المدير المسؤول:

علاء الطالبي

أعضاء لجنة التحرير:

حياة عمامو، صلاح الدين بن فرج، رياض بن خليفة، نزار بن صالح، ماهر حنين، سفيان

جاب الله، مالك كفيف، محمد سليم بن يوسف

المحتوى

حياة عمّامو

- 6 في الالتزام بقضايا الحداثة في العالم العربي والإسلامي

فاطمة شلفوح

- 54 واقع التربية على حقوق الإنسان في المنظومة التربوية التونسية وعلاقته بتسيخ قيم المواطنة والبناء الديمقراطي

شيماء بن رجب

- 76 محاولة مشجعي النادي الإفريقي إنقاذ ناديهم: مقارنة سوسيولوجية للالتزام

في الالتزام بقضايا الحداثة في العالم العربي والإسلامي

حياة عمامو

مديرة مخبر تاريخ الاقتصاد المتوسطي ومجتمعاته
عميدة سابقة لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس

شهد ما يُعرف بالعالم العربي والإسلامي منذ بداية القرن التاسع عشر، إنتاجاً فكرياً مهماً صدر في الصحف والمجلات والكتب. وقد تزامنت غزارة هذا الإنتاج مع دخول الطباعة العربية إلى مصر في عهد محمد علي، وانتشارها بعد ذلك في كافة البلدان "العربية والإسلامية". وتواصل هذا الإنتاج بنفس النسق مع بداية القرن العشرين (فترة ما بين الحربين)، لتتراجع نسبياً مع اندلاع حركات التحرر الوطني من أجل الاستقلال وانشغال "النخبة المثقفة" في بناء الدول الوطنية المستقلة حديثاً مع المنع التام لبقية المثقفين من حرية التعبير عن أفكارهم وآرائهم خاصة فيما يتعلق بالحكم والدين وعديد القضايا الاجتماعية. انطلاقاً من سبعينات القرن الماضي، عاود هذا الإنتاج الفكري نشاطه في اتجاهات مختلفة من أجل التغيير المنشود منذ زمن الاستعمار، الذي فرضته أزمة أنظمة الحكم في فترة ما بعد الاستقلال.

حالياً يجد القارئ نفسه أمام إنتاج فكري إصلاحي غزير ومتنوع، تواصل لفترة تقارب القرنين من الزمن، وينتشر في أرجاء كثيرة من "العالم العربي والإسلامي" فيتبادر إلى ذهنه أنّ هذا الإنتاج يُشكل حركة منسجمة تتطور في خطّ مستقيم، أو أنّه مكرراً لنفسه عبر الزمن؛ ولكنّ الواقع مختلفاً تماماً عن ذلك لاختلاف الأسباب التي أوجدته. ففي القرن التاسع عشر، عبّر فكر رواد النهضة

عن الصدمة التي أصابهم جرّاء التقاءهم الأوّل بالآخر الأوروبي، الذي ولئن بهرهم تقدّمه، فقد خشوا خطر أن يبتلع ثقافتهم لتفوّقه الفكري والعلمي والتقني، خاصّة وأنّ اللقاء الأوّل جمع بين المستعمر والمستعمر أي بين من يريد فرض سيطرته لتفوّقه الحضاري، وبين من يريد تجاوز تخلفه دون أن يفقد خصوصياته الحضارية وخاصّة الدينيّة منها. أمّا فترة ما بين الحربين، فقد زاد خلالها الشعور بالتمزّق لدى المفكرين بين اعتبار الاستعمار الأوروبي مصدر استغلال وقمع للعرب والمسلمين لذلك لا بدّ من مقاومته عن طريق التمسك بالإسلام؛ والنظر إلى أوروبا على أساس أنّها منبع قيم الحداثة وهو ما يدعو إلى التماهي معها لتطوير نظام الحكم وتنظيم العمل السّياسي والنقابي وتحقيق المساواة بين الجنسين وحرّيّة الرأْي والتّعبير.

وفي بداية سبعينات القرن الماضي، عبّر المثقّفون المنتمون إلى دول ما بعد الاستقلال إلى أنّ أنظمتهم حقّقت تحديثاً ولم تحقّق حداثة، لذلك نقدوا سياسات هذه الأنظمة، وطُرحت من جديد مسألة الإسلام والحداثة من أجل رؤية أعمق وأقدر على تحقيق التّقدّم الذي فشلت أنظمة الدّول الوطنيّة في تحقيقه. ولمّا وعت هذه الأنظمة عمق أزمتها، أرست سياسات الانفتاح الاقتصادي وفتحت المجال أمام تيّارات الإسلام السّياسي الغاضب لمقاومة "التّغريب" و"إعادة أسلمة" المجتمع، التي فرضت بدل الحزب الواحد، الدّين الواحد والمذهب الواحد وتكفير كلّ من خالف هذا التّوجّه، وهو ما أدّى إلى انخراط مجموعة كبيرة من المثقّفين لمواجهة هذا الوضع وطرح السّؤال من جديد: ما العمل للخروج من هذا المأزق الذي يتأرجح بين قمع الأنظمة الدّكتاتوريّة وعنف تيّارات الإسلام السّياسي؟

لقد أنتج المفكّرون المنتمون إلى الثقافة العربيّة والإسلاميّة، فكراً إصلاحيّاً لتحقيق حداثة مجتمعاتهم في سياقات متأزّمة، بدأت بصدمة الحداثة والتّفوّق الأوروبي، وانتقلت إلى مقاومة الاستعمار والأوساط السّياسيّة والدينيّة المحافظة التي كثيراً ما تدعم الاستعمار بسبب التّقاء المصالح، لتصل إلى أزمة

فشل أنظمة ما بعد الاستقلال وغطرسة القوى الغربيّة التي وصمت العرب والمسلمين بالتّخلّف والإرهاب.

عبّر فكر المفكرين "العرب والمسلمين" على التزام عميق بعدد قضايا الحداثة من أجل تجاوز الأزمات المتلاحقة في بلدانهم منذ بداية القرن التاسع عشر حتّى يومنا هذا، فطرح معظمهم معضلات نظام الحكم ونمط المجتمع وطبيعة المعرفة والثقافة والتعليم، وكان هاجسهم الأول يقوم على تصوّر كميّة التعامل مع الإرث الحضاري الإسلامي فيما يتعلّق بالقضايا المذكورة. ولمّا تركّزت الأنظمة السّياسيّة لما بعد الاستقلال، تحرّرت المجتمعات من بعض قيودها، ولكنّها لم تتخلّص من الاستبداد والعقليّات المحافظة بإسم الدّين التي سرعان ما هيمنت على المجتمعات بفضل الحملات الدّعويّة للإسلام السّياسي وانخرطت في ضرب كلّ أشكال التّحرّز والحرّيّة بدعوى محاربة "التّغريب" والمحافظة على الهويّة المهدّدة من أفكار أنصار الغرب. فظهر مفكّرون من أجل مقاومة موجات "إعادة الأسلمة" بفكر يسعى إلى نقد الإسلام السّياسي بكافّة مظهراته متوجّها تارة إلى الرّأي العامّ الدّاخلي الذي لا يتعاطف معه إلّا نادرا نتيجة حملات التشهير والتّشويه التي يتعرّض لها هؤلاء، وطورا إلى الرّأي العامّ الغربي للشرح والتفسير في بعض الأحيان وللتبرير في أحيان أخرى. فلماذا لم تتحقّق الحداثة المنشودة في البلدان العربيّة والإسلاميّة رغم غزارة الإنتاج الفكري وتنوّع أطروحاته وتعدّدها وطول المدّة التي عالج خلالها هؤلاء المفكرين الملتمزين بقضايا الحداثة الفكرية؟

فكر النّهضة الأوّل: تكييف الإسلام مع صورة العالم

تقوم فلسفة الفكر الإصلاحية الإسلامي في الأصل¹، على العودة إلى الأصول وإعادة قراءة العقيدة حسب المذهب السّني من أجل الاستجابة لمتطلّبات الزمن

¹ Sabrina Mervin, *Histoire de l'Islam : fondements et doctrine*, Paris, Flammarion, 2000, p. 170.

الذي برز فيه هذا الفكر؛ ولذلك عُرف هذا الإصلاح أيضا باسم "السلفيّة"²، مع الإشارة إلى طعن بعض الباحثين المعاصرين في هذا المصطلح. إذ اعتبر الباحث اللبناني جورج قُرم أنّ اعتماد لفظ "سلفي" لوصف المصلحين المسلمين في القرن التاسع عشر هو مضللّ، لأنّ الإصلاحات التي اقترحوها عبّرت عن روح الحداثة حتّى وإن استندت إلى العصر الذهبي للإسلام وفتراته الأولى، لأنّ الفكرة الأساسيّة لهذه الإصلاحات تبقى في البحث عن التّوفيق بين أسس العقيدة وإحراز تقدّم الحداثة. لقد قامت إيديولوجيّة الوحدة الإسلاميّة في القرن التّاسع عشر إذن على الانفتاح على أوروبا وحضارتها وإنجازاتها العلميّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ومن ثمّ فإنّ الجدل الفلسفي حول الدّين في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان -حسب هذا الباحث- الأصل في نهضة "الإسلام التّنويري" الذي ازدهر خلال هذه الفترة³. ويساند ستيفان لأكروا زميله اللّبناني في هذا التّمتّي، إذ أنّه يرى أنّ الأمر يتعلّق بمفكّرين كانوا حداثيّين وأصوليّين في نفس الوقت، أي أنّ الفكر الإسلامي في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لم يرفض الحداثة وقبل الحوار مع المثقّفين الأوروبيّين⁴.

وفي هذا الصّدّد، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المنتمين إلى هذا التّيّار، كانوا قد أدرجوا تفكيرهم في إطار حركة نهضويّة تهدف إلى نهضة ثقافيّة ودينيّة، كما تصبو إلى نهوض سياسي للعالم العربي. ويرى الكثير من مفكّري القرن التاسع عشر أنّ الاستعمار الأوروبي كان ظاهرة شموليّة، وهو ما يتطلّب بدوره إجابة شاملة من قبل المستعمرين⁵. لقد نتج عن فكر النّهضة القائم على العودة إلى الأصول وإعادة قراءة العقيدة أو ربّما كلّ التّراث الدّيني إلى بروز تيّارين أساسيين.

² السلفيّة هي ظاهرة متعدّدة المعاني، ويعود أصل الكلمة إلى السلف المتمثل في كبار صحابة النّبيّ الذين كان نمط حياتهم مثالا يُحتذى، ولا يعترف الفكر السلفي إلاّ بشرعيّة الخلفاء الراشدين، ويقتصر مذهبهم على أهل السّنّة.

³ Georges Corm, *Pensée et Politiques dans le monde arabe : contextes historiques et problématiques XIX- XXI^e siècle*, Paris, La découverte, 2014, p. 219 et 129.

⁴ Conférence de Stéphane Lacroix, *Les frères musulmans égyptiens, de l'origine au défi du pouvoir*, EHESS, ajouté le 05/ 02/ 2013, disponible sur <https://www.canal-u.tv/video/ehess/>, (consulté le 30 mars 2020).

⁵ Georges Corm, *Pensée et Politiques dans le monde arabe... op. cit.*, 2014, p. 218.

الأول - تيار الإصلاح الديني أو الحداثة الإسلامية: يدعو أصحاب هذا التيار الذي برز في القرن التاسع عشر إلى إصلاح ديني عميق، لأنهم يعتبرون أن تخلف الشعوب الإسلامية يعود إلى تدهور الممارسة الدينية، ولذلك يصبح إصلاح الإسلام وسيلة لمقاومة الاختراق الأوروبي. ويعتبر أصحاب هذا التيار أيضا أن إسلاما عقلانياً ومنفتحاً على العلوم والحداثة هو الطريقة الوحيدة للخروج من حالة الاحتضار التي كانت تعيشها الشعوب الإسلامية في ذلك الزمن⁶. وقد كانوا يهدفون من وراء ذلك إلى البحث عن العناصر التي مكّنت الغرب من التقدّم، دون أن يفقد المسلمون الخصائص الدينية والثقافية التي تكوّن هويتهم الإسلامية، وهذا ما حثّهم على استنهاض همم الشعوب الإسلامية من أجل إصلاح دينهم حتى يكون مواكبا للحداثة.

برز من بين مؤسسي هذا التيار الذي سعى إلى إصلاح الدين الإسلامي للالتحاق بركب الحضارة الأوروبية الكثير من المفكرين، الذين يشتركون في التكوين الديني وفي اتصالهم بأوروبا بطرق مختلفة ومن ثمّ التقائهم حول فلسفة المشروع الإصلاحي الذي تحتاجه بلدانهم وحتىّ كامل العالم الإسلامي الذي ينتمون إليه ثقافياً. وبالرغم من أن أغلب رجال الإصلاح المنتمين إلى التيار الديني الذي كان يسعى إلى إقامة حداثة إسلامية، كانوا متشابهين في مصدر التكوين الذي تلقّوه، فقد خاض كلّ منهم تجربة مختلفة عن الآخر. وسنحاول في هذا الإطار استعراض بعض النماذج الإصلاحية التي قام بها البعض من هؤلاء المصلحين خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حسب التدرّج الكرونولوجي لحياة كلّ واحد منهم.

- خير الدين باشا التونسي (1822-1890): وُلد في بلاد الشّركس جنوب شرقي جبال القوقاز، وقع في الأسر وهو طفل فاشتراه تحسّين بك من سوق الرقيق في اسطنبول، وفي سنة 1839 اشتراه مبعوث المشير أحمد باي الأوّل (1837-

⁶ Maher Charif, « Réformisme musulman et Islam politique : continuité ou rupture », in Jean-Pierre Luizard (dir.), *le Choc colonial et l'islam. Les politiques religieuses des puissances coloniales en terre d'islam*, Paris, La Découverte, Paris, 2006, p. 518.

(1855)، ليصبح أحد المماليك الموجودين في سرايا المشير. لم يتعلّم خير الدين في المدرسة الحربيّة مثلما كان شأن عديد المماليك الآخرين، ولكنّه تلقّى تعليمًا دينيًا تقليديًا في السرايا فضلًا على إتقانه عديد اللغات مثل العربيّة والتركيّة والفرنسيّة. سافر إلى باريس مع المشير أحمد الأوّل سنة 1846 ثمّ عاد إليها في بعثة استمرّت من 1853 إلى 1856، تمكّن خلالها من اكتساب اطلاع كبير على كلّ مظاهر التحديث الفرنسيّة. تقلّب في عديد المناصب السيّاسيّة، إذ تولّى وزارة الحربيّة سنة 1857، وشارك في أعمال لجنة شرح قانون عهد الأمان في نفس السنّة، وترأس المجلس الكبير الذي أقرّه دستور 1861، وترأس اللجنة الماليّة الدوليّة المفروضة من القوى الأوروبيّة سنة 1869، وانتهى به الأمر لتولّي منصب الوزير الأكبر بين 1873 و1877. لم يكن خير الدين سياسيًا فقط، وإنّما كان حاملا لمشروع من أجل تحديث البلاد فعُرف لذلك بـ "أب النهضة التّونسيّة"⁷. ألّف خير الدين التّونسي كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ونشره عام 1867، وفيه جمع كلّ معارفه التي استقاها من تكوينه وأسفاره وقراءاته ونقاشاته التي أجراها مع رواد الإصلاح في تونس من عسكريّين مثل الجنرال حسين والجنرال رستم والزيتونيّين المستنيرين مثل أحمد بن أبي الضّياف ومحمّد بيرم الخامس وسالم بوحاجب. اعتُبر هذا الكتاب "بمثابة برنامج إصلاحي للهوض بالعالم الإسلامي لدخول الحداثة دون التخلّي عن مقوّمات هويّته وعقيدته. وقد ذهب خير الدين في كتابه هذا إلى أنّ التّقدّم وحبّ الخير للمجموعة والاحتكام للعقل لا تتناقض مع المبادئ الأولى للإسلام، الذي يتأسّس -حسب رأيه- على العقيدة والعقل معا"⁸.

بالرّغم من جمع خير الدين بين الفكر باعتباره برنامجا إصلاحيّا تحديثيًا لا يتخلّى عن الهوية الإسلاميّة وممارسة السيّاسة بوصفها جهازا تنفيذيًا، فإنّه فشل في تحقيق نتائج ترتقي إلى مستوى طموحه، لأنّه طرح إصلاحات في زمن غير زمنها، فلم يقدر في مجال هذه الإصلاحات إلّا على تأسيس المدرسة الصادقيّة لإرساء تعليم

⁷ الموسوعة التّونسيّة المفتوحة، خير الدين التونسي. www.mawsouaa.tn.wiki, 2017 / 3 / 6، وقع الاطلاع عليه يوم 4 /

2020 / 4.

⁸ نفس المرجع.

عصريّ لم تتمّع به سوى فئة ضئيلة من المجتمع التّونسي. لأنّ لم يحقّق خير الدّين الإصلاحات السّياسيّة والاجتماعيّة الضّروريّة لتحديث المجتمع التّونسي في أواخر القرن التّاسع عشر، فإنّ تجربته الرّائدة وبرنامج الإصلاحات ظلّاً ملهمين لكلّ المصلحين الذين أتوا بعده.

- جمال الدّين الأفغاني (1838-1897): هو من أصل فارسي، ولكنّه تسمّى بالأفغاني لينظر إليه بوصفه سنّيّاً لا باعتباره شيعيّاً⁹. سافر إلى كلّ مجالات العالم الإسلاميّ ليدعو إلى توحيده. تميّز النّشاط السّياسي لجمال الدّين الأفغاني بالنّضال ضدّ التّدخل الأوروبي في أرجاء كثيرة من العالم الإسلاميّ. بدأ التّدريس في مصر منذ 1871، لمجموعة من الشباب أصبحوا فيما بعد وجوهاً سياسيّة من الرّعيل الأوّل من بينهم الشيخ محمّد عبده وسعد زغلول الذي تزعم مقاومة الاستعمار البريطانيّ. التحق سنة 1884، بباريس أين أسّس مع تلميذه محمّد عبده مجلة العروة الوثقى. اعترضت منشورات المجلة على فكرة وجود قوميّات داخل الإسلام، مثلما ذهب إلى ذلك عبد الرّحمان الكواكبي، لأنّ المسلمين لا يعترضون على أن يتولّى أمرهم أيّ جنس عرقيّ ما دام ملتزماً بتطبيق تعاليم الإسلام. كان وجوده في باريس فرصة للاتّصال بمتحقّفين أوروبيّين، وفي هذا الإطار كان ردّه على إرنست رينان Ernest Renan، الذي قدّم محاضرة في السّرّبون بعنوان "الإسلام والعلم" بتاريخ 29/3/1883¹⁰. يفسّر الأفغاني انحطاط العالم الإسلاميّ بتفكّك وحدته، رغم أنّ الشّريعة تعتبر وحدة الأمة واجباً دينيّاً، ويشجب استنجد بعض حكام المسلمين بالقوى الأوروبيّة للحفاظ على أنظمتهم، لأنّ هذا السّلوك يؤدّي -حسب رأيه- إلى الفرقة، وهو بذلك يسعى إلى إحياء شعلة مقاومة المسلمين لأوروبّا إيماناً منه بأنّ الدّين الإسلاميّ هو أنجع طريقة لمقاومة الغرب، شرط إصلاحه من أجل تغيير المجتمع. وبالرّغم من اقتناع الأفغاني بأنّ الإسلام لن يستعيد مجده إلّا بالاتباع الصّارم للشّريعة وسير السّلف الصّالح، إلّا أنّه يؤكّد على استعمال العقل حتّى في تفسير القرآن، ويحثّ على فتح باب الاجتهاد من جديد

⁹ Henry Laurens, *L'Orient arabe, arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, Armand Colin, Paris, 2015, p. 86.

¹⁰ Stéphane Lacroix, *Les frères musulmans égyptiens...*, op.cit.

لإعادة النظر في الأصول الدينية حتى يكون الدين مواكبا للحدثة، وليس مجرد تقليدا أعى للأسلاف.

انطلاقا مما سبق يكون الأفغاني أول من دعا إلى وحدة المسلمين دون الالتجاء إلى إقامة نظام سياسي ممرکز وغارق في الاستبداد، لأنّ مثل هذا النظام يُعتبر العدوّ اللدود للإسلام؛ أما وحدة المسلمين فتُمثل الضمان الوحيد لقيام كتلة ضدّ القوى الأجنبية والمستبدين الفاسدين المتواطئين معها من أجل استعادة مجد الإسلام في عصر ازدهاره.

- محمد عبده (1849-1905)، وُلد وعاش في مصر، وقضى فترة من حياته في المنفى بطرابلس (لبنان) ثم بباريس إثر مشاركته في ثورة أحمد عرابي سنة 1879. تقلّد خطة مُفتي الديار المصرية بعد عودته من باريس سنة 1898. ربط محمد عبده بين عمله بوصفه فقيها في الدين ونشاطه المكثّف في الكتابة والنّشر فأصبح أبرز الذين ساهموا في تطوّر فكر التّيار الإصلاحي من النّاحية الدّينية. دعا محمد عبده إلى نشر التّربية والتعليم باعتبارهما أنجع الوسائل للتّحرّر والرّقي الاجتماعي، فناضل من أجل إصلاح التّعليم الذي اعتبره ضروريّا لتوعية الرّأي العام¹¹، ولذلك سيكون أول من بدأ إصلاح التّعليم في جامعة الأزهر، لأنّه اعتبر مناهج التّعليم فيها لم تعد صالحة من أجل تحقيق التّقدّم، وهذا ما جعله يُدخل تدريس العلوم العصرية فيها. يشترك عبده مع الأفغاني في ضرورة تجديد تأويل النّص المقدّس والقطع مع التقليد الأعى للقدّامى من السّلف¹² ممّا يسمح بالتّوفيق بين الإيمان وتقدير أفضل لمصالح المسلمين بما يواكب الحدثة والاستفادة من مكتسبات الغرب، بل ويذهب إلى أكثر من ذلك ليتمكن لكلّ عالم مسلم تأويل القرآن الذي لا يجب أن يقتصر على علماء الدّين وحدهم، فهو يدعو إذن إلى إصلاح الإسلام ليقوم الإيمان على العقل، لأنّه يعتقد أنّ الدّين هو الرّفيق الوفيّ للعلم الذي يقود أفضل سلوك ممكن. ومن هذا المنظور، لا يرفض عبده كلّ ما حقّقه الغرب من مكاسب لأنّه يعتبر أوروبا هي خزّان العلم في القرن التاسع عشر من خلال التجديد

¹¹ Bernard Rougier, « L'islamisme face face au retour de l'islam ? », *Vingtième siècle Revue d'histoire*, n°82, 2004/2, p. 106.

¹² Henry Laurens, *L'Orient arabe, arabisme et islamisme...* op. cit, p. 90.

الذي أحدثته في التعليم والاتصالات والصحافة، وهو تجديد ضروري للمسلمين لأنهم لا يمكن أن يحرزوا أي تقدم من دون بلوغه، ولعلّ هذا ما جعل الكثير من المختصين يصفون مؤلفات عبده على أساس أنها "التيولوجيا الإسلامية للتحرّر" ¹³ « Théologie islamique de libération »

- محمد رشيد رضا (1835-1865)، هو مفكر إسلامي لبناني، تلقى تكويناً دينياً تقليدياً وتأثر كثيراً بفكر كل من الأفغاني وعبده عن طريق المقالات التي ينشرها في مجلّتهما **العروة الوثقى**، كما تتلمذ على محمد عبده عندما كان في منفاه ببلبنان، وأسّس معاً مجلة المنار لنشر أفكار عبده الإصلاحية، وعندما توفّي الأستاذ سنة 1905، طوّر رشيد رضا أفكاره الخاصة ونشرها في نفس المجلة طيلة ثلاثين سنة. تعبّر شخصية هذا الأخير، حقيقة عن الانتقال بين مفكري الإصلاح للقرن التاسع عشر وزعماء حركات الإسلام السياسي المعاصرة. إلى حدود 1920 تقريباً، انخرط رشيد رضا في خطّ وسطي، يربط بين إصلاح يهدف إلى الحفاظ على مبادئ الإسلام، مع الأخذ بعين الاعتبار التطور والتقدم الذي حقّقه المجتمعات الحديثة. ومن أجل تحقيق هذه المعادلة، خاض هذا المصلح معركة لإبراز أنّ الإسلام "الأصيل" لا يتعارض مع التجديد والتقدم؛ ولكنّه وعلى الرّغم من أنّه يُعتبر تلميذاً وفيّاً لمحمد عبده، فقد انقلب رشيد رضا تدريجياً نحو إصلاح محافظ وتقليدي الذي يمكن تفسيره بسببين رئيسيين. يتعلّق الأوّل بأنّ رشيد رضا خلافاً للمصلحين الذين سبقوه لم يكن له أيّ اتصال مباشر بالحضارة الغربية، وأمّا السبب الثاني فيتعلّق بالسياق التاريخي لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى الذي اتّسم ببلوغ الاستعمار الأوروبي أوج توسّعه، فضلاً على تفكّك الامبراطورية العثمانية وسقوط نظام الخلافة، وهو ما أثّر في الشعوب الإسلامية وأثار مشاعرهم. في هذا السياق المعقّد، لم يُبدِ رشيد رضا الانفتاح الفكري الذي ميّز تفكير أستاذه محمد عبده؛ بل على العكس من ذلك انتهى به الأمر إلى نظرة أكثر تصلّباً للدين تقترب من

¹³ Mohamed Tahar Bensaada, « la théologie de la libération de Mohamed Abduh », publié en ligne le 3 août 2010, [en ligne] : <http://www.oumma.com> (consulté le 5/ 4/ 2020).

الحنبلية¹⁴، بدليل مساندته للإيديولوجية الوهابية التي فرضت تدريجياً على الجزيرة العربية، والتي يرى أنها تقيدت تماماً بمبادئ السنّة الأمر الذي مكّنها من تجنّب الهيمنة الأوروبية. لقد أدّى افتتاح رشيد رضا بالمملكة العربية السعودية باعتبارها البلد المستقلّ الوحيد في فترة ما بين الحربين إلى محافظة أتباعه فيما بعد على نظرتهم الصارمة للدين.

لقد خاض مختلف رجال الإصلاح المذكورين أعلاه الالتزام بإصلاح الفكر الإسلامي صلب المذهب السنّي، وبالرغم من اشتراكهم جميعاً وبدرجات متفاوتة ومختلفة في ضرورة إصلاح الدين للانفتاح على الحداثة الأوروبية، فقد انقسم هذا الالتزام عند رشيد رضا إلى فترتين، إذ التزم في الفترة الأولى بمواصلة نهج كلّ من محمّد عبده وجمال الدين الأفغاني، في حين تخلّى في الفترة الثانية على هذا النهج ليقترّب أكثر -تأثراً بالسياق التاريخي لذلك الزمن- إلى المفكرين الإسلاميين المعاصرين مثل حسن البنا والسيد قطب، وهذا ما سيقبّل فكر النهضة رأساً على عقب من فكرة تكييف صورة الإسلام مع صورة العالم إلى مشروع تغيير العالم بما يتناسب مع صورة الإسلام¹⁵.

لم يقتصر رواد الإصلاح الأوّل على إصلاح الدين من أجل بلوغ الحداثة، وإنّما وُجد من بينهم من دعا إلى التغيير السياسي والاجتماعي والثقافي من أجل نهضة المجتمعات الإسلامية لتبلغ ما بلغته الأمم الأوروبية.

الثاني- رواد الإصلاح من أجل الالتحاق بالأمم المتقدمة: اشترك معظم رواد هذا التيار في التكوين الديني التقليدي الذي تلقّوه مع مفكري التيار السابق، ولكنهم اختلفوا معهم في جعل المواطنة أعلى مرتبة من الانتماءات الدينية والعرقية أي إعطاء الأولوية للحداثة على الدين، فكانوا أكثر جرأة وبرغماتية في طرح القضايا التي من شأنها إخراج المجتمعات الإسلامية من التخلف السياسي والاجتماعي والثقافي الذي كانت تزرع تحته. أسس هذا التيار كلّ من رفاة رافع

¹⁴ Albert Hourani, *Arab Thought in the liberal age 1798- 1939*, Cambridge University Press, 1983, pp. 229- 230.

¹⁵ Sabrina Mervin, *Histoire de l'Islam...* op. cit. p. 170.

الطهطاوي وبطرس البستاني¹⁶ في القرن التاسع، وتواصل مع عديد المفكرين الآخرين الذين دونوا أفكارهم فيما يتعلق بهذا الشأن خلال الثلث الأول من القرن العشرين خاصة.

- رفاعة رافع الطهطاوي (1801-1873)، نشأ في بيئة علمية إسلامية مقيمة في مدينة طهطا بصعيد مصر. تخرج من جامعة الأزهر، ودرس بها طيلة ست سنوات. أمكن للطهطاوي الاطلاع على العلوم الغربية الحديثة عن طريق أستاذه حسن العطار، الذي كان على اتصال بمعهد نابوليون بونابرت بمصر¹⁷. سافر الطهطاوي سنة 1826 إلى باريس بوصفه إماما لبعثة علمية من أجل دراسة العلوم والمعارف الإنسانية، التي كان يريد من خلالها الوالي محمد علي تحديث مصر لتصبح في مستوى البلدان الأوروبية. تعلم الطهطاوي خلال هذه البعثة التي دامت إلى 1831 اللغة الفرنسية حتى أجادها، ثم درس الفلسفة القديمة وفكر عصر الأنوار وتعمق في قراءة مونتسكيو الذي تأثر به كثيرا حتى وُصف بـ "مونتسكيو العرب". إثر عودته من باريس إلى مصر، اشتغل الطهطاوي بالتأليف، فألف 5 كتب أشهرها كتاب *تخليص الإبريز في تلخيص باريز*، والترجمة إذ أسس مدرسة الألسن، التي أشرف من خلالها على مجموعة من الشباب لترجمة العديد من كتب الجغرافيا والفلسفة والتاريخ... من اللغة الفرنسية في معظمها إلى اللغة العربية، والنشر عبر اتجاهه انطلاقا من 1850 إلى نشر أشهر المؤلفات الكلاسيكية وخاصة مؤلفات ابن خلدون، والصحافة بتأسيسه لمجلة روضة المدارس.

لم يقلل الطهطاوي في ترجمته للدستور الفرنسي لسنة 1814، من مصداقية محتواه ولا من فائدته بالرغم من أن ما ورد في هذا الدستور لا يوجد في القرآن ولا في السنة، ودعا إلى التفريق بين السلط على طريقة مونتسكيو مع رفض أن يكون

¹⁶ بطرس البستاني (1819-1883)، وُلد مسيحيا مارونيا ثم اعتنق البروتستانتية. أسس جمعية الأدب والعلوم وشعارها "حب الوطن من الإيمان" دعا إلى التّحوض باللغة والثقافة العربية، كما دعا إلى التّخلي عن التّضامن الإسلامي لصالح التّضامن القومي والوطني. وكان من أوائل الذين

نادوا بالتسامح الديني وفصل الدين عن السياسة. مثلت وحدة العرب المنتمين إلى كل الأديان أولوية في مشروعه الفكري. واعتبر أن سوريا تمثل وطن داخل الأمة العربية ولذلك اعتبر من مؤسسي القومية العربية. ألف دائرة المعارف في 9 مجلدات بين 1876 و1887، والقاموس المحيط، كما أسس عديد الجرائد مثل نفير سوريا والجنان.

¹⁷ Albert Hourani, *Arab Thought in the liberal age 1798- 1939*..., op. cit. p. 69.

الأمرء فوق القانون¹⁸، ولكنّه ساند الحكم المطلق لأنّه لا يستطيع أن يُغضب وليّ نعمته محمّد علي. أشاد الطهطاوي بتحرّر المرأة الغربيّة، فدعا إلى تعميم التّعليم بما في ذلك تعليم البنات في مصر، ولكنّه لم يدع إلى تحرير المرأة بالمفهوم الحداثي¹⁹. ودعا الطهطاوي أيضا إلى الوطنيّة وإلى نهضة مصر على أساس أنّها ولاية عثمانيّة، ولكنّه لم يدع إلى نهضة الأمّة الإسلاميّة. ويبدو أنّ الطهطاوي كان قابلا بنظريّة دوران الأرض، ولكنّه قدّمها وكأنّها هرطقة في العلوم الغربيّة حتّى لا يناقض النّصّ القرآني فيتجنّب بذلك المواجهة بين الدّين والعلم²⁰. من خلال كلّ ما سبق، يتّضح أنّ التّناقض بين قناعات الطهطاوي الإسلاميّة والعقلانيّة الغربيّة، يفوق كلّ إمكانيّة للتّوافق بينهما²¹. هكذا افتتح هذا المثقّف في فكر الحداثة العربيّة ما يمكن أن يسمّى بلأثكيّة الحقيقة التي تقوم على الفائدة وليس على مدى ملائمتها مع القرآن والسّنّة، وعلى الرّغم من بداية هذه "القطيعة الإبيستيمولوجيّة"، فإنّ فكر الطهطاوي لم يمثّل نظاما بديلا لفهم العالم، ولكنّه فتح طريقا للفهم والتّأويل والتّقييم الإنساني للظواهر الطبيعيّة والاجتماعيّة في العالم²² عسى أن يتبلور البديل مع مفكرين يخلفونه ليحقّقوا قطيعة إبيستيمولوجيّة فعليّة.

- عبد الرّحمان الكواكبي (1855-1902)، وُلد في حلب (سوريا) في عائلة ميسورة الحال وضالعة في العلم والأدب. تلقى تعليما متعدّد الاختصاصات جمع بين العلوم الدّينيّة والعلوم الطّبيعيّة. اشتغل بالصحافة وأسّس جريدته الخاصّة "الشّهباء" سنة 1877. اهتمّ مبكّرا بالشّأن العامّ، ففتح مكتبا مختصّا للاعتناء بمشاكل الضّعفاء والمظلومين، لكتابة شكاويهم من أجل إبلاغها إلى الباب العالي، مع تقديم استشارات قانونيّة مجانيّة ولذلك لقّب بـ"أب المحرومين"²³، فضلا عن هذا، كان

¹⁸ Anwar Morghith, « Le darwinisme et la sécularisation de la pensée en Egypte », dans *Rue Descartes*, n° 78, 2013/ 2, pp. 58 et 59 ;

¹⁹ عصام السيّد محمود، منبر رفاعة الطهطاوي ومدرسته في الإصلاح بين الأصول الإسلاميّة والأفكار العلمانيّة، القاهرة، مكتبة دار الحكمة بمصر، 2009، ص. 3.

²⁰ Anwar Morghith, « Le darwinisme et la sécularisation de la pensée en Egypte » ..., *op. cit.* p.58.

²¹ Albert Hourani, *Arab Thought in the liberal age 1798- 1939*..., *op. cit.*, p. 82.

²² Anwar Morghith, « Le darwinisme et la sécularisation de la pensée en Egypte »..., *op. cit.* p.59.

²³ Salam Kawakibi, « Un réformateur et la science », *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, Remmm, 101/ 102, July 2003, p. 70.

الكواكبي يدرّس لطلبة في المسجد الذي يحمل اسمه، وكانت له اتّصالات مباشرة بهم. كما تقلد مناصب عموميّة مهمّة مكّنته من النضال السياسي السّلمي البناء الذي عبّر عنه بقوله "لا يُقاوم الاستبداد بالعنف، بل بالسّلم وبطريقة تدريجيّة"²⁴. تدلّ مختلف هذه الأنشطة التي زاولها الكواكبي على التزامه السياسي والاجتماعي بقضايا وطنه ومواطنيه. وفي هذا الإطار ناضل من خلال مقالاته الصحّفيّة ضدّ الاستبداد والسّلطويّة للخلافة العثمانيّة، فانجرّ عن ذلك منع جريدته الأولى "الشهباء" بعد صدور ستّة عشر عددا، وجريدته الثانية "الاعتدال" بعد صدور عشرة أعداد فقط، كما تعرّض إلى محاولة اغتيال، ثمّ سُجن مرتين وانتهى به الأمر إلى مصادرة السّلطات العثمانيّة لكلّ ممتلكاته. وهذا ما جعله يسافر إلى الجزيرة العربيّة ووسط آسيا والهند وسواحل إفريقيا في مرحلة أولى، ليختار في مرحلة ثانية العيش منفيا في مصر. وهناك التقى بالسّوريين المنفيين فيها وخاصّة رشيد رضا الذي تبادل معه الآراء على أعمدة مجلّة المنار، فتبيّن اختلافهما حول فكرة اللائيكيّة²⁵. أسّس الكواكبي جريدة ثالثة في القاهرة ولكنّها مُنعت من قبل خيديوي مصر الذي خشي غضب السّلطان العثماني عبد الحميد.

ترك عبد الرّحمان الكواكبي الذي لم يعمّر سوى 47 سنة فكريا إصلاحيا يقوم على العديد من المبادئ:

✓ حرية التّفكير وحرية التعبير لمقاومة استبداد السّلطة والعمل على تغييرها من أجل التحديث بالمعنى الليبرالي للدولة العثمانيّة والمجتمعات العربيّة الإسلاميّة، ولبلوغ هذا الهدف ركّز الكواكبي على تحديد مفهومي السياسة والاستبداد، فالمفهوم الأوّل يعني بالنّسبة إليه إدارة الشّأن العامّ بحكمة، في حين يتعلّق المفهوم الثاني بالتّصرّف في الشّأن العامّ حسب الهوى²⁶. دعا الكواكبي إلى مقاومة الاستبداد بتطوير الفكر الحرّ القائم على احترام القانون واستشارة المحكومين ومراقبة الحكّام من قبل الشعب. واعتبر أنّ أفضل السّبل لتحقيق هذا

²⁴ Abderrahmane al-Kawakibi, *Œuvres complètes*, Centre de études de l'unité arabe, 1995, p.531.

²⁵ Salam Kawakibi, « Un réformateur et la science »..., *op ; cit.* p. 72.

²⁶ Abderrahmane al- Kawakibi, *op. cit.* p. 433.

الإصلاح السياسي هو تربية الحكّام والمحكومين على احترام الحرّية، الذي لن يتحقّق إلّا بإصلاح التّعليم والمؤسّسات. كما دعا إلى ضرورة توعية النّاس بأهميّة الحرّية، وضرب نفوذ رجال الدّين المتواطئين مع الحكم الاستبدادي الذي يتنافى مع الإسلام النقيّ القائم على العدل والمساواة والإنصاف والأخوة. ويرى أنّه لا خلاص للأوطان إلّا عبر إرساء نظام سياسي حدائي تمثيلي يقوم على التّشريع الديمقراطي.

✓ الفصل بين الدّولة والدّين: يعتبر الكواكي أنّ النّظام السياسي الاستبدادي يستمدّ شرعيّته من رجال الدّين الذين وظفوا الدّين لإخضاع الشّعوب والحفاظ على مصالحهم، في حين لا يجب أن يتجاوز دورهم تأديب النّاس على ممارسة الشعائر الدّينية. وهذا ما جعله ينادي بإنهاء دور رجال الدّين السياسي الدّاعم للنّظام السياسي الاستبدادي وتعويضه بالنّظام الديمقراطي الدّستوري.

✓ دور المثقّف في نشر العلم ومقاومة الجهل: يعتبر الكواكي أنّ للمثقّفين دورا حاسما في الإصلاح السياسي والاقتصادي وخاصّة الدّيني، إذ تقع على هؤلاء مسؤوليّة إعادة الاعتبار للمسائل المهجورة منه وإلغاء الإضافات فيه²⁷. كما حتّ المثقّفين على نشر العلم الذي ينوّر العقول لتوعية عموم النّاس وانتشالهم من عقلية اللامبالاة والتّسليم بما كتب الله لهم.

بالرّغم من أنّ الفكر الإصلاحي للكواكي يتّسم غالبا بالتأّثر بفكر الحداثة الغربيّة ونقد كلّ ما هو سائد في "دار الإسلام"، فإنّ هذا النّقد لم يوجّه إلى الإسلام بوصفه ديناً بقدر ما وجّه إلى ممارسات رجال الدّين، مع التّأكيد على أنّ هذا المصلح لم يدع أبداً إلى ضرورة ملائمة الحداثة مع ما تقتضيه مبادئ الإسلام كما دعا إلى ذلك الأفغاني وعبدّه.

ويبقى فكر الكواكي – منذ وفاته إلى وقتنا الحاضر- محلّ نزاع بين مختلف التّيارات السياسيّة التي يسعى كلّ منها إلى تبنيّه كمرجعيّة لفكرها، إذ اعتبره "القوميّون السّوريّون" الذين ينادون بـ "سوريا الكبرى" مؤسّساً لفكرهم بسبب ما

²⁷ Idem, p. 493.

أعطاه من أهمية لبلاد الشام مع دعوته إلى التّخلّص من تأثير الهيمنة التّركيّة في المنطقة²⁸. أمّا المنتمون للحزب الشّيوعي السّوري فقد جعلوا من الكواكبي رمزا قريبا من فكرهم بسبب معاداته للاستبداد والطابع الاجتماعي لفكره، ولذلك علّقوا صورته في كلّ اجتماعاتهم وملتقياتهم²⁹. ومثلما كان شأن "القوميين السّوريين"، جعل "القوميّون العرب" من الكواكبي مؤسّسا "للقوميّة العربيّة"، بسبب دعوته إلى أن يكون خليفة الأمّة عربيّا وليس تركيّاً³⁰. وأخيرا ذهب "الإسلاميون المعتدلون" إلى أنّ الكواكبي يمثل آخر المصلحين من السّلفيّين الأكثر نقاء³¹.

- قاسم أمين (1863-1908)³²، ينتمي إلى عائلة أرستقراطية مصريّة. خلافا لكلّ رواد الإصلاح الذين سبقوه لم يتلقَ قاسم أمين تعليما دينيّاً، إذ كان أوّل من تحصّل على الإجازة في الحقوق من مدرسة الحقوق والإدارة سنة 1881. سافر إلى فرنسا ليواصل دراسته التي أنجزها سنة 1885. أثّرت إقامته في فرنسا كثيرا في تكوينه الفكري، فهناك اكتشف كبار المفكرين الأوروبيين في أواخر القرن التّاسع عشر، وكان شديد الشّغف بداروين وسبنسر اللّذين كان لهما بالغ الأثر في تفكيره. تجددت علاقته في باريس بجمال الدّين الأفغاني ومحمّد عبده وكان قد سبق وأن تعرّف عليهما عندما كانوا جميعا في القاهرة. عمل مترجما خاصّا لمحمّد عبده أثناء إقامته في باريس. ولما عاد إلى مصر، انخرط في الوسط السّياسي والفكري للمصلحين المعروفين في ذلك الزّمن مثل سعد زغلول ومحمّد عبده. وانطلق في بلورة تفكيره من فكرة البحث في سبب انحطاط المسلمين، وهي نفس الفكرة التي انطلق منها كلّ المصلحين في النّصف الثاني من القرن التّاسع عشر. وفي بحثه عن أسباب هذا التخلّف وجد أنّها ترجع إلى غياب القيم الأخلاقيّة التي تعود بدورها إلى الجهل بالعلوم الحديثة القادرة وحدها على التّوجه نحو سعادة الإنسان. ويعود

²⁸ Jean Dayé, *Al-imam al-Kawakibi, fasl al-dîn 'an al-dawla*, Londres, Dâr Sûraqîa, 1988.

²⁹ Salama Kawakibi, *op. cit.* p. 82.

³⁰ Khaldûn Sâti' al-Husari, *Three reformers : a study in modern arab political thought*, Beirut, Khayat's edition, 1966.

³¹ محمد عمارة، عبد الرّحمان الكواكبي شهيد الحرّيّة ومجدّد الإسلام، بيروت، دار الوحدة، 1984.

³² <https://www.lesclesdumoyenorient.com> Qasim-Amin.

هذا الجهل حسب قاسم أمين إلى الأسرة، وهنا تكمن طرافة تفكيره. يقوم أساس المجتمع على الروابط الأسرية، التي تحددها علاقة المرأة بالرجل من ناحية، وعلاقة المرأة بالأطفال من ناحية ثانية، ومن هنا يتبين أنّ مسؤولية تربية الأطفال ونحت القيم الأخلاقية للأمة يعود إلى العائلة وخاصة المرأة، وهذا ما جعل قاسم أمين يهتم بطرح قضية المرأة بصفة تدريجية. بدأ هذا الكاتب مشوار الكتابة سنة 1894 بتأليف مقال للردّ على كتاب مصر والمصريون الذي ألفه الدوق دي هاركورت Le duc d'Harcourt، وقد أقرّ في هذا الردّ بواقعية تخلف مصر في ذلك الزمن ولكن نفى تماما أن يكون هذا التخلف أزلياً. ثمّ نشر كتاب تحرير المرأة سنة 1899، وفيه بين أنّ الحلّ لا يمكن أن يكون إلا في تعليم النساء مع ضمان استقلاليتهم المادية والقطع مع عزلهم في المنازل وفرض الحجاب عليهم. لم يدع قاسم أمين في هذا الكتاب إلى المساواة التامة بين النساء والرجال في التعلّم حتى يتجنّب ردّة فعل الرأي العام المناوئ لهذا التوجّه، واكتفى - مثلما فعل الطّهطاوي من قبله - بالدعوة إلى أن تتحصّل المرأة على التعلّم الكافي الذي يجعلها قادرة على إدارة شؤون الأسرة تطبيقاً لما ورد في القرآن. ورغم شدّة حذر خطاب قاسم أمين في دعوته إلى تحرير المرأة، إذ أرجع أسباب وضعها المتخلف إلى المجتمع وليس إلى الدين، واكتفى في الدّفاع على بعض حقوقها بالاجتهاد في تأويل ما هو غير واضح في القرآن وليس بإقحام ما لا يوجد فيه، فقد تعرّض لنقد شديد وهجمات كثيرة من الأوساط الدينية وحتى من الليبراليين المحافظين. أدّت ردّة الفعل هذه إلى صدور كتاب قاسم أمين الثاني بعنوان المرأة الجديدة سنة 1900، الذي لم يدع فيه إلى تحرير المرأة باعتماد المرجعية الدينية، بقدر ما ركّز على النظريات العلمية الحديثة والفلسفة القديمة معتمداً في ذلك على أفلاطون وهيرودوت وداروين وسبنسر. لم تعد معايير التّحرّر والتّقدّم عند قاسم أمين تكمن في المبادئ الإسلامية بقدر ما أصبحت تكمن في مفاهيم الحداثة التي أنتجها القرن التاسع عشر والمتمثلة في الحرية والتّقدّم والحضارة. وحدها هذه المفاهيم كفيلة بتحرير المرأة التي تكفل بدورها تحرير المواطن. يُعتبر ما دعا إليه قاسم

أمين في كتابه *المرأة الجديدة* سابقا لزمانه لأنّ ما دعا إليه في ذلك الزّمن لم يتحقّق بعد للمرأة حتّى في أوروبا وخاصّة في فرنسا التي يعتبرها مثلاً يُحتذى.

- علي عبد الرّازق (1888-1966)، ينتهي إلى عائلة ريفيّة ميسورة الحال، عُرف بالتزامه السّياسي الليبرالي الذي ورثه عن أبيه مؤسّس حزب الأُمّة سنة 1907. تحصّل علي عبد الرّازق على مرتبة عالم سنة 1911 من جامعة الأزهر، ثمّ سافر إلى انجلترا سنة 1912 لدراسة العلوم السّياسيّة والاقتصاديّة في جامعة أكسفورد، وعاد منها سنة 1915 بسبب اندلاع الحرب العالميّة الأولى. اشتغل قاضيا بالمحكمة الإسلاميّة بالمنصورة، ودّرّس الأدب العربي. أصدر كتابه الموسوم *الإسلام وأصول الحكم* سنة 1925، في سياق تاريخي مضطرب، بسبب اندلاع الثّورة المصريّة سنة 1919، التي تلاها إعلان نظام الملكيّة الدّستوريّة سنة 1923، وخاصّة سقوط الخلافة العثمانيّة سنة 1924. وبالرّغم من جزم عبده فيلالي الأنصاري في استبعاد تأثير سياق بعينه عل صدور كتاب علي عبد الرّازق لمعالجة مسألة علاقة الحكم بالدين في تاريخ الإسلام المبكّر³³، تبقى ردّة فعل الأوساط الدّينيّة والسّياسيّة وليدة السّياق الذي ظهر فيه هذا الكتاب.

دعا علي عبد الرّازق في هذا الكتاب إلى الفصل الجذري بين الدّيني والدّنيوي، وبين أنّ نبيّ الإسلام كان قائدا روحيا ولم يكن ملكا لهذا العالم. كما وضّح أنّ المبادئ التي قام عليها الحكم عند المسلمين لا يعني بأيّ حال من الأحوال أسسا لقيام "دولة إسلاميّة" التي لم توجد أبدا حتّى في الزّمن الأوّل للأُمّة. لذلك لا يوجد مبدأ ديني يمنع المسلمين من بناء دولتهم ومجتمعهم على أساس أحدث إبداعات العقل البشري وأنظمتهم السّياسيّة التي اعتُبرت من بين الأفضل في تجربة الأمم. لا يزال كتاب علي عبد الرّازق الرّائد، الذي أدّى إلى ظهور عشرات التّعليقات والتّفنيدات لما يقارب القرن من خلال محتواه الرّاديكالي، لحظة لم يقع تجاوزها في الفكر

³³ Abdou Filali-Ansary, *Réformer l'islam ? Une introduction au débats contemporains*, Paris, La Découverte, Paris, 2005, p. 100.

الإصلاحي الإسلامي، وأداة ضرورية للتفكير في زمننا الحاضر حول العلاقات بين القانون والسلطة والدين في العالم العربي والإسلامي.³⁴

- الطاهر الحدّاد (1899-1935)، تخرّج من جامع الزيتونة حيث تلقّى تكويناً دينياً تقليدياً. التزم الحدّاد بقضايا التونسيّين المطروحة في ذلك الزّمن فناضل ضدّ الاستعمار في صلب الحزب الدّستوري الحرّ الذي سرعان ما غادره إثر هجرة زعيمه عبد العزيز الثعالبي سنة 1923، وضدّ الاستغلال في صلب جامعة عموم العملة التونسيّين التي أسّسها مع محمّد علي الحامي سنة 1924. ولم يقتصر التزام الحدّاد بقضايا شعبه على النّضال الميداني وإنّما تجلّى أيضاً في فكره المستنير³⁵، الذي دعا فيه إلى الانعتاق من هيمنة ثلاثيّة الأبعاد³⁶ تتمثّل في التحرّر من الاستعمار والثقافة التّقليديّة الرّجعيّة بالحثّ على ضرورة إصلاح التّعليم الزيتوني، والتحرّر من هيمنة الرّأسمال الاستعماري، والتحرّر من السّيطرة الذكوريّة على المجتمع بالدّعوة إلى تحرير المرأة ومساواتها مع الرّجل. لقد تجوّل الحدّاد في فكره الثلاثي الأبعاد بين عديد الإيديولوجيّات، تراوحت بين مناهضة الاستعمار باسم العروبة والإسلام (هويّة البلاد التونسيّة)، والنّضال النّقابي باسم الاشتراكيّة التّعاونيّة، والدّعوة إلى انعتاق المرأة من السّيطرة الذكوريّة باعتماد المقاربة التاريخيّة historiciste، التي تفرّق بين الإسلام الحقيقي الذي يتوق إلى الحرّيّة والمساواة باعتبارهما مثلاً تتّجه نحو المستقبل، والإسلام التاريخي الذي يحقّق ما جاء به الإسلام عبر نصوص لها راهنيّة زمنها ليركّز المبادئ التي جاء من

³⁴ علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم. بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام من خريجي الأزهر وقضاة المحاكم

الشرعية، القاهرة، دار العرب للنشر والتوزيع، 2017 (1925).

³⁵ انظر: الطاهر الحدّاد، الأعمال الكاملة، تونس، الدار العربيّة للكتاب، 2012، (4 أجزاء). ورد في الجزء الأوّل منها مدخل عامّ بقلم أحمد خالد ثلثة مقالات الطاهر الحدّاد ورسائله التي قدّم لها وحققها أحمد خالد أيضاً. وقد نُشرت هذه المقالات في عديد الجرائد الصّادرة في عشرينات القرن العشرين مثل "الصّواب" و"الأمة" و"إفريقيا" و"لسان الشّعب" و"الزمان". أمّا الجزء الثاني فخصّص لنشر كتاب العمال التونسيّون وظهور الحركة العماليّة، تحقيق عبد الوهاب الدّخلي؛ وقد نُشر هذا الكتاب لأوّل مرّة سنة 1927 عن مطبعة العرب بتونس في 192 ص. وخصّص الجزء الثالث من الأعمال الكاملة لكتاب امرأتنا في الشريعة والمجتمع، تحقيق ومراجعة وتقديم أحمد خالد، نُشر الكتاب لأوّل مرّة سنة 1930. أمّا الجزء الذي خصّص للخواطر والديوان فقد قُسم إلى قسمين، ورد الأوّل منها بعنوان "التعليم الإسلامي وحركة الإصلاح في جامع الزيتونة" بتحقيق محمّد أنور بوسنيّة، وأمّا القسم الثاني فقد خصّص لديوان الطاهر الحدّاد الذي جمع مادّته محمد أنور بوسنيّة، وقدّمه وضبط شكله وراجع ورثته أحمد خالد، وأعدّ فهرس الفوائف وراجع القراءة العروضيّة نور الدّين صمّود، وقابل القصائد المنشورة بنسخها الأصليّة أحمد خالد وأنور بوسنيّة وعبد الوهاب الدّخلي.

³⁶ Voir le livre de Baccar Gherib, *Tahar Haddad : une pensée de l'émancipation*, Diwen édition, 2019.

أجلها الإسلام لسياقات مستقبلية تكون أكثر ملاءمة من أجل تحقيقها، ومن ثمّ فإنّ ما أتى به الإسلام في قضية المرأة وقضايا أخرى ليس مطلقاً ويمكن أن يتغيّر نحو الأفضل بتغيّر الزمن. وفي هذا الصّد تطرّقت آمنة الرّميلي³⁷ إلى تحرّر فكر الحدّاد من الإلزاميّة الدّينيّة وشموليّتها، وذلك من خلال دعوته إلى نزع القداسة عن الماضي بما في ذلك الرّموز الدّينيّة، وإلى التّعامل العقلاني المتحرّر معه. عموماً لم يلق فكر الحدّاد التّحرّري قبولاً في الأوساط السّياسيّة المحافظة بشقّيها التقليدي والليبرالي لذلك الرّمن، ولكن كتاب امرأتنا في الشّريعة والمجتمع، كان الأكثر إثارة للسّجال إذ أصدرت هيئة الفتوى لعلماء جامع الزيتونة، مباشرة بعد صدور الكتاب، بياناً يعلن ارتداد الحدّاد وخروجه عن الملة، فحُجز الكتاب وتعرّض صاحبه إلى مهاجمة علماء الزيتونة وشيوخها، والصّحف التونسيّة والمشرقيّة، فاتّهم بالزندقة والكفر والإلحاد، فاعتزل النّاس ومات بمرض السّل سنة 1935 عندما بلغ 36 سنة من العمر. ولعلّ هذا ما جعل عميد الأدب العربي طه حسين يقول عنه "لقد سبق هذا الفتى قومه بقرنين" وهو يلخّص المكانة التي مثلها في عصره وأهميّة الأفكار التي طرحها ودافع عنها.

خلافًا لما يتبادر إلى الذّهن، لم ينتج بعض رواد النّهضة العربيّة من الذين سبق ذكرهم فكراً متجانساً، بالرّغم من اشتراك جميعهم في التّكوين الدّيني التّقليدي، باستثناء قاسم أمين. فقد اختلفت مرجعيّات هذا الفكر بين من يريد إصلاح الدّين لبلوغ الحداثة، ومن يسعى إلى تأسيس الحداثة لأنّ الدّين الحقيقي لا يُعارض التّقدّم. هذا فضلاً على التّطوّر الذي شهده هذا الفكر بدءاً بمقاومة الاستبداد العثماني، مروراً بمقاومة الاحتلال والاستغلال والتّخلّف، وصولاً إلى السّعي من أجل استرجاع مجد السّلف الصّالح من خلال إعادة بناء دولة الخلافة التي أسقطها كمال أتاتورك سنة 1924. لقد كان للسّياق التّاريخي لفترة ما بين الحربين تأثيراً مهمّاً جدّاً في نحت فكر السّياسيين العرب في فترة ما بعد الاستقلال التي تلت الحرب العالميّة الثانية. ويمكن أن يُقسّم هذا الفكر إلى ثلاث رؤى سياسيّة رئيسيّة، تنتمي الأولى منها إلى فكر القوميّة العربيّة، والثانية إلى الفكر

³⁷ آمنة الرّميلي، المرأة والمشروع الحداثي في فكر الطّاهر الحدّاد، صفاقس، دار صامد للنّشر والتّوزيع، 2012.

الليبرالي والثالثة إلى الفكر الاشتراكي، ليتحوّل فكر السلف الصّالح الذي أسّسه الإخوان المسلمون في مصر سنة 1928، ودعّمه فكر النّهضة من خلال رشيد رضا من جهة والنّظام الوهابي من جهة ثانية، انطلاقاً من نهاية القرن الماضي إلى معارضة راديكالية للأنظمة العربيّة القائمة من أجل تغييرها والحلول محلّها باعتبارها البديل الأقدر على تغيير واقع "الأمة"، وللوصول إلى هذه الغاية ناصبت العداء لكلّ فكر يدعو إلى تغيير الواقع السّياسي والاجتماعي حسب قيم الحداثة الكونيّة. فكيف سيُعبّر فكر الالتزام بقيم الحداثة عن نفسه في السّياق التّاريخي لدول ما بعد الاستعمار الأوروبيّ؟

سياقات ما بعد الاستقلال: الفكر البديل و/ أو فكر المقاومة من أجل قيم الحداثة

لم يدرك أصحاب "فكر النّهضة" والسّياسيين الذين تبنّوا فكرهم -على ما يبدو- الفوارق التي برزت بين مختلف التّيارات الإصلاحية للقرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين التي تناسلت من بعضها البعض، خاصّة وأنّ جميعها انخرط في حركات التّحرّر الوطني ضدّ الاستعمار وتأسيس الدّول العربيّة الحديثة. ولعلّ عدم الإدراك هذا هو الذي جعل معظم أنظمة الحكم لدول ما بعد الاستقلال تعتمد على فكر النّهضة في أبعاده اللائكية مثل القوميّة العربيّة والليبراليّة والاشتراكيّة، وأقصت تماماً البعد الإسلامي المتمثل في ذلك الزمن في حركة الإخوان المسلمين بمصر. تضافرت عدّة ظروف في سياقات الدّول العربيّة في فترة ما بعد الاستقلال لتخلق من إقصاء البعد الإسلامي في بناء الدّولة والمجتمع، تيارات الإسلام السّياسي التي سيكون شعارها الاستراتيجي "الإسلام هو الحلّ"، الذي اعتبره الكثير من مفكّري الحداثة شعاراً رجعيّاً يعيق التّقدّم، ويعمّق أزمة العرب والمسلمين لإخراجهم من التّاريخ، فألّفوا كتابات كثيرة كانت السّبب في تكفيرهم ونفيهم وحتّى في اغتيالهم في بعض الأحيان بتحريض من الأوساط الدّينيّة والسّياسيّة لبلدانهم.

واقع المجتمعات العربية الإسلامية في ظل أنظمة الاستقلال

لا يُمكن إنكار تغيّر واقع المجتمعات العربية في فترة ما بعد الاستقلال، ولكن بدرجات متفاوتة. ويبرز هذا التّغيير في انتشار التّعليم وتعميمه على كلّ الفئات الاجتماعية بعد أن كان مقتصرًا على الفئة الغنيّة، وتراجعت نسب وفيات الأطفال من جهة، وارتفاع معدّل الحياة عند الولادة من جهة أخرى ممّا تسبّب في انفجار ديمغرافي في بعض البلدان العربيّة مثل مصر التي تضاعف عدد سكّانها خمس مرّات بين 1950 و2019، وتضاعف عددهم ثلاث مرّات بالنّسبة إلى المغرب الأقصى وتونس بين 1960 و2019... وبرز التّغيير في المجتمعات العربيّة أيضًا في انتشار تعليم البنات، وخروج المرأة إلى العمل والفضاء العامّ، والتّحسّن النّسبي لمستوى العيش والدّخل الفردي. ساهمت كلّ هذه الإنجازات في التّحديث modernisation البطيء والمتفاوت بين المجتمعات العربيّة، ولكنّها لم تخلق حداثة modernité فيها³⁸.

وعلى الرّغم من هذا التّحديث البطيء والمتفاوت، يمكن القول أنّ أنظمة الحكم في البلدان العربيّة في فترة ما بعد الاستقلال قد فشلت في تحقيق البعد اللاتيني لفكر رواد النّهضة سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا إذ سادها الحكم الديكتاتوري، وعمّت الرّقابة فمُنعت حريّة التّفكير والتّعبير³⁹. وتعدّدت الحروب في الشّرق الأوسط بما في ذلك الحروب الأهليّة التي جعلت كلّ الأنظمة العربيّة تنصرف إلى شراء الأسلحة وتهمل تقريبًا تمامًا كلّ الجهود التّنمويّة للحاق بركب الأمم المتقدّمة، ومُنيت كلّ جهود حكّام العرب في إيجاد حلّ للقضيّة الفلسطينيّة بالفشل التي زادت تعقيدًا بعد نكسة جوان 1967، فازدادت وحشيّة الاحتلال الإسرائيلي في قمع الشعب الفلسطيني والاستيلاء على أراضيه. هذا إلى جانب الصعوبات الاقتصادية، والأشكال الجديدة للخطرسة الغربيّة من أجل الحفاظ

³⁸ محمّد الجدّاد، في أسئلة الفكر العربي المعاصر محاورات نبيل درغوث، تونس، دار آفاق-برسبكتيف للنشر، 2017، ص 52 و53.

³⁹ Anne-Laure Dupont, « Nahda, la renaissance arabe », *Le monde diplomatique*, août-septembre 2009.

على مصالحها في المنطقة، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة التي خوّلت للولايات المتحدة الأمريكية هيمنة مطلقة على العالم، كان أول من دفع ثمنها الاستقرار السياسي النسبي لمنطقة الشرق الأوسط. لقد كان الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة من وراء مساندتها المطلقة لإسرائيل وزعزعة الاستقرار السياسي لعدد الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط هو فرض توازن جيوسياسي جديد تستفيد منه إسرائيل لتصبح القوة العظمى لهذه المنطقة، وضمان مصالح حلفائها من بلدان الخليج مع تحكمها المطلق في مصادر إنتاج الطاقة وتوزيعها.

تزامنت حصيلة معظم الأنظمة السياسية العربية لفترة ما بعد الاستقلال المليئة بالصعوبات وفشل التنمية والتقدم وغياب العدالة الاجتماعية وانتشار الفقر، فضلا عن النكسات والهزائم من أجل استرجاع أرض فلسطين، قضية العرب الأولى زمن عبد الناصر مع انتشار واسع لغضب الجماهير الشعبية في كثير من البلدان العربية، فتظاهر الطلبة في الجامعات باسم الحركات اليسارية ضد الأنظمة الدكتاتورية، واحتج النقابيون والناس في الساحات العامة والشوارع ضد القمع وتكميم الأفواه وغلاء المعيشة وتدهور المقدرة الشرائية، فواجهتهم أنظمة الاستقلال بالرصاص والسجن والاعتقال عبر محاكمات أمن الدولة مما أدى إلى انطفاء هذه النضالات واقتصارها على الساحات الجامعية.

وتزامن فشل سياسات ما بعد الاستقلال أيضا مع بروز راديكالية حركة الإخوان المسلمين بمصر بعد سياسة القمع التي سلّطها عليهم النظام الناصري الذي اتهمهم بمحاولة اغتيال الزعيم جمال عبد الناصر، الأمر الذي أدى إلى إعدام الكثير منهم ومن بينهم منظرهم السيد قطب صاحب كتابي *في ظلال القرآن* و*معالم في الطريق*. نظر السيد قطب الذي تخرج من كلية دار العلوم، ولم يتلق تكويننا دينيا تقليديا مثلما كان شأن معظم مفكري النهضة العربية، لمفهوم "الجهاد الهجومي". واعتقد في استحالة وجود حل وسط مع المجتمع الإسلامي آنذاك، لأنه كان يعيش في "الجاهلية" التي سبقت الدعوة المحمدية حسب زعمه، وهو ما يستوجب الثورة على الدولة الكافرة لإرساء الدولة الإسلامية الحقيقية

الذي لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق محاربة الكفار⁴⁰. نتج عن قمع الإخوان المسلمين وإعدام السيد قطب، انتشارا واسعا لأفكاره في كامل "دار الإسلام"، وهو ما أدى إلى القطيعة النهائية بين فكر القومية العربية وفكر الإسلام السياسي، الذي أصبح اليوتوبيا Utopie التعبوية الجديدة في العالم الإسلامي بفضل الثروة النفطية للسعودية وبقية الدول الخليجية، ومن ثم سيقع الانطلاق في إعادة أسلمة الفكر من أجل أسلمة الحداثة عوضا عن تحديث الإسلام⁴¹.

لقد تمّ القطع النهائي إذن بين الفكر القومي العربي والفكر الوهابي الإخواني بصفة تدريجية في إطار ما اصطلح على تسميته بالحرب العربية الباردة التي كان قطباها الأساسيان في ذلك الزمن مصر جمال عبد الناصر وملك العربية السعودية فيصل، لأنّ السعوديين أرادوا التّوقع بوصفهم حماة الإسلام ضدّ الدكتاتوريات العربية القومية والاشتراكية. وقد استفادت المملكة العربية السعودية في هذه الحرب الباردة ضدّ معظم الأنظمة العربية في الشرق الأوسط وخاصة نظام عبد الناصر من عدّة معطيات تتمثل في:

- الاستثمار في لقب خادم الحرمين الشريفين الموروث عن صلاح الدين الأيوبي حامي حى الدين الإسلامي ورمز مقاومة الصليبيين. لا يقتصر هذا اللقب في القيام على خدمة الحرمين الشريفين وإنّما يرمز إلى شرعية تاريخية أساسها حماية الدين الإسلامي من الأخطار التي تهدّد هيمنته في كلّ أنحاء العالم الإسلامي، ومن ثمّ فإنّ دور خادم الحرمين لا يقتصر على مكّة والمدينة، وإنّما يمتدّ إلى كامل بلاد الإسلام وكأنّه أمير المؤمنين.

- هزيمة 1967 وتداعياتها المدوية في نكسة فكر الوحدة العربية الذي تزعّمه مصر أمام الصعود التدريجي لفكر الوحدة الإسلامية الذي تزعّمه السعودية.
- استقطاب المملكة العربية السعودية للإخوان المسلمين الذين غادروا مصر وسوريا والأردن والسودان انطلاقا من ستينات القرن الماضي، بزعامة محمد قطب شقيق زعيم حركة الإخوان الذي أُعدم في مصر سنة 1966. وقد مثل هؤلاء

⁴⁰ Olivier Roy, *Généalogie de l'islamisme*, Paris, Pluriel, 2010, pp. 58 et 59.

⁴¹ Georges Corm, *Pensée et Politiques dans le monde arabe...*, op. cit. p. 93.

ثروة بشرية مهمة ساهمت في تدعيم نفوذ المملكة، كما ساهم تشبّعهم بالفكر الإخواني وتأثرهم بالفكر الوهابي إلى صياغة خطاب ديني متشدّد لنشر "الإسلام الحقيقي" حسب زعمهم ومقاومة الإيديولوجيات الأخرى مثل الشيوعية والقومية العربية عن طريق العمل الدّعوي بنشر الكتب الدينية وتوزيعها في كلّ مناطق العالم الإسلامي في مرحلة أولى، ثمّ عن طريق الحملات الدّعوية والتّشهيرية عبر امبراطوريات الإعلام الضخمة (القنوات التلفزيّة والشبكات العنكبوتية) التي وقع تمويلها من عائدات النّفط التي تضاعفت أسعارها عديد المرّات بعد الحظر النّفطي لسنة 1973⁴² في مرحلة ثانية.

- تحويل المنظمات غير الحكوميّة، مثل رابطة العالم الإسلامي التي تأسّست سنة 1962⁴³، إلى أداة في خدمة الديبلوماسية السعودية. كما عملت هذه الرابطة على فرض هيمنة السعودية على الإسلام باعتباره قيمة استراتيجية مهمة في تحقيق زعامتها على العالم الإسلامي، فموّلت بسخاء عديد الأنشطة في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي مثل بناء المساجد وتقديم المساعدات والتّعليم الديني وحفظ القرآن، بفضل تضاعف مداخل النّفط، وهو ما رسّخ مكانة السعودية ودورها فأصبحت الجنّة الموعودة لمعظم المسلمين من بين الفقراء والمفقّرين.

- الحظر النّفطي الذي تزعمته السعودية في حرب أكتوبر 1973، والذي استفادت منه على وجهتين، أمّا الأولى فتعلّق ببروزها القوّة الإقليمية الأولى الدّاعمة للقضيّة الفلسطينيّة وحقّ الشعب الفلسطيني في أرضه من خلال مناهضتها لإسرائيل وكلّ الدّول الغربيّة التي تدعمها في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وأوروبّا، وهذا ما حوّلها إلى أمل جديد في مقاومة الصّهيونيّة وخطر غطرسة الغرب في المخيال الجمعي للعرب والمسلمين بعد الإحباط الذي أصابهم إثر نكسة 1967. أمّا الواجهة الثانية فتتمثل في الأرباح الطائلة التي جنّتها السعودية وكلّ الدّول

⁴² Georges Corm, *Pensée et Politiques dans le monde arabe ...op. cit.* p. 95.

⁴³ Samir Amghar, « la ligue islamique mondiale en Europe : un instrument de défense des intérêts stratégiques saoudiens », *Critique internationale*, n° 51, 2011/ 2, p. 116.

الخليجية من الحظر النفطي، جزاء غلاء أسعار النفط بأكثر من أربع مرات بين أكتوبر 1973 ومارس 1974.

لقد مكّنت مختلف التغييرات التي جدّت على الساحة العربية لمنطقة الشرق الأوسط بعد هزيمة 1967، الفكر الوهابي من أن يصبح شيئاً فشيئاً مركز المرجعية الدينية الإسلامية بوصفه الإيديولوجية التعبوية الأكثر نجاعة. ولم يكن لهذا الفكر أن يُصبح كذلك لولا هزيمة فكر القومية العربية الاشتراكية والدور الذي قام به البترودولار في الاستقطاب والدعاية والتمويل السخي الذي تُقدّمه المملكة لكلّ الذين يُدينون بالولاء لعقيدتها متوهّمين أنّ كلّ ما تُقدّمه من مساعدات مادية يعود فيه الفضل لله وحده⁴⁴. لقد أدّى تصدّر الإيديولوجية الوهابية الإخوانية للمشهد الفكري والسياسي للإسلام إلى بروز السعودية انطلاقاً من سبعينات القرن الماضي وكأَنَّها "الفاتيكاني الوهابي" على حدّ تعبير أنطوان بسّوس⁴⁵، الذي تمكّن بفضل سياسة القوة الناعمة *soft power* والإمكانيات المالية للبترودولار من إيجاد أرضية مشتركة مع الفكر الإخواني لقيادة العالم الإسلامي السّي.

انطلاقاً من اندلاع الثورة الإيرانية في فيفري 1979، أصبحت السعودية مهدّدة بفقدان سيطرة الفكر الوهابي بوصفه الإيديولوجية الدينية الوحيدة المهيمنة على العالم الإسلامي. وفي نفس السّنة، احتلّت مجموعة من المتشدّدين باسم الإسلام الحزم المكي احتجاجاً على عجز العائلة المالكة وفسادها، الذي يليه مباشرة غزو الجيش السّوفيّاتي لأفغانستان. ولمواجهة كلّ هذه التّحدّيات التي تهدّد الهيمنة السّعودية، كان لا بدّ للمملكة من أن تنخرط في عديد الحروب غير المباشرة بتشجيع ودفع من الولايات المتحدة الأمريكية. فحاربت إيران عن طريق العراق، وحاربت خطر الشيوعية السّوفيّاتية في أفغانستان عن طريق آلاف المتشدّدين دينياً من المتطوّعين العرب أمكنهم بفضل التّثاقف بين الفكر الوهابي والفكر الإخواني تأسيس "السّلفية الجهادية" التي عارضت بشدّة سماح

⁴⁴ Georges Corm, *Pensée et Politiques dans le monde arabe ...*, op. cit., p. 119.

⁴⁵ Antoine Basbous, *L'islamisme : une révolution avortée*, Paris, Hachette, 2000, p. 60.

السعوديين للجيش الأمريكي "الكافر" بحماية الحرمين الشريفين. أنهت إذن الثورة الإيرانية في مرحلة أولى و"السلفية الجهادية" في مرحلة ثانية "السلم الإسلامية" *pax islamiya* التي أرسنها المملكة في السبعينات عن طريق الهيمنة الوهابية الإخوانية على العالم الإسلامي.

خلافًا لفكر رواد النهضة، اقتصر الفكر الوهابي الإخواني والفكر السلفي على الجانب الدعوي الديني والدعاية السياسية التي لا تقبل الاختلاف والنقد لذلك كفروا كل الذين اعتمدوا المنهج النقدي في دراسة الفكر الإسلامي أو تاريخه، هذا فضلًا على تكفيرهم لكل الذين دعوا إلى فصل الدين عن الدولة والحريات العامة والفردية واحترام الحقوق الكونية للإنسان بدعوى الخصوصية الإسلامية المتمثلة في قداسة السلف الصالح لاستقامته ونقاوته والتشبث بالنص الحرفي للقرآن والسنة المصدر الوحيد للتشريع ولشرعية كل ما يوجد في الدنيا، وما على المسلمين إلا التقيد بما ورد فيهما، ويُعتبر كل من خرج عن هذا الخط مرتدًا وكافرًا وعدوًا للدين ولالأمة، وهذا ما ألّب على اضطهادهم الذي يصل في أحيان كثيرة إلى اغتيالهم الذي يبيحه الدين بحكم ما ورد في القرآن.

أزمة أنظمت ما بعد الاستقلال: فكر التغيير و/ أو فكر المقاومة

مرت سياسات أنظمة ما بعد الاستقلال بطورين مختلفين، أما الطور الأول فيمتد من الاستقلال إلى نهاية السبعينات. في حين يبدأ الطور الثاني من ثمانينات القرن الماضي إلى وقتنا الحاضر.

• أزمة الأنظمة السياسية وفكر التغيير من أجل الحداثة

على الرغم مما اتسمت به هذه الفترة من تعميم للتعليم، وتطور للطبع والنشر، وانتشار للمجلات والصحف، اعتقد أن السياق الذي تنزلت فيه لم يخلق حركة فكرية، لأن الفكر طغت عليه الإيديولوجيا وتسرب في السياسة وخدمة الساسة. وما زاد الطين بلة في ضمور الفكر هو منع أنظمة الاستقلال لحرية الرأي

والتفكير لتكريس الفكر الواحد والرأي الواحد. هذا فضلا على أنّ هاجس السياسات العموميّة لأنظمة الاستقلال، لم تول أيّ اهتمام للجانب الفكري والثقافي الحرّ إلّا في ما يتعلّق بما يخدم إيديولوجيّاتها السياسيّة، ولم يكن هدفها من وراء تعميم التّعليم إلّا تكوين كوادر قادرة على تعويض الكوادر الاستعماريّة في تسيير دواليب الدّول الوطنيّة الناشئة بطريقة عصريّة تتناسب مع ما يتطلّبه العصر، والعلاقات الدوليّة السّائدة في ذلك الزّمن.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى دور الجامعيّين العرب في هذه الفترة، والذين تلقّى معظمهم تكوينا أكاديميّاً عصريّاً في عواصم الجامعات الأوروبيّة ثمّ عادوا للتّدريس في الجامعات العصريّة لبلدانهم التي تأسّست في معظمها بين نهاية القرن التاسع عشر والنّصف الأوّل من القرن العشرين. انخرط جلّ هؤلاء الجامعيّين في العمل السّياسي لأنظمة الاستقلال، فتولّوا مناصب هامّة في الكثير من الدّول العربيّة مثل طه حسين الأديب والنّاقد المصري الذي تولّى منصب عميد كليّة الآداب، ومدير جامعة الإسكندريّة، ووزير المعارف؛ ومحمود المسعدي الكاتب والمفكّر والسّياسي التّونسي الذي تولّى وزارة التّربيّة القوميّة ووزارة الشّؤون الثقافيّة، وترأس مجلس النّواب. ولم يمنع انخراط هذين الرّجلين في العمل السّياسي لأنظمة القائمة في ذلك الزّمن من إنتاج فكري وأدبي مهمّ لا يزال تأثيره قائم إلى اليوم في برامج التّدريس ومشاريع البحث على المستوى العربي.

إلى جانب هذا الصّنف من الجامعيّين وُجد صنف ثان، وهو يمثل الأغليبيّة من الذين تلقّوا تكوينا في الجامعات الغربيّة أو المشرقيّة، وانخرطوا في العمل السّياسي الرّسمي، وقاموا ببعض البحوث من أجل نيل شهادات علميّة تمكّنهم من الارتقاء الوظيفي والتّدريج في السّلم الاجتماعي، ولذلك لم يُعرف لهم أيّ نبوغ في المجالات الأدبيّة والفكريّة والتّقديّة، فتمّ إيداع أبحاثهم على الرّفوف دون أن يطلع عليها أحد باستثناء أعضاء اللّجان التي أسندت لهم التّرقّيات. أمّا الصّنف الثالث، فقد تلقّى المنتمون إليه أيضا تكوينا عصريّاً في العواصم الغربيّة وخاصّة باريس وعادوا للتّدريس في بلدانهم.

خلافًا للصّنف الأول، لم ينخرط هؤلاء في خدمة أنظمة ما بعد الاستقلال وحافظوا على استقلاليتهم الفكرية التي خوّلت لهم إنتاجًا فكريًا نقديًا لحصيلة السياسات المتبعة للأنظمة العربية بصفة عامة وللأنظمة بلدانهم بالخصوص نظرًا لفشلها في تحقيق التّقدّم المنشود من أجل بلوغ الحداثة باعتبارها الرّهان الأكبر لمشروع الإصلاح في هذه البلدان. ومن أبرز هؤلاء المنتمين إلى الصّنف الثالث من الجامعيين المثقفين يمكن أن نذكر المغربي عبد الله العروي والتونسي هشام جعيط، الذين تناولوا مسألة التّغيير والحداثة - بالرّغم من اختلاف تمثّليهما - من منظور تاريخي مختلف عن منظور رواد النّهضة في القرن التاسع عشر والنّصف الأول من القرن العشرين.

ينتمي العروي وجعيط باعتبارهما مفكرين، -أي منتجين للمعنى- إلى جزء من جيل من المثقفين الذين تأثروا بعدد الأحداث التاريخية منذ الانتقال من الهيمنة الاستعمارية إلى تحقيق الاستقلال وبناء الدّول الوطنية إلى الشّك العميق فيها بعد فشلها في حرب 1967 ضدّ إسرائيل؛ إذ لم يكتفيا بمجرد التّعديل في برامجها، بل دافعا على ضرورة إعادة التّفكير الشامل في مسألة الحداثة بالنّسبة إلى الأنظمة القائمة. فعوض التّركيز على طرق تحقيق التّقدّم، أكّد هذان المفكران على طرق تصوّرها عبر بذل الجهد للنّقد الذاتيّ، تمهيدا لإيقاظ الضمائر⁴⁶.

لاحظ كلّ من العروي وجعيط عن طريق إمعان النّظر في المجتمعات العربية، وخاصّة منها المغرب الأقصى وتونس، بأنّ حركات التحرّر الوطني التي تحوّلت إلى دول وطنية، قد لاقت فشلا ذريعا قادها من الظلم الاستعماري والتخلّف إلى ما يسمّى بالاستقلال الوطني الذي اتّسم بتحسّن الظروف الماديّة والرّمزيّة للوجود المشترك. تمّ وضع معايير التّقدّم هذه في خانة الحداثة، غير أنّ العشرين سنة التي مرت على استقلال كلّ من المغرب وتونس، أظهرت أنّ هذه "الحداثة" ما زالت لم تتحقّق بعد، وذلك لأنّ مشروع كلاً البلدين يحملان في

⁴⁶ Idriss Jebari, « L'histoire et " l'avenir possible " : Laroui, Djait et la modernité du Maghreb dans les années 1970 », *Année du Maghreb*, n°10/ 2014, pp. 189-206 [en ligne] : <https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.2077>

جوهرهما محدودية وتناقضات ذات طبيعة فكرية تكبح التطور. فالدولة الوطنية في شكلها السوسيو-سياسي بالنسبة لهما (وخاصة الدور الذي اضطلعت به الطبقة الحاكمة)، أعاقَت المشروع الوطني في تجاوز العقبات من أجل تحقيق الحداثة، فكان الركود الذي جعلهما يتحدثان عن حالة "أزمة".

طبع كل من كتاب عبد الله العروي حول أزمة المثقفين العرب⁴⁷، وكتاب هشام جعيط حول الشخصية والمصير العربي الإسلامي⁴⁸، الذين نشر في باريس، الساحة الفكرية في أواسط السبعينات وما زال تأثيرهما قائما إلى حد الآن. أما الكتاب الأول فقد طرح فيه صاحبه مسألة الإيديولوجية العربية التي لم تستطع بلوغ الحداثة بسبب ثقل الإرث التقليدي La tradition، الذي لا يمكن تجاوزه إلا عند توحي المثقفين العرب المنحى الذي يعطي المكانة الهامة للتاريخ في تفسير الحوادث البشرية historicisme. وأما الكتاب الثاني فقد ركز فيه مؤلفه على إشكاليات التغيير والتواصل continuité في تونس ما بعد الاستقلال ليصل إلى نتيجة مفادها أن الإصلاح الذي تقوده الدولة لا يمكن أن يحقق الحداثة لأنه أسقط من حساباته المجالات التي تستوجب التغيير العميق، وخاصة إصلاح الدين والدولة.

أصبح كتابا كل من العروي وجعيط -حسب إدريس جباري-⁴⁹ فكريا ملتزما، أراد من خلاله المؤلفان المساهمة في ديناميكية التغيير التي طرحها أزمة أنظمة ما بعد الاستقلال في منتصف سبعينات القرن الماضي. فهل يمكن استنتاج أنهما بهذه المساهمة الفكرية أصبحا فاعلين في الساحة العامة؟ على الرغم من أنه يصعب معرفة أثر هذين الكتابين في واقع العرب في ذلك الزمن، ولكن الثابت أنهما أعطيا للمؤلفين بروزا لافتا visibilité وشرعية خولت لهما التعبير علنا، ذلك أن

⁴⁷ Abdallah Laroui, *La crise des intellectuels arabes : traditionalisme ou historicisme ?* Paris, Maspero, 1974.

⁴⁸ Hichem Djait, *La personnalité et le devenir arabo-islamiques*, Paris, Editions le Seuil, 1974.

⁴⁹ Idriss Jebbari, « L'histoire et " l'avenir possible " : Laroui, Djait et la modernité du Maghreb dans les années 1970 »...op.cit.

الفكر الذي ساهما به من خلال هذين الكتابين كانا نوعيًا مختلفًا عما أنتجه بقيّة الجامعيّين.

ومع ذلك، لا يجب أن يغيب عن الأذهان أن اختيار المؤلّفين الكتابة باللّغة الفرنسيّة وبأسلوب معقّد ونقدي، قد قلّص نسبة القراء، ولعلّ هذا ما جعل السّلطات في كلّ من المغرب الأقصى وتونس لا تُعير أيّ اهتمام للكتابين ومؤلّفهما، فتحوّل النقاش الذي أراده المؤلّفان أن يكون حول البديل من أجل التّغيير العميق لبلوغ الحداثة وعدم الاكتفاء بالتّحديث البطيء، إلى نقاش غير مجدي مع مجموعات تنتمي إلى تيّارات فكريّة مطبّعة مع الأنظمة القائمة وترى فيما حقّقه إنجازا عظيما.

ومهما يكن من أمر فإنّ العروي وجعيط وإن لم ينخرطا في النّضال السّياسي ضدّ أنظمة ما بعد الاستقلال مثلما كان شأن المناضلين السّياسيّين من اليساريّين بمختلف مشاربهم، فإنّ فضلهمما يكمن في كونهما كانا من أوّل من كتب في أزمة الأنظمة القائمة، وقدّما البديل الذي يجب أن يقوم على التّغيير العميق من أجل تحقيق قيم الحداثة، وهو الأمر الذي استشرعه الجميع بما في ذلك الأنظمة السّياسيّة، غير أنّ طريقة التّغيير عندهم كانت مختلفة عما فكّر فيه المفكّرّين المغربي والتّونسي.

لم تر الأنظمة السّياسيّة القائمة في البلدان العربيّة، ضرورة التّغيير من أجل تنوير العقول واعتماد الفكر التّقدي لخلق الأوطان والمواطنين، ولا في فرض سلطة القانون لضمان الحقوق الكونيّة للإنسان، ولا في مقاومة الفساد والمفسدين بترشيد نفقات الدّول من أجل الصّالح العامّ، بقدر ما رأت فيه تموقعا جيوسراتيجيًا إقليميًا جديدا يخوّل لها الدّيمومة في الحكم بإعادة إحكام السّيطرة على شعوبها التي عبّرت عديد فئاتها على معارضتها لهذه الأنظمة نتيجة تفاقم أزماتها السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة وفشلها في مواجهة التّغيّرات السّياسيّة والعسكريّة والديمقراطيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة التي كانت تمرّ بها

المنطقة العربية في ذلك الزمن، فكان الحلّ الأسهل لضمان بقائها، الاعتراف غير المعلن بهيمنة المملكة العربية السعودية على هذه المنطقة مع كلّ ما يتبع ذلك في فلسفة السياسات التعليمية والثقافية والإيديولوجية لجلّ البلدان العربية والإسلامية السنية.

• الحداثة في مقاومة فكر "الصّحوة الإسلامية"⁵⁰

استفادت المملكة العربية السعودية سياسيًا وإيديولوجيًا من تراجع دور مصر بعد حرب 1967، أمّا اقتصاديًا وجيوستراتيجيًا فقد استفادت كثيرًا من البترودولار⁵¹، الذي كان السبب في تكّس ثروة طائلة في البلدان المنتجة للنفط انطلاقًا من 1973. وهذا ما زاد في أهمية البعد الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدركته الولايات المتحدة فجعلها تسعى إلى ربط علاقات جيدة مع المنطقة لضمان تزويدها بمادّة "الذهب الأسود" الشديدة الحيوية لاقتصادها. وفي هذا الإطار تمّ إمضاء اتفاقية دي كوينسي Pacte du Quincy بين الرئيس الأمريكي روزفلت وملك العربية السعودية سنة 1945. التزم السعوديون في هذه الاتفاقية بتوفير ما يحتاجه الاقتصاد الأمريكي من النفط الخام، وفي المقابل التزم الأمريكيان بضمان الحماية العسكرية للمملكة في حالة تعرضها للغزو. ولا زالت هذه الاتفاقية سارية المفعول إلى الوقت الحاضر، فصمدت أمام كلّ الأزمات التي وتّرت العلاقات الأمريكية السعودية بما

⁵⁰ تُسمّى أيضا "الصّحوة السعودية" أو "صحوة بلاد الحرمين"، ظهر هذا المصطلح في ثمانينات القرن الماضي، وهو يعبر عن حركة فكرية اجتماعية إخوانية، نشأت بدعم من مجموعة دعاة سعوديين من أمثال سلمان العودة وعوض القرني وعانض القرني... انخرطت هذه الحركة في العمل الدعوي المباشر وعبر وسائل الاتصال السمي البصري "لإيقاظ الناس من غفوتهم" حسب زعمهم. دعمت الدولة السعودية قيام هذه الحركة ونشاطها خلال الغزو السوفييتي لأفغانستان فكان تأثير أفكارها بارزا في رسم سياسات وزارتي العمل والتعليم، ولكنها اصطدمت معها في منتصف التسعينات بسبب مطالبة رموز الحركة بتغييرات اجتماعية وسياسية أبرزها وقف التعاون العسكري مع الولايات المتحدة إبان حرب الخليج الثانية. تواصل الصراع بين الحركة الصحوية والتيار الليبرالي في عائلة آل السعود ليلبغ درجة العداوة مع وليّ العهد محمد بن سلمان الذي تعهد بالقضاء عليها لتعود المملكة العربية السعودية إلى ما كانت عليه قبل سيطرة هذه الحركة على سياسات النظام السعودي.

⁵¹ البترودولار هو الدولار المتأني من بيع النفط الخام من البلدان المصدرة، ليوظف فيما بعد عن طريق النظام البنكي العالمي. وهو مفهوم أسسه إبراهيم عويس من جامعة جورج تاون سنة 1973، لوصف تحركات العملة بعد بيع النفط الذي تحدّد أسعاره بالدولار الأمريكي. بعد الصدمتين النفطيتين لسنوات 1970، وقع إعادة استثمار البترودولار في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا، وهذا ما أدّى إلى ديمومة التدفّقات المالية ذهابا وإيابا بين البلدان المتقدمة المستهلكة للنفط والبلدان المصدرة.

في ذلك هجمات 11 سبتمبر 2001، التي كان معظم منفذها من السعوديين، وهو ما يدل على الأهمية الاستراتيجية لهذه الاتفاقية لكلا البلدين.

المهم أن البترودولار كدس ثروة عظيمة للرأسمال العالمي في البلدان الغربية عبر توظيفه في البنوك التجارية مما ساهم في تغذية الاحتكار المالي عن طريق منح القروض للبلدان النامية خاصة. وساهم البترودولار أيضا في إثراء الفاحش للطبقات الحاكمة الخليجية وخاصة منها آل سعود عن طريق إعادة تدوير أرباحها النفطية في البنوك الغربية، وفي الادخار، وعن طريق شركات الاستثمار وتوظيف الأموال وشركات التأمين والبنوك حسب تعاليم المالية الإسلامية⁵². استغلت العائلات المالكة في الأنظمة الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية هذه الثروات الطائلة لبتّ الدعاية من أجل نشر الفكر الوهابي وفكر الإسلام السياسي بكلّ تلويناته عن طريق الحملات الدعوية والفتاوى التي تبثها المحطات التلفزية والإذاعية والشبكات العنكبوتية والجرائد والمجلات والكتب.

كما استغلت هذه العائلات الحاكمة الخليجية موقعها الاستراتيجي وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للتأثير على أغلب أنظمة البلدان العربية لإعادة "أسلمة شعوبها" التي سرّبت في برامجها التعليمية مساحة أكبر للمناهج التقليدية التقليدية على حساب المناهج العلمية والفكر النقدي، فتخلّت عن تدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية وخاصة الفلسفة بدعوى الاهتمام أكثر بالتكنولوجيا والعلوم التقنية والتجريبية على أساس عقلية الربح المادي الأوفر وليس على أساس بعدها العقلاني الإنساني من أجل خلق قيم الحداثة مثل الحرية والمواطنة والمساواة... وأدى تأثير الأنظمة الخليجية على بقية الأنظمة العربية في فتح المجال أمام المؤسسات الدينية وخاصة الأزهر لبتّ الحملات التحريضية والفتاوى لتكفير المخالفين لهم في الرأي مما شجّع على التضيق عليهم وحتى على اغتيالهم في بعض الأحيان. ونتج عن الدعاية الخليجية

⁵² Yassine Essid, *La face cachée de l'islamisation*, Paris, Editions de l'Aube, 2016, p.16.

المتنوعة والمكثفة تحرر نشاط التيارات الدينية الإسلامية في الأحياء الشعبية والمساجد والمدارس القرآنية لتعليم مبادئ الدين الحنيف وسيرة الرسول والصحابة والسلف الصالح الذي أهملته أنظمة التعليم التغريبية حسب زعمهم. وما زاد في سرعة "إعادة أسلمة" المجتمعات العربية وخاصة منها مصر هو كثافة هجرة أبنائها للعمل في بلدان الخليج بداية من ثمانينات القرن الماضي وخاصة خلال التسعينات بعد أن أغلقت أبواب الهجرة إلى العراق بعد فرض الحظر الاقتصادي. وتعود أسباب أذفاق الهجرة المتتالية نحو بلدان الخليج إلى ارتفاع نسب التزايد الديمغرافي وكثرة البطالة وتدني مستوى العيش بسبب اختلال التوازن بين قيمة الرواتب والارتفاع المشط للأسعار الناتج عن سياسة الانفتاح التي توختها الأنظمة العربية وهيمنة النظام الليبرالي. لقد سبب عيش آلاف المواطنين العرب في المملكة العربية السعودية خاصة، لمدة عديد السنوات من أجل تحسين ظروف عيشهم، إلى التأثير بالفكر الوهابي والتأقلم مع نمط العيش الذي يفرضه، فكانوا ينقلونه متى رجعوا إلى أوساطهم الاجتماعية المحيطة بهم، وهذا ما أدى إلى انتشار هذا الفكر سلوكا ولباسا وطقوسا في معظم البلدان العربية في المشرق والمغرب.

على الرغم من قتامة المشهد السائد في معظم البلدان العربية انطلاقا من ثمانينات القرن الماضي، الذي اتسم بالانغلاق أمام الاجتهاد، والعداء لحرية التفكير والتعبير، لم يتوان الكثير من المفكرين والباحثين في قضايا الإسلام والحداثة من الماركسيين والعلمانيين والإسلاميين عن الكتابة لنقد التوجهات الفكرية المتطرفة لفكر الإسلام السياسي، والمساهمة في التفكير في نشر قيم الحداثة القائمة على الفكر النقدي والعقلانية، فتعرضوا للعنف ومصادرة أفكارهم. لأن اشترك هؤلاء في روح المقاومة الفكرية لوضع اتسم بالجمود ورفض كل تجديد في تصور مستقبل المجتمعات العربية والإسلامية على الصعيد السياسي والثقافي، فقد اختلفوا في شكل إيصال أفكارهم وطرقها وهذا ما جعل تقبلها في مجتمعاتهم يختلف من فئة إلى أخرى.

يمكن تقسيم من قاوموا الفكر الإسلامي المتحجّر إلى فئتين:

الفئة الأولى كلّ الذين كتبوا في نقد الفكر الإسلامي من أجل قيم الحداثة بلغات أخرى غير العربيّة مثل الفرنسيّة أو الإنكليزيّة، وقد تلقّى جلّ هؤلاء تكويناً أكاديمياً في جامعات بلدانهم "اللاتينيّة" أو في الجامعات الغربيّة. ومن أبرز هؤلاء يمكن أن نذكر:

✓ فضل الرّحمان مالك (1919-1988)، تلقّى تكويناً دينياً في الفقه والحديث والتّفسير وعلم الكلام والفلسفة تحت إشراف والده الذي كان من علماء الدّين في ديوبند بالهند، ثمّ التحق بجامعة البنجاب بمدينة لاهور، ومنها نال شهادة الماجستير في الأدب العربي. التحق بجامعة أكسفورد، وأعدّ رسالة بعنوان "فلسفة ابن سينا" ناقشها سنة 1949. درّس الفلسفة الإسلاميّة والأدب الفارسي في جامعة دورهام ببريطانيا، ثمّ التحق بمعهد الدّراسات الإسلاميّة بجامعة ميكيل McGil الكنديّة. عاد إلى باكستان بعد أن دعاه الجنرال أيّوب خان ليأخذ هناك معهد الدّراسات الإسلاميّة. وفي هذا الإطار كتب فضل الرّحمان مالك عدّة مقالات وكتاب بعنوان الإسلام، تناول فيها بالدّرس كيفيّة مواجهة الحداثة والتّجديد، ومدى ملاءمة الأحكام السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة للإسلام مع العالم الجديد، فعارضه علماء الدين المتأثّرين بالفكر الوهابي بشدّة وعلى رأسهم أبو الأعلى المودودي، فحرّم كتابه وهُدّد بالاعتقال. ولهذا غادر نهائياً الباكستان، وهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة أين التحق بجامعة شيكاغو التي اشتغل فيها بالبحث والتّدرّس إلى آخر حياته. كتب فضل الرّحمان مالك عديد الكتب والمقالات باللّغة الإنكليزيّة. "مثلت فلسفة الهرمنيوطيقا hermeneutique الأساس الجوهري لتفكيره الذي يقوم على الاجتهاد الشامل والجامع لإعادة قراءة الموروث السابق من أجل مواجهة العالم المعاصر، وهو ما جعله يذهب إلى تقسيم ما جاء في القرآن والسّنّة إلى قسمين، يحتوي الأوّل منها على القيم الثابتة التي لا تتقيّد بمكان وزمان معيّنين، وأمّا الثانيّة فهي عبارة عن تعاليم تشتمل على

المتغيرات ذات الصلة التاريخية التي لا تقبل التآبد وتتغير بتغير الظروف⁵³. لم يستطع الرّحمان عن طريق دعوته إلى تجديد الفكر الديني على طريقة محمد إقبال التأثير في المجتمع الباكستاني ولا في الاختيارات الاستراتيجية للدولة الباكستانية الناشئة (1947) التي وقعت - في مرحلة أولى - تحت تأثير علماء الدين المتشبهين بالسلف الصالح، ثم انضمت إلى الاختيارات الجيوستراتيجية للتحالف الأمريكي السعودي في محاربة الشيوعية السوفياتية في أفغانستان باسم حماية الدين من خطر الإلحاد والكفر.

✓ محمد أركون (1928-2010)، هو مثقف من أصل جزائري وفيلسوف ومؤرخ للإسلام. درس الفلسفة في كلية الآداب بجامعة الجزائر، ثم بجامعة السربون بباريس أين تحصل على التبريز في اللغة والآداب العربية سنة 1956، والدكتورا في الفلسفة سنة 1968. اشتهر أركون في الأوساط الجامعية سنة 1969 بفضل ما نشره من أبحاث حول الفكر الإنساني الإسلامي الذي أنتجه المؤرخ والفيلسوف الفارسي ابن مسكويه (عاش في القرن العاشر للميلاد)، وخاصة ترجمة كتابه تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق⁵⁴. درس في عديد الجامعات الفرنسية وخاصة السربون، وتولى الإدارة العلمية لمجلة أرابيكا Arabica، فساهم في ذياع صيتها في الأوساط العلمية العالمية. لعب أركون دورا مهما في تقديم المعرفة عن الإسلام في الغرب. كان ينتمي إلى التيار الإصلاحى النقدي للإسلام، فطور نقدا للحدثة من داخل الفكر الإسلامى، ودعا إلى "إعادة التفكير في الإسلام" في العالم المعاصر. ولتحقيق هذا الهدف كتب عديد الكتب المهمة⁵⁵ التي كان لها وقعا على الرأى العام الغربى، أما تأثيرها في البلدان العربية والإسلامية فقد اقتصر على

⁵³ محمد جعفر علي، "نظرية فضل الرّحمان في الاجتهاد الديني"، مركز البحوث المعاصرة في بيروت، 09 / 04 / 2015

<https://nosos.net>

⁵⁴ ترجم أركون هذا الكتاب تحت عنوان *Traité d'éthique*.

⁵⁵ من أبرز ما كتبه أركون فيما يتعلق بإعادة التفكير في الإسلام لملاءمة الحدثة.

La pensée arabe, Paris, PUF, « coll. Que sais-je ? » 1975 ؛ *Lectures du Coran*, Paris, Maisonneuve & Larose, 1982 ؛ *Penser l'islam aujourd'hui*, Alger, Laphomic- ENAI, 1993 ؛ *The unthought in contemporary islamic thought*, Londres, Saqi Books in association with The Institute of Ismaili Studies, 2002.

النخبة المثقفة التي تُتقن اللغات الأجنبية وعلى المختصين في البحث في قضايا الإسلام والحداثة أو تجديد الفكر الديني.

✓ عبده فيلاي- الأنصاري، وُلد في مدينة مكناس بالمغرب الأقصى سنة 1946، وهو فيلسوف، مقرّب من النظام الملكي المغربي. شغل منصب مدير معهد دراسات الحضارة الإسلامية الذي أسسه آغا خان بلندن، ومدير مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء. يُدير المجلة المغربية للكتاب *Prologues* التي نشر فيها الكثير من المقالات. يُعتبر من أكبر المفكرين الإنسانيين عن الإسلام، دعا بوصفه من مؤيدي النقد التاريخي للنصوص الدينية والفقهية إلى ضرورة الانفتاح على الحوار الديمقراطي. اهتم الأنصاري في كتاباته بالمتقنين المسلمين الذين تناولوا المسائل المتصلة بالدين وبالعالم الإسلامي، فقسّمهم إلى ثلاث تيارات، انغمس الأول منها في السلفية، فسعى إلى تعزيز مشروعه الداعي إلى العودة إلى العصر الذهبي للإسلام على أساس معياري. ويقدر التيار الثاني الذي يُمثل نسبة قليلة، أنّ الدين تمّ تجاوزه. وأما التيار الثالث فيجهد لإيجاد طريق جديد يقوم على إصلاح الإسلام من الداخل⁵⁶. وشدّد عبده الأنصاري على أهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية في دراسة الدين على أساس المناهج العلمية الحديثة والقطع نهائيًا مع الأساليب التقليدية لتناول هذا الموضوع

✓ حمّادي الرديسي، وُلد بتونس سنة 1952، وهو جامعي تونسي مختصّ في الإسلاميات والعلوم السياسية. تحصّل على شهادة دكتورا الدولة في العلوم السياسية سنة 1992، ودرّس في كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس وفي عديد الجامعات الأجنبية. ألّف عديد الكتب والدراسات⁵⁷ حول العالم العربي الإسلامي باعتماد المنهج المقارن والمقاربات المتعددة الاختصاصات. تنطلق

⁵⁶ Didier Monciaud, « Abdou Filali-Ansary, Réformer l'islam ? Une introduction aux débats contemporains », *Cahiers d'histoire. Revue d'histoire critique* [En ligne], 104 | 2008, [en ligne] : URL : <http://journals.openedition.org/chrhc/340>

⁵⁷ من أشهر كتب حمّادي الرديسي التي أحدثت ضجة هي:

L'exception islamique, Paris, Seuil, 2004 ; *Le pacte de Najd ou comment l'islam sectaire est devenu l'islam*, Paris, Seuil, 2007 ; *La tragédie de l'islam moderne*, Paris, Seuil, 2011 ; *L'islam incertain : révolution et islam post-autoritaire*, Tunis, Cérès, Tunis, 2017.

أبحاثه في كلّ مرّة من الأحداث الرّاهنة ليحلّلها ويتعمّق للبحث في جذورها في الفكر العربي الإسلامي وخاصّة ذلك الذي يعود إلى العصر الوسيط. يشهد له عديد الدّارسين بجرّأته في معالجة قضايا الإسلام والحداثة، إذ يرى أنّ "تراجيديا" الإسلام تكمن نوعاً ما في استحالة تحديث الإسلام من جهة، واستبعاد احتمال أسلمة الحداثة من جهة أخرى، ليكون مستقبل الإسلام -حسب رأيه- ببساطة في انتصار الحداثتين، مثلما كان شأن المسيحيّة من قبله، ولكن ليس دون ألم. وعلى الرّغم من رفض حمّادي الرّديسي أيّ إمكانيّة للجمع بين الإسلام والحداثة، فقد سلّم في كتابه ما قبل الأخير بإدماج الإسلاميين في اللعبة السّياسيّة من أجل الديمقراطيّة، ولكنّه حذّر من إدماجهم على المستوى الثّقافي ودعا إلى مقاومتهم ما داموا لم يتوصّلوا بعد إلى التّراجع على اعتناق الفكر السلفي التبولوجي (الشريعة)، لأنّ حركة النّهضة في تونس ولئن قطعت مع السّلطويّة السّياسيّة فإنّها لم تقطع أبداً مع الشريعة، وهو الذي جعل حركات الإسلام السّياسي تتناسل من بعضها البعض فكلّما تخلّت حركة منها عن العنف باسم الجهاد إلّا وظهرت حركة أكثر عنفاً ودمويّة.

فضلاً عن المفكرين الذين وقع ذكرهم أعلاه، يوجد عديد المفكرين الآخرين الذين عاشوا في بلدانهم أو أقاموا في الخارج، وكتبوا بلغات أخرى غير العربيّة مثل محمّد الشرفي الذي دعا في كتابه *الإسلام والحرية*⁵⁸ إلى قراءة نقدية وعميقة للتاريخ والفقهاء الإسلاميين وإعطاء الأولويّة للتربيّة والتعليم للوصول إلى الحرية والديمقراطية. وعبد الوهاب المدبّ الذي اعتبر أنّ الإسلام السّياسي هو مرض الإسلام غير أنّ جذوره موجودة في النّصّ القرآني⁵⁹، عكس فطيمة مرنيسي التي تُعيد مساءلة القرآن والأحاديث لتفنيد فكرة أن يكون الأصل في الهيمنة الذكوريّة في المجتمعات العربيّة الإسلاميّة⁶⁰ وجورج قرم الكاتب اللّبناني المسيحي

⁵⁸ Mohamed Charfi, *Islam et liberté, le malentendu historique*, Paris, Albin Michel, 1999.

⁵⁹ Abdelwahab Meddeb, *La maladie de l'islam*, Paris, Seuil, 2005.

⁶⁰ لفطيمة مرنيسي كتابات كثيرة من أبرزها :

Le harem politique, Albin Michel, 1987 ; *Sexe, Idéologie et Islam*, Tierce, 1983 ; *Le monde n'est pas un harem*, Albin Michel, 1991 ; *La peur modernité, conflit islam démocratie*, Albin Michel- Le fennec, 1992 ; *Rêves de femmes*, Albin Michel, 1994.

الذي فرّق في كتاباته⁶¹ بين الهوية الدينيّة والهويّة القوميّة العربيّة التي تمثّل الخطّ الفاصل بين الفكر الإسلامي والفكر العربي، ففي حين كان الفكر العربي منفتحاً على الحداثة بالمساهمة المهمّة للمفكرين العرب من المسيحيّين، انغلق الفكر الإسلامي على افتتانه بالماضي والبحث على الإسلام الآخر الذي لا يمكن تكراره. أمّا يوسف الصّديق⁶² ومحمّد الشريف الفرجاني⁶³ فقد اعتمدا على هرمنيوطيقا المعنى herménétique du sens من أجل إعادة قراءة الإرث الإسلامي وتجديده

تراوحت كتابات المفكرين العرب والمسلمين الذين كتبوا بالغات الأجنبيّة وخاصة الفرنسيّة بين الدّعوة إلى إعادة القراءة التّقديّة للتراث الإسلامي باعتماد مناهج البحث الغربيّة، والقطع النّهائي مع هذا التّراث لإرساء الحداثة. وعلى الرّغم من راديكاليّة بعضهم، لم يتعرّضوا إلى أحكام الفتاوى الاستثنائيّة لفكر الإسلام السّياسي، وخاصة الوهابي منه والإخواني إلّا في حالة استعراض أفكارهم في مناظرات على الشّاشات التلفزيّة أو السّاحات السّياسيّة مثلما كان شأن عبد الوهاب المدّب وحمّادي الرّديسي، أو تولّهم لمناصب في مؤسّسات الدّولة مثل فضل الرّحمان مالك ومحمّد الشّرفي.

الفئة الثانية وتضمّ المفكّرون الذين عبّروا عن آرائهم زمن انتشار فكر "الصّحوة الإسلاميّة" باللّغة العربيّة وأقاموا في بلدانهم، ولهؤلاء نُصبت "محاكم التّفتيش" عبر فتاوى تراوحت أحكامها بين التكفير والنّفي والاعتقال خلافاً لآخرين سبق ذكرهم. فلئن تعرّض بعضهم وخاصة من بين رواد النهضة العربيّة خلال النصف الأوّل من القرن العشرين، إلى كثير من حملات التّكفير التي أصدرتها المؤسّسات الدينيّة الرّسميّة (الأزهر في مصر والزيتونة في تونس)، ممّا حدا ببعضهم إلى التّراجع عن مواقفه الفكريّة مثلما كان شأن علي عبد الرّازق، واختيار العزلة والموت بعيداً عن النّاس مثلما كان شأن الطاهر الحدّاد، وتجاوز المحنة

⁶¹ Georges Corm, *Pensée et Politiques dans le monde arabe* op. cit.

⁶² Youssef Seddik, *Nous n'avons jamais lu le Coran*, Paris, La Tour-d'Aigues, Editions de l'Aube, coll. « monde en cours/ les voix du sacré », 2004.

⁶³ Mohamed Chérif Ferjani, *Le politique et le religieux dans le champ islamique*, Paris, Fayard, 2005.

بسبب تبرئته من قبل المحكمة بالنسبة إلى طه حسين، فلم يتعرض أيّ منهم للاغتيال أو النفي.

ومن أبرز المفكرين المنتمين إلى الفئة الثانية ممّن تعرّضوا إلى محن بسبب أفكارهم التي اعتبرها المتشدّدون من الإسلاميين وبعض الأنظمة العربيّة، كفرا وإلحادا وارتدادا عن الإسلام يمكن أن نذكر بعض الأشخاص من المنتمين إلى تيّارات فكريّة متنوعة:

✓ محمود محمّد طه السّوداني (1909-1985)، كان سياسيًا معاديا للاستعمار ومفكّرًا إسلاميًا ليبراليًا. تخرّج مهندسًا من كليّة غوردن بالخرطوم سنة 1932. وكان من بين مؤسّسي الحزب الجمهوري سنة 1945، الذي كان أوّل من دعا إلى استقلال السّودان وقيام دولة جمهوريّة. من المبادئ التي قام عليها هذا الحزب في مرحلة أولى العودة إلى الدين الحنيف مثلما كان في عهد عمر بن الخطاب عن طريق الاهتمام بالتعليم، وتخصيص تعليم مختلف للرجال عن النّساء. اعتُقل سنة 1946 في مرّة أولى بسبب تزعمه لاحتجاجات شعبيّة ضدّ البريطانيين، ومرّة ثانية بسبب معارضته لقانون "ختان البنات". يعتبر كتاب الإسلام الذي أصدره سنة 1960 *والرسالة الثانية من الإسلام* الصادر سنة 1967، بمثابة الكتابين الأمّ للدعوة الإسلاميّة الجديدة التي بلور فيها محمود طه أفكارا مخالفة لما هو سائد في أحكام الشريعة الإسلاميّة كقوله بأنّ الزكاة والجهاد ليسا أصلا في الإسلام، وأنّ السّفور والمساواة بين المرأة والرجل يمثلان أصلا في الإسلام. واتّهم بسبب هذه الأفكار بالردّة في مرّة أولى سنة 1968، وجاء في نصّ الحكم عليه "بأنّه مرتدّ وأمرناه بالتوبة من جميع الأقوال والأفعال التي أدّت إلى ردّته". أمّا اتّهامه بالردّة في المرّة الثانية، فكان بسبب رفضه مع أعضاء حزبه لقوانين الشريعة الإسلاميّة التي أصدرها نظام جعفر النّيميري في سبتمبر 1983، فصدر حكم الإعدام ضدّه مع أربعة أشخاص من الجمهوريين، ونُقذ فيهم يوم 15 جانفي 1985. ارتبط فكر محمود طه وتطوّره بالعمل السّياسي، إذ لم يكن الحزب الجمهوري الذي أسّسه مجرد حزبا، بقدر ما كان أشبه بالجماعة التي يتجمّع فيها تلامذته والمؤمنون بأفكاره. اعتبر أنصار محمود طه أفكار أستاذهم بمثابة الثورة في الفكر

الإسلامي فأطلقوا عليها "الفكرة الجمهوريّة"؛ واختلف حكم الناس من خارج الجماعة على هذا المشروع، فمن بينهم من رأى فيه تجديدًا للدين الإسلامي، ومنهم من اعتبره تشويهاً متعمداً للإسلام ومحاولة للتغيير وفقاً لأهواء طه الشخصية. تقوم أفكار هذا المصلح على تقسيم الدين الإسلامي إلى قسمين: أما القسم الأول فأسماه بالإسلام المكي، الذي يعتبره الإسلام الحقيقي، وهو في نظره أصل الدين لأن آياته مليئة بالتسامح والرحمة، وأما القسم الثاني فسمّاه إسلام المدينة الذي نزل على الرسول ليحكم من خلاله في الزمن الذي كان يعيش فيه، لذلك انتهى هذا الإسلام بانتهاء عصر محمد وانتهت معه أحكام آيات الجهاد والسبي والميراث والتمييز بين الرجل والمرأة والحدود. وفي هذا الإطار دعا محمود طه إلى وقف الحرب مع إسرائيل والدخول في مفاوضات معها لاعتقاده في بطلان آيات الجهاد، على عكس كلّ المفكرين الإسلاميين والمشايخ في ذلك الزمن الذين باركوا هذه الحرب واعتبروها تجسيدا لأسمى معاني الجهاد الإسلامي⁶⁴. وقد كلّف هذا الموقف المفكر السوداني عداوة الأغلبية الساحقة من الشعوب العربيّة وحكامها. لقد أدّت دعوة محمود طه إلى العودة إلى الإسلام المكي دون إسلام المدينة باعتباره الأصل في الإسلام إلى وصفه من قبل الأوساط السياسيّة الاستبداديّة والدينيّة الأرتودوكسيّة بالشذوذ عن الدين فاتهمته بالردّة وأعدمته.

✓ حسين مروّة (1910-1987)، كان مناضلاً سياسياً ومفكراً شيوعياً لبنانياً. تلقى تكويناً مزدوجاً جمع بين ثقافة جامعة النجف الإسلاميّة الشيعيّة وثقافة جامعة موسكو الماركسيّة. درّس فلسفة الفكر العربي في الجامعة اللبنانيّة، وترأس تحرير مجلّة الطريق الثقافيّة بين 1966 و1987، وكان عضواً في مجلس تحرير مجلّة النهج الصادرة عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكيّة في العالم العربي، كما شارك في تأسيس اتحاد الكتاب اللبنانيين عام 1948. إلى جانب كتاباته في الأدب والصحافة، اهتم حسين مروّة بالتراث الفكري العربي والإسلامي

⁶⁴ أحمد جدي، "محمود محمد طه... المفكر الإسلامي الذي قتلته رؤيته المختلفة عن الدين"، 22 ديسمبر 2018، الرابط: <https://raseef22.com/article/133513> محمود-محمد-طه-المفكر-الإسلامي-الذي-قتل

وألف كتابين⁶⁵. فالتراث بالنسبة لمرّة متعدّدا وليس واحدا، ولذلك لا يجب أن يقتصر النّظر إليه على جانبه الفكري المادّي دون الجانب المثالي فيه. ويعتبر مرّة أنّ التراث يمثل مادّة مهمّة للتغيير، فراح في بحثه عن النزاعات الماديّة في الفلسفة العربيّة والإسلاميّة بالاعتماد على تطبيق على المنهج المادّي التاريخي الماركسي⁶⁶، ليبين أنّ الفكر الإسلامي عبر التاريخ لم يكن واحدا مثلما يوحي بذلك فكر الإسلام السّياسي سواء كان شيوعيّا أو سنّيّا، وإنّما كان متعدّدا، ولعلّ هذا ما جعل المخابرات السّوريّة تقرّر اغتياله بإيعاز من مخابرات الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة - كما ذهب إلى ذلك رفاقه- بتهمة الكفر بتعاليم الدّين الإسلامي.

✓ فرج فودة (1945-1992) هو سياسي وكاتب ومفكر مصري، تحصّل على ماجستير العلوم الزراعيّة ودكتورا الفلسفة في الاقتصاد الزراعي من جامعة عين شمس. درّس فودة في جامعة بغداد بالعراق، ثمّ اشتغل خيرا اقتصاديّا، ثمّ أسّس "مجموعة فودا الاستشاريّة" المتخصّصة في دراسة تقييم المشروعات. انخرط في العمل السّياسي في سياق ارتبط بالاضطرابات السّياسيّة ونموّ حركات الإسلام السّياسي على الصّعيد الداخلي واندلاع الثورة الإيرانيّة على الصّعيد الإقليمي، فانضمّ إلى حزب الوفد الجديد الذي رجع إلى نشاطه، بعد إعلان أنور السادات عودة التّعدديّة السّياسيّة سنة 1978، بعد أن ألغى ثورة الضّباط الأحرار سنة 1953. وبالتّوازي مع التزامه بالعمل السّياسي المناوئ للإسلام السّياسي، ولج مجال الكتابة في الفكر السّياسي الذي تمحور حول فصل الدّين عن السّياسة والدّولة وليس عن المجتمع. أثار فكره جدلا واسعا بين المثقّفين ورجال الدّين بما في ذلك شيوخ الأزهر، وتضاربت حوله الآراء بين معارضين ومؤيدين. ومن أشهر

⁶⁵ حسين مرّوة، التّزعات الماديّة في الفلسفة العربيّة والإسلاميّة، بيروت، دار الفارابي للنشر والتوزيع، (جزآن)، 1978؛ تراثنا

كيف نعرفه؟، 1985

⁶⁶ لم يلق منهج فكر حسين مرّوة حول التّراث قبولا من عديد المفكرين مثل محمد عابد الجابري الذي نعتّه مستهزئا "بالقراءة اليساريّة للتّراث" انظر: موسى برهومة، "القراءة اليساريّة للتّراث الفكري العربي الإسلامي"، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرابط

<https://www.mominoun.com/articles/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-391>

الأفكار التي روج لها فودة في كتاباته⁶⁷، ومناظراته "إنكار العلمانية جهل بالحضارة الحديثة، وإطلاق صفة الكفر عليها جهل بالعلمانية، والدعوة لدولة دينية جهل بحقوق الإنسان، والمناداة بالخلافة جهل بالتاريخ". إلى جانب الكتابات كان لفودة مناظرتان جمعته مع أنصار الدولة المدنية ضد أنصار الدولة الدينية، وهو ما جعل شيوخ الأزهر وقادة الإخوان يؤلبون عليه الرأي العام عبر بيان نشرته جريدة النور لتكفيره وإقصائه من الحياة السياسية، ف وقعت الاستجابة سريعاً باغتياله يوم 8 جوان 1992، وكان منفذا العملية من المنتمين للإخوان المسلمين.

لقد ربط فرج فودة بين نشاطه السياسي وإنتاجه الفكري الغزير، فطغى على هذا الفكر الجانب النضالي المتحمس الذي أربك خصومه فأصدروا ضده "فتوى" تسببت في اغتياله.

✓ نصر حامد أبو زيد (1943-2010)، جامعي مصري، مختص في الدراسات الإسلامية وفقه اللغة العربية والعلوم الإنسانية. تحصل على الإجازة في اللغة والآداب العربية، والماجستير والدكتورا في اللغة والآداب العربية والدراسات الإسلامية بين 1972 و1979 من جامعة القاهرة.

لنصر حامد أبو زيد إنتاجا فكريا غزيرا يتكون من كتب⁶⁸ ومقالات ومداخلات قدمها في ندوات ومؤتمرات علمية إلى جانب الحوارات والترجمات ومقدمات الكتب. وقد تعلقت جميع كتبه وأغلب مقالاته بقضايا الفكر الديني والتراث والحداثة، بناء على رؤية نقدية تجديدية أعادت النظر في التراث الديني من كل جوانبه، وهذا ما يفسر تعدد المحاور التي عالجها أبو زيد وخصص جزءا مهما منها للنظر في العلاقة القائمة بين التأويل hermeneutique والإنسان والمعرفة الدينية. إن القضية الرئيسية بالنسبة إلى نصر حامد أبو زيد لا تتمثل في كيف

⁶⁷ الوفد والمستقبل، القاهرة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق بالتعاون مع المجلس الأعلى للثقافة، 1983؛ قبل السقوط، القاهرة، دار ومكتبة المعارف، 1984؛ الحقيقة الغائبة، 1984؛ الملعب، 1985؛ حوار حول العلمانية، 1987؛ الإيهاب، 1988؛ ... وكتب عديد المقالات في الصحافة المعارضة مثل الأهالي والأحرار وغيرها، خاض فيها عديد المعارك الفكرية دفاعا عن مبادئ الدولة المدنية من علمانية ووحدة وطنية وحقوق إنسان.

⁶⁸ من أهم الكتب التي نشرها نصر حامد أبو زيد يمكن أن نذكر: الاتجاه العقلي في التفسير: دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة، بيروت، دار التنوير، 1993؛ فلسفة التأويل: دراسة في تأويل القرآن عند محي الدين بن عربي، بيروت، دار التنوير، 1993؛ مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. 2، 1994؛ المرأة في خطاب الأئمة، القاهرة، دار نصوص بالقاهرة، 1995؛ التفكير في زمن التكفير، القاهرة، دار ابن سينا للنشر، ط. 1، 1995...

نجدد التراث بقدر ما تتجلى في إعادة تفسير التراث طبقا لحاجات العصر،⁶⁹ ولتحقيق هذه الغاية يتبني آليات تحليل الخطاب فيتعامل مع النصوص الدينية باعتبارها نصوصا منتجة للمعنى الكلي. وفي هذا السياق شدد على ضرورة الوعي بأن جميع النصوص بما في ذلك النصوص المقدسة هي نصوص لغوية موصولة بالسياقات الاجتماعية والثقافية التي تشكلت فيها، بيد أن ذلك لا يعني بالضرورة أن "إشكاليات القراءة تتمثل في اكتشاف الدلالات في سياقها التاريخي الثقافي الفكري، بل تتعدى ذلك إلى محاولة الوصول إلى المغزى المعاصر للنص التراثي... فكل قراءة لا تبدأ من فراغ بل هي قراءة تبدأ من طرح أسئلة تبحث لها عن إجابات... فطبيعة الأسئلة تحدد للقراء آلياتها".⁷⁰ ومن هذا المنطلق اعتنى المشروع النقدي لهذا المفكر بطرق قراءة النصوص الدينية بتفكيك بُناها وتبيين مقوماتها. وذلك بالاستناد إلى المكتسبات المعرفية المعاصرة المستمدة من علوم عديدة منها اللسانيات والسّمولوجيا وتحليل الخطاب... على أن أهم مقارنة عول عليها في قراءة الموروث الديني هي القراءة التأويلية hermeneutique التي تُعدّ المقوم الرئيسي في مشروعه النقدي الساعي إلى تجاوز النظرة التقليدية للتراث من خلال إعادة النظر في المسلّمات التي حولها الضمير الديني إلى حقائق متعالية عن التاريخ.⁷¹

أثارت كتابات نصر حامد أبو زيد في الفكر الديني الإسلامي ومعارضته سلطة النص المطلقة ضجة إعلامية واسعة النطاق في منتصف تسعينات القرن الماضي، إذ اتهمه بعض زملائه بالارتداد عن الإسلام والإلحاد، ولأن القانون المصري يفتقد إلى مواد لمقاضاته بالارتداد، عمد خصومه إلى اللجوء إلى محكمة الأحوال الشخصية التي تطبق فقه الإمام أبي حنيفة للتفريق بينه وبين

⁶⁹ محمد حمزة، إسلام المجددين، سلسلة الإسلام واحدا ومتعددا، إشراف عبد المجيد الشرفي، بيروت، رابطة العقلايين العرب ودار الطليعة للنشر والتوزيع، ط. 1، 2007، ص. 37.

⁷⁰ نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، الدار البيضاء/ بيروت، المركز الثقافي العربي، ط. 7، 2005، ص. 6.

⁷¹ محمد إدريس، "قراءة في مشروع نصر حامد أبو زيد الفكري"، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، أبريل 2025، الرابط: <https://www.mominoun.com/articles/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%86%D8%B5%D8%B1-%D8%AD%D8%A7%D9%85%D8%AF-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1%D9%8A-1943--2010-2690>

زوجته، لأنّه لا يجوز في هذا الفقه زواج المسلمة من غير المسلم. وفعلا استجابت المحكمة لهذا الطلب، فلم يجد نصر حامد أبو زيد لتفادي تنفيذ هذا الحكم سوى الرّحيل إلى هولندا حيث أقام مع زوجته واشتغل أستاذا للدراسات الإسلامية بجامعة ليدن. عاد إلى مصر قبل وفاته بأسبوعين بعد أن أصيب بفيروس فشل الأطباء في تحديد علاجه وكان ذلك يوم 5 جويلية 2010.

يوجد إلى جانب هؤلاء المفكرين الذين أقاموا في بلدانهم وكتبوا باللّغة العربيّة عديد المفكرين الآخرين مثل المغربي محمّد عابد الجابري الذي يتمحور فكره في البحث حول التّهضة والحداثة والعقلانيّة بالاعتماد على المناهج التّقديّة العصريّة وذلك بهدف تحديث اللّغة وتجديد الفكر في آن معا،⁷² وعبد المجيد الشرفي الذي قدّم في كتاباته قراءة حداثيّة للإسلام⁷³ وسلك البعض من تلامذته نفس المنهج، وبرهان غليون الذي كرّس فكره في نقد الحداثة والإسلاميّة⁷⁴ معتبرا أنّ النّخبة الحداثيّة قد انتزعت "العلمنة" من سياقها التاريخي وحوّلتها إلى شارة تمييز اجتماعي، فغدا أنصار العلمانيّة مثل أنصار العقيدة الإسلاميّة غير قادرين على تحرير مفهوم الدّولة من سيطرة العقيدة الحزبيّة⁷⁵، وتحوّل شعار العلمانيّة إلى صور مقلوبة لمفهوم "حاكميّة الله" الذي رفعته الحركة الإسلاميّة⁷⁶. والحال أنّ العرب، لن يصلوا إلى السّلام الدّاخلي مادام بعضهم يطالب بفصل الدّين عن الدّولة ويطالب بعضهم الآخر بدولة دينيّة⁷⁷ بدلا من أن يحتكموا إلى المعادلة الديمقراطيّة⁷⁸. ويرى وعزيز العظمة⁷⁹ أنّه من الخطأ

⁷² أحمد العطار، "مدخل إلى فكر محمّد عابد الجابري: المنهج والرؤية"، الاوان، 2 سبتمبر 2016، الرابط : [https://www.alawan.org/2016/09/28/مدخل-إلى-فكر-محمّد-عابد-الجابري-2/](https://www.alawan.org/2016/09/28/https://www.alawan.org/2016/09/28/مدخل-إلى-فكر-محمّد-عابد-الجابري-2/)

⁷³ طارق حجي، "عبد المجيد الشرفي، القرآن وتحديث الإسلام"، مركز تفسير الدراسات القرآنية، الرابط : <https://tafsir.net/article/5116/abd-al-mjyd-ash-shrfy-al-gr-aan-wthdyth-al-islam>

⁷⁴ شمس الدّين الكيلاني، "برهان غليون: من نقد الحداثة إلى نقد مفهوم الإسلاميين المعاصرين للدّولة"، تبين، عدد 9، 2014، ص 121-129.

⁷⁵ برهان غليون، نقد السّياسة، الدّين والدّولة، بيروت، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنّشر، 1991، ص 305.

⁷⁶ المرجع نفسه، ص 307.

⁷⁷ المرجع نفسه، ص 453.

⁷⁸ المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، القاهرة، سينا للنشر، 1988، ص 66 و67.

⁷⁹ من أبرز كتابات عزيز العظمة في مسألة الحداثة والتراث يمكن ذكر التراث بين السّلطان والتّاريخ. الدار البيضاء، منشورات عيون، 1987؛ والعلمانية من منظور مختلف، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، دار الطليعة، 1992؛ دنيا الدّين في حاضر العرب، بيروت، دار الطليعة، 1996.

الحديث عن وجود إشكالية حول علاقة الإسلام بالديمقراطية، على اعتبار أنّ الديمقراطية لا يمكن أن يُفكر بها بأسلوب ديني، ويدعو في المقابل إلى إعادة التفكير بعلاقة الدين بالشأن العام ومنح العلمانية أهمية كبيرة لأنّه بدونها لا يمكن إيجاد حلول تُؤدّي إلى الانخراط مجدداً في التاريخ بدل الخروج منه.

خلافًا لما يتبادر إلى الذهن، لم تكن الكتابة باللغة العربية هي التي تسببت في اغتيال بعض المفكرين ونفهم نتيجة تكفيرهم والتأليب عليهم، وإنّما الانخراط في النضال السياسي والجمع بين كتابة الفكر والمقاومة الميدانية. ولا يعود بروز بعض هؤلاء المفكرين دون البقية إلى نبوغهم أو استثنائية أفكارهم بقدر ما يعود إلى آلة الدعاية السياسية والإيديولوجية التي ترافقهم في بثّ أفكارهم وخاصة القنوات التلفزية من خلال البرامج الثقافية أو عبر الشبكة العنكبوتية عبر قنوات اليوتيوب، ومهما يكن من أمر هذه الدعاية لبعض الملتزمين بقضايا الحداثة من المفكرين فإنّها أقلّ بكثير ممّا يحظى به دعاة الإسلام السياسي في امبراطوريات الإعلام العربية وخاصة الخليجية منها.

إنّ ما تمّ استعراضه لا يمثل عملاً شاملاً، لأنّه اختار الكثير من النماذج الفكرية التي عبّر أصحابها عن التزامهم بالدفاع عن قضايا الحداثة ابتداء من الصدمة التي أصابت العرب والمسلمين عند التقائهم بالغرب المستعمر إلى وقتنا الحاضر. وكان دفاعهم على هذه القضايا من مواقع وخلفيات فكرية مختلفة وفي سياقات متغيرة، جعلت أفكارهم تلتقي تارة وتفرّق أحياناً لتنتقل من بناء مشروع الحداثة، إلى المقاومة من أجل الحفاظ على هذا المشروع مروراً بانتقاده لأنّه لم يستبطن القضايا الحقيقية للحداثة بشكل معمّق. عموماً يمكن التفريق بين ثلاث اتجاهين في الفكر الملتزم بتحقيق الحداثة، أمّا الاتجاه الأول فيرى أنّها لا تتحقّق إلاّ بخلق ديناميكية داخلية تقوم على التّواصل *continuité* مع القديم لخلق الجديد الذي يقطع معه *rupture*، وأمّا الاتجاه الثاني فيرى أنّ قيم الحداثة (الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان...) لا تستقيم مع الإرث الفكري القديم لأنّ أساسه الدين. وهكذا يتراءى لنا وكأنّ فكر النهضة من أجل الحداثة يراوح مكانه

وكأنّ الزّمن توقّف ومن ثمّ يتبادر إلى ذهن الكثيرين أن لا فائدة تُرجى من هذا الفكر ولا من المفكرين الذين التزموا بالبحث فيه. ولإعادة الاعتبار لهذا الفكر، وجب الاستثمار فيه بثمين إيجابياته مع الإشارة إلى بعض نقائصه حسب النّقاط التالية:

1- خلافا لما هو راسخ في الأذهان، لم يشكّل فكر الحداثة حركة موحّدة ذات اتّجاهين تتطوّر حسب خطّ مستقيم، بقدر ما مثلّ مبادرات فردية قد يلتقي بعض الأفراد من أجيالها المتتالية لتُفرز توجّها مختلفا عمّا كان منتظرا كما حدث مع رشيد رضا في تحالفه مع الإخوان المسلمين.

2- تراكم الفكر الملّزم بالحداثة بعد قرنين من الإنتاج، فأصبح يمثل تراثا ضخما، يعتقد الكثير من النّاس حتّى من بين المطلعين عليه أنّه يكرّر بعضه البعض، ولكنّ القراءة المتمعّنة لهذا الفكر تبين وجود فروقات دقيقة ولكنّها مهمّة تُبرز الاختلاف بين مفكّر وآخر. فهذا الفكر وإن لم يؤسّس لحركة متماسكة فقد أسّس لمشاريع سياسية وثقافية مهمّة في تغيير المجتمعات التي نبعت منها وتقدّمها. ولذلك من الضروري إنجاز قاعدة بيانات تضمّ كلّ إنتاج فكر النهضة والحداثة وما كُتب عنه ليسهل الاطلاع عليه واعتماده من قبل واضعي السياسات التي لا يجب أن تقتصر على الإصلاحات القانونيّة والاقتصاديّة التي يلزمها هي بدورها فكرا، لأنّ رسم سياسات مستقبل الأمم يستوجب فكرا يربط بين الماضي والحاضر.

3- اهتمّ فكر الحداثة القائم على الديناميكيّة الدّاخلية في العالم العربي والإسلامي اهتماما كبيرا بالصّدّات العنيفة التي تعرّضت لها شعوب هذه المناطق من الحركات الاستعماريّة المختلفة، سواء كانت الأوروبيّة أو الصّهيونيّة والأمريكيّة، ولكنّه عالجه في نطاق الانتماء الإثني والديني (العربي والإسلامي)، والحال أنّ العالم العربي يضمّ الكثير من الأقليات الإثنيّة (الأقباط يمثلون بين 10 و15 في المئة من المصريّين، والأكراد 21 في المئة في العراق و8 في المئة في سوريا، والأمازيغ بين 40 و45 في المئة في المغرب الأقصى و25 في المئة في الجزائر و10 في

المئة ليبيا...). أما العالم الإسلامي فيضمّ هو بدوره الكثير من الأقليات الدينية مثل المسيحية بمختلف أصنافها واليهود والأزديين والصابئة... لذلك يبدو أنّ زمن ربط هويّة هذه الشعوب بالانتماء العرقي والديني قد ولّى منذ نشأة الدّول الوطنيّة، وهو ما يجعل ربط الهويّات بالمجالات الجغرافيّة الإقليميّة والوطنيّة أسلم وأكثر انسجاماً مع قيم الحداثة القائمة على الاختلاف واحترام الخصوصيّات الثقافيّة وحقوق الإنسان، خاصّة وأنّ هذه الدّول تطوّرت منذ نشأتها بأشكال مختلفة حسب الانتماء الإقليمي والجيوستراتيجي، فظهرت دول الخليج ودول المغرب "العربي"، ودول الشرق الأوسط، ودول شرق آسيا...

4- من المهمّ أن يهتمّ فكر الحداثة بانخراط التّوازن في التعامل بين العالم الغربي و"البلدان العربيّة والإسلاميّة" فيما يتعلّق بتبادل السلع وتنقل الأشخاص والوصم بصفة مباشرة وغير مباشرة بشقّي النّوع المهيمنة، والاعتداءات المتكرّرة على دولها وشعوبها مثل العراق وليبيا وسوريا واليمن، وسياسة الكيل بمكيالين في الصّراع الفلسطيني الصّهيوني، ممّا ولّد جروحاً غائرة وعميقة في النّفوس نتيجة الشعور بالظلم والغبن الذي كثيراً ما يتحوّل إلى عنف ضدّ الآخر بدون تمييز، ولكنّ هذا الاهتمام لا يجب أن يتحوّل إلى تبرير يُظهر هذه الشعوب بمظهر الضحيّة التي يحقّ لها ردّ الفعل بكلّ الطرق. إنّ دور الملتزمين بقضايا الحداثة في هذا الإطار مهمّ جداً، لأنّه وحده الذي يستطيع أن يحلّل الأوضاع ويقوم بالمقارنات اللازمة لتقديم رؤية فكريّة وحضاريّة للتخفيف من حدّة التّضارب في انتظار تحقيق التعامل على قدم المساواة.

5- لا يجب أن يُوظف فكر الحداثة في الصّراعات السّياسويّة من أجل تأجيج المشاحنات بين الخصوم السّياسيين أو طمس القضايا الجوهريّة باسم الاعتدال والتّوافق لتتأجّل كما هو معتاد في بلداننا إلى وقت قادم فتزيد تعقيداً. كما يستحسن أن يتوجّه هذا الفكر إلى الشّعوب المعنيّة بها لإنارتها والارتقاء بوعيها نحو مستقبل أفضل لا أن يقع توجيهها إلى الرّأي العامّ الغربي عبر إعلامه المرئي والمقروء للشّتم وتبادل التّهم ممّا يوحي بأنّ قضايا العرب والمسلمين تقتصر على الصّراع بين الحداثيين والإسلاميين مع أنّ هذا الإعلام هو من ساهم في تغذية

الحقد والشعور بالكراهية الذي أدى إلى الانطواء والخوف على الهوية الدينية والعرقية ليتحوّل في كثير من الأحيان إلى عنف لا يستقيم معه العيش المشترك.

6- بالرغم من ارتباط فكر الحداثة بالشأن العام، فإنّه عجز إلى حدّ اليوم عن صناعة رأي عامّ، ولا يعود هذا إلى قلة المفكرين ولا إلى عقم فكرهم، بقدر ما يعود إلى جهل الناس بهذا الفكر. ولا يقتصر هذا الجهل على عامة الناس، بل يطال السياسيين وأصحاب القرار وحتى الكثير من "المثقفين"، لأنّ أولويات أنظمة ما بعد الاستقلال تركّزت في مرحلة أولى على شراء الأسلحة لخوض الحروب الإقليمية وقمع شعوبها من أجل حماية أنظمتها الدكتاتورية، لتتحوّل في مرحلة ثانية بعد الانفتاح إلى توسيع ثرواتها العائلية وتبييض صورتها لدى الرأي العامّ وتشجيع الاستهلاك للمواد المستهلكة مع إهمال تامّ لجميع أنواع الإصلاح بما في ذلك الفكري منه بدعوى الاستثمار في العلم والتكنولوجيا لمواكبة العصر بمنطق الربح الأكثر والأسرع وليس بمنطق التنمية المستدامة وضمان العيش الكريم لكلّ الفئات الاجتماعية من أجل خلق المواطن الإنسان. ولكلّ هذه الأسباب، يتراءى البعد الفكري في فلسفته الحداثيّة أمراً حيويّاً في الإصلاح التربوي والتعليم العالي، ولا يمكن أن يتحقّق هذا إلّا بإعطاء العلوم الإنسانية والاجتماعية المكانة التي تستحقّ في التكوين والبحث العلمي، ذلك أنّ هذه العلوم تبين أنّها الأقدر على تعليم الفكر النقدي وبعث فكر إنساني يخلق المواطن ويرتقي بإدراكه وسلوكه نحو التغيير والتّقدّم شرط تغيير مناهج هذه العلوم من التلقين التقليدي إلى التفكير عبر الفهم والتحليل والنقد.

واقع التربية على حقوق الإنسان في المنظومة التربوية التونسية وعلاقته بترسيخ قيم المواطنة والبناء الديمقراطي

فاطمة شلفوح

دكتوراه في التاريخ المعاصر

تكتسي حقوق الإنسان أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع، لكونها تعتبر أحد مرتكزات الحياة الإنسانية في جانبها الفردي والاجتماعي. أمر جعل التربية على حقوق الإنسان أسلوباً معترفاً به دولياً، يهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان على المستويات المحلي والوطني والعالمي في أوساط العديد من المعنيين. وتأثر ثقافة حقوق الإنسان وتجديدها في نفوس الناشئة، في التحولات الاجتماعية الإيجابية العميقة لا سيما مجال ترسيخ قيم المواطنة والبناء الديمقراطي. ويرتبط نشر الثقافة الحقوقية بعوامل عديدة من بينها المنظومة التربوية. رغم مسؤولية أطراف متعددة أخرى مثل الأسرة ووسائل الإعلام وغيرها. بيد أن الاضطلاع بها يضع في المقدمة المقاربات التربوية¹، حيث تشكل المدرسة النواة الرئيسية لتربية الإنسان وتعلمه اعتباراً لمكانتها في حياة كل فرد، وبالنظر لطول الفترة الزمنية التي يقضيها الفرد فيها. كما أنها تساهم في تغيير الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع وإشاعة مفاهيم وقيم الحداثة. وتعد التربية على حقوق الإنسان الوسيلة المثلى لنشر هذا الوعي في اتجاه تغيير عقول الأفراد وتصرفاتهم منذ التنشئة، فهي عملية

¹ الأمم المتحدة، تقييم أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان دليل للمعلمين في مجال حقوق الإنسان، مونترال، 2011، إكوييتاس. Equitas، المركز الدولي لتعليم حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ص 4.

أساسية في الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان ودعامة أيضاً لإقامة مجتمع عادل يحظى فيه جميع الأفراد بالكرامة والمساواة وترسيخ قيم المواطنة.

لا يستقيم التحول الذي أحدثته "الثورة التونسية" بعد 2011، من تحولات سياسية انتجت بناء ديمقراطي "انتقالي"، دون المراهنة على المبادئ الكونية واستحضار ثقافة حقوق الإنسان لتأمين أسباب النجاح في التحول الديمقراطي وتجسيم المواطنة مع مراعاة الرافد الحقوقي لمراجعة المنظومة التربوية. مما يتطلب إعادة النظر في الإصلاح التربوي من أجل العمل على إنجاح هذه التجربة، وذلك باستحضار الجهاز المفاهيمي والقيم والسلوكيات التي تنبثق عن قيم حقوق الإنسان. ورغم أنّ الالتزام القانوني بتطبيق المبادئ الكونية لم يكن وليد الفترة ما بعد 2011، حيث التزمت الحكومات السابقة بتطبيق بعض مبادئ حقوق الإنسان من بينها مبادئ حقوق الطفل ومقاومة التمييز إلا أن الحديث عن القيم الحقوقية في ظلّ نظام سياسي لا يعترف بالتعددية وحرية التعبير هو مجرد أمر نظري بحكم أن مبادئ حقوق الإنسان لا تتجزأ. لذلك يعدّ التحول الديمقراطي للبلاد التونسية فرصة لإيلاء مكانة للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج التربوي . وهو أمر له مشروعيته لحسن تدعيم الديمقراطية بالبلاد التونسية ولل فهم الجيد لماهية حقوق الإنسان في عالم مليء بمظاهر انتهاك حقوق الإنسان، والدفع نحو ضرورة مراعاة هذه القيم والمبادئ في وضع السياسات التنموية وبالأخصّص التربية. لذلك انطلقنا من إشكالية رئيسية وهي العلاقة التي تربط بين التربية على قيم حقوق الإنسان في الوسط المدرسي والالتزام بقيم المواطنة والديمقراطية؟ وقد تفرع عن إشكاليتنا مجموعة من الأسئلة تتمثل في: ماهو المقصود بالتربية على حقوق الإنسان وعلاقتها بقيم المواطنة؟ وماهو الدور الذي تمارسه المدرسة بخصوص تكوين الفرد على حقوق الإنسان وترسيخ قيم المواطنة؟ وهل تعد المدرسة التونسية بمختلف مكوناتها والوسائط التربوية الفاعلة فيها فضاءاً للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان؟ وماهي أفاق التغيير في المدرسة التونسية؟

ملاحح التربية "القيمة الحقوقية" ودور المدرسة في ترسيخها

- التربية على حقوق الإنسان وسيلة لترسيخ قيم المواطنة والبناء الديمقراطي

تؤسس التربية على حقوق الإنسان خطابها الإنساني على مفاهيم تنويرية² برزت خاصة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الامم المتحدة سنة 1948)، كمفاهيم الحرية والتسامح والاختلاف والاحترام والكرامة والمساواة وتبوء الإنسان قيمة ذاتية. وهو إعلان تبعته خطوات أخرى في مجال حقوق الطفل ونبد العنف والمساواة بين المرأة والرجل والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها...

ومن خصائص الجهاز المفاهيمي للتربية على حقوق الإنسان، أنه شيد قيم إنسانية تحررية ونقد كل سلوك يخالف حقوق الإنسان³. ولا تتعارض التربية الحقوقية مع قيم الحداثة التي شهدت نسقا تطوريا منذ القرن التاسع عشر والتي مثلت أحد مقومات مقارباتنا الاجتماعية التونسية بالخصوص بعد الاستقلال. ومن أبرز سمات هذا التوافق بين التربية الحقوقية وقيم الحداثة الدعوة إلى الانفتاح على المحيط الذي يعيش فيه الفرد والمساواة بين المرأة والرجل ومجانية التعليم وغيره... ورغم المكتسبات الحداثية والاجتماعية التي حققها البلاد التونسية، إلا أنه لا ينبغي التعويل على الأجيال المختلفة لنقل قيم المواطنة وغيرها، فهذه القدرة تبقى غير محصنة بحكم تأثير العوامل الاقتصادية والتاريخية، مما يؤثر حتما في نوعية القيم المنقولة. لذلك تعد التربية على قيم حقوق الإنسان أحد مصادر هذه القيم التي تُستقي من مرجعيات عالمية وهي أحد مداخل تكوين وتأهيل الرأسمال البشري وتنميته بشكل مستدام.

² محمد عابد الجابري، «حول حقوق الإنسان في المدرسة المغربية»، أعمال ندوة النقابة الوطنية للتعليم، الدار البيضاء، المغرب، جويلية 1989، ص 21-22.

³ أنظر: - مبادئ تدريس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، نيويورك، 1989، ص 7.
Organisation des Nations Unies Pour l'Education la Science et la Culture, *Une approche de l'Education pour Tous fondée sur les droits de l'homme*, New York, 2007, p. 9 et après.

وقد حصلت قناعة لدى المجتمع الدولي تتمثل في أن تدريس حقوق الإنسان، يقي على أمد طويل من انتهاكات حقوق الإنسان. وأضحت التربية الحقوقية تحظى بمكانة متنامية ضمن الاستراتيجيات الأممية⁴. وعُدَّت قيم حقوق الإنسان وحدة غير قابلة للتجزئة، فحقوق الإنسان سواء أكانت مدنيّة وسياسيّة أم اقتصادية واجتماعيّة وثقافيّة، فهي وحدة تولد مع الإنسان تنطبق على كافة البشر على حد سواء وغير قابلة للتجزئة⁵.

ويعدّ تدريس حقوق الإنسان والتعريف بها وتعليمها للناشئة أمراً ضرورياً لأجيال المستقبل. حيث تبعث في نفس المتعلم معنى القيم وحتى المسؤولية. ويمكن تجسيد روح المسؤولية على سبيل الذكر بجعل المتعلم يتحمل مسؤوليات بالمدرسة وداخل القسم، من ذلك انتخاب التلاميذ لممثلهم، أو كذلك يوفر للمتعلّم تنشيط النوادي والأنشطة في مجالات اجتماعية وثقافية، وهو نوع من السلوك وممارسة الديمقراطية داخل القسم أو في الوسط المدرسي. كما أنّ احترام زميل لهم ذو احتياجات خاصة هو ممارسة لحقوق الإنسان. وهي وسيلة يتعلم فيها الناشئ كيفية التصرف عندما يختلف مع الآخرين وكيف يتجاوز الصعوبات والخلافات مع الزملاء أو المربين⁶.

ويساهم نجاح التربية على حقوق الإنسان في تكوين متعلّم يؤمن بقيم حقوق الإنسان التي ارتبطت بالحق والواجب. حيث ترسخ لدى المتعلم قواعد السلوك يقتدي بها وتوضح له بطريقة غير مباشرة المبادئ والسلوكيات المرغوب التحلي بها والمعايير التي على أساسها ينبغي أن تتخذ المواقف. ويؤسس التحلي بهذه القيم والاطلاع عليها جدار صدّ في محاربة التعصب والأحكام المسبقة، والتعصب نقيض الديمقراطية ويدمر التعايش السلمي في المجتمع. وهي ثقافة تعد

⁴ Nations Unies, Droits De L'Homme, haut-commissariat, *Education aux droits de l'homme dans les systèmes d'enseignement primaire et secondaire: Guide d'auto-évaluation* à l'intention des gouvernements, Nations Unies, , New York et Genève, 2012, p.1.

⁵Nations Unies, Droits De L'Homme, haut-commissariat, *Education aux droits de l'homme ... op.cit*, p.3.

⁶ Alain Boyer, « L'éducation aux droits de l'homme : un défi pour l'école», In: *Autres Temps», Les cahiers du christianisme social*, N°4, 1984, p.p. 47- 49 [en ligne] : doi : <https://doi.org/10.3406/chris.1984.972>.

أساس نجاح الديمقراطية التي لا تستقيم إلا في ظل ثقافة تقبل التنوع، وتساهم في بناء "نظام سياسي مستدام" وديمقراطي تم تجهيز مواطنيه بالمهارات والقيم اللازمة لقبول قواعد السلوك التعددي والمختلف.⁷

وبالتالي فإن الانتقال الديمقراطي يتطلب تغييرات مستدامة في النظم التعليمية لا تشمل الجوانب "الفنية" مثل بناء المدارس، وادخال الحواسيب إلى المدارس، وغيره. بل التركيز على التربية الحقوقية التي تهدف إلى تأسيس نسق قيمي سلوكي جديد. ويمنح الأفراد القدرة على حمايتها ويصبح ضروريا تجاوز الاهتمام بحقوق الإنسان في المناسبات والاحتفالات ببعض الأيام، مثل يوم الإعلان العالمي أو يوم الطفل أو يوم المرأة، وذلك كي يصبح الاهتمام بمسألة حقوق الإنسان اهتماما يوميا هادفا ومسؤولا وعقلانيا ومنظما.⁸ ولعل اختيار التربية كمدخل لنشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها هو بمثابة استراتيجية متينة لتحقيق هذا المشروع.

- التدريس جسر لعبور "التربية القيمية"

لقد ذهبت الهيئات الاممية⁹ ضمن مشاريعها إلى ضرورة التربية على مفهوم حقوق الإنسان وضرورة أن يتم احترام القواعد الأساسية لحقوق الإنسان لكل العناصر الفاعلة في الوسط التربوي وأن يتم تطبيقها في النظام التربوي.¹⁰ وقد ذهب المعهد العربي لحقوق الانسان في هذا التوجه ليخصص ضمن مشاريعه برنامجا للتربية على حقوق الانسان والمواطنة انطلق منذ 2011، ليؤسس لخطة

⁷ محمد فاعور ومروان المعشر، التربية من أجل المواطنة في العالم العربي: مفتاح المستقبل، مركو كارنيغي للشرق الأوسط (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي)، بيروت، أكتوبر 2011. الرابط: <https://gulfpolicies.org/2019-05-18-07-14-32/92-2019-06-25-12-45-40/719-2019-06-26-06-36-13.html>

⁸ الأمم المتحدة، تقييم أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان دليل للمعلمين في مجال حقوق الإنسان. مرجع مذكور سابقا، ص 3.

⁹ يتمثل فعل الهيئات الأممية في : البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (المستمر منذ عام 2005) ومشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في كل مراحل تطور التعليم. المصدر،

Voir les paragraphes 3, 4 et 17 du plan d'action pour la première phase (2005- 2009) du Programme mondial en faveur de l'éducation aux droits de l'homme.

¹⁰ Ibidem

استراتيجية تعزز لثقافة احترام الآخر والعيش السلمي المشترك في فترة انتقالية تعيشها البلاد التونسية. لا سيما أن الديمقراطية تنبني على الاختلاف، وتقّبل الاختلاف الحقيقي هو امتحان لاحترام الآخرين. وتبرز أهمية التدريس في تعزيز حقوق الإنسان، إلى جانب وسائل أخرى، بوصفه جسرا رئيسيا لعبور القيم الحقوقية، حتى تجد لها موقعا في شخصية الفرد والمجتمع، فالتعلم أفضل مجال لتوسيع للتعريف بالقيم الحقوقية، ودعمها وترسيخ قيمها ومبادئها.

ولئن يبدو تركيز العملية التربوية، ينبنى أساسا على المعارف وترسيخ الجانب المعرفي لدى المتعلم، إلا أنّ هذا جانب لا يخلو من أهمية بوصف أن التربية الحقوقية تستوجب معرفة المتعلم بجزئيات المواطنة ودلالاتها وحقوق الإنسان وماهيتها، حيث لا مناص من حشد الذهن بمعلومات حول الكرامة والحرية والمساواة والاختلاف، وغير ذلك من الحقوق. ولكن هذا الجانب غير كافي في التربية الحقوقية وفي تنشئة الفرد والمتعلم عامة على التربية القيمية المواطنة والحقوقية بوصف أنّ التربية الحقوقية تستهدف أساسا الجانب السلوكي حيث تفترض أن يتحلّى الفرد بهذه القيم. وبذلك فإن التربية على المواطنة وحقوق الإنسان هي تربية سلوكية، فهي "تربية قيمية" بالدرجة الأولى.¹¹

ونستنتج أن المحتوى المعرفي لحقوق الإنسان لا يتجاوز كونه المدخل فقط "لإقدار" المتعلم على تمثّل القيم الحقوقية، وأن الاهتمام يجب أن ينصبّ في التدريس على الجانب السلوكي والنفاز إلى قنوات المتعلم. وهي عملية لا تستقيم إلا متى كانت التربية الحقوقية حاضرة لا فقط في البرامج كجزئية معرفية، بل تدرج في الاهداف البيداغوجية للبرامج المدرسية.

¹¹ مبادئ تدريس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، مرجع مذكور سابقا، ص. 7.

أنظر أيضا: الإطار العام لمنهج التربية القيمية

<http://www.edu.gov.qa/Ar/structure/EducationAffair/ManagementEducationalGuidance/AcademicDeputies/otorAndAdelaFile/Valueseducation%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9.pdf>

من ناحية أخرى لا يمكن أن تقتصر التربية الحقوقية على الفصول الدراسية، بل يوفر الفضاء المدرسي بما يحتويه هذا المجال من أنشطة ثقافية ونوادي وسلوكات متبادلة بين الإطار التربوي عامة، ظرف ملائم لممارسة المتعلم لتلك الحقوق، باعتبار أن هذه البيئة توفر للمتعلم تربية قيم الحياة وهو جسر لعبور هذه القيم إلى وجدانه، وتلك الغاية المراد الوصول إليها لأن المتعلم سيحترمها كمبادئ ذات قيمة عليا. فالتربية على قيم المواطنة وحقوق الإنسان يحتاج تحقيقها إلى عمل مكثف ومجهود متواصل لإرساء القيم¹². لا التعرف عليها فحسب، بل أيضا اكتساب مهارات لتنفيذ حقوق الانسان في الحياة اليومية¹³.

نستنتج أنّ الوسط التربوي بمكوناته وسطا تعلّميا للتلاميذ وتربية على حقوق الإنسان الذي ينطلق من القسم والبيئة المدرسية وهو مجال يمكن أن يزخر بقيم المواطنة وحقوق الإنسان من خلال ترسيخ هذه الثقافة في المدرسة على مستوى البرامج والبيئة المدرسية بما يخزنه من علاقات إنسانية بين الأفراد قائمة على الاحترام والحقوق والواجبات. وهذا الهدف الأسى لن يتحقق إلا من خلال مدرّسين متشبعين بهذه القيم وباعتماد برامج ومناهج تستهدف ترسيخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان، ومربّون لهم القدرة على إشاعة ثقافة هذه الحقوق بشكل صحيح، الأمر الذي يساعد في المدى البعيد على مناهضة ظاهرة العنف والتعصّب الفكري والتطرف الديني في الوسط المدرسي وتكون هدف العملية التربوية تعزيز البناء الديمقراطي في المجتمع¹⁴. وتربية المتعلمين على قيم المواطنة¹⁵.

إنّ التربية الحقوقية تؤسس لمواطن يكون أساس نجاح الديمقراطية وتدعيمها فماهي طبيعة الواقع التربوي التونسي ومدى التزامه بالقيم الحقوقية والتربية على المواطنة؟

¹² القرار 11/15 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 30 سبتمبر 2010. المصدر ذاته، الصفحة ذاتها.

¹³ الأمم المتحدة تقيم أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان، المصدر السابق، ص. 9.

¹⁴ القرار 11/15 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 30 سبتمبر 2010. المصدر ذاته، الصفحة ذاتها.

¹⁵ César Birzea, Michela Cecchini, Cameron Harrison, Janez Krek, Vedrana Spaji-Vrkas, *Outil pour l'assurance de la qualité de l'Education à la citoyenneté démocratique à l'école*, Paris, Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, 2005.p. 24.

واقع وصعوبات التربية على قيم المواطنة وحقوق الانسان بالمدرسة التونسية

- على مستوى البرامج

أتاحت لنا "الثورة التونسية" سنة 2011 بحكم الزخم السياسي الذي أفرزته من اعتصامات ومظاهرات وجدل سياسي وتجارب انتخابية، فرصة كمربين، للخوض في جوانب سياسية في المعاهد تتعلق بالحقوق والواجبات والحريات، بحكم انخراط التلاميذ أحيانا في تقديم مطالب تخص الحياة اليومية داخل المعهد مطالبين بحقوقهم في تقديم مواقفهم حول بعض القضايا المدرسية متأثرين بالزخم العام الذي يسود البلاد. لاحظنا خلال حلقات النقاش التي تدور في المعهد، عدم قبول التلاميذ للرأي المخالف والتعصب لمواقفهم والإخلال بأداب الحوار أحيانا عبر أسلوب التشنّج داخل الفصول الدراسية وخارجها. وهي تجربة جعلتنا نتساءل عن مدى حضور بعض القيم الحقوقية كقبول الاختلاف، في التنشئة المدرسية وفي منهاج البرامج.

ولئن قطعت المنظومة التربوية التونسية أشواطاً في مجال التربية على القيم من خلال تبني المنظومة القيمية في الخطابات الرسمية وبعض القوانين المدرسية وبعض البرامج الرسمية. ولا غرو في ذلك والحال أن الوضع الراهن والمرجعيات الدستورية والقانونية تدفع نحو ترسيخ هذه المنظومة. لكن المتمعّن في فحوى البرامج في التعليم الثانوي ومدى مقاربتها مع القيم الحقوقية والمواطنة، يستنتج، بقاء الواقع التربوي بمختلف مكوناته غير ملائم لهذا التحول الذي تشهده البلاد التونسية.

إنّ معاينتنا عن قرب للواقع التربوي بحكم القيام بالتدريس لسنوات عديدة في التعليم الثانوي وأيضاً من خلال الإشراف على التكوين التربوي، أطلعنا عن قرب على ضعف المقاربة الحقوقية في برامج التاريخ وحتى في تكوين المربين. حيث لم يتم التركيز على هذه المقاربة، لا في حلقات التكوين المختلفة التي

حضرناها مع إطار التفقد أو التي أشرفنا عليها كمكوّنين، رغم قيام العديد من الهيئات المهتمة بحقوق الإنسان بدورات تدريبية لفائدة الفاعلين التربويين لكنّ الواقع غير ذلك حيث اقتصرت هذه الدورات على المنخرطين والمهتمين وحسب بمنظومة حقوق الإنسان من الفاعلين التربويين. ويبدو أنّ ضعف الاهتمام بدور التكوين الحقوقي في المنظومة التربوية جعلها لا تحتلّ الأولوية في إعلام المربين ودعوتهم لحضورها، وبالخصوص إدراجها ضمن حلقات التكوين الأساسية، الجبهوية أو الوطنية حتّى يكون حضورها إجباريًا، بمقتضى القانون الذي ينظّم حضور الحلقات التكوينية خلال السنة الدّراسية.

لذلك يبدو ضعف المقاربة الحقوقية والمواطنة في المنظومة التربوية التونسية قائم على ثلاثة مستويات: وهي مستوى الاهداف البيداغوجية في المقاربة المنهاجية ومحتوى البرامج وأخيرًا مستوى الفاعلون التربويين.

بالنسبة للمستوى الأول، يشمل ضعف المقاربة الحقوقية خاصة في الاهداف البيداغوجية لتدريس المواد المختلفة في مستوى التعليم الثانوي التي حددها الإصلاح التربوي مند 2002. وهي أهداف تصنف في كل درس من برنامج التاريخ على سبيل الذكر، إلى أهداف معرفية ومهارية وسلوكية يلتزم بها ويحددها المربي عند إنجازه لدروسه وقيّم بلوغها في نهاية كل درس أو عبر عملية التقييم الجزائي. لاحظنا أن هذه الاهداف لا تنص بصفة صريحة على بلوغ هدف حقوقي بعينه، مما تضمّنته مبادئ حقوق الإنسان. وتشمل المقاربة الحقوقية استثناءات قليلة تمسّ بعض الدروس حيث يتم التنصيص على ذكر نبذ العنف والتعصّب. ورغم علمنا بأن هذه القيم هي من صلب التربية على حقوق الإنسان، إلا أن غياب التنصيص عليها بصفة صريحة في الاهداف، أمر ربما يجعل المربي الذي لم يسبق متابعته لتكوين بيداغوجي في ميدان التربية على حقوق الإنسان، تبقى عموما هذه القيم غائبة عن أهدافه البيداغوجية، ممّا يمثل عائقًا لتبليغ التربية القيمية والبلوغ إلى قناعات المتعلمين لا سيما أن التربية على المواطنة وحقوق الإنسان هي تربية سلوكية بالأساس كما سبق ذكره.

أما المستوى الثاني الذي يبيّن ضعف مقارنة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، يشمل محتوى البرامج، إذ أنّ أغلب هذه البرامج تفتقد إلى البعد القيمي المتعلق بالقيم الكونية رغم وجود مادّة معرفية في هذه البرامج تسمح بتوظيفها في التربية الحقوقية، أو يتمّ تناول البعد الحقوقي في بعض البرامج بشكل غير مرضي لا يرقى إلى تحقيق الاهداف المبتغاة في التربية الحقوقية.

يبرز ضعف المقاربة الحقوقية - اعتمادا على سبيل الذكر أمثلة من برنامج التاريخ في التعليم الإعدادي والثانوي- في مبحث المؤسسات السياسية القرطاجية، يتمّ التركيز في المحتوى المعرفي على تثمين الدستور القرطاجي، إلا أنه لم يتم التنصيص والتأكيد في الاهداف ولا حتى في المحتوى المعرفي للدّرس إلى حدود هذا الدستور بحكم أن المواطنة القرطاجية تعتمد على مبدأ التمييز والعنصرية حيث يتم إقصاء الاجانب (هناك بعض الاستثناءات) والعبيد من حق المواطنة، وهو منفذ ربّما يمكّن المربّي من التأكيد على أهمية المساواة أمام الحقوق والواجبات في المواطنة وأن حقوق الانسان تنبذ العنصرية والتمييز. كما يمكن الإشارة في نفس الدرس إلى غياب المرأة في الحياة السياسية وهو معطى يمكن أن ينفذ منه المربّي إلى مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في ممارسة العمل السياسي وهي قيمة أساسية في التربية على المواطنة وحقوق الإنسان. كما يتم تجاهل أسطورة تأسيس قرطاج وارتباط هذا التأسيس باسم امرأة في حين يتم الاقتصار على ذكر المرأة فقط في شكل صورة للآلهة "تانيت" عند دراسة المجمع الإلهي القرطاجي كـ "إمرأة مرضعة" وكأنه تأكيد لصورة المرأة التي يقتصر دورها على الإنجاب وغيره. وينطبق الأمر ذاته، على برنامج التاريخ للسنوات النهائية حيث تمّ إقصاء دور المرأة التونسية في الكفاح ضد الاستعمار والحال أن العديد من النساء المناضلات ساندن الحركة الوطنية التونسية. كما يكتسي تدريس مبحث تونس 1946-1956 من نفس المستوى الدّراسي سابق الذكر، صبغة سردية وتم التركيز في هذا الدّرس على الجانب المعرفي بتقديم معطيات تاريخية حول الحركة الوطنية التونسية، والحال أن هذا الدرس يحمل العديد من الأبعاد الحقوقية والتربية على المواطنة، من بينها تثمين تقديم الفرد لمصلحة الوطن على المصلحة

الشخصية وأهمية التفاوض في حلّ المشاكل والنزاعات والإقدام على حلّها بعزم وإرادة. كما أن قيمة حقوقية مثل قيم التعايش السلمي وتحليّ المتعلّم بقيم احترام الاختلاف والتنوّع والتعاون مع الآخرين بمختلف أجناسهم وألوانهم وديانهم وانتماءاتهم وجهاتهم، يمكن للمرّبي أن يجعلها هدفا سلوكيا في مبحث "الدور الاقتصادي للقيروان: أهمية التجارة في الفترة الممتدة من أواسط القرن الثاني للهجرة إلى بداية القرن الخامس للهجرة" في برنامج التاريخ لمستوى الأولى ثانوي، بوصف هذه المدينة كانت عقدة تجارية في بلاد المغرب والاندلس في الفترة الوسيطة، حيث ورد في التعليمات المهارية ضرورة انجاز خريطة لمجال المبادلات التجارية القيروانية التي امتدت إلى البلدان السكندنافية. إلا أن غياب المقاربة الحقوقية في التّعليمات البيداغوجية ربّما يجعل المرّبي لا يتفطن إلى قدرة التاجر القيرواني في تلك الفترة على الانفتاح والتبادل التجاري والتعايش مع الآخرين رغم اختلاف أديانهم وأجناسهم ويكتفي بالجانب المعرفي وهو الاطلاع على مجال هذه التجارة وحسب.

كما لا يقتصر غياب أو ضعف المقاربة الحقوقية وترسيخ قيم المواطنة في برامج التاريخ، بل أنّ الأمر يتكرّر في برنامج الجغرافيا. ذلك أنّ المحور الذي يتناول دراسة ترابط المجال العالمي في السنوات النهائية على سبيل الذّكر، يشهد غياب ترسيخ قيم التربية البيئية في مبحث الأدفاق السياحية وتوجيه المتعلّم إلى أهمية إرساء نظام سياحي عالمي مستدام قائم على احترام البيئة والتكافؤ بين الدول وهو إعداد حقيقي للمتعلّم كي يأخذ دورا إيجابيا في بيئته. كما توفر بقية دروس هذا المحور سابق الذكر مثل مبحث الأدفاق التجارية والمالية وأدفاق الإعلام فرصة لتعليم الناشئة كيفية مواجهة تحدّيات العولمة وذلك بالعمل على تقوية مواطنيتهم من أجل أن يكونوا وطنيين والعمل على تحسين كفاءتهم ومهاراتهم في عالم مترابط واقتصاد معولم، ولكن غياب هذه القيم في المقاربة البيداغوجية تجعل هذه الدروس، تهتمّ بالجانب المعرفي فقط.

من ناحية أخرى لم تخضع التربية على المواطنة وحقوق الإنسان على أهميتها بفعل ضرورة مواكبتها للتحوّلات الديمقراطية التي شهدتها البلاد التونسية

بعد 2011، إلى عملية تقييم فعلية ومنتظمة لبرنامج التاريخ للسنوات الأولى من التعليم الثانوي على سبيل المثال يخضع لمقاربة منهجية وتربوية تعود إلى 2002. ويعدّ ذلك رهاناً مؤسّساتيّ قويّ بسبب غياب التقييمات المنتظمة لهذه البرامج، أمراً ربما من شأنه إضعاف سيرورات الإصلاح التربوي. بيد أن التربية على المواطنة وحقوق الإنسان لا تستقيم، دون الحديث عن الفاعلين التربويين وفي مقدمتهم دراسة دور المربي وهو ما يحملنا إلى الحديث عن الجانب الثالث.

المستوى الثالث الذي يمثل عنصر محوريّ في التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، هو المربي فالعملية التربوية داخل القسم تخضع إلى تحديد الاهداف المختلفة من بينها الاهداف السلوكية التي يبقى هامش الفعل فيها هاماً للمربي داخل القسم، ويرتبط إحداث هذا الأثر أشد الارتباط بالتكوين العلمي الذي يخضع له المربي في مجال التربية على المواطنة وحقوق الإنسان لأن غياب هذا التكوين، من شأنه أن يؤثر في طريقة تدريسه التي ربما تتأثر بتباين مرجعيّاته الفكرية. فالبعض من المربين يتبنون فكراً دينياً يعتمد على مفاهيم لا تستند إلى مرجعيّات عقلانية.

كما يؤثر ضعف التكوين في مجال القيم الحقوقية في عملية التواصل داخل القسم، حيث يقدم المدرس قيماً دون أن يقصد ذلك أي دون أن يعبر عن تمييزه لهذه القيم وتفاعله وحماسه بحيث تكون عملية تواصلية للمربي يتمكن فيها من الوصول إلى إحداث قناعة ورد فعل لدى المتعلم وهذا يشمل الأثر الذي تحدثه التربية القيمية على اعتبار أن القصديّة في الفعل الديداكتيكي حاضرة. وهو أمر ينعكس مباشرة على عمل المربي التربوية بحكم غياب التوجه الواضح للأهداف البيداغوجية. ممّا يؤثّر على ضعف انخراط المربين والفاعلين التربويين عامة في إنجاح الإصلاحات ذات الصلة بالتربية القيمية الحقوقية.

من خلال هذه النماذج نستنتج عدم وضوح منظومة القيم الحقوقية في البرامج التربوية، وضعف تحديد الاهداف المختلفة للبرامج وتناغمها مع المقاربة الحقوقية وذلك يعود ربما إلى غياب الاستراتيجيات التربوية الحقوقية وتضمينها داخل المقاربة المنهجية، أمراً من شأنه التأثير في تأويل وممارسة الفاعلين

التربويين وانخراطهم في التربية عليها. كما يحيل بشكل جلي على الهوية المتنامية بين الخطاب الرسمي والالتزام باحترام ومقاربة التربية على حقوق الإنسان، وبين الممارسة الفعلية لها في المنهاج والبرامج التربوية. وتبقى بذلك الممارسات البيداغوجية والتعليمية للمقاربة الحقوقية غير كافية وغير مرضية ومحدودة الأثر على السلوكات اليومية التي تشهدها المدرسة من ذلك استفحال ظواهر العنف والغش، والتعصب، والانحراف، وتراجع الالتزام بالأنظمة الداخلية للمؤسسة التعليمية. وهي ظواهر تساءل البيئة المدرسية ودورها في مواجهة هذه الآفات الاجتماعية عبر المقاربة الحقوقية وترسيخ المواطنة.

- على مستوى البيئة المدرسية

تفتقد العديد من المدارس إلى الأنشطة المدرسية المختلفة التي تعد جزءاً من الحياة المدرسية ومن بين هذه الأنشطة النوادي المدرسية. وقد قمنا بتأسيس "جمعية الثقافة والتربية على المواطنة سنة 2012"، مع مجموعة من الاساتذة الذين يدرسون بمعاهد مختلفة بمدينة تونس، وكان غرضنا القيام بأنشطة لا تقتصر على معهد بعينه.¹⁶

قامت جمعية "الثقافة والتربية على المواطنة" بمجموعة من الأنشطة في معاهد مختلفة في تونس من بينها معهد نهج مرسيليا ومعهد الكبارية بتونس. وقد تمّ التركيز في الأنشطة المختلفة على معهد الكبارية، بحكم موقعه في منطقة تفتقر إلى الخدمات الأساسية وينتمي جزء من سكانه إلى الفئات الفقيرة أو المهمشة. كان هدف الجمعية، التركيز على نشر قيم المواطنة، وتم تناول مواضيع على علاقة بالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان مثل العنف ضد المرأة التصدي لانتشار استهلاك المخدرات وحقوق الاختلاف. وقد تم اعتماد صيغة تسيير تتمثل في تأسيس

¹⁶ مشروع بحث "نوادي المواطنة وحقوق الإنسان في الوسط المدرسي" الذي إنطلق سنة 2011 بتوقيع اتفاقية شراكة بين المعهد العربي لحقوق الإنسان ووزارة التربية التونسية ومشاركة الرابطة التونسية للدفاع على حقوق الإنسان و مجموعة من وكالات منظومة الأمم المتحدة في تونس (المقوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمقوضية السامية للاجئين واليونسيف. ويكرس هذا المشروع رؤية لتعزيز قيم و مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة لدى الشباب التونسي.

نوادي المواطنة في بعض المعاهد ويتم فيها تقسيم التلاميذ إلى مجموعات يتكون فريق التسيير من تلميذ وتلميذه، منشط ومنشطة، أما المنخرطون فقد تمّ احترام قاعدة التناصف وكانوا من أقسام ومستويات دراسية متعددة، وكان انخراط هؤلاء المتعلمين لحضور ملتقيات الجمعية نتيجة الرغبة الذاتية والاقتناع والحماس. ويحدث في بعض ملتقيات الجمعية أن ينضم كل فريقين من معهدين مختلفين إلى بعضهما، ممّا يُفسح المجال لهؤلاء، تبادل الآراء ووضع المقترحات الملائمة لتطويرها في مواضيع مختلفة. وتعرض هذه المجموعات أشغالها ويوجّه النقاش بإشراف منشط الملتقى، الذي ينعقد في أحد المعاهد من التي ينتهي إليها الأساتذة المؤسسين للجمعية.

ومثّلت هذه النوادي فضاءً اجتماعيًّا تتوفر فيه حلقات للنقاش وحرية تقديم الآراء من التلاميذ وهو ما دعم ثقة التلاميذ المنخرطين في النوادي وملتقيات الجمعية، في أنفسهم.¹⁷ ومثّلت ملتقيات الجمعية شكلًا من أشكال المشاركة النشطة في الحياة العامة لدى التلاميذ أو المتعلمين وكذلك ركنًا من أركان المواطنة الفاعلة. ومثّلت الملتقيات، فرصة ليكتشف كل تلميذ قدراته على الفعل والعمل مع الآخرين.¹⁸ وقد لاحظنا أن تلاميذ المعاهد الواقعة بالمناطق الأكثر فقرًا، هم الأكثر حماسًا ونشاطًا لارتياح هذه النوادي المدرسية وملتقيات الجمعية. حيث أنجز تلاميذ معهد الكبارية عدة مشاريع، نذكر من بينها القيام بحملات تحسيسية للسكان في أحياءهم، عند ظهور "جائحة كورونا". كما أنهم بصدد إنجاز مشروع فيلم قصير حول الهجرة غير الشرعية بعنوان "الحرق" وتمّ اختيارهم على هذا الموضوع بحكم أن منطقة الكبارية بتونس العاصمة، من المناطق التي تعدّ مصدرا لهجرة عدد مهمّ من أبناءها بصفة غير الشرعية، وقد

¹⁷ دليل تسيير نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، تونس، وزارة التربية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، ماي، 2014،

ص 8.

¹⁸ المصدر ذاته.

تمكن هؤلاء التلاميذ بهذا المعهد، وبدعم من جمعية "الثقافة والتربية على المواطنة وجمعية "بتوقيت الكبارية" من إيجاد تمويل لإنجاز هذا الفيلم.

لاحظنا أنّ تجربة الجمعيات والنوادي التي تهتم بالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، تجربة نيرة قد أثبتت نجاعتها وكرّست الطابع التشاركي والديمقراطي لدي المتعلّمين. كما استنتجنا أنها نمّت بعض جوانب من قيم المواطنة من بينها تنمية مبدأ التضامن لدى التلاميذ ورفضهم للعنف¹⁹ والتشهير بالانحراف في محيط المعهد وتحذير زملاءهم التلاميذ من خطورة المخدرات وهي مهارات حياتية أتاحت لبعض التلاميذ تنمية بعض القدرات لتجعل منه مواطناً فاعلاً في مجتمع متغير.

واجهت هذه الجمعية وحتى النوادي المدرسية، صعوبات مختلفة من بينها تحدي الاستمرارية لتخصيص زمن ذي وتيرة أسبوعية معقولة لتنشيط النادي من حيث الزمن المدرسي. حيث يمثل تخصيص توقيت للنادي إقبالاً لكاهل الأستاذ العضو بحكم التزاماته المهنية حيث لم تتوفر للمؤسسين تعديل في ساعات التدريس وبالتالي عدم توفر الوقت الموضوعي لدى المربيّ للمساهمة في الإشراف على النادي وحضور اللقاءات لضمان حسن تسييره. ولكن يبقى ضعف تملك آليات التواصل والتنشيط والاستعداد ومدى تطوع وانخراط بقية المدرسين في الوسط المدرسي في تنشيط ملتقيات الجمعية وحتى تغير الأعضاء نتيجة مغادرة البعض للجمعية أو التحاقهم بمؤسسات أخرى خارج دائرة نشاط الجمعية، مثلت معيقات واجهت وتيرة نشاط الجمعية والنوادي عامة.

ينضاف إلى هذه المعوقات، عدم تحفّز عددا لا بأس به من المربيّين للانخراط في نوادي التربية على المواطنة ورفض البعض المشاركة في الحياة المدرسية وعدم مواكبة وقناعة البعض الآخر بمكانة التربية الحقوقية، نتيجة

¹⁹ أنظر: César Birzea, Michela Cecchini, Cameron Harrison, Janez Krek, Vedrana Spaji-Vrkas, *Outil pour l'assurance.. op.cit*, p. 24. Projet de lignes directrices communes sur l'ECD, adopté lors de la 20^{ème} session de la conférence permanente des ministres de l'Education du Conseil de Pologne, octobre 2000, p. 25. l'Europe, Cracovie,

نظرة البعض السلبية إلى القيم الحقوقية لا سيّما حقوق الطفل التي يعتبرها البعض، ربّما تمسّ بحقوق المربين ويرفض البعض الآخر مبدأ التشاركية في أخذ القرارات مع المتعلّمين في النادي ويعتبرون أنّ ذلك يمسّ ربّما من هيبته ويقلّص من دورهم في إرساء الانضباط بالوسط المدرسي، وهو سلوك مُستمدّ من علاقة تسلطية بين المربي والمتعلم.²⁰

ومن ناحية أخرى، سادت قناعة تتمثّل، في عدم قدرة المتعلّمين على تسيير الأنشطة وتقبل المقاربة التشاركية لقيادة النادي وتنشيطه دون ضرورة حضور الاستاذ للتوجيه، ربّما بسبب الخوف من الفوضى في عدم التّحكم في الفريق والتسيّب، لا سيما أنّ التلاميذ لم يتدربوا على التسيير الذاتي للنادي المدرسية أو الملتقيات وربما يعود ذلك إلى غياب الثقة في النفس لدى البعض²¹. إضافة إلى العراقيل التقنية من قبيل نقص في الفضاءات التي يحتاجها النادي للنشاط وتقلّص مساهماته المدنية في الفضاء العام.

نستنتج ضعف نشاط الأندية ومحدودية عددها وغيابها في بعض المدارس وضعف انخراط الأطراف الفاعلة في الوسط المدرسي فيها. وهو ضرب للعلاقة الوثيقة بين جودة التعليم والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية. كما يحيل ذلك على ضعف الانسجام في تعامل المدرسة عامة مع قضايا القيم الحقوقية والتربية عليها واقتصرت أغلب المدارس والمعاهد على التعليم دون تحقيق الاهداف الأخرى ذات البعد "المواطي والحقوقي".

²⁰ Organisation des Nations Unies pour l'éducation, le science et la Culture (Unicef), *Une approche pour l'éducation pour tous fondée sur les droits de l'homme*, New-York, Unicef, février 2008, p. 9.

²¹ *Ibid.* p. 11.

الحلول والآفاق: اعتماد المقاربة الحقوقية وترسيخ المواطنة في المنظومة التربوية

- تأسيس "المدارس الصديقة"

رغم تعدد المداخل الرامية الى إصلاح المنظومة التربوية ورغم الجهد الكبير الذي يعمل الخبراء والفاعلون التربويون على انجازه، فإن المنطلق الأساسي الذي يميّز أدوار المدرسة اليوم بقي التعليم وشحن الأذهان بالتعلمات الجامدة. حيث تشهد الحياة المدرسية غياب شبه تام للديمقراطية التشاركية في المدارس وهيمنة نمط تسيير متصلب وسلطوي للمدارس وضعف الأنشطة المدرسية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان داخل الفضاء المدرسي لا ترتقي للتحولات التي يشهدها المجتمع التونسي. وهي مفارقة بارزة بين واقع البيئة المدرسية والفضاء العام الذي يعمل على ترسيخ الديمقراطية لا سيما أن المدرسة يجب أن تكون مرآة مجتمعاتها.

وقد برزت المدارس الصديقة كمشروع عالمي في التربية على حقوق الإنسان في المدارس، وهو مشروع يتبنى رؤية وصلاحيات البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان²² من أجل تقليص النفور من الفضاء المدرسي. ومقاربة تدريس حقوق الإنسان وخلق بيئة مدرسية تثنى مكانة المتعلم²³.

ويهدف المشروع إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المدارس من خلال مساعدة المجتمعات المدرسية على إدماج قيم ومبادئ حقوق الإنسان في المجالات الرئيسية للحياة المدرسية، كمبادئ عمل وتنظيم. "وهي مدرسة التي تنمي بيئة ومجتمع يتم فيهما تعلم حقوق الإنسان وتعليمها وممارستها واحترامها والدفاع عنها وحمايتها. إنها المكان الذي يتم فيه إشراك الجميع وتشجيعهم على المشاركة بغض النظر عن صفاتهم أو دورهم، وحيث يُحتفى فيه بالتنوع

²² منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف، Unicef)، دليل المدارس الصديقة للطفل، جنيف، 2009.

²³ Organisation des Nations Unies pour l'éducation, le science et la Culture (Unicef), *Une approche pour l'éducation pour tous fondée sur les droits de l'homme*, op.cit.

الثقافي"²⁴. ويمثل كل الاطراف بما في ذلك التلميذ، مواطنون يتقاسمون بيئة مشتركة، حيث يتفاعل جميع أفراد المجتمع المدرسي في أخذ القرارات التي تؤثر فيهم. بحيث يتم تمكين المتعلمين والفاعلين التربويين من تطبيق السياسات المدرسية وعلى قدم المساواة. وهو أمر يرسخ مبدأ المشاركة كما ورد بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتي تشمل مجموعة الحقوق التي تكفل تشريك الأطفال، في جميع القرارات والأعمال التي تخصهم، وتسمح لهم بلعب أدوار نشطة في أسرهم، ومجتمعاتهم، ودولهم، وفقاً لسنهم ودرجة نضجهم.²⁵ يتمّ فسح المجال وفي هذه المدرسة لتأسيس النوادي حيث يعرب فيه كل الأعضاء عن آرائهم ويختاروا مشروعهم المشترك²⁶.

ظل المربون والمفكرون والباحثون منذ عقود كثيرة من الزمن يؤكدون أن تحقيق الديمقراطية وإرساء القيم الأساسية للمشروع المجتمعي الديمقراطي مرهونان إلى حد كبير بتحقيق الديمقراطية في المؤسسة التعليمية التربوية. لذلك يمكن لأصحاب القرار التربوي بالبلاد التونسية، وضع مرحلة تجريبية أولى لمدارس ثانوية صديقة يكون من الوجهة اختيار بعض المؤسسات التربوية التي تعاني من المظاهر السلبية والآفات الاجتماعية وظواهر العنف على سبيل المثال، والسعي عبر هذه التجربة إلى تغيير مواقف المتعلمين وسلوكهم في اتجاه التربية على المواطنة وحقوق الإنسان وحث أساليب العيش معا. كما يمكن لأصحاب القرار التربوي أن ينخرطوا في الإصلاح التربوي الآخذ بعين الاعتبار التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

²⁴ Nations Unies, Droits De L'Homme, haut-commissariat, *Education aux droits de l'homme* ...op. cit, p.3.

²⁵ Ibidem.

²⁶ مجموعة عمل التربية على المواطنة، دليل تسيير نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، وزارة التربية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، ماي 2014.

- مجالات الإصلاح: الآفاق

إنّ الرهانات التي تواجه الإصلاح التربوي برمته هو الاتجاه إلى مراعاة الرافد الحقوقي لمراجعة منظومة التربية والتعليم. وتشمل هذه المراجعة في المستوى الأول، البرامج الدراسية. وهو أمر يضاعف في قلب المستوى البيداغوجي التدريسي، ومقاربة المناهج، وانتهاج أسلوب تعليمي بيداغوجي تدمج فيه قيم حقوق الإنسان في ديداكتيك كل مادة من بنية المواد الدراسية. ويكون هذا الديداكتيك العام للمواد منسجما مع التربية الحقوقية الإنسانية لا سيما المواد التي لها قابلية لاستلهاام قيم وثقافة حقوق الإنسان ومبادئها، مثل التاريخ والجغرافيا والفلسفة وحتى دراسة اللغات وغيرها.... ولا يتعلق الأمر ببناء مادة دراسية مستقلة، ولا بإعداد برنامج وكتاب مدرسي خاص بهذه التربية. ليس الأمر كذلك، وإنما يقصد خيار المقاربة الأفقية التكاملية للمفاهيم والكفايات والمعارف ودمج ثقافة حقوق الإنسان في منهاج كل مادة دراسية، فتصبح جزءا من برنامج كل مادة، كما تكون حاضرة في صياغة أهداف كل مادة²⁷. لذلك تبدو مراجعة البرامج المدرسية من منظور التربية على المواطنة وحقوق الإنسان لا سيما للمواد القابلة لهذا الإصلاح أمر ضروري من أجل أن يتلاءم محتواها مع مفاهيم حقوق الإنسان.

كما تشمل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في تحويل فضاء الفصل الدراسي، من حيث سلوكيات المدرّس والمتعلم وأسلوب العمل لترسيخ حقوق الإنسان على مستوى السلوك. حيث يبرز المرّبون بوصفهم نموذج سلوكي محدد لعملية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان. لذلك تبدو تنمية قدراتهم على ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة مسألة ذات أولوية، وذلك بخوض دورات تكوينية تحت إشراف إطار التفقد أو هيئات أخرى مهتمة بحقوق الإنسان²⁸.

²⁷ أنظر: عبد اللطيف الفاربي، عبد الرحمان رامي، عبد القادر الزاكي، التربية على المواطنة والسلوك المدني، الوحدة المركزية لتكوين الاطر، المغرب، 2012.

²⁸ دليل تسيير نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، مرجع مذكور سابقا.

غير أن هذه التربية لن تكتمل بهذا المستوى وحده. إذ أن فعل التربية والتكوين لشخصية الفرد لا يصدر عن المدرس وحده ومن هنا يجدر بنا أن نوجه النظر إلى المستوى الثاني لممارسة التربية الحقوقية وترسيخ ثقافتها وهو فضاء الأنشطة المدرسية. ويقصد بها تلك الأعمال التربوية والاجتماعية والثقافة التي تقام، أو ينبغي أن تقام، داخل الفضاء المدرسي، ولكنها خارج القسم وحصص المواد الدراسية.

تعدّ الأنشطة المدرسيّة بمثابة تكوين وتربية مستمرين للمتعلمين، واستكمالاً لما يلحق داخل أقسام الدرس. كما أن هذه الأنشطة هي مجال تفاعلي للمتعلمين من مختلف الشعب والمستويات فيما بينهم. وهي مناسبة لتواصل مدرسي مع مختلف المواد وهيئة الإدارة في علاقات تعكس الروح التربوية المنظمة للمجال المدرسي. وتلعب النوادي دوراً كبيراً في خلق وتجسيد مبادئ حقوق الإنسان والتربية على المواطنة من مفاهيم نظرية إلى ممارسات يومية قولاً وفعلاً، ومن الأجدى في هذا السياق تنمية القدرات التنشيطية للمدرسين المشرفين على النوادي الثقافية لا سيما نوادي المواطنة وحقوق الإنسان²⁹.

يتربى التلاميذ بهذه النوادي المدرسية في جو منفتح وسليم فهي فضاء للحوار والابداع والتواصل وتساهم في تغيير سلوك الناشئة لمواجهة العنف والتعصب والتمييز وتنمية الفكر النقدي من أجل خلق قيادات شابة تشارك في الحياة المدرسية والشأن العام. ولا يقتصر نشاط النادي أو الجمعية على الفضاء المدرسي بل هناك إمكانية البحث عن فضاءات خارجية للنشاط بالتعاون مع أطراف ثقافية أخرى... ودائماً تكون تحت إشراف المربين والمندوبيات الجهوية للتربية³⁰. التي من الأجدى أن تعمل على إرساء نوادي لا سيما في المناطق التي تعيش تهميشاً اقتصادياً، كما ذكرنا سابقاً في كامل مناطق الجمهورية والعمل على مراقبتها وتقييم برنامج عملها وفعاليتها.

²⁹ المصدر ذاته، ص 14.

³⁰ دليل تسيير نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، مرجع مذكور سابقاً، ص 14.

ويجدر الإشارة إلى ضرورة تنظيم لقاءات وأنشطة ثقافية خارج المعهد من شأنها أن تحفز التلاميذ على الانخراط فيها. ولكن ذلك لا يستقيم إلا متى توفر للمنخرطين من فاعلين تربويين وتلاميذ التوقيت الملائم لممارسة النشاط في النادي لا سيما أن مراجعة الزمن المدرسي وتغييره، تبدو ضرورة قصوى وعاجلة لفسح المجال أمام تكوين التلاميذ خارج الأقسام الدراسية وإيجاد الوقت الكافي لذلك وخلق "يوم دون محفظة"³¹ إضافة إلى تشديد المراقبة على الدروس الخصوصية التي تمتص أغلب أوقات التلاميذ خارج الزمن المدرسي.

وهكذا فإن هذه الأنشطة المدرسية تكون مصدرًا لتربية على قيم يقتضي الأمر أن تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، تعززها وترسخ الوعي بها وأخذ المواقف وفقها.³² وتحول بذلك المدرسة فضاء للفعل الثقافي وترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان. وتمكن بذلك التلميذ من تعميق وعيه الاجتماعي والثقافي وتنمية شخصيته كمواطن. لذلك تعتبر الاستفادة من الأنشطة الثقافية وفي مقدمتها النوادي التي يكون محورها التربية على المواطنة وحقوق الإنسان مجالات لترسيخ قيم الواجبات والحقوق والاحترام وغيره... وهي قيم مهمة في التوازن النفسي للمتعلمين لاسيما في هذه السن. وهو ما يمثل ركيزة أساسية لبناء المجتمع الديمقراطي.

خاتمة

إن الإنجاز الملحوظ الذي حققه الانتقال الديمقراطي في تونس على الصعيدين التشريعي والمؤسساتي ومجال حقوق الإنسان مثل حرية التعبير، لم يرافقه تحول حقيقي وشامل في ذهنيات وواقع الشعب، حيث يتوجب العمل على نشر الوعي بتلك الحقوق. ولعل ذلك يدعو إلى إعادة النظر في البرامج والبيئة المدرسية وتكوين الفاعلين التربويين والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان من

³¹ أنظر: التقرير التأليفي للحوار الوطني حول إصلاح المنظومة التربوية، حوار الجهات، تونس، سبتمبر 2015

³² المصدر ذاته.

حيث هي تربية شمولية. إذ لا يكفي إنجازها داخل القسم المدرسي وحده، بل إن الأمر يلزم بممارستها على مستوى الفضاء التربوي جملة.

وترتبط جودة هذه العملية بالفاعلين التربويين، بوصفهم القلب النابض لكل نشاط تربوي داخل المؤسسات التربوية وتتوقف عليهم تحقيق التربية الحقوقية التي ترتبط أشد الارتباط بالتزامهم بواجباتهم. ويشكل بروزهم كقدوة حسنة ونموذج سلوكي، تحصيلاً للمؤسسة التربوية وللأفراد من كل التعبيرات غير المنسجمة مع القيم، في بيئة مدرسية حقوقية تضمها وتسهر عليها المؤسسات المرتبطة بالمنظومة التربوية. وتعد النجاعة المهنية للفاعلين التربويين، من صلب قيم المواطنة والالتزام بالحقوق والواجبات وهو عملية انتقال المواطنة من كونها مجرد ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية لتصبح المساواة بين المواطنين والالتزام بالحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وممارسة سلوكية هامة في حياة الفرد والجماعة والمؤسسات هي مشاركة حقيقية في بناء وازدهار الوطن ومعيار تتحدد عبرها العلاقة بين المؤسسات والمجتمع.

إن دمج قيم ومبادئ حقوق الإنسان في المواد الدراسية، وتربية الفرد على هذه الحقوق، سيظلان عملاً غريباً عن النسق المجتمعي العام إذا لم تتم استحضار هذه القيم في العملية التربوية برمتها ولا سيما المقاربة الديدانكية. وإلا فإن بقاء الوضع على حاله من شأنه أن يجعل خطاب حقوق الإنسان والتربية على المواطنة في المدرسة غير مستديم وعديم المصداقية ويرتبط بمناسبات رسمية. وتبقى المدرسة ليست معنية بمفردها على نجاح التربية على حقوق الإنسان، بل هناك ما يسمى "بالمدرسة الموازية" أي وسائل الاتصال والإعلام والاتصال الحديثة التي تلعب دوراً مهماً؟

محاولة مشجعي النادي الافريقي إنقاذ ناديتهم: مقارنة سوسولوجية للتزام

شيماء بن رجب

باحثة في علم الاجتماع - تونس

عاشت كرة القدم التونسية محطة استثنائية في ظل ما واكبه مشجعي النادي الإفريقي من أحداث متواترة، جعلهم محل أنظار كافة متابعي المشهد الرياضي المحلي والعالمي. حيث ألزم محبي هذا النادي أنفسهم مسؤولية إنقاذه من النزول للقسم الثاني إثر العقوبات التي وجهت إليه من قبل الـ"فيفا"، وذلك جراء عديد التجاوزات الناجمة عن أزمات إدارية متراكمة، إضافة إلى عدم سداد أجور اللاعبين والمدربين. ما أدى بدوره إلى تضاعف المبالغ المطلوبة وجعل الهياكل المعنية في عجز تام عن سداد هذه الديون، الأمر الذي دفع إلى تلاحم الجهود من أجل إنقاذ النادي الإفريقي في سابقة تاريخية في تونس تمثلت أساسا في تدخل المُشجعين في عملية الإغاثة.

تكونت عملية الإنقاذ من مبادرات تلقائية لسداد ديون النادي وتتمثل في جمع مبالغ مالية هامة مُخصصة في شكل لحظات أطلقت عليها تسمية "اللطفات الكبرى"، دُفع من خلالها أغلب ديون النادي الذي سطع نجمه في العديد من المناسبات صانعا بذلك تاريخيا رياضيا ورمزيا هاما. ولئن كان الإفريقي أحد ركائز رياضة كرة القدم التونسية إلا أنّ الازمة التي عصفت بفريق باب جديد لم تكن أزمة اقتصادية فحسب إنما طالّت عديد الجوانب والمستويات من ذلك الاجتماعية والثقافية نظرا لمكانته المجتمعية وذلك لالتحام تاريخه بالتاريخ النضالي للحركة الوطنية لتتوارثه فيما بعد الأجيال اللاحقة لمشجعيه والتي

ساهمت في تجذير ابعاد كالانتماء والالتزام. وملتزم ذلك من طرقهم في التشجيع كذلك مساهمتهم في اعلاء أصوات الحرية وابرار الابعاد النضالية داخل المدارج الشمالية قبل وبعد احداث الرابع عشر من جانفي 2011.

إنّ كيفية انتقال مفهوم الالتزام من العالم السياسي والنقابي إلى عالم الرياضة هو الدافع الأساسي والجوهري للبحث والتعمق في هذا الموضوع، حيث تعد ظاهراً اجتماعية كلية وجامعة لعدد المتغيرات. على اعتبار ظاهرة اللطحات الكبرى"، كونها نتاج شمولي لما هو رياضي، ثقافي، اقتصادي وقانوني. ويدعونا هذا النتاج الى التفكير في نوعية الالتزام الذي جسده ابناء النادي والتساؤل في هذا الغرض

هل هو التزام رياضي بحت ام انه يتجاوز ذلك بأبعاد أخرى؟ وهل ان هذا الالتزام مرتبط برمزية النادي لدى جماهيره ام انه يعتبر ردة فعل عن عجز الإدارة عن تسيير الفريق وسداد ديونه؟ وكيف انتقلت الاستراتيجية التي اعتمدها الجمهور في جمع الأموال من الإطار الرياضي الى إطار الاجتماعي؟

الرياضة والنضال ختان يتقاطعان

”حكاية النادي الافريقي والنضال على لبلاد objectif جمعية وتكون 100% تونسية destiné au peuple وتحاملهم على الهوية“

تُشكل الرياضة نسقا هاما ضمن أنساق ثقافة المجتمع، وذلك نظرا لكونها تُساهم في تركيب تمثلات الافراد داخل مجتمعاتهم، فهي ليست وسيلة ترفيه فقط وإنما لها دور ناجع وفعال في نحت الذاكرة الجمعية وصنع هوية اجتماعية. ومن الضروري الإشارة إلى كون الرياضة تتحول في عديد الظرفيات لأداة نضال تؤسس لأحداث قادمة في المسار التاريخي، وهذا ليس بوقع غريب على المشهد التونسي. فالتطرق الى تاريخية هاته الظاهرة هو بمثابة المرور بأهم الاحداث في

¹Chanson La storiainfinita, Virage Club Africain (Histoire D'une Légende)
https://www.youtube.com/watch?v=FX1z3gM1x_o

شكل كرونولوجي، الشيء الذي يسمح لنا بتتبع مراحل تكون هذه الحلقات المؤسسة للمشهد الرياضي. فبالعودة الى المعجم النقدي لعلم الاجتماع تعرف التاريخية بانها "تطمح الى كشف "قوانين" التغير الاجتماعي او الضوابط ذات المدى العام تقريبا في التغير الاجتماعي"، وهو ما يحيلنا إلى ضرورة التطرق الى أشكال التطور أو الثوابت المتواجد داخل المشهد الرياضي عامة والنادي الافريقي خاصة. حيث ارتبط اسم النوادي المؤسسة للرياضة في تونس بالنضال ضد الاستعمار مثلها مثل الأحزاب السياسية والنقابات في ذلك الوقت. وتبعاً لذلك، فقد تزامن تأسيس النوادي التونسية مع بداية تأسيس الحركة الوطنية وذلك على مستويين السياسي والنقابي. ونظراً لاهتمامنا بالنادي الافريقي في مقالنا هذا، فإننا سنسعى للمرور بأهم التجارب التي عكست نضاله وكيفية ارتباط اسمه بالمقاومة الذي سيأخذنا تدريجياً الى فهم الانتماء والالتزام لدى جماهيره.

يكمن تفسير التمازج الفعلي بين السياسي والثقافي من خلال مفهوم "النضال"، أي العمل من اجل الحفاظ على الهوية التونسية وذلك بالمقاومة، فحسب ميشال فوكو كلما وجدت السلطة وجد النضال، ف"لا توجد علاقة قوة بدون مقاومة"². الشيء الذي ينعكس جلياً في مثال أعطاه لنا لطفي الزاهي في كتابه في أصول النادي الافريقي وحركة الجمعيات الرياضية في تونس وجود علاقة بين النادي الافريقي والحركة الوطنية، فقد كانت الحركة الإصلاحية للشبان التونسيين عموداً للحراك الجمعياتي الإسلامي التونسي، فالاهتمام بالجمعيات الرياضية الإسلامية كان مدفوعاً باعتبار تجاوز حالة الحصار التي فرضها الاستعمار منذ 13 نوفمبر 1911، وذلك بعد احداث الجلاز، من خلال استثمار المدرجات العليا (l'enceinte) ذات الاهلية القانونية والوظيفية، وهو ما مكن من التجمع بشكل قانوني وإقامة اتصال مباشر مع الجماهير ما جعل هدف

²Hubert Derfus, Paul Rabinow, Michel Foucault : un parcours philosophique au de la de l'objectivité et de la subjectivité, Paris, Gallimard, 1984, p. 318.

الحركة الوطنية في ذلك الوقت هو اشهار المقاومة لكي تنجح عملية التعبئة والحشد لكل التحركات.

يقودنا الحديث عن مفهوم المقاومة الى التطرق المفهوم اخر الا وهو الانتماء. حيث يعرف هذا الأخير على انه نتاج لعلاقة تفاعلية مع عوامل موضوعية او ذاتية، فهو ارتباط الفرد بمجموعة. ان هذا المفهوم المركب يتضمن العديد من الابعاد أهمها الهوية والجماعة والالتزام. فحسب عالم الاجتماع غاي روشي (Guy Rocher) الانتماء الى مجموعة هو الاشتراك مع أعضائها في العديد من الأفكار او الملامح المشتركة لكي نستطيع تشكيل الـ"نحن" وهذا ما يساعد على تشكيل هوية جماعية مشتركة بين افراد المجموعة والذي عادة ما يتم توريثه عبر الأجيال. وقد يعزز هذا لثقافة كاملة داخل المخيال الشعبي او الذاكرة الجمعية، فحسب "Maurice Halbwachs" (موريس هالبواكس) إن استناد الأفراد في تجديدهم للماضي إلى الإطارات المرجعية الاجتماعية، يجعل ذكرياتهم ذات طابع مرجعي. جمعي³ فـ"الذاكرة الجمعية تستمر عبر الزمن، حتى حد معين تقريبا. وذلك يعتمد على المجموعة"⁴، وعليه فقد برع مشجعو هذا الأخير في اختيار رموز تعكس المبادئ التي تأسس عليها الفريق وهذا ما يعطي حسا انتمائي. فهو شعور بالانتماء الى شيء له كيان ووجود سواء كان مادي او معنوي. ويمكن تفسير هذا بان الأفراد الذين ينتمون الى مجموعات توفر لهم مجالا يشتركون فيه العديد من الخصائص والمبادئ، خاصة وان كانت هذه الأخيرة متوارثة جيلا بعد جيل وهذا يحيلنا الى الحديث عن الانتماء الأولي (appartenance primaire) فهي "جميع المساحات والأشخاص الذي ينشأ حولها الفرد ويكون بينهم شعور حقيقي او رمزي. كما يشمل كذلك الحيوانات الاليفة والأشياء ذات أهمية اشخاص مقربين

³ زهير سوكاح، "مفهوم الذاكرة الجمعية عند موريس هالبواكس" الحوار المتمدن - العدد: 1755 - 2006. الرابط :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82628>

⁴ Maurice Halbwachs, « La mémoire collective et le temps », Cahiers internationaux de sociologie Publication originale, vol. 101, 1996, pp. 45-65, Paris, 1947.P1.

في الأوقات الصعبة فمجموعة الانتماء الاولى اشمل من العائلة النواة"⁵ اذن فان عملية توريث الحس النضالي والانتمائي وكيفية تقارب هذين المفهومين مع مفهوم الالتزام أمر يمكن تبريره، ف جماهير الافريقي التي وجدت نفسها بمثابة الوريث كثيرا ما تجسد افكارها وتاريخها في اعمال فنية خاصة مع انتشار ثقافة الألتراس في تونس مطلع الالفينات⁶.

لطالما تنفى "شعب الافريقي" بترسيخ ذكرى الاوفياء الذين ساهموا في بناء فريقهم والذين تфанوا في قيادته نحو الانتصارات وليس هذا فحسب بل تجاوزوا رموز فريقهم نحو أي شخصية تشترك معهم في نفس القيم النضالية والمدافعة عن الحرية التي استخدمت رياضة كرة القدم كوسيلة لإيصال رسائل ضمنية منددة باستفحال الفساد وقمع الحريات ويمكننا ان نذكر مثالا عن مدى التزام مشجعي نادي الافريقي في ترسيخ مثل هذه المبادئ وهو التالي: احدى الـ"دخلات" التي لخصت فيها مجموعة الـ"African winners" المشجعة للنادي الافريقي معنى الانتماء والالتزام بالدفاع عن قضية تأمن بها.

دخلت الـ"winners" بعنوان ماذا نعرف عن كرة القدم؟ لا شيء او تقريبا...



⁵ René Kaës , « Le concept de groupe d'appartenance et le problème de migration des concepts », *Revue de psychothérapie psychanalytique de groupe*, n°69, 2017, pp.183-192, ERES,p.184.

⁶ تعد مجموعات الـ"كورفا الشمالية" والمشجعة للنادي الافريقي من اعرق مجموعات الالتراس في العالم العربي وافريقيا وقد امتازت بمجموعاته بالتغني بعراقه الفريق وتاريخه النضالي وتمسكه بهوية التونسية خاصة في عهد الاستعمار ليتواصل نضال جماهير النادي الافريقي في فترة حكم بن علي وعرف عليه معاداته الشديدة للامن الذي كان يمثل النظام في ذلك الوقت. ويتم التنديد بحكم بن علي عن طريق الأغاني والـ"دخلات" التي تحمل رسائل صريحة تنادي بالحرية.

⁷ تطرح الدخلة سؤال استنكاري حول معرفتنا لكرة القدم حيث ركزت على فكرة ان هذه الرياضة تمت عولمتها وتحيدها عن مسارها الاساسي وذلك عبر رسميتها وتحويلها الى صناعة حيث فقدت كرة القدم رونقها كرياضة شعبية وذلك بامتثالها للنظام الرأسمالي الذي يحاول جاهدا السيطرة عليها قاتلا بذلك الشغف لدى المشجعين الذين ينادون بتحريض كرة القدم من برائين الرأسمالية وقد

الالتزام مفهوم ملازم لجمهور النادي الافريقي

" *Lastoria infinité CA per l'eternità* نجبد على ماضيها قصة *fière* كي نحكيها نتفكر
la noblesse de la cause الي قامت عليها خلات *idéologie* حية فينا وكبرنا بيها"

يطرح في كتاب مباراة كرة القدم سؤالاً حاول البحث فيه والإجابة عنه ألا وهو كيف نفسر الالتزام الناشئ في كرة القدم؟ فيقول "لا يُفسر هذا الالتزام لكرة القدم فقط عن طريق التعبير عن الهويات والانتماء، ولكن أيضاً لأنه يتركك تفكر وتعلق على مجموعة كاملة من المواقف التي تدعك تختارها على مدار اليوم أو العمر كفعل التضامن، التألق الفردي، التعاون، انكار الذات، المكرة، المواجهة، التوقيت، المخاطرة، الغش، غيرها من المواقف." ⁸ ف"الملعب هو مكان يتم فيه صناعة المتخيل الديمقراطي، الرفع من تكافؤ الفرص، والتنافس ويضيف في هذا الصدد بان على الملعب ان يتمتع بنموذج تنظيم اجتماعي. اما بنسبة لمشجعي النادي او الفريق فيتمثل الملعب الى اذهانهم كأنة الصف في المدرسة أو منشأة صناعية او العائلة اما حكام المباراة فيمارسون مهن تابعة للسلطة (شرطيون، قضاة، جيش، أساتذة) اما المسؤولين عن الفريق فيتم رأيتهم على انهم نماذج من شركات متعددة ... فباستطاعة المشجعين تنزيل و وضع تصوراتهم عن النظام الاجتماعي داخل عالم كرة القدم" ¹⁰⁹

ويمكن في سياقنا هذا فهم سلوك المشجع داخل عالم الرياضة عامة وكرة القدم خاصة باعتباره فعلاً مؤسساً وديناميكياً داخل الفضاء العام، فالرياضة متاحة لجميع الأفراد المكونة للمجتمع، على عكس العمل السياسي او

عرضت الدخلة ابرز الرموز الذين جعلوا من كرة القدم منبراً للدفاع عن الحرية و الالتزام بتحرير كل ما هو مقيد سواء في المستور الرياضي او الاجتماعي او السياسي . جمعت الصورة 14 رمزا من مختلف بقاع العالم لكل منه تاريخه النضالية داخل عالم كرة القدم وصولاً الى رمز الانتماء والوفاء الراحل لسعد الورتاني فاختيار 14 فرداً لم يكن اعتباطياً بل له رمزية خاصة ان الراحل لسعد الورتاني كان يحمل رقم 14. اختصاراً جسدت الدخلة كل من الالتزام النضال والانتماء.

⁸Christian Bromberger, Alain Hayot, Jean-Marc Mariottini, *Le match de football: ethnologie d'une passion partisane à Marseille, Naples et Turin*, Paris, Les Editions de la MSH, 1995, p.199.

⁹ *Ibid.*, p.178.

¹⁰Marchetti Dominique , « C. Bromberger, Le match de football note critique » , *Politix, Revue des sciences sociales du politique*, vol. 9, n°35, 1996, p. 259.

النقابي فالانخراط داخل منظمات تعنى بالأعمال الحزبية او النقابية يكون عادة حكرا على فئة اجتماعية معينة أغلبها متحصلة على شهادت عليا او قائمة على تنشئتهم الاجتماعية.

لكن الالتزام في كرة القدم خصيصا لا يتطلب تحصيلا دراسيا معينا او الانتماء الى طبقة اجتماعية، فكما سبق الذكر، تشجيع فريق رياضي مرتبط بالعديد العوامل منها التنشئة الاجتماعية والذاكرة الجمعية الخ. فالتفاعل الذي ينتج خلال مشاهدة المباريات يشترط الفهم المتبادل ويتطلب أن يكون الفاعلون متيقنين من الأنشطة التي يشاركون فيها؛ كتشجيع النادي مثلا. وبهذا يمثل التفاهم بين الشركاء المتفاعلين شرطا للفعل ومنها فعل الالتزام الذي نلتمسه لدى الجماهير الرياضية. ان هذا الالتزام يحيلنا الى طرح ظاهرة اللطخات التي عاشها النادي الافريقي في أواخر سنة 2019 وتحليلها.

تعد هذه الظاهرة سابقة في التاريخ الرياضي لتونس، لكن قبل الانطلاق في تحليلها، يجب التطرق أولا الى بداية الأزمة داخل النادي الافريقي والتي تسببت في انهياره على الصعيد الرياضي والاقتصادي. حيث اشتدت الازمة داخل النادي الافريقي مع خروج الرئيس السابق للنادي سليم الرياحي سنة 2017، تاركا خلفه مجموعة ديون لم تسدد. وتنقسم هاته الديون بين أجور لاعبين ومدربين، لتتضاعف فيما بعد بعقوبات الفيفا، وتتحول الى ديون متراكمة كادت ان تتسبب في انهيار النادي بسبب صعوبة خلاصها. وهو ما يدفعنا بشكل مبدئي حتي للاستفهام كيف لناد يرأسه أحد أغنى رجال الأعمال التونسيين ان يمر بأزمة اقتصادية؟ وهل دائما ما يكون النادي الافريقي ضحية مصالح رجال الأعمال؟

يعد سليم الرياحي أحد رجال الأعمال الذين ظهروا على الساحة السياسية منذ جانفي 2011، ترأس النادي الإفريقي قبيل ترشحه لانتخابات الرئاسة سنة 2014 عمل على جعل النادي الافريقي أحد أنجح الأندية على الصعيد الرياضي

وذلك بتحسين وضعيته المالية، التي أصبحت هشة بعد أحداث الرابع عشر من جانفي، وهروب أبرز مموليه من رجال الأعمال.

لم تكن للأزمة المالية للنادي في بداياتها علاقة مباشرة بكون سليم الرياحي رئيسا للجمعية، وانما تعود جذورها الى تخلي ممولي الفريق السابقين عن ضخ الأموال. حيث كان عماد الطرابلسي، على غرار أخيه بلحسن الطرابلسي، يحثان رجال الأعمال التونسيين على تمويل الفريق. لكن السؤال المطروح هو كيف خير بلحسن الطرابلسي مصلحته على مصلحة النادي الافريقي؟

شاع داخل الأوساط الرياضية خبر استهداف بلحسن الطرابلسي لجمال العتروس بعد توليه رئاسة النادي الافريقي سنة 2010، اذ لم يكن لهذا التوصل أي علاقة بالرياضة او كرة القدم وانما الهدف الواضح والمباشر كان اقتصاديا بحتا، فكيف تداخل الرياضي مع الاقتصادي ليكونا سببا في أزمة النادي؟

تهمنا الإشارة الى أن هذا التجاذب يمكن أن يعود لعدد الأسباب، أبرزها منافسة العتروس لبلحسن في سوق السيارات¹¹. ما يحتم علينا الإشارة الى ان التداخل الذي حصل بين الاقتصادي، السياسي ورياضي هدفه الوحيد هو بسط النفوذ الطرابلسية على أهم القطاعات النشيطة في ذلك الوقت.

وبما أن "كرة القدم هي المرأة المكبرة لتحولات الرأسمالية"¹² على حسب لودفيك لاسترلين (Ludovic Lestrelin) فقد أصبحت هذه الرياضة خلال العقود الأخيرة واحدة من أكثر الصناعات ربحية للرأسمالية المعاصرة. وإن كان واقع الأمر هو أن النادي مرتبط بالجانب الاقتصادي، فانه في سياق آخر كان أزمة أعمق من ذلك، وهي أن الخلاف قد تحول الى مسألة شخصية، فالعتروس لم يمثل لقرارات بلحسن الطرابلسي المتعلقة بالنادي الافريقي، على عكس بعض

¹¹، جريدة الشروق يوم 19 / 01 / 2011.

¹²Julien Collinet , Le football miroir grossissant du capitalisme , Réseau Financité, 2018 p3.
Lien : https://www.financite.be/sites/default/files/references/files/analyse_foot.pdf

الرؤساء السابقين الذين كانوا تحت إمرته بصفة غير مباشرة. ويعود الامر إلى أن العتروس أراد من ناحية تحقيق استقلالية للنادي الافريقي من الجانب السياسي بصفة كلية ومن ناحية أخرى من الجانب الاقتصادي بصفة جزئية، نظرا للارتباط الوثيق الذي يجمع كرة القدم بالمستوى الاقتصادي. فمحاولات إنقاذ هذا الأخير للنادي من بداية أزمة اقتصادية ادت الى اقصائه تماما، وهو ما مهّد ليكون مدخلا يحيل إلى تأزم الوضع الاقتصادي للـ"CA" خاصة بعد أحداث 14 جانفي 2011 وانسحاب أبرز مموليه منه، و يتوقف ضخ الأموال الى الخزنة حتى قدوم سنة 2012، لتكون سنة بروز سليم الرياحي في الساحة السياسية و الرياضية في تونس.

ترأس سليم الرياحي للنادي في سنة 2012 كان له وقع و امتيازات خاصة في السنوات الأولى من تسلمه الإدارة، وذلك من خلال شراء لاعبين بعقود كبيرة و تعيين مدربين دوليين، الأمر الذي أدى الى تحسن وضعية النادي الافريقي على الصعيد الرياضي، ليعكس نتائج مساهمته بالتتوج بعدد الألقاب في جل الميادين و أهمها تتويج فريق باب جديد ببطولة تونس لكرة القدم بسنة 2015، لكن الحيرة و الاستفهام تدلي بنا إلى البحث في كيفية انقلاب هذا النجاح و مساره على صناعه؟. فالنجاح الذي حققه سليم الرياحي تحوّل الى فشل ذريع، أدى الى انهيار تام في إدارة النادي، الشيء الذي انعكس سلبا على أداء الفريق في جميع المجالات الرياضية بعد لحظة بروز تعتبر قصيرة فعلا. فالانهيار بدأ يظهر على فريق باب جديد بسبب السياسية التي اتبعتها الهيئة التي ترأسها هذا الأخير، من أهمها؛ فسخ عقود اللاعبين ومدربين، عدم سداد مستحققاتهم ودفع أجورهم، ما أدى الى توجه كل هؤلاء الى الفيفا لاسترداد مستحققاتهم المالية. فالمسار القانوني يضاعف أي اخلال بالعقود وعدم خلاصها كعقوبة. و بالحديث عن العقوبات فالفيفا لم تكتفي فقط بالخطايا المالية وانما خصمت نقاط من البطولة، مما أدى الى خطر نزول النادي الافريقي الى القسم الثاني من هاته الأخيرة.

بعد ضغط كبير، استقال سليم الرياحي من رئاسة النادي بسبب فشله في التسيير وذلك سنة 2017، تاركا خلفه عديد القضايا والخطايا المالية التي قدرت

بـ 80 مليار من المليمات أو أكثر ومنها 20 مليار للفيفا فقط. ولفهم الأزمة التي مر بها الافريقي خلال السنوات القليلة الماضية الى هاته الساعة قسمناها الى ثلاث عناصر:

رياضيا	قانونيا	إداريا
• فريق ضعيف كرويا • الحرمان من الانتدابات لمدة موسمين • ترتيب ضعيف في البطولة في السنوات الأخيرة • الخسائر المتتالية في البطولات الوطنية والعربية والافريقية • الاعتماد على الموارد البشرية المتواجدة في الفريق والتي لا ترتقي الى طبيعة البطولات التي يخوضها النادي • خصم 6 نقاط من البطولة	• قضايا مرفوعة من قبل مدربين ضد النادي والذين تم انتدابهم في عهد سليم الرياحي منهم "دنيال سانشاز" • قضايا مرفوعة من قبل لاعبين • نوادي تطالب بمستحقات صفوفاتها كنادي أولمبيك مرسيليا ونادي العلمة • خطايا من قبل الفيفا بسبب القضايا المرفوعة ضدهم • قضايا بسبب عدم دفع الخدمات التي قدمت للنادي منها مستحقات وكالات أسفار، نزل، كراء سيارات حافلات. • إمكانية خصم 6 نقاط من البطولة	• غياب الممولين للنادي الافريقي فقط قلة قليلة من كانت تدعم الخريفة المالية للفريق • سوء التسيير الإدارات المتعاقبة على النادي الافريقي من قبل سليم الرياحي • عدم تواجد البيانات والتقارير المالية التي تفسر الوضعية للنادي الافريقي في فترة سليم الرياحي • انتقال مقر النادي من باب جديد والحديقة أ الى ضفاف البحيرة أي اين يقع مكتب سليم الرياحي وبهذا تأخر وصول المراسلات والبلاغات الأتية خاصة من الفيفا نظرا لتغيير العنوان. • فسخ عقود اللاعبين عدم دفع أجورهم وأجور المدربين • مواصلة عمل نفس الهيئة الإدارية في النادي والتي كانت تعمل مع هذا الأخير. • عدم خلاص الديون في الأجل المحدد مما أدى الى تضاعف المبالغ.

بعد عرض أركان الأزمة، نتبين أن الإدارية منها كانت البعد الأساسي والرئيسي المعمق في الفشل الذي يعيشه النادي الافريقي على الصعيدين الرياضي والاقتصادي، بل زاد غياب التقارير المالية في فترة سليم الرياحي صعوبة مهمة الهيئة التسييرية. ويمكن التماس خطورة وضعية النادي من خلال هذا البيان:

"ان الهيئة التسييرية للنادي الافريقي المنبثقة عن الجلسة العامة الانتخابية المنعقدة يوم 12 نوفمبر 2017 تعلم كافة مكونات العائلة الموسعة للنادي انه ورغم كل المجهودات والمحاولات المتكررة وكل الوعود للهيئة المديرية المتخلية، خلال الأسبوعين المنقضين من أجل ضمان تسليم مهامها بصفة منتظمة وشفافة وسريعة يؤسفنا ان نبلغكم انه الى حد الآن لم نتحصل بعد على:

- 1- البيانات المالية وتقارير مدقق الحسابات لموسم 2016/2017
- 2- القوائم المالية الى حدود تاريخ 22 نوفمبر 2017
- 3- ملفات نزاع النادي مع الهيئة الرياضية والوطنية والدولية أو ما تبقى من الملفات المذكورة
- 4- ملفات التقاضي أمام المحاكم المدنية التونسية او ما تبقى من الملفات المذكورة
- 5- البيان الشامل لديون النادي الافريقي الى حدود تاريخ 11 نوفمبر 2017
- 6- ما تبقى من عقود الشركات الراعية للنادي الافريقي
- 7- الملفات القانونية للمؤسسات الوسيطة بين النادي والشركات الراعية له
- 8- كشف مفصل للديون التي تم استخلاصها والديون في طور الاستخلاص

وأمام انعدام الإدارة الواضحة في التعاون من الهيئة المديرية المتخلية، وفضلا عن العدد الكبير من الاخلاطات التي اتاحت لنا الفرصة للاطلاع عليها فان الهيئة

التسيرية تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ التدابير القانونية اللازمة للحفاظ على مصالح النادي الافريقي".¹³

تحول انعدام الشفافية الى أزمة هزت مكانة النادي الإفريقي في الوسط الرياضي، ما يفسر الكم الهائل من القضايا التي رفعتها الهيئة التسييرية على سليم الرياحي نظرا لغياب العديد من المعطيات التي تفسر الوضعية المالية، وقد أكد هاشم: "فما ناس دخلت للclub بشلاكة بصبع ولا عندها عقرات خاتر لمال سايب ومش يدقوا على فلوسهم".

ان الغموض الذي يحوم حول المعطيات التي لم يصرح بها سليم الرياحي تدعنا رهن أسئلة لا نملك إجابات دقيقة عنها. لكن ما يشاع وسط احياء النادي الافريقي ان هذا الأخير قد استغل النادي في فترة ضعفه لمصالح شخصية أهمها السياسة. حيث استخدم الرياضة لتكوين طريق للعبور والوصول لمبتغاه. ونلتمس هذا من خلال فوزه بـ 16 مقعدا في البرلمان سنة 2014، بعد ان تحصل حزبه على مقعد واحد في المجلس التأسيسي سنة 2011. ولعل غالبية الأمور التي تدفع فئة من رجال الاعمال إلى إدارة النوادي ليست اقتصادية بحتة وانما لها أبعاد أخرى، فبالعودة لعالم الاقتصاد الرياضي François Brocard "هؤلاء ليسوا بمستثمرين لديهم هدف الربحية الاقتصادية، حيث يكاد يكون من المستحيل كسب المال عن طريق شراء ناد لكرة القدم على أي حال. لأنهم يبحثون عن "القوة الناعمة" والصورة والتقدير"¹⁴ فاختيار ناد كالنادي الافريقي لم يكن الا ممرا لنشر صورة المنقذ.

ان ما قمنا بالتطرق له يجعلنا نلاحظ وجود هذا التزاوج بين صورة النادي الضعيف الذي نخره الفساد في سنوات تولت إدارته عائلة الطرابلسي بصفة غير مباشرة، تسببت له في أزمة مالية حادة، وبين دولة نخرها الفساد طيلة حكم

¹³ الصباح نيوز، 2017/11/25.

¹⁴ Julien Collinet, Le football miroir grossissant du capitalisme, op.cit

النظام السابق لـ 14 جانفي 2011، أراد سليم الرياحي انقاذها من أزمته الاقتصادية بعد ان صور لأشهر امكانياته المادية التي ضخها، خاصة في الأحزاب التي أسسها، ليمر بذلك من الـ "ميكرو انقاذ" (النادي الافريقي) الى الـ "ماكرو انقاذ" (الدولة) وذلك عبر استعراض قدراته المالية في إدارة الأزمات الاقتصادية، مروراً ببنادي يعتبر من أرقى النوادي التونسية وصولاً الى الدولة. لكن هل تعرض سليم الرياحي إلى نوع من الضغط، ابعده عن السياسة نظراً لنجاحه في السنوات الأولى من إدارة النادي، خاصة ان هذا الأخير قد ادخل الى كرة القدم التونسية عوامل جديدة ربما كادت ان تؤدي الى إدخالها الى عالم الاحتراف وتحويل الجمعيات الرياضية الى شركات أم أن القضايا التي وجهت له في محلها؟

توجد العديد من المؤشرات التي تبين استغلال سليم الرياحي للنادي الافريقي لمصالحه السياسية والاقتصادية، حيث يُدعم هذا القول بقضايا تبيض الأموال التي وُجهت ضده والتي أصدرت الدائرة الجنائية بالقطب القضائي المالي بموجبها يوم 12 ديسمبر 2019 حكماً غيابياً ضده بالسجن 11 سنة مع النفاذ العاجل، وذلك على إثر القضية المعروفة بشبهة تبيض الأموال التي رفعتها أطراف ليبية.¹⁵ وليس لنا الاكتفاء هذا فحسب بل " اعلنت الهيئة التسييرية للنادي الافريقي في الجلسة 3 مارس (2018) ان اتفاقية "CA موبائل" تعتبر من أكبر قضايا الفساد وان النادي الافريقي لم يستفد بشيء منها، فاكادت الهيئة التسييرية ان هذا الملف غامض وقد تم تحويله للقضاء للنظر فيه، ومحاكمة سليم الرياحي وكل من سيكشف عنه البحث بخصوص هذا الملف"¹⁶ وبهذا تفاقمت أزمة النادي الافريقي ، فبعد استقالة سليم الرياحي من رئاسة النادي تم تعويضه بهيئة تسييرية تليها هيئة مديرة منتخبة، كان هدف هاتان الادارتان الإنقاذ من العقوبات والديون التي سبق ذكرها آنفاً. لكن كيف تضافرت جهود جماهير

¹⁵ تونس-أخبار-وطنية/654453/11-سنة-سجنا-نافذة-ضد-سليم-الرياحي/ Mosaiquefm.net/ar/

Consulté le 04/09/2020.

¹⁶ Tunivision.net 18/03/2018 consulté le 04/09/2020

النادي وإدارته في إدارة الازمة وكيف أصبح التزام المشجعين موضوعا للتساؤل والبحث؟

قبل البدء في تفحص ظاهرة "اللطخات"، وجب علينا أولاً تعريف مفهوم الالتزام، حيث نتفق منذ البدء مع فاي باجوى (Guy Bajoit) "أن الالتزام ازدواجي البعد: بعد اجتماعي بما أنه سلوك مرتبط بالآخر، وبعد فردي باعتباره يفترض اختيار وتحمل المخاطر التي قد تصحبه. أن نلتزم، حسب "باجوى"، هو أن نختار وأن نعد، أن نبني رابطاً اجتماعي، بل أيضاً أن نفعل وأن نخاطر، أن نقوم بفعل جماعي. الالتزامات المتخذة نحو الآخرين تنزل في الإطار مختلف عن ذلك المنسوج عبر الالتزامات المرتبطة بالأدوار. فالالتزامات المتبادلة تُعرف وتحدد فالمقابل داخل عملية تفاوضية من تقاسم للمسؤوليات. تُثمن، اليوم، حرية الاختيار في تنظيم المسار الحياتي أو في صيانة العلاقات بين الأفراد، وفرض احترام الاستقلالية الفردية يدعونا إلى تجديد الطريقة التي نتعامل بها مع الفاعلين لحثهم، لإقناعهم وتحريكهم أو لجعلهم يقبلون طوعاً بأن يلتزموا نحو الآخرين وبالذات نحو الحياة المدنية. تنخرط الالتزامات المتخذة نحو الآخرين بدرجة أقل في الإطار الاجتماعي العام الذي يحدد أنماط بعينها من الأدوار والعلاقات. فالالتزامات المتبادلة تُعرف بدلاً من ذلك في عملية تفاوضية من تقاسم للمسؤوليات.¹⁷

بالاعتماد على هذا التعريف، فإن الهبة التي قامت بها جماهير النادي الإفريقي يمكن أن تُصنف كحركة التزام بما هو "قيادة معقدة تجمع على الأقل أربعة مكونات في ان واحد، هي: اختيار ومخاطرة ووعد وفعل... فالالتزام هو ان تدخل مع الآخرين في رابط اجتماعي من خلال فعل موحد، يتطلب اختيار ويشمل المخاطرة بالذات"¹⁸

¹⁷Jean François Guillaume et Johanne Charbounneau, "Introduction", in Jean François Guillaume (dir.), *Aventuriers solitaires en quête d'utopie. Les Formes contemporaines de l'engagement* (écrire le titre en italique), Liège, Les éditions de l'Université de Liège, pp. 8-9.

¹⁸*Ibid.* P.25.

وعليه فان هذا الفعل، في هذه الحالة، هو توحيد الجماهير للمشاركة في لحظة الـ"لطخات"، التي ذاع سيطها في الأوساط الرياضية سريعا. فهذا السلوك تجاه الفريق ليس بالغريب على أحياء هذا النادي، الذي تمتد جذوره الى الحركة الوطنية التونسية وما عايشته. حيث تغني جماهير الافريقي بأبائه المؤسسين كثيرا " *ورجالنا عاشوا وناضلوا طالبوا وفرضوا الهوية*"¹⁹. ما يعكس الارتباط الوثيق بالجذور النضالية للنادي حيث يعطي لجماهيره نوع من الهوية التي استخدمت كثيرا كإطار مرجعي في اغانيهم.

يبدو ان لحظة "اللطخة" التي انخرطت فيها الجماهير في أواخر سنة 2019 لم تكن الا مواصلة للمبادئ المؤسسة للنادي. فانهياره وضعفه من الفساد لم يؤثر عليه اقتصاديا ورياضيا فحسب بل طال البعد رمزي، فكيف لناد اقترن اسمه بالنضال والدفاع على الوطن صار رئيسه من أكثر الشخصيات التي تحوم حوله مشتبهات فساد وتبييض أموال مع إمكانية كبيرة لسجنه؟

ان الحفاظ على الرمزية التاريخية للنادي أصبح رهانا واضحا للجميع وذلك ما عكسه الجمهور من خلال مبادرات إنقاذ لتكون مسؤولية شعبية، تضافرت فيها كل الجهود من اجل تحقيقه. فالالتزام الذي نشأ ولزام النادي الافريقي لا يمكن ان يكون الا نضالا وبحثا عن الحرية. وهاته الأخيرة تتمثل في فك فريق باب جديد من القضايا والعقوبات التي وجهت اليه والتي كادت ان تؤدي الى انهياره من ناحية، وانتشاله من الفساد الذي نخره طويلا من ناحية أخرى. فكما بينا أعلاه يُعد الفريق، بنسبة للمشجعين، بمثابة المؤسسة التي ينتمي اليها وبهذا تتحول الى هوية والتي "تستند على سيرورة processus اجتماعية ورمزية ونفسية"²⁰

إن انتقال مبادئ الفريق من جيل الى جيل هي بمثابة توريث لقيم ترسخت في جماهير الافريقي عبر استبطان تاريخها الحافل بالإنجازات والذي ختم

¹⁹https://www.youtube.com/watch?v=FX1z3gM1x_o

²⁰Vincent de Gaulejac, « sociologues en quête d'identité » *Cahiers internationaux de sociologie* 2001/2 n° 111, p359.

باللطخات، التي خُلدت كأهم مبادرة في تاريخ الرياضة التونسية والعربية. فلا نغض النظر ابدا على ان هوية النادي الافريقي انبثقت من المعاناة والشعور الطاعى بالانتماء وهو ما يعنى ان الاحفاد قد التقطوا جيدا سيرة الأجداد واستمدوا منها الصلابة والقدرة على الرفض والمقاومة"²¹

²¹ هشام الحاجي، النادي الافريقي أول جمعية رياضية مواطنة، التونسيون، 5/11/2019، الرابط :

<https://attounisiyoun.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7>

اللطخات

"زناقي وحومها مدينة بأحمر أبيض شوارع شرايط وعلام كبيرة شعار في
سماكم ساطع إفريقي الشعب حمينا أحنا لبنينا صوارك الروح والدم هدينا
بيننا يو عالي مقامك و أنا لي منخون و ربط الدنيا بها"²²

شهدت الأشهر الأخيرة من سنة 2019 حدثا هاما في تاريخ كرة القدم التونسية اصطلاح على تسميته باللطخات وهو حدث يُكثف عدّة مكونات لظاهرة اجتماعية مركبة، حيث تعد اللطخات التي قام بها جماهير النادي الإفريقي من أبرز التدخلات التي حدثت في عالم الرياضة التونسية.

فهل ترتقي اللطخات بان تكون حركة اجتماعية؟

لا يسعنا في البدء إلا ان نعرّف مصطلح اللطخات، حيث يعود الى الدارجة التونسية وعادة ما يقال على شيء ما قد سقط او وقع ارضا أي "ملطوخ" او "مركوز"، أو ربما تدل على صدمة ما. لكن تم تغيير معنى هذا المصطلح مع أواخر سنة 2019 ليأخذ معنا آخر يقودنا الى الصدمة التي تحيلنا على الانهيار ان صح التعبير. فحسب احد المسؤولين و المنظم لتسير هذه العملية، و عند سؤالنا لماذا تم اختيار هذا المصطلح، أجاب بانه استلهمه من الانتخابات الرئاسية في ذلك الوقت وكيفية صعود قيس سعيد وفوزه بالانتخابات، حيث شاع استعمال المصطلح في تونس بعدها مباشرة وقد تم استخدامه كدليل على وقع الصدمة إثر احتكار "قيس سعيد" للمشهد السياسي التونسي بعد توليه رئاسة الجمهورية امام منافسين يعتبرون من اهم من سيطروا على الساحة السياسية منذ اندلاع احداث جانفي 2011. فأحداث هذه اللطخة تعود الى حملة سياسية دارت اغلبها على وسائل التواصل الاجتماعي وأهمها الـ"فايسبوك" ليشكل العامل الأبرز في فوزه

²² أغنية أنا لي منخون: <https://www.youtube.com/watch?v=hbbB1LpVTs> Consulté le 10/04/2020

في الانتخابات ووقوع هذه اللطخة السياسة التي فاجأت الجميع. بذلك يغلب على مصطلح اللطخة قياساً معنى المفاجأة ويعد فوز "سعيد" المثال الأبرز على هذا.

لقد بدأ التفكير في انشاء هذه المبادرة بعد ان نفذت جميع الحلول لإنقاذ النادي، وبدأ العد التنازلي لتنفيذ عقوبات الفيفا، فرغم العديد من المحاولات التي سبقت اللطخات، الا انها لم تحقق المطلوب منها. لذلك تم الانطلاق في البحث عن حل جذري وفعال لتأتي فكرة فتح الحساب البنكي الخاص بخلاص الديون والنزاعات من أجل تمكين كل المنتسبين لعائلة النادي الافريقي من إدارة وجماهير من ضخ الأموال لأجل سداد الديون. وقد تم اقتراح هذا التمشي أساساً من قبل مهدي الغربي، المسؤول السابق في النادي الافريقي؛ "في موت يوسف العلمي تلموا مهدي الغربي وسليم الميحي وبن عبد الله وتم طرح الفكرة" لكن استمدها السيد مهدي الغربي بعد مقابلة مع أعضاء مجموعة leaders clubistes وذلك بشهادة أحد أعضائها م.م: "جماعة من ليدور عملوا قهوة مع مهدي الغربي وطلبوا منوا انو يقتراح الفكرة على المسؤولين".

تعد ظاهرة مشاركة الجماهير في عملية سداد ديون فرقها نادرة في عالم الرياضة ولكن قلة قليلة من الأندية التي استطاع مشجعوها انقاذها من الإفلاس، ونذكر في الغرض نادي -بوروسيا دورتموند- الألماني اذ "عادت الأزمة للظهور من جديد عام 2005 بعد أن انخفضت أسهم النادي بنسبة 80% ليتم بيع اسم الاستاد ويتحول من "فيستفاليا" إلى "سيجنال إيدونا بارك". إذ ساهمت الجماهير بشكل كبير في إنقاذ النادي بالتبرع المادي، شراء التذاكر الموسمية والحضور بكثافة في المدرجات، شراء المنتجات الرسمية من متجر النادي بكثافة ليعود النادي للمنافسة من جديد على الألقاب"²³

²³ محمود ضياء، تقرير الاتحاد لسعودي بين جنة دورتموند وجيم بارما بعد تراكم GOLE 2017/04/19 الرابط:
<https://www.goal.com/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%86%D8%AF->

كانت فكرة الجمهور فتح حساب مستقل عن إدارة النادي وعدم دفع الأموال في حساب الفريق الذي تشرف عنه هاته الأخيرة، وهو ما يُشير الى فقدان ثقة محبي النادي في الهيئة الادرية، نظرا للفساد الإداري وانعدام الشفافية²⁴. لتدخل الجامعة التونسية لكرة القدم بعدها وتفعّل قرار فتح الحساب لتتكفل به. وقد تم تشكيل هيئة انقاذ تتألف من قدماء النادي الافريقي، مدعومة من قبل لجنة فض النزاعات بالنادي. تم انشاء الحساب البنكي تحت رقابة الجامعة التونسية لكرة القدم وفتحه في البنك الفلاحي التونسي لكونه بنك حكومي وقد قال ش.ب في هذا الغرض " compte لازم تكون عندوا مصداقية وهذاك علاش وديع الجريء بروبوزا بش يحط كل شيء على ارض الواقع".

كان الحساب في البداية مخصصا لرجال الاعمال المحبين للنادي الافريقي ولكن لم يتم أحد بإعطاء الأموال الا قلة قليلة لتفتك الجماهير زمام الأمور وذلك بإنشاء مجموعة على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك وسمي **cotisation fan CA**. اخذت الجماهير على عاتقها عملية الإنقاذ التي كانت تجري بتنسيق مع كل من لجنة فض النزاعات والجمهور والمجموعة المكلفة بالتواصل مع الجماهير وذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

انطلقت حملة التبرعات يوم نشر رقم الحساب البنكي على مجموعة الفايسبوك وعنه. م: "مهدي الغربي هبطُ RIP متع compte في groupe لعباد بدات تصب من لول ب des montants بهين و مبعد كل قدير و قدرو". لم يكن ذلك الا البداية في عملية جمع الأموال نظرا ان المجموعة الفيسبوكية كانت حkra على فئة اجتماعية معينة فقد بين هذا أحد أحياء النادي الافريقي بقوله " جماعة ل groupe هكذا كانوا يحكيو كان بل français تحسوا متع catégorie معينة في تونس" وبهذا تم انشاء مجموعة فيسبوكية أخرى أكثر شعبية وقد تم تعيين "هيثم

<https://www.facebook.com/lequipe.tunisie/>
<https://www.facebook.com/lequipe.tunisie/>
 %D9%88%D8%AC%D9%8A%D9%85-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%85%D8%A7-
 %D8%A8%D8%B9%D8%AF-
 %D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%83%D9%85/74r3uyzy2l891nkhcsnr9jd6r
 consulté le 10/04/2020

²⁴ فتحي بلعيد، شهادات فساد تطل عدداً من المسؤولين والسماسرة، موقع الترانس، 14 فبراير 2020.

الشعباني" لادارة هذا المجموعة "يعطوا لهيثم على خاتر les ²⁵ groupes لكل تقدرها" لتحمل المجموعة اسم مائة ألف كلوبيست = 2 مليار شهريا.

ان الاختلاف بين المجموعتين يبين الاختلافات بين الفئات الاجتماعية وكذلك مستوى تمدرس المنخرطين حيث نلتمس ذلك من المنشورات التي يتم تنزيلها على الصفحتين.

في المجموعة الأولى: تكون منشورات رسمية منزلة من قبل مسؤولين من لجنة النزاعات بصفة دورية أهم المستجدات المتعلقة بعملية جمع الأموال. اما المجموعة الثانية: فهي أكثر شعبية من الأولى ونلاحظ ذلك حتى من خلال عدد المنخرطين فيها والذين يبلغ عددهم 44219 ليتجاوز المجموعة الأولى بأكثر من 24000 منخرط. مع اختلاف نوعية المنشورات وصياغتها، إذ يتم تنزيلها أغلبها من قبل مشاركات الأعضاء والتي تبين حبههم واهتمامهم بالنادي الافريقي.



ورغم الاختلافات الطفيفة بين المجموعتين الا ان الهدف من تأسيسهما واحد: مساعدة النادي الافريقي وانقاذه من النزول الى القسم الثاني بسبب العقوبات والخطايا الموجهة ضده. لكن كيف تمت عملية التعبئة الجماهيرية وهل تعد هذه المبادرات حركة اجتماعية؟

ترتقي هذه المبادرات بأن تكون حركة اجتماعية وذلك لتوفر جميع شروط الحركة، فيمكن الإشارة الى الحركة بالمعنى الاجتماعي باعتبارها

القيام بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو للوصول الى هدف ما، كما تتضمن الحركة الاجتماعية وجود اتجاه عام للتغيير، تشمل أيضا مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو أفكار مشتركة، يحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة. كما يشير البعض الى ان الحركة الاجتماعية هي محاولة قصدية للتدخل في عملية التغيير الاجتماعي، فتتكون بالتالي من مجموعة من الناس ينخرطون في أنشطة محددة، ويستعملون خطابا يستهدف تغيير المجتمع، وتحدي سلطة النظام السياسي القائم. كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير واحداث التغيير.²⁶ فحسب تشارلز تيلي (Chales tilly) هي سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحديث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد الى تمثيل رسمي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد²⁷.

ولعل التنوع الذي اكتسب العامل البشري هو الذي صبغ هذه الظاهرة بفراحتها حيث عملية تعبئة الجماهير أدت الى نجاح هذه المبادرات، ف"العنصر الأساسي الأول للحركة الاجتماعية هو بعدها الجماعي، والذي تم التأكيد عليه في جميع التعريفات تقريباً مفسراً سبب استخدام مفهوم العمل الجماعي بشكل عام كمرادف للحركة الاجتماعية".²⁸ يقودنا هذا الى الحديث عن اعمال الان توران واشتغاله على الحركات الاجتماعية الجديدة، اذ يؤكد ان الماركسية لم تعد بمفردها قادرة على فهم الحركات الاجتماعية، ذلك أن السوسيولوجية التورينية تتميز في فهمها للحركات الاجتماعية عن البنيوية والبنوية الوظيفية بابرار أهمية الفعل الاجتماعي، فالمجتمع هو نتاج الفعل الاجتماعي وهو نتاج علاقات اجتماعية. كما اشتغل الان توران (Alain touraine) على ثلاثة معايير: الدفاع عن الهوية مبدأ المعارضة والمواجهة و مبدأ الكلية. فبالنسبة له، الحركة الاجتماعية

²⁶ تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية 1867/2004، القاهرة، المجلس القومي للثقافة، الطبعة الأولى، 2005، ص 14.

²⁷ Ibid. p.15

²⁸ Lilian Mathieu, *Comment lutter ? : Sociologie et mouvements sociaux*, Paris, Textuel, 2004, p. 11.

سبيل للدفاع عن الهوية والاستقلال الذاتي ويجب ضرورة تحديد الهوية، وهوية الخصم أي يجب ان تكون هناك فكرة او قضية. فالحركة الاجتماعية هي فعل، من خلاله يعي الفاعل هويته ومصالحه.

تمت هذه العملية عبر اتباع استراتيجيا تنظيمية محكمة هدفها الوصول الى غاية، اعتمد فيها المسؤولون على عامل أدى وظيفة الدافع الجماهيري، حيث تمثل المحفز في الشفافية التي أصر الجميع أن تكون هي الركن الأساسي في عملية التعبئة. إذ عمل المسؤولون على سير العملية الى إعطاء المعلومات والتصريح بها دوريا. فقد كان رهان هذه الشفافية في عرض المعلومة التي تخص سير العمليات، وقد تجسد ذلك عبر نشر أهم المعلومات الرسمية من قبل أحد المسؤولين عن لجنة النزاع وقد بين لنا ش.م: "كل نهامع الخمسة متع لعشية نهبطوا قداش فما صبان ليوم" أي ان كل من يقوم بدفع أي مبلغ كان تتم مشاركته مع أعضاء المجموعات الفاييسبوكية وذلك بالتصريح بأرقام رسمية عن المبلغ المتواجد في الحساب البنكي.

" تشير الشفافية إلى الجودة ووجود تناغم داخلي والقدرة على التفكير والتحدث والعمل دون ظل او غموض. وإذا تم تطبيقها على الاجتماعي، فهي تؤدي الى الشفافية وإلى وضوح العلاقة والممارسة الاجتماعية والمؤسسية"²⁹

ان غياب الشفافية والوضوح الذي عانى منه النادي الافريقي طيلة سنوات كان سببا قائما في انهياره اقتصاديا ورياضيا، فالسرقات والفساد كانا عنوان كل إدارة ترأس النادي تقريبا، الشيء الذي نتج عنه غياب الثقة تماما بين الجمهور ومسؤولي الفريق. لكن في جل هذا يبقى عامل الشفافية أهم العوامل المؤثرة في السياق العام، والذي جعل من مبادرة اللطحات طوق نجاة الفريق

²⁹Conseil supérieur du travail social, « Du droit à l'intimité à l'impératif social de la transparence : approche sociologique » in, *Le partage d'informations dans l'action sociale et le travail social*, Rennes, Presses de l'EHESP, 2013, p 32.

وعامل لتعبئة الموارد. ذلك أن هاته التعبئة تعتمد على العنصر البشري الذي سيوفر هو الآخر الموارد المالية بغاية خلاص الديون.

وإذا ما دققنا في تحليلاتنا سنجد بعدا عقلانيا يغلف هذه الظاهرة، وهو فعل عقلاني موجه بهدف كما حدده فيير، حيث يتم اختيار الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وهو ما استخدمه المعنيون بعملية التعبئة الفاعل، أي حث الناس على المشاركة. فالحركة الاجتماعية تستند إلى ما يسعى قضايا نبيلة. وقد كانت الثقة متبادلة بين كل من المسؤولين على المجموعتين على شبكة التواصل الاجتماعي "فايسبوك".

سمحت الشفافية للجماهير بالانخراط في عملية الإنقاذ، وتفسير ذلك أن مشجعي النادي الإفريقي كبقية التونسيين لاحظوا الفساد المتفشى في الإدارة التونسية وكل معالم الدولة، وكغيرهم افتقدوا الآليات الجديدة للانخراط بفاعلية، ولكن حين تعلق الأمر بالنادي، فإن هذه الجماهير نفسها تضامنت وتنظمت بطريقة استثنائية للقيام بعملية جمع الأموال وتوفيرها لناديهم حتى يرفعوا عنه خطر السقوط. وقد مثلت هذه الهبة قيمة رمزية هامة بالنسبة لمشجعي الإفريقي، حيث أعلنوا ضمينا أنهم يودون أولا استرجاع ناديهم من المجال السياسي الذي مثل امتدادا للفساد الذي مس جميع مجالات الدولة، ثم على مستوى ثان بإنقاذه من السقوط، فهم ينقدون الدولة لاعتبارهم أنها متجسدة في النادي الإفريقي، و ذلك كتعويض عن الدولة الفعلية التي لا يمكن التدخل فيها، فلا يوجد أي إجراء لمنع الفساد المتغلغل في البلاد. فالدولة والنادي يعتبران مؤسستين لكل منهما وظيفته: الأولى تمكن الأفراد من إنقاذه بسبب عامل الشفافية والثقة أما الآخر فلم يتمكنوا لانعدام الثقة بين الأفراد كمواطنين وأنظمة الحكم.

لم يتبع الأعضاء المؤسسون لمجموعتي الفاييسبوك خطة اعتباطية بل قامت تحركاتهم على استراتيجية تواصلية محكمة بين أعضاء المجموعتين

والمسؤولين، من لجنة والجماهير والجامعة كرة القدم. هذا التواصل بينهم ولد ثقة متبادلة كانت أساس نجاح اللطخات الأربعة وسنحاول في هذه الورقة البحثية فهم حيثيات الاستراتيجية:

أولاً- تأسيس مجموعتين فيسبوكيتين كانتا الرابط بين لجنة فض النزاع والجامعة التونسية و الفيفا

ثانيا- تم تنزيل أهم المعطيات حول الملفات العاجلة والمبالغ التي يجب جمعها

ثالثاً- كانت المجموعة "الشعبية" 100 ألف كلوبيست= 2 مليارات شهريا هي الأكثر تفاعلا بين المجموعتين "صارت حركية في ال groupe الثاني مبعده ما اقترحنا mini لطة"

تعتبر Mini لطة بداية اللطخات الكبرى، اشترط فيها تجميع الأموال من قبل المشجعين كل داخل حيه وحسب قول ه.ش: "كل واحد في حومتو ناس لكل ركزت في week end حتى نهار الاثنين و الثلاث خاتروا جاء فيشتا ونهار الأربعاء مشاو ناس الكل لل BNA صبت لفلوس". وكان مجموعها 258 مليون مليم يوم 16 من أكتوبر لتنطلق بعدها اللطخات الكبرى التي كانت حديث العالم الرياضي.

اعتمد الأعضاء المؤسسين لمجموعي الفيسبوك تجميع آراء الجمهور المنخرط ومحاولة تطبيقها على أرض الواقع فجاء على قول ش.ه "تقبلنا في وسط لبلاد أنا و ه.ش واقترح علينا فكرة مليار في نهار" وقد استمد هذا الأخير هذا الاقتراح بعد معانيته العديد من التعليقات "لمينا أفكار les deux groupes".

ورجوعا للمقابلات التي تم اجرائها مع المسؤولين تمثلت الخطة في:

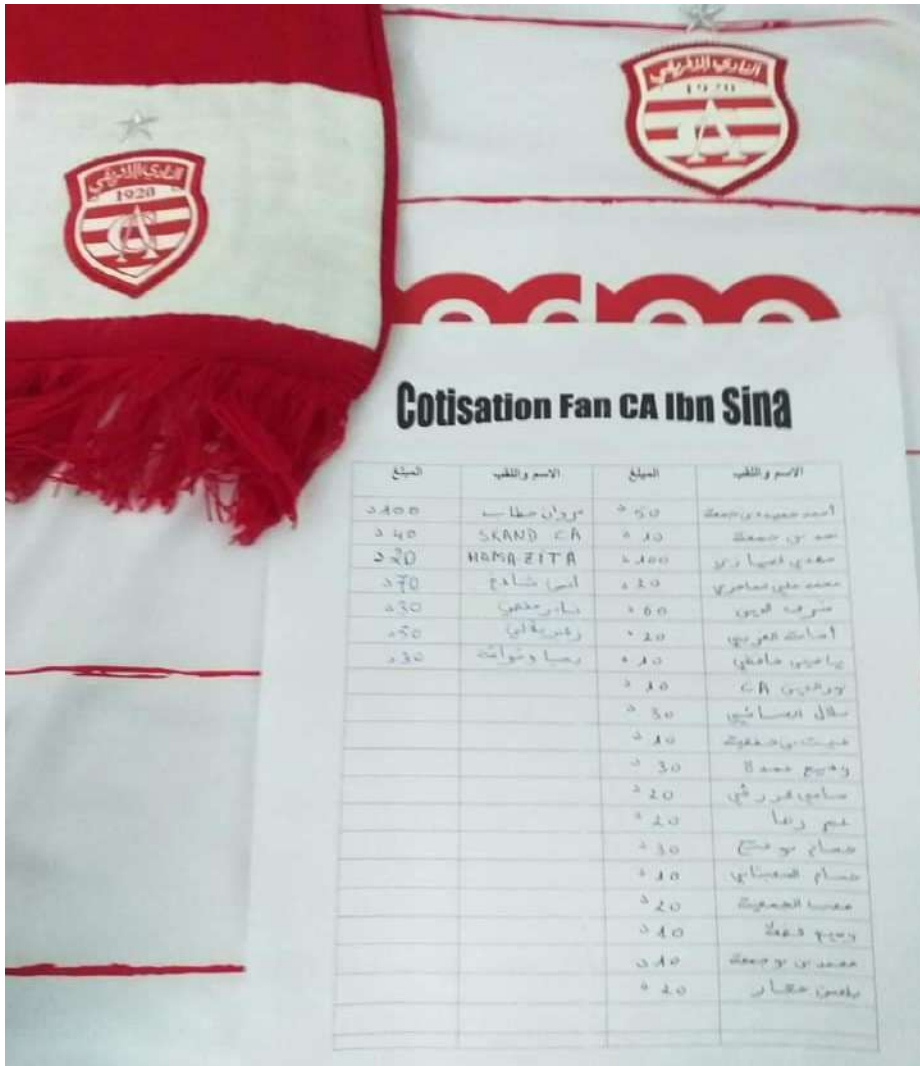
- في كل حي من الأحياء يوجد أفراد يزودونهم بالمعلومات اللازمة، حيث ان كان بإمكان ذلك الحي او الولاية جمع المبلغ المطلوب ويكون المسؤولين عن جمع الأموال من الجماهير

- يتم تقسيم الأحياء الى قسمين كل مسؤول يعنى بقسم
- المسؤول الأول يعنى بالأحياء الراقية والجماهير القاطنة بالخارج
- المسؤول الثاني يعنى بالأحياء الشعبية
- الاتصال الدائم مع les hommes de terrain أي الأفراد المسؤولين على تجميع الأموال في الأحياء
- توفير المعلومات للجميع دون استثناء
- التوفر الدائم لكل من يطلب المسؤولين على المجموعتين
- تظافر جهود قدماء النادي الافريقي لتعبئة خزينة النادي وسداد الديون
- تسهيل العمليات البنكية وتسريعها وقد بين ه.ش "grâce a سليم ميمي سهل الخدمة متع البنكة يقعدوا للسبعة متع لعشية يخدموا"

ساهم تقسيم المهام بصفة جذرية في تسريع وتسهيل عملية جمع الأموال حيث تحيلنا هذه الاستراتيجية الى عالم الائتاس خاصة في طريقة توزيع الأدوار، ويبدو هذا جليا في كون أهم المسؤولين عن المجموعتين الفايسبوكيتين هم بدورهم أعضاء سابقين في مجموعات لـ "كوبا نور". ما يجعلنا نتضح تأثير عالم الائتاس على اللطخات في كيفية جمع الأموال وذلك باعتماد "les hommes de terrain" كما أسماهم أحد المبحوثين في جمع الأموال من الأحياء و الولايات ، وللتوضيح يعد هذا الأخير بمثابة الـ "chef secteur" لدى مجموعات الائتاس ، يعرف على انه الوسيط بين مسؤولي المجموعة وبقية الأعضاء و رئيس تلك المنطقة، دوره جمع الأموال من الأعضاء والتي تسمى بـ "التدوير"، يمكن الاعتماد على هذه الصور لتوضيح عملية جمع الأموال في الأحياء:

³⁰ويكون في كل حي من الأحياء مثل هذه القائمة يكتب فيها اسم كل شخص والمبلغ الذي تبرع به. هذه التقنية مستخدمة لدى الائتاس في تونس.

³⁰تم تجميعها من عند المبحوثين



الاسم واللقب	المبلغ	الاسم واللقب	المبلغ
أحمد حميدة بن جعك	500	مروان خطاب	400
محمد بن جعك	100	SKAND CA	40
محمد بن جعك	100	HAMAZITA	20
محمد بن جعك	100	أحمد شاذي	70
محمد بن جعك	100	أحمد بن جعك	50
أحمد بن جعك	20	أحمد بن جعك	50
أحمد بن جعك	10	أحمد بن جعك	30
أحمد بن جعك	10		
أحمد بن جعك	30		
أحمد بن جعك	10		
أحمد بن جعك	30		
أحمد بن جعك	20		
أحمد بن جعك	20		
أحمد بن جعك	30		
أحمد بن جعك	10		
أحمد بن جعك	20		
أحمد بن جعك	40		
أحمد بن جعك	40		
أحمد بن جعك	20		

ونظرا لتحديثنا عن الالتراس فقد ساهمت هذه المجموعات المشجعة للنادي الافريقي في هذه اللطخات وكل مجموعة من المجموعات الأربعة قامت بابتكار منتج وبيعه للجماهير عامة لجمع الأموال.

³¹ Dodgers Clubistes	³² North Vandals	³³ Leaders Clubistes	³⁴ African Winners
قاموا بجمع مبلغ 22 مليون مليم والتبرع بها للنادي	قاموا بإصدار CD محملا بأغاني تشجع النادي الافريقي وتم بيعه لجمهور CAI	قامت بتصميم وشاح وتم تجميع ما يفوق ال 100 مليون مليم	قامت بتصميم قميص وتم تجميع مبلغ لكن تم إعطاء ما قيمته 95 مليون مليم وذلك نظرا لرمزية هذا الرقم كون الكوفا نور تأسست سنة 1995
			

من خلال اتباع هذه الاستراتيجية، استطاعت عائلة النادي الافريقي النجاح في القيام بأربعة لطخات كبرى. وقد تم تجميع ما يقارب الستة مليار مليم تونسي، حيث ساهمت هذه العملية نسبيا في سداد بعض ديون النادي. فعلى رغم الأزمة الاقتصادية وضعف المقدرة الشرائية التي يعاني منها المواطن التونسي، الا انه حين قمنا بالمقابلات، تم ذكر العديد من الحالات التي خيرت التبرع بمال علاجها وآخرين تبرعوا برواتبهم، منهم رئيس الحكومة الأسبق يوسف الشاهد وغيرهم من السياسيين الذين قاموا بمبادرات.

³¹<https://www.facebook.com/Dodgers.clubiste.07/> consulté le 12/04/2020.

³²<https://www.facebook.com/North-vandals-Page-Officielle-137746699608347/> consulté le 12/04/2020.

³³<https://www.facebook.com/Leaders-Clubistes-2003-102119553173021/> consulté le 12/04/2020.

³⁴<https://www.facebook.com/African.Winners/> consulté le 12/04/2020.

بعد النجاح استراتيجية اللطخة في تحقيق الأهداف التي تم رسمتها في مدة لا تتجاوز أشهر قليلة ، و بعد نجاحها في ابراز مفهوم الالتزام بصفة جلية لدى محبي النادي الافريقي ،تم نقل نفس الاستراتيجية لتمر بذلك من عملية انقاذ فريق رياضي الى عملية تضامنية اجتماعية ساهمت من خلالها في ابراز حس التضامن لدى الجماهير الرياضة التي تمثل في نفس الوقت الافراد المكونة للمجتمع.

لقد استفاق المجتمع التونسي على قرار حكومي يخص الحجر الصحي الالزامي في المنزل لجميع التونسيين وذلك في سابقة من نوعها في تونس والعالم. حيث شهد العلم باسره جائحة covid-19 التي جعلت الجميع يلزمون منازلهم دون انذار مسبق، الامر الذي أدى الى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وقد مس هذا التدهور خاصة الشرائح ذات الدخل الضعيف والمتوسط.

بناء على ما تقدم، لقد افرزت جائحة كورونا بروز أنواع جديدة من التضامن أهمها امثال جماهير النادي الافريقي لطلب مسيري اللطحات المتمثل في استخدام استراتيجية تجميع الأموال تختلف قليلا عن الاستراتيجية التي تم اعتمادها في اللطحات. فقد بين أحد الأعضاء المسؤولين عن اللطحات بداية عملية تجميع الأموال للإعانات " الوضع كان خايب على لعباد الكل ومنا برشا جمهور مزمر هذا علاش قررنا بنش نساهموا في مساعدة لعباد مهما كان انتمائهم الرياضي دولة باركة واحنا حبيننا نكونوا support للدولة، اما تجميع المساعدات كان مختلف قليلا على اللطحات " وبالرجوع الى المقابلة التي اجريناها مع المبحوث، فقد بين لنا انه تم الاستغناء عن العمل بالحساب البنكي ليتم تعويضه بجعل المشاركين يدفعون الأموال نقدا بغرض شراء الحاجيات اللازمة من طعام وشراب. وقد تمكنت المجموعة من جمع 1500 "قفة" تم توزيعها على كامل الجمهورية كخطوة إنسانية لمساعدة المحتاجين خاصة ان الحجر الصحي قد تخلله قدوم شهر رمضان.

وكمثال يمكننا ذكر أحد حملات المساعدات والتي سميت احداها بقفة "عمر اللعبيدي"³⁵، قامت بها مجموعة من محامين من احياء النادي الافريقي. وقد تعددت المبادرات الفردية منها والجماعية وكانت وظيفة الأعضاء المشرفين عن الحملات تسييرية، أي انهم وفروا المعلومات للمتبرع وللمتبرع اليه. وقد تم في خضم هاته المساعدات اعتماد نفس استراتيجية اللطخات أي التواصل/الشفافية/الثقة. وعليه فقد نجحت عملية التوزيع ، الامر الذي يبين انتقال اليات التضامن من كرة القدم الى اليات تضامنية اجتماعية في المجتمع.

و يمكننا بهذا أن نمر من مفهومي الانتماء والالتزام الى مفهوم ثالث و هو التضامن الذي تمتحن فيه القيم والأطر الاجتماعية وكيفية الحفاظ على الآخر . حيث يتم الحفاظ على الآخر من خلال الحفاظ على وحدة المجموعة. ففي حالة الازمات، تبتكر المجموعات طرقا تعيد بها تشكيل القيم لتتماشى مع التغييرات التي تحصل في المجتمع.

ولعل أكثر ما يشد انتباهنا في ظاهرة اللطخة هو انتقالها من الرياضي الى الاجتماعي بنفس التناغم الانتمائي الإلزامي لنتحدث الان عن الانتماء مجتمعي بحت. أي انها انتقلت الى من الميكرو أي الانتماء للفريق الى الماكرو الانتماء للوطن. اما في حديثنا عن الالتزام، فنلتمسه في كيفية القيام بفعل جماعي من اجل الحفاظ على النسيج الاجتماعي والوحدة الاجتماعية، ويتم هذا في شكل جديد من اشكال التضامن الذي يعد عملية تطويرية من اللطخة. وتكمن الهدف من هذا الفعل في المساهمة في احداث أنماط تضامنية جديدة للحفاظ على التفاعلات المجتمع وتماسكه.

³⁵تم قتله على يد الامن في مباراة كرة قدم لنادي الافريقي واصبح من ابرز الرموز الكروية وقد شنت حملة تنديد بمقتله سميت

"هاشتاغ تعلم عوم"

خاتمة

تعد ظاهرة اللطخات أحد أهم الاحداث التي شهدتها الرياضة في تونس نظرا لفرادتها، فالجمهور تحول من مجرد متلقي و متابع للمباريات إلى فاعل منقذ، فقد توارثت أجيال متتالية اهم المبادئ المؤسسة للفريق، كالهوية، المقاومة والالتزام، وصولا الى جيل الالفية الثالثة الذي بادر في انقاذ ناضيه من الانهيار والنزول الى القسم الثاني بعد تاريخه المزدهر بالانتصارات والبطولات، لتتحول بذلك هاته الفكرة (فكرة إنقاذ الفريق) الى ظاهرة اجتماعية، استوجب علينا دراستها وفهمها. ويمكن اعتبارها أحد الحركات الاجتماعية التي بينت مفهوم الالتزام الجماهيري في عالم الرياضة. فانتقال مفهوم الالتزام من عالم السياسة والنقابة الى الرياضة يعتبر بمثابة تحول جذري في عملية تفكير الأفراد في المجتمع، وهذا لا يعكس الا امرا واحدا وهو مكانة كرة القدم في ثقافة وممارسة المجتمع التونسي. خاصة بعدما لمحنا العملية التضامنية التي اطرها نفس فريق اللطخات وقد أسهمت بدورها في جمع مساعدات من اجل العائلات التي تضررت ماديا من جائحة "الكورونا" مما أدى الى بروز الحس الاجتماعي التضامني.

لم تكن اللطخات الا تجندا لأفراد أرادوا انقاذ فريقهم الذي كاد ان يهتك الفساد به، وهو ما يعكسه بدوره ما يلاحظه الأفراد من فساد في مجتمعهم بكونه متجذر في مختلف الأنظمة، وبذلك أصبحت اللطخة ظاهرة تساهم في ترسيخ قيم المواطنة لدى افراد المجتمع بعد ان بدأت كاستراتيجية انقاذ لتتطور فيما بعد وتصبح مبادرات تقدم مساعدات اجتماعية. لتكون بذلك اللطخات ردا واضحا على ما يمكن للأفراد في المجتمع ان يقوموا به من فعل قائم ومرد ديناميكي للقضاء على مثل هذا الفساد.

لكن ورغم الجهود التي بذلت في جمع الأموال ومحاولات سداد الديون يبقى النادي الافريقي رهينة الفساد الإداري الذي أطاح بمحاولات الجماهير في إنقاذ ناديتهم ليكون ختام القول انه ورغم الالتزام بالدفاع عن قضية ورغم تكاتف الجهود التضامنية يبقى الفساد أقوى ما لم يتم انتشاله. فقبل الماضي في عمليات الإنقاذ من هذا النوع يجب أولاً القضاء على الفساد لضمان حسن سير الأمور.

Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux
Observatoire Social Tunisien

CAHIER DU
FTDES N°3

(DES) ENGAGEMENT(S)

Dossier coordonné par:
Riadh Ben Khalifa

Août 2020



Les opinions émises dans les articles publiés dans les cahiers du FTDES
n'engagent que la responsabilité de leurs auteurs

Tous droits réservés au Forum tunisien pour les droits économiques et sociaux
Achevé d'imprimer en Août 2020 sur les presses du FTDES
N° ISSN : 2724-6833

Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux

Observatoire Social Tunisien



{DES} ENGAGEMENT{S}

Dossier coordonné par Riadh Ben Khalifa

Août 2020

Rédaction et administration :

Adresse, Forum Tunisien pour les droits économiques et sociaux
47 avenue Farhat Hached, 1001, Tunis, Tunisie

Directeur : Alaa Talbi

Comité de rédaction :

Hayet Amamou, Sleheddine Ben Frej, Riadh Ben Khalifa, Nizar Ben Salah, Meher Hanin, Sofien Jaballah, Melek Kéfif, Mohamed Slim Ben Youssef

Sommaire

Riadh Ben Khalifa

Introduction	6
--------------------	---

Melika Ouelbani

L'engagement comme devoir citoyen	20
---	----

Latifa Lakhdhar

L'engagement féministe en Tunisie : Dynamique d'une maturité	41
--	----

Habib Ben Younes

La sauvegarde du patrimoine : entre slogans et réalités	55
---	----

Donia Remili

La violence qui fait ravage : « Tout le monde s'engage »	72
--	----

Nizar Ben Salah

Valeurs universitaires : engagement/désengagement des universitaires tunisiens	105
--	-----

Hichem Abdessamad

Les tribulations d'un « blédard » à Paris. Témoignage sur le mouvement associatif tunisien en France	124
--	-----

Introduction

Riadh Ben Khalifa

Université de Tunis

S'engager ou se désengager est un acte étroitement lié à l'adoption ou à l'abandon d'une cause. Au-delà de l'aspect contractuel, l'engagement désigne une « *participation active, par une action conforme à ses convictions profondes, à la vie sociale, politique, religieuse ou intellectuelle de son temps*¹ ». En d'autres termes « nous appelons engagement l'assumption concrète de responsabilité d'une œuvre à réaliser dans l'avenir, d'une direction définie de l'effort allant vers la formation de l'avenir humain² ». Dans *L'homme révolté* Albert Camus pense l'engagement comme une tâche quotidienne avec des moyens limités, mais avec l'envie de persévérer. Pour Sartre, l'engagement dans la lutte peut devenir, comme sous l'Occupation, le seul acte de liberté possible. Sa vie a été, comme celle d'autres intellectuels³, une vie d'engagement.

Il est important de mettre l'accent sur la différence entre engagement et implication. « *L'engagement (opposé à la réserve) relève de l'action publique, tandis que l'implication (opposé au détachement) relève de l'état subjectif*⁴ ». Des chercheurs en sciences humaines et sociales orientent leurs sujets de recherches pour alimenter une réflexion sociétale. « *Parler de l'engagement c'est donc prendre en compte la*

¹ <https://www.cnrtl.fr/definition/engagement>

² Paul-Louis Landsberg, « Réflexions sur l'engagement personnel », *Esprit*, novembre 1937, p. 180.

³ Abdelhafid Hammouche, « Penser les dominations dans le contexte colonial : Fanon, Bourdieu, Saïd », *Raison présente*, vol. 199, n°3, 2016, pp. 87-98 ; François Dosse, *La marche des idées. Histoire des intellectuels, histoire intellectuelle*. La Découverte, 2003 ; Gisèle Sapiro, « Formes et structures de l'engagement des écrivains communistes en France. De la "drôle de guerre" à la Guerre froide », *Sociétés & Représentations*, vol. 15, n° 1, 2003, pp. 154-176.

⁴ Nathalie Heinich, « Pour en finir avec l'engagement des intellectuels », *Questions de communication*, n°5, 2004 [en ligne], URL : <http://journals.openedition.org/questionsdecommunication/7106>

*place qu'un sujet de recherche occupe dans une discipline, au vu des enjeux et rapports de force qui s'y développent*⁵». L'intellectuel s'engage sous des casquettes différentes, celle de l'expert, du chercheur ou du penseur⁶. Le sociologue Philippe Corcuff s'est alors posé la question suivante : « *Ce type d'utilité [sociopolitique] ne menace-t-il pas l'autonomie du travail scientifique ? Et si ce n'est pas inéluctablement le cas, dans quelle mesure les sciences sociales peuvent-elles puiser des points d'appui d'un tel engagement en interne, dans l'autonomie de leurs métiers, et/ou en externe, dans des considérations sociales, politiques, éthiques plus larges*⁷ ». Il constate que la « neutralité axiologique » constitue un « horizon révélateur, jamais complètement atteignable mais orientant l'activité⁸ » des chercheurs engagé dans le cadre d'une réflexion commune avec les pairs.

La colonisation, l'oppression, la discrimination raciales, les guerres civiles et les divergences idéologiques ont favorisé une production littéraire engagée très riche⁹. Citons à titre indicatif les œuvres de Federico García Lorca, Pablo Neruda, Nadhem Hikmat, Mahmoud Darwiche, Aimé Césaire, Frantz Fanon, Samir Amin, Youssef Dhamra... Il est des actions qui ne laissent des traces que dans les médias, dans les archives de la police ou dans la mémoire collective. Tout homme engagé n'est pas forcément auteur d'une œuvre, mais il est inéluctablement l'auteur d'un acte courageux et généreux envers soi et l'Autre.

L'engagement prend plus son sens de la participation et de l'inclusion (involving) que du résultat escompté, même si la réalisation du contrôle citoyen reste une finalité en soi. « *Une métaphore est*

⁵ Béatrice Fleury-Vilatte et Jacques Walter, « L'engagement des chercheurs », *Questions de communication*, n°2 | 2002, [En ligne] URL :

<http://journals.openedition.org/questionsdecommunication/7083>

⁶ Pour Nathalie Heinrich ces trois postures distinguent l'intellectuel. Voir son article : « Pour une neutralité engagée », *Questions de communications*, n°2, 2002, pp. 117-127.

⁷ Philippe Corcuff, « Sociologie et engagement : nouvelles pistes épistémologiques dans l'après-1995 », in Bernard Lahire (dir.), *À quoi sert la sociologie ?* Paris, La Découverte, 2004, p. 175.

⁸ *Ibid*, p. 184.

⁹ Emmanuel Bouju (dir.), *Littérature et engagement*, Rennes, PUR, 2016.

محمد براءة (إشراف)، *تحولات مفهوم الالتزام في الأدب العربي الحديث*، القاهرة، دار الفكر-آفاق معرفة متجددة، 2003 : بولا دي كابو، *التمرد والالتزام في أدب غادة السمان*، بيروت، دار الطليعة، 1992.

possible ; schématiser l'engagement comme une disposition en étoile des techniques et des postures. Chaque bras de l'étoile correspondant à un ensemble particulier d'opportunités. De ce point de vue, les types d'engagement sont des stratégies correspondant à des situations et à des résultats, plutôt qu'à des indices de l'accès aux mécanismes du pouvoir¹⁰». Edgar Morin souligne que la refondation de la politique a pour corollaire une réforme de la pensée : « Nous sommes aujourd'hui victimes de deux types de pensée closes : l'un celui de la pensée parcellaire de la techno-science bureaucratisée, qui découpe le tissu complexe du réel en tranches de saucisson, l'autre, celui de la pensée de plus en plus locale, repliée sur l'ethnie ou la nation, qui morcelle en Puzzle le tissu commun de l'humanité ¹¹».

Sous les régimes autoritaires et les dictatures les formes d'engagement sont soit encadrées, soit l'objet de répression qui vont de la brutalité policière à l'assassinat. Tout système politique fondé sur une idéologie qui refuse la différence considère l'engagement en tant que menace quand il diverge des lignes tracées par le pouvoir en place. « Les régimes totalitaires et autoritaires font tout ce qu'ils peuvent pour favoriser le vivre ensemble des individus dans une masse indifférenciée et obéissante, et ils y parviennent pour un temps (...) Il en va de même pour les sociétés qui vivent sous l'emprise d'un néolibéralisme traitant les individus comme une masse de consommateurs habitués à vivre ensemble dans la grande distribution, la grande consommation et la grande distraction¹² ». De ce fait, l'engagement n'est pas forcément une opposition, il peut s'inscrire dans la zone de tolérance d'un régime autoritaire, comme il peut former une résistance.

Les actions subversives ou celles cherchant à imposer une dictature policière ou militaire à la place du régime en place qu'il soit démocratique ou despotique s'inscrivent dans une certaine perception de

¹⁰ Jenny Stewart, "Conceptualising Engagement", in *The Dilemmas of Engagement: The Role of Consultation in Governance*, p. 3 [en ligne] ANU Press, 2009. Accessed June 8, 2020. www.jstor.org/stable/j.ctt24h7p4.6. Extrait traduit par nous-même.

¹¹ Edgar Morin, *Ma gauche*, Paris, François Bourin Editeur, 2011, p. 46.

¹² Patrice Meyer-Bisch, « The exercise of Cultural Right in situation of violence », in Riadh Ben Khalifa, *Coexistence in Libya and Other Geographical areas*, Tunis, Faculty of Humanities and Social Sciences, 2017, p. 26. Extrait traduit par nous-même.

l'engagement¹³. Néanmoins, nous ne pouvons considérer l'atteinte aux droits de l'homme comme une forme d'engagement, même si elle est parfois la conséquence directe ou indirecte de cet acte. Les réseaux sociaux et les médias au sens large regorgent d'exemples de la barbarie humaine, légitimée par la défense de causes dites « justes ». Les guerres civiles en Afghanistan, en Syrie, au Yémen et en Libye, au Soudan, etc. sont une parfaite illustration des dérives individuelles et institutionnelles.

Le positionnement idéologique nous conduit à prendre part pour une ou une autre partie du conflit, mais l'atteinte aux droits ne doit pas nous égarer. Dans cet univers de crise nous nous trouvons face à une aporie devant la définition de la nature de nos actes. Leur donner une connotation positive ou négative dépend de nos représentations des valeurs, des liens sociaux, du fonctionnement institutionnel et de la Justice. Il ne faut pas oublier de contextualiser l'engagement qui peut d'ailleurs s'exercer à l'échelle, locale, nationale ou transnationale. Dans les articles proposés pour ce numéro, les auteurs se sont attachés à une définition de l'engagement le réduisant à une quête de la liberté et des droits politiques, économiques, sociaux et culturels. Ils ont identifié des problèmes et tenté de les résoudre sur la base de l'appropriation d'un héritage d'engagement et d'une action actuelle ou à programmer pour résoudre des problèmes déterminés.

Les démocraties laissent beaucoup plus de marges de manœuvres aux citoyens et aux corps intermédiaires pour défendre des causes. « *Le droit est le cadre d'action de la société civile. La caractéristique de ce cadre d'action est qu'il est à la fois pertinent pour les gouvernants et pour leurs critiques*¹⁴ ». L'action touche par ailleurs le fonctionnement institutionnel et la lutte contre la précarité et la marginalité. Les formes d'engagements classiques sont essentiellement politiques et syndicales. La Tunisie a vu également depuis les années 1980 un foisonnement des

¹³ Nous parlons bien de perception, car la notion d'engagement est née pour la défense des libertés. Elle suppose une implication contre un ordre établi. Elle est difficilement généralisable à la défense des dictatures policières. Pour plus de détails sur la notion de l'engagement, voir l'article de Mélika Ouelbani, pp. 20-40.

¹⁴ Baudouin Dupret, et Jean-Noël Ferrié, « Réforme par le droit et société civile », in Anna Bozzo et Pierre-Jean Louizard (éd.), *Les sociétés civiles dans le monde musulman*. La Découverte, 2011, p. 273.

organismes de la société civile défendant diverses causes¹⁵. Le travail de terrain montre par ailleurs des individus agissant en dehors de toute structure officielle ou associative pour participer à une campagne de solidarité et pour défendre des individus, objet d'injustices et d'abus du pouvoir : par exemple une interprétation fondamentaliste des articles 1^{er} et 6 de la constitution tunisienne de 2014 sur le rapport avec « le sacré ».

Aujourd'hui la littérature, la presse papier et l'art ne sont plus le terrain privilégié de l'expression de l'engagement citoyen au sens large, les réseaux sociaux sont aussi un espace d'expression et de contestation de certaines politiques, attitudes individuelles ou collectives, mais ils représentent également un espace de conservatisme, de misogynie, de racisme, de chauvinisme, etc. La pandémie du Covid 19 montre l'importance de l'utilisation des réseaux sociaux pour alimenter la réflexion ou défendre certaines causes comme la violence conjugale ou la précarité des migrants. Le virtuel est un nouvel espace d'engagement qui facilite le réseautage entre les personnes acquises à une même cause et le public visé. Il est dans ce sens un lieu de mobilisation citoyenne.

Les intellectuels ont une responsabilité importante pour déconstruire les problématiques sociétales et guider les individus vers la liberté : « *Toutes les étapes dans le processus de l'évolution des sociétés ont besoin d'un rôle exceptionnel des élites, car elles disposent du savoir et d'une capacité de faire des propositions et de concevoir des stratégies pour assurer la promotion sociale et construire des approches du progrès*¹⁶ ». Néanmoins, les postures idéologiques et les rapports avec le pouvoir transforment certains d'entre eux en théoriciens de l'autoritarisme et de l'oppression de l'homme par l'homme. En Tunisie, les régimes de Bourguiba et de Ben Ali ont réussi à mettre à leur service une élite formée dans les universités tunisiennes et étrangères, parfois en confondant les exigences professionnelles avec les services offerts aux

¹⁵ Sana Ben Achour, « Société civile en Tunisie : les associations entre captation autoritaire et construction de la citoyenneté », in Anna Bozzo et Pierre-Jean Louizard (éd.), *Les sociétés civiles dans le monde musulman*, op.cit., pp. 293-312 ; Foundation for the Future, Etudes sur les organisations de la société civile, 2017 [en ligne] : https://fr.slideshare.net/jamaity_tn/etude-sur-les-organisations-de-la-socit-civile-en-tunisie

¹⁶ المنصف وناس، الشخصية التونسية. محاولة في فهم الشخصية العربية، تونس، الدار المتوسطة للنشر، 2011، ص 284. مقتطف ترجمه كاتب هاته المقدمة.

régimes en place. En échange, cette élite a bénéficié de postes et d'avantages divers¹⁷.

Il va sans dire que la résistance à l'autoritarisme a été aussi bien le fruit d'une action menée par l'élite que par la masse. Les « émeutes du pain de 1984 », la révolte du bassin minier de 2008¹⁸ ou la révolution du 17 décembre 2010-14 janvier 2011 en sont la preuve. Pour être saisies, les mécanismes du rapport pouvoir/société doivent être placés dans leur contexte politique et idéologique et même au niveau des trajectoires individuelles. Ceux qui sont restés à l'écart des mouvements sociaux ou s'inscrivent en faux contre les revendications légitimes du peuple ne doivent pas être l'objet de jugement de valeur. « *Les historiens [autant que les citoyens] n'ont pas à fixer l'éthique de la gestion du passé*¹⁹ ».

Nous avons observé récemment les « maladroites », « les bêtises » et des jugements de valeur prononcés au sein de l'assemblée des représentants du peuple (ARP), le 10 juin 2020, lors des débats sur la motion demandant des excuses à la France pour la période coloniale. Certains députés ont pris la parole pour dénigrer notamment l'ancien président de la République tunisienne Habib Bourguiba²⁰. Les historiens Tunisiens ont adopté deux postures : la mobilisation sur les réseaux sociaux et les médias en général ou le silence. Ceux qui ont ignoré le débat pensent que même si l'histoire de la Tunisie coloniale et post-coloniale reste à écrire, la lecture des recherches universitaires disponibles est suffisante pour éclairer la lanterne des adeptes de la

¹⁷ ثامر سعداوي، « جامعيون في خدمة الاستبداد », المولدي قسومي وحمدي أونينة (إشراف)، الجامعة الوطنية، تونس، مؤسسة روزا لكسمبورغ، ص 284-257 ; عادل بن يوسف، « دور المثقف في المجتمع : الجامعيون زمن حكم بن علي », خميس العرفاوي (إشراف)، الثقافة والإلتزام، تونس، دار سحر للنشر، 2016، ص 9-57؛ منصف باني، النخبة التونسية : من واقع الاستبداد الى الثورة (1987-2011)، تونس، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2015، ص 31-48.

Voir également Eric Gobe, *Les avocats en Tunisie de la colonisation à la révolution (1883-2011). Sociohistoire d'une profession politique*, Paris, IRMC-Karthala, 2013, pp. 217-242.

¹⁸ Larbi Chouikha et Éric Gobe, « La Tunisie entre la « révolte du bassin minier de Gafsa » et l'échéance électorale de 2009 », *L'Année du Maghreb*, n°V, 2009, [En ligne] URL : <http://journals.openedition.org/anneemaghreb/623> ; Stora, Benjamin, et Akram Ellyas. « ÉMEUTES DU PAIN. (Tunisie, janvier 1984) », in Benjamin Stora et Ellyas Akram (dir.), *Les 100 portes du Maghreb. L'Algérie, le Maroc, la Tunisie, trois voies singulières pour allier islam et modernité*, Éditions de l'Atelier (programme ReLIRE), 1999, pp. 151-153.

¹⁹ Annette Wieviorka, « L'historien au risque de l'engagement », *Questions de communication* [En ligne], 2 | 2002, URL : <http://journals.openedition.org/questionsdecommunication/7086>

²⁰ *La Presse*, 11/06/2020.

théorie du complot dans l'histoire du mouvement national tunisien. Il n'est pas besoin d'être spécialiste pour dissocier la diffamation et la propagande des faits réels.

Pour comprendre les mécanismes de l'engagement au niveau de la pensée et des actes, il importe de faire un zoom pour suivre des cas de figure ou plutôt des trajectoires individuelles. Il se dégage ainsi plus nettement l'articulation entre engagement personnel et professionnel. Les prises de position sont circonstanciées et conditionnées par une interprétation particulière d'un événement, d'un fait divers ou d'une politique publique. Nous pouvons mesurer ainsi les revirements politiques et idéologiques ou même la ténacité et la profondeur des convictions morales et idéologiques des individus. Les médias autant que la production littéraire laissent des traces pouvant permettre au chercheur d'étudier les postures des individus dans un espace public. Il faudrait donc affiner les démarches méthodologiques pour exploiter cette source.

.

Les articles publiés dans ce numéro répondent à une commande du comité scientifique de l'observatoire social tunisien rattaché au Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux. Nous avons sollicité, d'une part, des universitaires connus par leur engagement citoyen, pour leur capacité à traiter des sujets sensibles dans une approche pluridisciplinaire. D'autres part, nous avons fait appel à deux docteurs et à une jeune doctorante.

Les articles du présent numéro ont été rédigés pendant le confinement lié à la pandémie du Covid 19 ; une période qui a permis à tous de prendre du recul et à revoir nos cadres de références à la lumière de la fragilité de l'être humain et de la nécessité de mobiliser les moyens de l'Etat et de la société civile pour assurer plus de justice sociale, lutter contre les disparités régionales, la marginalité et l'exclusion²¹. C'est une

²¹ Le FTDES oriente ses recherches vers les problématiques sociétales. Citons à titre d'exemple : Azzam Mahjoub, *Pandémie Covid19 en Tunisie. Les inégalités, les vulnérabilités à la pauvreté et au chômage*, Tunis, FTDES, 2020 [en ligne] : <http://ftdes.net/rapports/COVID-AZ19.pdf> ; FTDES et Migreurop, *Politiques du non accueil en Tunisie. Des acteurs humanitaires au service des politiques sécuritaires européennes. Rapport conjoint de mission*, juin 2020 [en ligne] : <https://ftdes.net/politiques-du-non-accueil-en-tunisie/> ; FTDES et Friedrich Ebert Stiftung,

réflexion pluridisciplinaire sur nos rapports avec le passé, les institutions, les valeurs, l'Education, le genre, la citoyenneté, la place de la société civile dans nos sociétés...

Mélika Ouelbani part du constat que de nos jours, les citoyens, en particulier les jeunes, sont plutôt frileux par rapport à toute sorte d'engagement. Pourtant cet acte est l'expression de notre liberté, de notre volonté et de notre citoyenneté. Pour la philosophe, il devient donc essentiel de comprendre ce phénomène devenu universel, particulièrement dans le domaine politique. Elle a essayé de cerner ce qu'est un engagement authentique à partir d'une réflexion conceptuelle, mais également à partir d'illustrations choisies chez Jean-Paul Sartre et Albert Camus.

Les différentes élections qui ont eu lieu après 2011 permettent de dresser un tableau assez parlant des Tunisiens face au choix, à l'engagement et à la prise en charge d'eux-mêmes en toute connaissance de cause. C'est ce qui lui a ouvert la porte pour tenter de comprendre le désengagement des jeunes tunisiens. La réflexion de Mélika Ouelbani lui a permis de présenter des pistes pour que ces derniers puissent reprendre avec discernement leur avenir en main.

Partant du déroulement des funérailles de la militante Lina ben M'henni, le 28 janvier 2020 au cimetière Al Jallez à Tunis, et de son impact sur l'opinion publique tunisienne, Latifa Lakhdar analyse un cérémonial caractérisé, de façon inédite, par un courage féministe de défi et même de subversion à l'égard des normes sociales, culturelles et politiques dominantes.

Perception de l'accord de libre-échange complet et approfondi (ALECA). Etude des attentes économiques et sociales en Tunisie, octobre 2018 [en ligne] :

<https://ftdes.net/rapports/etude.aleca.pdf>

ماهر حنين، سوسيولوجيا الهامش في زمن الكورونا. الخوف- الهشاشة- الانتظارات، تونس، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أبريل 2020، الرابط : <https://ftdes.net/sociologie-des-marges/> : سوسيولوجيا الفعل الاجتماعي في تونس منذ 14 جانفي 2011. تعدد طرق الانخراط وتنوع اشكال الاحتجاج، كراسات المنتدى، الكراس عدد 2، جويلية 2019 : منير السعيداني وفؤاد غربالي، الحركات الاجتماعية في تونس. السياقات، الفاعلون، الأفعال وسيناريوهات التطور المحتملة، تونس، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2018، الرابط : <https://ftdes.net/mvtssociauxtunisie/>

L'auteure a cherché à décrypter la profondeur historique de cet engagement féministe en fixant l'analyse sur les couches successives les plus importantes des luttes menées, sans discontinuité, depuis les années vingt du siècle dernier. Des luttes passées se trouvent donc au fondement d'un projet national libérateur des femmes tunisiennes. D'autres, récentes, persévèrent jusqu'à nos jours pour aboutir à l'accomplissement des valeurs de « l'égaliberté²² ».

Latifa Lakhdhar prolonge ici une réflexion menée dans un ouvrage publié en 2013²³. « *Notre utopie [subversive par essence contrairement aux idéologies], celle à laquelle s'attache aujourd'hui notre dignité et qui traduit l'âme de nos révolutions, proviendra de la voix de tout ce qui a été lors de nos expériences passées, inachevé, imparfait et contrarié, à savoir l'humanisme de notre philosophie et notre adab et poésie qui pendant pas moins de quatre siècles de ce qui fut l'époque classique de l'islam, n'ont cessé de retenir comme un chant joyeux vantant la raison, la sentimentalité et l'amour²⁴.* ».

Ce retour au passé nous offre des outils pour comprendre le présent et nous projeter vers le futur. C'est ce qui a incité Habib Ben Younes à rappeler la nécessité d'un engagement de multiples acteurs pour sauvegarder le patrimoine tunisien, marqueur d'une identité nationale plurielle et menacé. Il brosse un tableau montrant que le patrimoine est un slogan politique ou un alibi loin d'être un projet durable. Des exemples concrets exposent bien des problèmes de notre patrimoine convoité et mal administré :

- le ministère de la Culture n'arrive pas à assumer, au niveau du nom, son rapport avec le patrimoine et les institutions en charge de sa gestion ;
- certains projets nationaux n'ont jamais été évalués ;

²² Formule empruntée à Etienne Balibar. Voir : *La proposition de l'égaliberté. Essais politiques 1989 - 2009*. Presses Universitaires de France, 2010.

²³ Latifa Lakhdhar, *De quoi demain sera-t-il fait ? Le monde arabo-musulman fait sa révolution*, Tunis, Nirvana, 2013.

²⁴ *Ibid.*, pp. 166 et 167.

- des projets muséographiques départementaux ou d'intégration du patrimoine dans le cursus scolaire ont été abandonnés;
- les municipalités tournent le dos aux lieux de mémoire qu'ils gèrent privant leurs communautés d'un bénéfice moral et matériel.

Pour Habib Ben Younes, une prise de conscience est nécessaire, sinon obligatoire. Les universitaires et les chercheurs doivent quitter leurs forteresses et sortir leur savoir des rayons des bibliothèques. En outre, les ministères de la Culture, de la Jeunesse, de l'Education et Enseignement supérieur, sont appelés à devenir des ministères de souveraineté. Enfin, avec la société civile, les partenaires officiels doivent dépasser les slogans et passer à l'action. La dégradation du patrimoine nécessite en effet un plan d'action d'envergure.

Ce questionnement sur le rapport avec le patrimoine ouvre la voie à Hayet Amamou pour aborder la problématique de l'engagement des intellectuels du monde arabo-islamique en faveur de la modernité. Au début du XIXe siècle de nombreux penseurs réformateurs ont créé une dynamique intellectuelle appelée « Renaissance ». Leur pensée est née de la prise de conscience du retard face à l'Occident et d'une crainte de l'anéantissement de la culture arabo-musulmane sous l'effet du choc civilisationnel avec l'Europe.

Durant l'entre-deux-guerres, les penseurs arabo-musulmans se trouvaient face au paradoxe d'une Europe qui a commis des atrocités dans les colonies et qui cherchaient à désarticuler les structures traditionnelles de l'économie et de la société. La résistance au colonisateur passait pour ces intellectuels par un attachement à l'islam, en tant que fondement de l'identité nationale et barrière permettant de résister à toute forme d'assimilation. Cette même Europe a été le lieu de naissance de l'humanisme et des lumières.

Au lendemain de la Seconde Guerre mondiale, l'affermissement des mouvements nationalistes a changé les priorités puisque les intellectuels et l'élite politique ont accordé plus d'intérêt à une réflexion sur l'indépendance, sur la mise en place des institutions des Etats libérés du joug colonial et sur les orientations politiques, économiques, sociales et culturelles. L'autoritarisme a bridé les intellectuels, quand leur pensée

tourne vers la réforme de la religion et la défense de la liberté d'expression.

A partir des années 1970, en considérant que leurs Etats ont procédé à une modernisation - instrumentale - et non pas une modernité, plusieurs intellectuels ont réouvert le débat entamé depuis le XIXe siècle sur le rapport entre Islam et modernité, tout en mettant l'accent sur l'échec des gouvernements des Etats indépendants à réaliser le progrès social souhaité. Face à la prise de conscience de la profondeur de la crise les nouveaux Etats indépendants ont adopté des politiques économiques et sociales libérales et ont ouvert la brèche d'une expression politique de «l'islam en colère» qui milite contre «l'occidentalisation» des sociétés arabo-musulmane, sans pour autant s'opposer au libéralisme. Ainsi, des intellectuels se sont engagés à faire face au dogmatisme et se sont interrogés, d'une part, sur l'issue permettant de sortir de l'autoritarisme et, d'autre part, sur la lutte contre les interprétations radicales des textes sacrés, favorisant la violence de l'islam politique.

La psychologue Donia Remili a focalisé son article sur ce dernier point. La prévalence de la violence semble être amplifiée, dans le contexte tunisien, notamment lors de la dernière décennie. «*Les opinions publiques se révèlent manipulables en temps de crise, et leurs passions, une fois mises en branle, constituent des obstacles supplémentaires à l'apaisement des problèmes*²⁵». Le phénomène de la violence mérite, selon l'auteure, d'être aux premières loges de nos priorités. Une réflexion profonde sur la déconstruction des discours légitimant la violence doit être menée. C'est seulement ainsi, que nous pouvons opter pour des solutions plus concrètes et plus adaptées à notre contexte tunisien.

Pour ce faire, plusieurs stratégies de prévention et actions de sensibilisation et de prise en charge ont été mises en œuvre, notamment, celles apportées par la société civile, à travers le rôle crucial qu'elle assure dans ce domaine. Toutefois, ces mesures nécessitent plus d'efforts et d'engagement de la part de tous les acteurs impliqués dans la lutte contre ce fléau dévastateur. Il faudrait donc œuvrer à déconstruire la

²⁵ Philippe Braud, *Violences politiques*, Paris, Seuil, « coll. Points », 2004, p. 268.

logique rendant la violence acceptable pour une partie de la population et favoriser une réforme touchant divers domaines dont l'Education.

Ainsi Nizar Ben Salah et Fatma Chalfouh se sont intéressés à l'engagement par rapport au système éducatif à l'école et à l'Université tunisienne. L'éducation aux droits de l'homme favorise le vivre ensemble et la solidarité entre les citoyens. C'est pour cette raison qu'il faut l'intégrer dans les programmes scolaires d'une façon transversale. Fatma Chalfouh a relevé des failles dans le système éducatif tunisiens sur trois niveaux : objectifs pédagogiques, contenu des programmes et formation des acteurs éducatifs. Pour y remédier, elle propose de réformer les programmes scolaires sur la base du respect des droits de l'homme, de renforcer les compétences du corps enseignant et d'améliorer les infrastructures pour que les écoles soient favorables aux activités des clubs (notamment d'éducation à la citoyenneté). Ceci nécessite l'engagement d'acteurs institutionnels et non institutionnels, afin de faire respecter la constitution tunisienne et les conventions internationales en matière du respect des droits à l'éducation.

Nizar Ben Salah s'intéresse aux valeurs universitaires en lien avec l'engagement. En Tunisie, l'association tunisienne de défense des valeurs universitaires a publié, en 2017, la charte universitaire tunisienne. Nizar Ben Salah évalue l'engagement et le désengagement des universitaires tunisiens envers les valeurs qui sont les leurs²⁶. A chaque fois, les raisons de l'engagement ou du désengagement sont explicitées et expliquées. L'auteur constate que le comportement des universitaires est lié à l'existence ou à la non existence de textes juridiques ou réglementaires et de directives écrites concernant telle ou telle autre valeur.

En conclusion, Nizar Ben Salah propose une approche structurante afin d'approfondir l'engagement des universitaires tunisiens. Principalement, il recommande de mettre fin à leur affiliation à la fonction publique et de moderniser leur statut. Il propose également d'inclure un référentiel d'ordre éthique dans les textes réglementaires qui définissent les obligations et les prérogatives des universitaires lors de

²⁶ L'auteur n'a traité que quelques articles de la charte.

l'exercice des fonctions administratives et des responsabilités scientifiques qu'ils ont à occuper.

L'engagement peut être pensé en termes de trajectoires sous forme d'un récit de vie ou d'égo-histoire. Pour illustrer un parcours d'un citoyen engagé dans les deux rives de la Méditerranée nous avons contacté Hichem Abdessmad qui a accepté de nous livrer un témoignage sur son cheminement dans le mouvement associatif tunisien en France de l'avènement de Mitterrand jusqu'à la veille de la révolution tunisienne.

Il a évoqué trois séquences qui ont scandé et modulé le rapport des principales composantes de ce mouvement avec le pays d'accueil et le pays d'origine, à savoir *les années d'exil* ou ce qu'il a pu appeler, avec d'autres, *le temps de l'immigrature* ; *les années républicaines* dominées par la problématique de l'Intégration et enfin le décrochage par rapport à la « République ». Ces trois moments dessinent une courbe pendulaire assez paradoxale : l'installation à demeure n'exclut pas le retour imaginaire vers le pays d'origine.

Ce découpage tente d'articuler un parcours personnel et les changements politiques et intellectuels qui ont sous-tendu et conditionné les politiques migratoires en France. Le contexte du pays d'accueil est évoqué allusivement, un peu en contrechamp. Le texte de Hichem Abdessamad est avant tout un témoignage. Il s'agit d'une histoire subjective en somme, mais une génération d'acteurs issus de l'immigration en France pourrait s'y reconnaître, peu ou prou.

Enfin, Chaima Ben Rejeb a traité l'engagement des supporters du Club Africain, en 2019, qui ont tenté de surmonter une crise financière structurelle qui risque de faire tomber le club de Bab Jedid en 2^{ème} division du championnat du football tunisien. Cette opération, appelée « Latkha » a mobilisé divers acteurs qui ont travaillé efficacement sur la communication, la transparence et la valorisation des enjeux. La sociologue est passée dans son étude d'une micro-dimension sportive à une macro-dimension sociale où l'appartenance, le défi et les valeurs sportives véhiculées ont favorisé la mise en place d'une structure de solidarité pendant le confinement du Covid 19, en utilisant les mêmes techniques de la « Latkha » et en partant de son noyau initial.

Les articles publiés dans le présent numéro nous ont permis d'aborder la problématique de l'engagement/désengagement des acteurs institutionnels et non institutionnels. Chaque article contient des propositions concrètes pouvant servir de base à une politique pouvant améliorer l'intelligence de certains phénomènes sociaux. Nous aspirons à ce que les responsables politiques, les bailleurs de fonds et les organisations de la société civile prennent en considération les propositions avancées pour améliorer la gestion des problèmes sociaux et pour faire face plus efficacement aux conséquences des crises. La dernière en date, celle liée au Covid 19, nous a montré qu'il fallait être inventif pour s'en sortir.

L'engagement comme devoir citoyen

Mélika Ouelbani

*Professeur Emérite, Université de Tunis
Présidente de la Société de Philosophie analytique
(SoPhA)*

Nous nous engageons de façon récurrente et incessante en tant qu'être libre et responsable amené à prendre sans cesse des décisions. Il est évident que le sens et l'intensité de l'engagement ne peuvent qu'être multiples, allant du plus simple au plus complexe et difficile, comme le montrent les différents usages que nous faisons de ce terme.

Tout d'abord, à l'origine le terme d'engagement est plutôt juridique et désigne « le fait de convenir de participer à une œuvre ou à une entreprise en contrepartie d'un paiement ou d'un salaire ». La contrepartie n'est pas uniquement pécuniaire. Il s'agit d'une sorte d'échange, une action contre une récompense ou un retour quelconque qui peut même être honorifique. Il y a donc accord de quelque nature que ce soit entre, au moins, deux intervenants.

En effet, lorsque nous nous engageons ou prenons un engagement, nous nous lions par une promesse, un contrat qu'il soit juridique ou moral. Nous nous engageons dans l'armée, dans un parti, dans un projet, pour une cause. Nous nous engageons à respecter un délai pour rendre un travail, mais également sur une route ou dans un carrefour... Le point commun entre les différents usages du terme, et ce du plus simple et banal au plus complexe, consiste dans le fait de prendre une direction précise quelconque, de faire un choix et de s'y tenir.

Cette approche générale exige la clarification de certaines questions qui se posent : Vis-à-vis de qui s'engage-t-on ? Est-il concevable de s'engager vis-à-vis de soi-même ? Peut-on s'engager, au nom de la liberté, pour n'importe quelle cause, quelles que soient les implications de notre engagement ?

En quoi consiste l'acte de s'engager ?

S'engager entraîne de prime abord une obligation vis-à-vis de ceux avec qui on s'engage. On s'engage, certes, par rapport à soi, dans la mesure où le choix de s'engager est personnel, mais l'engagement est collectif. Il implique au moins une autre personne qui le partage. Autrement dit, les contractants partagent les mêmes activités, les mêmes idéologies et sont a priori liés par les mêmes règles. On s'engage dans le mariage où on est deux, on s'engage à payer ses dettes à une personne ou à une institution. On s'engage dans l'armée avec d'autres pour un pays. On s'engage aussi à remplir une fonction, dans un parti politique avec d'autres, par opposition à d'autres.... On peut donc dire que notre engagement se fait en fonction d'une intention collective pour une cause quelconque qui se traduit nécessairement par une action. Une intention sans action n'en est évidemment pas une et en tant qu'intentionnel, l'engagement se traduit donc nécessairement par une action.

Quand on s'engage on prend parti et on est responsable des implications de son engagement, d'une part. D'autre part, on est tenu à être fidèle et loyal envers notre engagement, c'est-à-dire envers les autres. Cette responsabilité signifie que nous sommes libres de nous engager ou de ne pas nous engager, l'absence d'engagement étant un engagement. Un engagement ne peut donc se faire sous la contrainte.

Si le choix de s'engager est certes un choix libre, que signifie cette liberté ?

En d'autres termes, Pourquoi s'engage-t-on ? Le choix de notre engagement est-il justifié ? Est-il raisonné ?

Les mains sales de Sartre¹ illustre bien l'idée que si nous sommes certainement libres et responsables de nos choix, ceux-ci sont motivés par notre vécu, notre histoire et un contexte. C'est ainsi que Hugo a choisi de s'engager dans le parti communiste « pour s'oublier » et pour échapper à ses origines bourgeoises chargées de mensonges. En revanche, les deux gardes corps de Hoederer, secrétaire général du parti se sont engagés parce qu'ils en avaient marre de crever de faim et avaient

¹ Jean-Paul Sartre, *Les mains sales*, Paris, Folio, 1974.

trouvé un travail rémunéré. Ainsi, un engagement est libre, sachant que la liberté n'est pas l'absence de déterminisme. Il s'agit d'une adhésion, d'un choix effectué dans un contexte et selon un arrière-plan qui nous prédispose, mais toujours selon notre libre arbitre.

Tout engagement est-il authentique ?

L'engagement s'exprime par ce qu'Austin et les philosophes du langage appellent *un performatif*. Celui-ci n'est pas un énoncé qui constate un fait ou affirme quelque chose, mais il effectue une action. C'est ainsi que lorsque je m'engage ou promets, j'effectue l'acte de m'engager ou de promettre. Il est évident qu'un énoncé performatif doit remplir des conditions. Tout engagement ne peut s'effectuer que dans un contexte approprié, je ne peux pas m'engager dans un parti qui n'existe pas, par exemple. Il faut également que l'énonciateur qui s'engage le fasse sérieusement, sincèrement. Les deux personnages de la pièce de Sartre, Hugo et Hoederer, se sont engagés on ne peut plus sérieusement. La condition de sincérité est donc remplie. S'engager dans un parti ou pour une cause ne signifie pas simplement y adhérer ou être partisan, mais l'engagement est plus proche du militantisme dans la mesure où il signifie l'action même.

L'exemple de Hugo des *Mains sales* illustre parfaitement la loyauté qui se doit de caractériser un engagement. Il s'est engagé vis-à-vis du parti communiste à accomplir la fonction qui lui a été confiée et consistant à assassiner Hoederer, son secrétaire général pour la bonne cause. Il a refusé que le crime commis puisse passer pour un crime passionnel. Ce qui lui aurait sauvé la vie. Il se déclare « irrécupérable » par le parti, qui s'est finalement rallié à l'avis de son secrétaire général, assassiné parce qu'il a été considéré au départ comme traître. Dans cet exemple, Hugo s'engage pour la vie et n' imagine pas qu'on puisse se libérer de son engagement, il est définitif. Il ne s'agit pas d'un engagement par calcul mais d'une conviction fondée sur des principes moraux : loyauté envers le parti, et ensuite envers Hoederer, victime du parti et non de la jalousie et de la passion.

Quant à l'engagement de Hoederer, il est différent. Celui-ci n'hésite pas à se salir les mains : « moi j'ai les mains sales. Jusqu'aux

coudes. Je les ai plongées dans la merde et dans le sang. Et puis après ? Est-ce que tu t'imagines qu'on peut gouverner innocemment ? »² Lorsqu'on s'engage, on assume notre choix et les risques qu'on peut encourir. D'ailleurs, il savait très bien qu'il allait être assassiné par ordre du parti.

On peut dire que les deux se sont engagés sincèrement en croyant fermement à leurs actes engagés, le premier privilégiant un choix moral strict en obéissant aux ordres et le second privilégiant l'objectif de faire accéder le parti communiste au pouvoir quel que soient les moyens pour y parvenir en prenant des initiatives.

On peut dire que l'engagement de Hoederer se fait vis-à-vis du parti, il ne lui est toutefois pas infidèle et agit dans son intérêt, le but du parti étant la conquête du pouvoir. En revanche l'engagement de Hugo est plus personnel en ce sens qu'il refuse de changer de direction par principe et fidélité à une parole donnée ou à une promesse. Ce qui l'a poussé à s'engager dans le parti était justement d'échapper aux mensonges et à l'hypocrisie de la société bourgeoise à laquelle il appartient et dans lesquels il refuse de se retrouver.

Bien que ces deux attitudes face à l'engagement soient différentes, les deux personnages sont aussi sincères l'un que l'autre et montrent à quel point on ne peut s'engager sans intention de le faire et sans agir en fonction de cette intention, c'est-à-dire sans volonté. Cet engagement consiste d'abord à adopter des règles de pensée et d'action. On peut s'interroger sur la façon dont on applique les règles. Est-ce que nous le faisons de façon aveugle ? Dans l'exemple des deux personnages de la pièce de Sartre, les deux ont appliqué les règles mais de manières différentes. Hugo a tendance à le faire aveuglément, quitte à se sentir obligé d'assassiner une personne pour laquelle il commençait pourtant à éprouver de la sympathie et le second qui avait pour objectif la règle qui consiste à conduire le parti au pouvoir par n'importe quel moyen, ce qui en vérité n'est pas du tout une trahison, comme cela a pu être perçu au début. La règle est donc en fin de compte extensible dans ses

² *Ibid.*, 5^{ème} tableau, scène III.

applications. Dans l'engagement, il y a une prise de position, à laquelle aucun des deux personnages de la pièce ne déroge.

Qu'est-ce qu'un comportement engagé ?

Il faut d'abord remarquer que l'engagement consiste dans l'application des règles d'un contrat de quelque nature que ce soit. Il s'agit de participer à un jeu de langage comme le montre Wittgenstein, en participant à une activité commune et en adoptant le langage qui lui est associé. L'engagement n'est pas complètement privé au-delà du choix. Il se prend certes individuellement, mais il se fait forcément avec d'autres, y compris un autre soi-même dans certains cas.

Parfois, notre engagement ne recourt à rien d'extérieur à nous, comme lorsque nous nous engageons vis-à-vis de nous-mêmes en nous promettant de faire ou de ne pas faire quelque chose ou de prendre une résolution quelconque.... N'est-ce pas comme si nous nous dédoublons et qu'une partie de nous-mêmes établissait un contrat avec une autre, comme si nous nous engagions vis-à-vis d'une autre partie de nous ? Si l'origine du mot a ici un sens, l'engagement est le fait de « donner en gage » ; nous engager signifie donc « nous donner nous-mêmes en gage ». Nous pouvons nous engager à avoir le dessus sur notre paresse ou sur notre gourmandise par exemple. Faillir à son engagement peut aller jusqu'à semer le trouble dans l'équilibre d'une personne.

S'engager consiste donc à faire un choix qui obéit à un certain nombre de conditions : la sincérité, la liberté de choix et par là même la responsabilité assumée de ce qui en découle.

Mais peut-on décider au nom de la liberté de s'engager de n'importe quelle manière pour n'importe quelle cause ou idéologie ?

Peut-on s'engager dans une idéologie fasciste ou nazie ou extrémiste et la faire sienne ? Peut-on, au nom de la liberté s'engager à y être fidèle en acceptant d'appliquer les règles, les ordres et les décisions à la lettre ? Peut-on tuer au nom de la liberté d'engagement, y compris des innocents ?

Répondre positivement revient à un malentendu sur la signification de la liberté. En effet, si on reste dans la conception de Sartre, on ne peut empiéter sur la vie de l'autre. Les engagements, les choix doivent être compossibles. Dans les situations normales, on s'engage dans différents partis, pour différentes idéologies....comme on joue à des jeux différents dont il s'agit d'appliquer les règles. Il s'agit alors de communautés et de groupes autonomes. Le choix est libre et la liberté exige par définition de ne pas atteindre à celle de l'autre. Ce qui implique qu'on ne peut s'engager dans une idéologie qui prône l'élimination de toute personne différente ou même son rejet.

Imaginons une situation non ordinaire, en temps de guerre, par exemple :

Un soldat engagé, qui en a forcément contre ledit ennemi, se doit de tirer sur lui. S'il s'agit de deux soldats on peut dire qu'ils jouent au même jeu et appliquent donc les mêmes règles, celles de la guerre.

Qu'en est-il du soldat qui se trouve face à face avec une personne du camp ennemi, mais qui est pacifiste et non engagé personnellement dans la guerre ? Les guerres contemporaines abattent effectivement de plus en plus de civils non engagés dans la guerre ou même des pacifistes. Ici, la situation est particulière car l'engagement des soldats durant la guerre n'est pas un choix, il s'agit d'enrôlement, pas toujours voulu, ni même accepté ou de l'accomplissement d'un devoir.

Toujours est-il que lorsqu'on choisit de s'engager dans un parti, dans une religion, une idéologie..., on ne peut échapper aux règles, leur application est le sens même de l'engagement. Nous sommes alors tenus à un certain langage, un certain comportement, certaines actions.... Mais l'application des règles qui consistent en la discipline et en la fidélité à un parti, par exemple, signifie-t-elle que tout est possible ?

Les personnages de la pièce de Camus, « Les justes »³ répondent à cette question et illustrent parfaitement le désaccord entre l'action pour laquelle on s'est engagé et son exécution. Ils nous ramènent à notre réalité et à nos scrupules face aux principes d'honneur et d'humanité.

³ Albert Camus, *Les Justes*, Paris, Gallimard, 2010.

Ceux-ci nous empêchent de nuire aux autres, en l'occurrence de commettre un crime au nom d'une cause pour laquelle on s'est engagé, y compris celle du combat contre l'injustice.

Stephan, engagé de manière aveugle dans la Révolution russe de 1905, tout comme Hugo, le personnage des *Mains sales* de Sartre l'a fait dans le parti, défend l'idée que « la bombe seule est révolutionnaire », quitte à emporter les enfants. Pour lui, on exécute les ordres du parti avec « discipline » sans États d'âme quelle que soit la situation. Il est fou de rage contre Voinov qui arrive, complètement décomposé racontant qu'il n'a pu lancer la seconde bombe, la précédente n'ayant pas explosé. Effectivement, Kalyalev n'a pu la lancer au passage de la calèche du Grand-Duc, laquelle transportait deux enfants de manière inattendue et imprévue. Pour lui, assassiner des enfants constitue une limite au terrorisme et à la violence. Stephan martèle qu'il fallait exécuter l'ordre pour lequel on s'est engagé et s'acquitter de sa mission étant donné que « rien n'est défendu de ce qui peut servir [leur] cause », y compris bafouer l'honneur, « un luxe », revendiqué par Voinov. S'étant proposé de reprendre la tâche qu'il n'a pu accomplir lorsque le moment sera venu, ce dernier revient penaud quelque temps avant pour déclarer qu'il a été incapable de lancer la bombe qui aurait servi à assassiner le Grand-Duc et qu'il n'est pas fait pour le terrain, ni pour « la terreur ». Il préfère se limiter à une responsabilité au sein du comité, dans la mesure où faire des réunions est plus à sa portée. Finalement, il ne réussit pas à s'engager au sens propre du terme et à « se salir les mains », puisque, dit-il, il est fatigué de prendre des décisions et des initiatives. Or, qu'est-ce qu'un engagement sans action ?

Kalyajev, qui avait eu des réticences à la première occasion pour lancer la bombe à cause de la présence des enfants dans la calèche, se propose alors de s'en charger à nouveau. Il réussit dans sa mission cette fois-ci.

Comme Hugo dans *Les Mains sales*, il se retrouve en prison et refuse toute grâce en échange de la trahison de ses camarades proposée par le chef de la police ou par charité chrétienne à la demande de la duchesse. Il assume complètement son acte et en subit les conséquences. Assumer son engagement se retrouve dans les deux personnages, Hugo

et Kalyalev, qui se résignent à être pendus, l'un par fidélité à sa victime et l'autre pour ne pas s'innocenter du crime commis et ne pas être pris pour un assassin, un « meurtrier ».

Ces exemples pris dans la pièce de Camus illustrent bien l'idée que les moyens pour réaliser et appliquer ce pourquoi nous nous sommes engagés a des limites et que la fin ne justifie pas les moyens en n'ayant pour objectif que la réussite. Tuer les enfants qui accompagnent le Grand-Duc revient à ajouter une injustice à l'injustice, même dans une situation extrême, telle que la Révolution de 1905 en Russie. Il ne suffit pas d'être juste efficace pour réaliser ce à quoi on croit.

Comme l'a écrit Camus, « je ne puis croire qu'il faille tout asservir au but que l'on poursuit. Il y a des moyens qui ne s'excusent pas »⁴. L'engagement en politique ou pour une idéologie ne peut se transformer en un nihilisme, qui enfreint toutes les règles humaines et dépasse toutes les limites.

Pourquoi se désengager ?

La question ne se pose pas en cas d'engagement non sincère, elle serait même contradictoire car le désengagement n'en sera pas moins opportuniste et intéressé. Des individus disent s'être engagés dans un parti dont ils défendent les positions et les actions bec et ongles et pour lequel ils militent dans l'espoir d'acquérir un privilège quelconque. Par conséquent, lorsqu'ils n'arrivent pas à atteindre leur objectif strictement personnel, ils démissionnent en grande pompe et se désengagent de ce pourquoi ils ne sont jamais engagés en réalité. On ne peut s'engager en établissant un contrat unilatéralement.

En revanche, lorsqu'on s'est engagé sincèrement ne peut-on pas revenir sur cet engagement ? Cette question concerne surtout l'engagement politique ou l'engagement pour une idéologie. On peut s'être trompé sur les vrais objectifs d'un parti, sur une idéologie ou une cause. Le parti pour lequel on s'est engagé peut faillir à ses promesses et

⁴ Albert Camus, *Lettres à un ami allemand*, Paris, Gallimard, 1972, p 21.

changer de comportement, même si ce changement n'est parfois que stratégique comme celui de Hoederer des *Justes*.

Le désengagement peut parfois s'avérer inévitable parce qu'on n'adhère plus à ce pourquoi on s'est engagé, pour une raison ou une autre. On peut rompre un contrat juridique, en suivant la procédure en vigueur. Mais on peut aussi se désengager d'un parti politique dans lequel on ne se retrouve plus. Se désengager devient même salubre car étant fondé sur la liberté de choix, il implique une responsabilité collective qu'il devient impossible d'endosser et d'assumer.

On peut dire qu'en tant qu'être libre, conscient et responsable, l'Homme est un être engagé. Nous nous engageons sans cesse, nous nous désengageons et nous nous réengageons en fonction des périodes de notre vie et de son évolution. Tout engagement implique une certaine discipline qu'on peut traduire par le respect de certaines règles appliquées par toutes et tous. Nous sommes libres de choisir, mais une fois notre choix fait, nous nous y astreignons. L'engagement est soumis à la condition de la sincérité, de la bonne foi et de la fidélité à un choix sur lequel on peut toujours revenir en suivant les règles d'un désengagement toujours aussi sincère.

Il est vrai que de nos jours l'absence d'intérêt pour la politique semble poser problème dans le monde. La Tunisie ne fait pas exception et nous en faisons les frais depuis quelques années. Ce désengagement est d'autant plus grave lorsqu'il intéresse la jeune génération, des moins de quarante ans. Ceux-ci boudent de plus en plus l'engagement politique (pour ne parler que de celui-ci), y compris dans sa manifestation minimale, à savoir le vote lors des différentes élections et qui renoncent par là-même à leur citoyenneté et à la démocratie pourtant tant convoitée.

Les jeunes tunisiens et l'engagement

La révolte tunisienne qui a commencé dans le centre ouest du pays en décembre 2010 et sa généralisation dans tout le pays en janvier 2011 se sont soldées par un grand soulèvement populaire où, il est vrai, les jeunes étaient massivement représentés. La destitution de Ben Ali a laissé la place à l'euphorie et à beaucoup d'espoir quant à leur avenir. Après avoir été muselés pendant des décennies, après avoir subi des

injustices, après avoir été privés de culture et d'une éducation digne de ce nom, les Tunisiens ont vite déchanté parce qu'ils pensaient qu'ils pouvaient être tranquilles, l'essentiel étant le départ du dictateur et que la solution à tous leurs problèmes de pauvreté, de chômage, d'injustice...allaient être réglés en un tour de main. Or, le résultat du vote d'octobre 2011 n'avait fait qu'aggraver leur désarroi.

Il est vrai également qu'après les résultats des premières élections qu'on peut qualifier de désastreux et voulant, en quelque sorte, rectifier le tir, des citoyens, jeunes et moins jeunes, se sont engagés dans des partis, ou pour certains dans la société civile, avec souvent une mobilisation assez importante.

Les jeunes se sont-ils engagés avec ce que l'engagement implique comme sacrifice, don de soi et surtout action ? S'agit-il d'engagement authentique tel que développé plus haut ?

Pour répondre à cette question, je partirai de constatations personnelles et vécues lors de mon propre et unique engagement durant une année au sein de *Nida Tounes* afin de contribuer à la mobilisation et à la préparation des élections de 2014. Cet engagement était l'expression d'un devoir citoyen et patriotique face au danger qui menaçait notre pays. Des jeunes ont certes adhéré au parti en question et j'ai pu relever, avec regret et même parfois avec amertume un certain nombre de points, dont je relèverai quelques exemples :

1) Après une formation théorique sérieuse portant sur la technique du porte-à-porte, très importante en période pré-électorale, sa mise en application n'a pas pu être menée à bien. En effet, à quelques exceptions près, les jeunes assez nombreux, qui avaient pourtant reçu ladite formation, ne nous ont pas permis d'exécuter sérieusement cette activité par manque d'entrain. Cela les a motivés au début, mais la tâche leur a paru rapidement fastidieuse.

2) La seconde formation proposée par le parti a consisté à former des observateurs pour les bureaux de vote en grand nombre. Alors que cette formation avait été effectuée bénévolement, j'ai été offusquée lorsque des participants, sans doute habitués à de telles pratiques, avaient demandé à être rémunérés pour s'acquitter de cette tâche. Pourtant

l'importance de cette dernière pour garantir l'absence de fraude ne leur était pas étrangère.

3) Des adhérents ont commencé à demander des faveurs, des services comme celui de leur trouver du travail ou les aider matériellement...

4) Lors des mobilisations pénibles et des settings de l'été 2013 qui avaient duré un bon bout de temps, les jeunes ne rejoignaient pas quotidiennement la place du Bardo. Pourtant, l'enjeu était de taille !

5) En revanche, leur participations aux meetings était massive, lorsque le président du parti, Béji Caïd Essebsi, était présent dans les assemblées. Tout tournait autour de sa personne, de son charisme et de l'espoir mis en lui. On retrouvait donc bien le culte de la personnalité tant affectionné.

6) Certains jeunes, qui avaient fait partie de la jeunesse du RCD (Rassemblement Constitutionnel Démocratique, l'ancien parti au pouvoir) semblaient avoir une formation solide pour continuer à « se positionner ». Certains ont d'ailleurs réussi dans leur manœuvre. Le but de leur « engagement » dans un parti fort à l'époque était clair.

7) Les rapports sur les élections remis par les observateurs nationaux et internationaux ont relevé, lors des élections de 2014, « une participation relativement faible chez les jeunes ». Or voter est le signe élémentaire d'un engagement partisan, patriote et citoyen.

Comment expliquer ces attitudes ?

Mon objectif n'est évidemment pas, en citant ces exemples, d'incriminer les jeunes, de les traiter d'incapables ou de paresseux mais d'essayer de comprendre leurs attitudes. Je ne veux pas signifier non plus que tous les moins jeunes étaient sincères dans leur engagement, d'autant que leurs aînés sont assurément responsables, en partie, de ce relâchement et de cette espèce de manque de résilience et de persévérance.

Il faut, tout d'abord, noter que les Tunisiens de moins de quarante ans n'ont vécu que sous la dictature de Ben Ali -lequel n'a pas manqué de soutien de la part de certains réseaux, faut-il le rappeler - ignorant ce qu'est la démocratie, l'importance des élections ainsi que des choix que nous pouvons et devons faire en tant qu'êtres libres. Dans de telles circonstances, on ne peut se sentir citoyen, ni même concevoir ce qu'est la citoyenneté. Par ailleurs, l'enseignement s'est dégradé à une vitesse

vertigineuse. Les programmes ont été vidés de leur contenu, les élèves ont appris à emmagasiner des connaissances sans aucune réflexion, à les restituer telles qu'elles le jour de leur examen. De plus, aucun examen final ne porte plus sur tout le programme de l'année faisant que chaque trimestre enterre le précédent. Ce qui ne peut que porter atteinte à une vraie éducation progressive et construite. Par ailleurs, nous avons assisté peu à peu à la disparition des salles de cinéma, des librairies et à l'appauvrissement des bibliothèques, y compris les bibliothèques des institutions universitaires, et ce avant le développement de l'information et de la documentation - quoique pas équivalentes – mises à disposition par Internet. Les écoles, collèges, lycées et universités ne prévoient pratiquement plus d'espace de libertés, les clubs et les associations ont disparu. On peut remarquer aisément qu'une bonne partie de nos enfants n'attendent que le moment d'en sortir et ce, en plus des difficultés qu'ils vivent au quotidien.

On peut, bien sûr, tout à fait relever que la démocratie n'était pas non plus la principale caractéristique du régime politique à l'époque du Président Bourguiba. Certes, mais à l'aube de l'indépendance, des jeunes Tunisiens s'étaient engagés, avaient travaillé et réussi à construire un État moderne. Ils étaient plein d'espoir et croyaient en un projet pour lequel ils œuvraient avec espoir et confiance. Par ailleurs, et c'est le point le plus important, à cette époque, l'éducation et la culture étaient la priorité des priorités. Ce qui a permis aux générations précédentes d'avoir un esprit critique, une connaissance de l'histoire et une formation philosophique qui expliquent peut-être leur aptitude à la contestation et à la critique et par là même leur engagement et leur patriotisme.

Après la dégradation progressive sur les plans culturel, éducationnel, politique, social et économique, les jeunes se sont soulevés et ont fêté la destitution de Ben Ali. Toutefois, depuis 2011 et le changement tant rêvé, le taux de participation aux élections ne fait que se dégrader et je dirais même qu'un certain fatalisme semble avoir gagné la population, dont les plus jeunes en particulier. La déception, sinon le désespoir, semble avoir gagné les Tunisiens, lesquels, me semble-t-il ont très rapidement baissé les bras.

Pourquoi ce détournement rapide de la politique et ce manque d'entrain et de patience de la part des jeunes aujourd'hui pour reconstruire et construire leur propre avenir, alors qu'ils devraient être plus motivés que les plus âgés?

Il est certain que l'environnement familial, social, culturel et politique endosse une responsabilité dans ce qui peut paraître être un désintéressement et un renoncement, mais il ne peut tout expliquer et il me semble que les raisons sont plus profondes et dépasse le cadre de la Tunisie.

Je pense que l'une des raisons qui pourrait expliquer cette situation, qui n'est pas exclusive des jeunes Tunisiens se trouve dans ce que Carmen Leccardi⁵ appelle l'*accélération du temps* et que je lierai également avec la *transformation de nos sociétés en sociétés de consommation* dans lesquelles, c'est l'individu et son intérêt, son bonheur ou son confort qui importent et qui urgent avant tout. Ce qui s'exprime par une quête, nécessairement sans fin et sans cesse renouvelée, pour acquérir ce qui est convoité rapidement. Les Jeunes vivent, me semble-t-il dans le présent, dans l'immédiat même. Pour être efficace et réussir il faut faire vite, le temps n'attend pas. De la même manière que les espaces se rapprochent, les différentes périodes le font aussi en ce sens que le futur se confond en quelque sorte avec le présent. On ne se projette plus dans le long terme, ni même le moyen terme. Rien n'est stable, on n'a plus le temps de rêver, de planifier, d'agir patiemment et on est vite frustré.

Dans ces conditions, la politique et les politiciens ne dérogent pas à la règle et doivent également répondre et résoudre les problèmes rapidement. Leccardi parle de « politique de la vie », focalisée sur le ici et maintenant. Dans ces conditions, si l'individualisme remplace le collectif, le projet social..., on n'a même plus le temps, la patience, le souffle de discuter. Comment peut-on alors parler encore de démocratie, de citoyenneté et d'engagement par là-même ? L'engagement est une

⁵ **Carmen** Leccardi, « Accélération du temps, crise du futur, crise de la politique », *Temporalités* [En ligne], 13 | 2011, mis en ligne le 04 juillet 2011, consulté le 07 mai 2020. URL : <http://journals.openedition.org/temporalites/1506> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/temporalites.1506>

activité qui se fait dans la réciprocité pour un objectif auquel on croit qui se déploie dans le temps et pour lequel il faut se sacrifier, persévérer...

Les médias avec leur pouvoir occupent les lieux, s'imposent pratiquement et accompagnent les citoyens jusque chez eux. Les discussions entre les citoyens, les délibérations et les réflexions profondes se voient remplacées par les plateaux de télévision. On l'a très bien constaté. Ils créent des pseudo-spécialistes de telle ou telle question au lieu de donner la parole à ceux qui peuvent réellement commenter l'actualité, expliquer et éclairer. Les médias créent aussi de nouveaux leaders venus de nulle part afin de couper court avec tous ceux qui occupaient la scène politique et dont le passage est jugé comme étant un échec. Ce qui peut expliquer certains faits, à savoir 1) que le populisme devient la principale caractéristique de la politique et 2) que le projet de réaliser une solidarité sociale est en perte de vitesse dans le monde car il faut du temps pour réaliser des projets sociaux et environnementaux contrairement à l'accélération des marchés défendue par les conservateurs.

Les dernières élections de 2019 en Tunisie ont effectivement permis d'élire un président populiste venu de nulle part, conservateur de surcroît, ceci grâce, en très grande partie, au vote des jeunes.

Qu'est-ce que le populisme ?

Il faut remarquer que le populisme prend de plus en plus de place depuis ladite révolution sans être l'apanage des dernières élections. Des candidats inconnus tenant un semblant de discours plutôt délirant se sont présentés aux élections et obtenu un score étonnant et surprenant, tels que Hechmi El Hamdi en 2011, Slim Riahi en 2014 pour ne citer que ceux-là, Nabil Karoui et surtout Kais Said en 2019, qui est parvenu à la présidence d'une manière incroyable se rapprochant d'un plébiscite.

Qu'est-ce que ces personnages ont en commun et en quoi le dernier diffère-t-il des autres ?

Les trois premiers ont bénéficié de leur propre chaîne de télévision et en ont profité largement. En revanche chacun d'entre eux, en axant son discours sur la pauvreté et les laissés-pour-compte, s'est

présenté comme le sauveur et le protecteur par opposition à tous les autres et ce, par un discours complètement irréaliste qui relève de l'utopie d'une société parfaite.

Il me semble que ce point est le plus important. Devant la déception des citoyens, devant leur désarroi, la stratégie du populiste consiste à s'opposer à tous les autres, qui sont jugés indignes et incapables de gouverner, puisque rien ne va. Ce qui permet au populiste d'attirer les masses, de les réunir non pas sous l'égide d'une idéologie ou d'un programme mais sous celui d'une nouvelle « révolution » contre tout et tous. Rappelons-nous que le slogan du président fraîchement élu était : « le peuple veut » tout en assumant l'absence totale de programme et de vision, puisque à la question sur son programme, il répond « mon programme est celui du peuple », ce sera la volonté du peuple. Or, « la volonté du peuple » est une illustration parfaite de ce qu'est un abus démagogique de langage⁶. Un discours incohérent - à la fois islamiste, arabiste mais aussi bourguibiste (récemment), d'une part et conservateur avec des résonnances d'une gauche révolue, d'autre part, - rassemble à partir de mots séduisants attrapés au vol en fin de compte et non en vertu d'un discours structuré. Ce pseudo discours est effectivement prononcé dans une langue hermétique avec l'attitude rigide de quelqu'un qui récite une tirade d'un air détaché sans expression.

Quelques leitmotifs suffisent, effectivement, au populiste pour attirer les masses par la flatterie et en se présentant comme le leader, le sauveur qui pourra agir dans l'immédiat dans le sens où ils le veulent. « Le peuple » a raison. L'essentiel est de rejeter toutes les forces existantes, de défendre une identité. Il séduit donc en tant que protecteur, flatteur de surcroît. Utiliser la flatterie des masses n'est pas une stratégie, pour ne pas dire un stratagème, nouveau. En effet, dès l'Antiquité, Platon lutte contre les Sophistes, pour lesquels tous les citoyens peuvent gouverner et agir pour le bien de la cité, alors que pour lui seule l'élite est détentrice de la connaissance, nécessaire pour gouverner et mener à bien les affaires de la cité. En fait, le populiste ici n'a rien à dire au

⁶ Gottlob Frege, « Sens et dénotation », in *Ecrits logiques et philosophiques*, Seuil, 1971, pp. 102-126.

« peuple » car ce dernier sait tout, il s'agit juste de lui promettre un changement rapide, sinon immédiat.

Or, la flatterie est par définition une façon exagérée, parce qu'intéressée, de complimenter. Ces compliments, ces louanges ne sont ni sincères, ni honnêtes et n'ont pour but que de gagner les faveurs de quelqu'un ; dans le cas de la politique, il s'agit d'obtenir un soutien. Rappelons-nous le renard s'adressant au corbeau dans la fable de La Fontaine, dans le seul but d'obtenir le fromage convoité en ces termes : « Sans mentir, si votre ramage se rapporte à votre plumage, vous êtes le phénix des hôtes de ce bois ». En réalité, la flatterie est humiliante et dégradante, pour le moins qu'on puisse dire.

Aujourd'hui, on remarque que le populisme règne de plus en plus dans le monde, comme c'est le cas en l'Italie, en Autriche et dans les pays de l'Est.... Cette montée du populisme suit généralement une crise politique avec un changement de régime, une crise économique ou une révolution, comme cela a été le cas en Tunisie. Après plusieurs échecs et la déception face aux attentes de ladite révolution, le populiste vient à point en prétendant pouvoir balayer tout ce qui précède et sauver la population de l'injustice, de l'inégalité, de la pauvreté, réaliser les objectifs et ce, même si aucun programme de « sauvetage » n'est établi. Le pouvoir reviendra au peuple et surtout aux jeunes très vulnérables et souvent en situation précaire grâce à une démocratie directe, mais *à la sophiste*.

Cette « politique » ou plutôt cette stratégie de rejet des institutions, de l'administration et des lois au profit de référendums peut basculer facilement vers l'anarchie et l'autoritarisme. Un tel discours voulant se débarrasser de tout ce qui existe sans présenter de substitut ne peut que donner de faux espoirs. Il est démagogique et finalement s'oppose à la démocratie. Pour reprendre les termes de Marcel Gauchet, « le populisme est une forme de démocratie corrompue, qui tente de faire croire, de façon illusoire, à l'unité du bon peuple débarrassé de ses parasites et défendu par un bon pouvoir »⁷. Nous vivons, d'ailleurs, de plus en plus de dépassements anarchiques et dangereux comme le montre

⁷ L'Obs, hors-série numéro 95, *Démocratie et populisme*, printemps 2017, p. 9.

un fait inadmissible et inhumain, qui a eu lieu récemment et que je me permettrai de rappeler : Une ambulance transportant un malade atteint du virus du corona a été empêchée de pénétrer dans un hôpital public du sud du pays par un attroupement de citoyens mais aussi de soignants (!). Ladite volonté du peuple s'est donc octroyée le droit de prendre possession d'une institution de l'État !!!

Le populiste refuse ce qu'il appelle « le système » et rejette les lois, les institutions, qu'il tente de discréditer pour une prétendue participation de tout le peuple aux décisions. Dans ces conditions, il ne peut plus y avoir de discussions, d'échanges et de pluralisme. La participation se fait par le référendum avec ce que ça implique comme infrastructure, en plus. On se trouve carrément en plein mythe et en plein irréalisme. C'est la voie idéale vers le totalitarisme, né paradoxalement de la démocratie populaire dans un État de non droit.

Comment encourager les jeunes à s'engager réellement ?

Comme je l'ai mentionné plus haut, l'éducation, la culture, le milieu social et familial ont éloigné les jeunes de la politique, pourtant leurs besoins et leurs revendications sont nombreux et pour la plupart justifiés et légitimes. La démocratie et l'engagement sont d'abord un apprentissage. Il est impératif de se débarrasser des habitudes trop profondément ancrés dans l'esprit et le comportement de beaucoup trop de personnes.

1) Il faudrait se familiariser avec la pratique de la démocratie dès le plus jeune âge en organisant des élections dans les écoles, les collèges et les lycées. Les enfants et les adolescents devraient pouvoir, par exemple, élire leurs représentants sur la base de programmes et de campagnes. Il faudrait également encourager les activités culturelles dans des clubs encadrés, afin de les prémunir contre toute dérive. Il est préférable que ces activités ne perçoivent aucun financement en dehors de celui du Ministère de l'éducation nationale. Un temps consacré aux activités culturelles de toutes sortes devrait être aménagé sous l'œil vigilant et je dirais bienveillants de quelques encadrants. Les enfants et les adolescents pourraient alors apprendre au cours de ces activités à penser, à exprimer et défendre leur point de vue, à discuter et à faire des choix réfléchis.

Les enfants, les adolescents et les jeunes doivent se sentir bien au sein de l'institution, participer aux affaires de l'institution et se sentir ainsi responsables. Ces lieux doivent être propres et agréables, d'une part, le corps enseignant et administratif doit effectuer son travail avec soin, conscience et plaisir, d'autre part.

De son côté, le rôle de la famille n'est pas négligeable. Les tâches au sein de la famille peuvent être réparties entre ses membres, lesquels devraient participer à certaines décisions les concernant ou concernant la famille. C'est de cette façon qu'on apprend à vivre avec les autres, à s'écouter mutuellement et à faire passer l'intérêt général avant le sien.

2) Par ailleurs, des cours d'éducation civique présentés de façon intéressante et réactive pourraient leur apprendre ce que sont les institutions, leurs fonctionnements, les différents régimes politiques...en plus des cours d'histoire nationale et internationale, les programmes d'histoire ayant fondu comme une peau de chagrin. Cette éducation et cet apprentissage donneront aux jeunes les outils pour réfléchir vraiment dans des cours de philosophie adaptée et surtout pour débattre entre eux selon les techniques de la discussion, de l'argumentation et du respect. Cette pratique a pour condition la maîtrise des langues, qui manque cruellement. Or, il est évident qu'aucune pensée, aucune communication ne sont possibles en dehors d'un langage approprié et maîtrisé.

3) Si les politiciens sont souvent d'un âge mûr, on peut comprendre l'écart qui peut s'installer entre eux et les générations actuelles. Les discours ne les attirent nullement, ils ne l'entendent même pas. Il faut remédier à ce qui semble souvent être un manque de communication et apprendre à parler dans notre langage quotidien sans infantiliser les plus jeunes, lesquels, s'il est vrai qu'ils manquent souvent de maturité, ne sont pas les seuls responsables de cette situation. Il faut leur donner l'exemple, leur prodiguer l'éducation et la formation nécessaires, qui leur permettra de participer à la vie politique, d'échapper au populisme, de leur restituer la confiance et l'espoir en l'avenir qui ne peut s'améliorer que par le travail de toutes et tous, la persévérance, la liberté, le respect et l'écoute de l'autre.

4) L'école doit inculquer *le savoir et l'esprit critique* de façon efficace mais elle doit également préparer nos enfants à la *citoyenneté*. Ce n'est que de cette manière qu'ils peuvent être aptes à s'engager parce que libres et citoyens.

Qu'est-ce qu'un citoyen ?

Depuis les Grecs être citoyen signifie avoir des droits (et donc des devoirs) et participer aux affaires de la cité, de l'État, dirions-nous. Il faut se préparer à être citoyen. Comme l'affirme Spinoza, « on ne naît pas citoyen, mais qu'on le devient »⁸, grâce à des acquis et à une solide éducation.

Il me semble qu'il est primordial que nos enfants et nos jeunes comprennent ce qu'est une nation. Contrairement à ce que l'on voit dans certains documents officiels, l'accent doit être mis sur la « **tunisianité** ». Notre culture est tunisienne et ne peut être réduite et encore moins noyée dans celle des Arabes, des Musulmans ou des deux à la fois.

Qu'est-ce qu'une nation ?

Je reprendrai ici la conception de l'historien Fustel de Coulanges, qui répondait aux Allemands, lors de la guerre franco-allemande au sujet de l'Alsace en ces termes « ce qui distingue les nations ce n'est ni la race, ni la langue. Les hommes sentent dans leur cœur qu'ils sont un même peuple lorsqu'ils ont une communauté d'idées, d'intérêts, d'affections, de souvenirs et d'espérances ».

En effet, la langue ne peut être un critère réunissant une nation. On peut prendre l'exemple présenté par Ernest Renan qui ne manque pas de rappeler que les États-Unis et l'Angleterre, ainsi que l'Espagne et l'Amérique espagnole parlent la même langue sans former pour autant une nation, alors que par ailleurs, la Suisse⁹ compte trois ou quatre langues officielles tout en étant une nation.

Quant à la religion, elle ne peut, non plus, servir de critère pour définir une nation. Il ne peut y avoir de religion d'État car aujourd'hui la religion est une affaire individuelle. La liberté de conscience est inscrite dans la constitution et les droits humains sont universels. Chacun peut la pratiquer à sa guise ou ne pas la pratiquer du tout.

On ne peut donc, à mon avis, présenter la culture arabo-musulmane comme étant le premier critère de notre éducation. Ce n'est pas de cette manière qu'on pourra former des citoyens tunisiens conscients de ce qui les réunit et œuvrant pour le réaliser. La nation n'est pas la « omma » dans le sens où l'utilisent les Arabistes ou les Islamistes.

⁸ Spinoza, *Traité politique*, Paris, CG, 1966, Ch. 5, §2.

⁹ Article 70 de la Constitution suisse.

On peut utiliser ce terme dans le sens de communauté politique, civile (Ali Belhaouane : « Nous sommes une nation »). Habermas¹⁰ fait, à partir de Renan, une distinction claire entre une communauté culturelle pré-politique et une autre politique et républicaine. Dans la conférence prononcée à la Sorbonne le 11 mars 1882, ce dernier définit une nation comme étant « une grande agrégation d'hommes, saine d'esprit et chaude de cœur » avec une conscience morale et une grande solidarité. « L'homme n'est esclave ni de sa race ni de sa langue ni de sa religion, ni des cours des fleuves, ni de la direction des chaînes de montagne ». L'homme, dit-il, est un être raisonnable et moral qui ne peut s'enfermer dans une culture déterminée, vaste de surcroît. Une nation est une communauté de femmes et d'hommes qui ont envie de faire partie d'une communauté quelles que soient leur race, leur religion, leur origine.... Cette conception s'oppose à celle, très dangereuse, que l'on a tendance à défendre aujourd'hui. Nous avons vécu, hélas, ces dernières années des attaques contre des minorités, telles que celle des Tunisiens noirs ou juifs. Cette conception qui rejoint celle du romantisme allemand (Fichte), ne peut conduire qu'au racisme et, comme l'histoire l'a montré et le montre, à l'extrémisme et au fascisme. Apprenons à nos enfants l'amour de leur patrie, le civisme, leur citoyenneté tunisienne et l'engagement pour des buts et des projets d'avenir.

Sans cette communauté humaine unie derrière les mêmes idéaux, les mêmes visions, les mêmes attentes, la démocratie est impossible. Sans cette cohésion, le pouvoir ne peut être que fragile et inégalitaire, l'éparpillement favorisant les appartenances régionales, familiales, tribales.... Contrairement à ce que peut prétendre un populiste démagogue, la nation politique, la patrie sont les seules détentrices de la souveraineté, et ce à travers l'État constitutionnel. Nous parlons d'ailleurs, d'État-nation.

C'est en ce sens qu'il faut se détacher de toute appartenance à une communauté pré-politique, complètement chimérique, « qui serait intégrée par le biais de la provenance, d'une tradition partagée et d'une langue commune »¹¹. La citoyenneté est républicaine. La conscience de l'identité se forme à partir d'une mémoire collective, d'une histoire

¹⁰ Jürgen Habermas, *L'intégration républicaine*, Paris, Fayard, 1998.

¹¹ Jürgen Habermas, *L'intégration républicaine*, op.cit., p. 71.

événementielle, selon un processus de communication publique entre citoyennes et citoyens avant tout égaux et libres. L'existence d'une nation, comme le dit Renan, dans sa conférence, « est un plébiscite de tous les jours, comme l'existence de l'individu est une affirmation perpétuelle de la vie ». Aucune référence à une vision du monde qu'elle soit religieuse ou profane ne peut sous-tendre cette conscience¹².

5) Pourquoi le vote lors des diverses élections ne deviendrait-il pas obligatoire, surtout s'il est éclairé et patriote ? C'est quand même le premier devoir et le premier droit de tout citoyen. Cette condition même de la citoyenneté impliquera les jeunes dans la vie politique d'une manière ou d'une autre et permettra de comprendre que la responsabilité de l'État dans lequel nous nous trouvons est collective.

Conclusion

Ainsi, aucune démocratie ne peut exister sans discussions, délibérations, respect de l'individu et des droits humains mais aussi des lois et des institutions. Ce qui ne peut se faire que par une éducation adaptée qui prendra certes du temps mais qu'il est urgent d'entreprendre sérieusement. L'éducation nationale et les affaires culturelles ont beaucoup à faire pour anéantir le fatalisme et la peur de l'avenir. L'éducation et la culture doivent se transformer en un besoin car ce sont les piliers incontournables de l'apprentissage de la démocratie, de l'éveil et de la possibilité de choisir, de décider ou d'entreprendre.

La liberté et la citoyenneté sont nécessaires à tout engagement politique ou autre, d'ailleurs. Il est urgent de prendre les choses en main, toutefois avec précaution et par des responsables qualifiés et éclairés car un travail de fond et de forme doit être effectué avec détermination, pédagogie et surtout une sincérité désintéressée. Sans terminer par une note pessimiste, car je crois en la volonté et la Raison, la tâche n'est pas aisée.

¹² Voir Ridha Chennoufi, *Habermas*, Paris, Vrin, 2013, p. 194.

L'engagement féministe en Tunisie : dynamique d'une maturité

Latifa Lakhdhar

*Professeure d'histoire contemporaine
Ancienne ministre de la Culture*

Lina ben M'henni est décédée le 27 janvier de cette année 2020. L'initiatrice de *Tunisian girl*, un blog¹ largement et même universellement suivi, était consacrée icône de la révolution par une partie importante de l'opinion publique tunisienne, surtout celle parmi les jeunes. Et pour cause, la présence active et militante de Lina ben M'Henni a régné durant toutes les phases et à travers toutes les péripéties de cette révolution, où que cela s'était passé, à l'intérieur comme à l'extérieur du pays. Militante infatigable malgré une santé trop fragile, elle s'est engagée avec acharnement et persévérance contre toute sorte de préjugés, toute forme d'inégalités et d'injustice, contre les défaillances et les abus de l'Etat, contre la misogynie et le patriarcat. Sa vie de meneuse de combat a, de la sorte, fait que sa mort n'a laissé personne dans l'indifférence, d'autant que ses compagnes et compagnons de lutte ainsi que son entourage familial et amical avaient, tous ensemble, tenu à lui réserver des funérailles à la hauteur de ce qu'était sa vie. Une vie caractérisée par un courage rare, sans concession, celui de la subversion et d'une volonté ferme d'aller jusqu'au bout des choses.

En ce sens, un journaliste² avait trouvé les mots les plus justes pour décrire en une seule phrase le sens profondément réel de ces funérailles : « *Un cercueil de femme soulève le trône d'une*

¹ <https://www.facebook.com/atunisiangirl/>

² محمد رامي عبد المولى، « تونس : نعش امرأة يهز عرش الذكورة الهشة », السفير العربي [en ligne] : <http://assafirarabi.com/ar/29298/2020/02/26/%d8%aa%d9%88%d9%86%d8%b3-%d9%86%d8%b9%d8%b4-%d8%a5%d9%85%d8%b1%d8%a3%d8%a9-%d9%8a%d9%87%d8%b2-%d8%b9%d8%b1%d8%b4-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%83%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%87%d8%b4%d8%a9/>

masculinité fragile », indique-t-il en titre de son article. En effet, lors des funérailles, tout s'était passé contre l'ordre communément connu et très anciennement établi pour ce genre de circonstance, tout était fait pour abattre l'interdit et défier le tabou : d'une présence féminine massive au cimetière même, à un cercueil porté par des épaules de femmes, à une oraison funèbre prononcée par une femme, en l'occurrence ici, la présidente de *l'association Tunisienne des Femmes démocrates*, *l'ATFD*, jusqu'à l'élévation dans le ciel du lieu de l'enterrement d'un chant porté par une voix féminine mélodieuse et engagée, « Ses amies de lutte ont accompli son dernier geste de révolte »³Avait conclu la cinéaste tuniso-canadienne Hejer Charf.

Toute une solennité qui sort de la coutume et qui défie « l'ordinaire social » en imposant, avec puissance et force, le partage entre femmes et hommes d'un espace et d'un rituel hautement symboliques, longtemps tenus en chasse gardée masculine. Ce défi qui a intrigué plus d'une âme, ne manque, évidemment pas, de nous mettre devant l'interrogation sur l'origine d'une telle puissance et d'une telle détermination féminines? Où ces femmes tunisiennes puisent-elles l'assurance d'un engagement pour ces valeurs hautement humanistes, valeurs que le philosophe *Etienne Balibar* a pris l'habitude de nommer « l'égaliberté » ?

En fait, la réponse à cette grande question, demanderait un travail « archéologique », un travail de fouille dans une sédimentation où des couches successives de luttes se sont posées le long des années car, l'engagement féministe tunisien s'inscrit dans une dynamique aux origines historiques lointaines, là où précocement depuis les années vingt du siècle dernier, voire plus anciennement, des femmes tunisiennes relayées presque sans aucune discontinuité, par des hommes à vision moderne et progressiste ainsi que par d'autres femmes, avaient tous et toutes participé à alimenter par leurs idées contestataires d'un ordre établi ainsi que par leur agir militant, un engagement continu pour la cause des femmes.

³ Hejer Charf, « L'enterrement moral d'une fille tunisienne », MEDIAPART, 5 février 2020 [en ligne] : <https://blogs.mediapart.fr/hejer-charf/blog/050220/l-enterrement-moral-d-une-fille-tunisienne>

Par ailleurs, il est important de noter que ces luttes avaient été menées non pas en tant que duel entre les deux sexes, mais en tant que bataille commune contre un système qui s'est installé à travers le temps, dont les études historiques et anthropologiques font remonter les origines à l'âge néolithique, à savoir près de dix mille ans avant notre ère. Un système de ségrégation sexiste multidimensionnelle, enraciné dans l'histoire de l'humanité, universellement répandu et toujours validé par les croyances religieuses, notamment celles monothéistes. Un système socio-anthropologique nommé patriarcat auquel la Tunisie, à l'image du monde entier, n'a pas échappé, et dont la domination était restée incontestée jusqu'à l'époque contemporaine.

L'éveil d'une conscience

Au cours des années vingt du siècle dernier, dans un contexte doublement verrouillé par l'oppression patriarcale et par celle coloniale, prend naissance l'engagement féministe tunisien. Cet engagement prend son départ faudra-t-il le dire, à la faveur de deux facteurs, à l'époque récemment apparus au sein de l'histoire de la pensée, une pensée religieuse réformatrice qui rend compte de la nécessité d'introduire de nouveaux paramètres à la façon de penser la tradition musulmane, y compris dans son interaction avec la modernité, et, l'entrée en scène d'une pensée universaliste introduite par les courants de la gauche française, des courants qui, tout en s'intégrant au système colonial, s'adossaient sur les grandes idées des Lumières pour en relativiser la dimension hégémonique et dominatrice. Ces courants de gauche avaient, dans leur majorité, procédé par la propagation d'idées et de valeurs émancipatrices au sein même des cultures des peuples colonisées.

A cette date, la Tunisie était colonisée par la France depuis déjà plus de quarante ans, divers changements étaient en train de se réaliser : une véritable société coloniale, une micro société française s'y était installée et s'était mise à diffuser ses idées libérales à travers des journaux, des livres, des activités culturelles, des conférences,⁴ Face à cette nouvelle réalité et à ce contexte mental et culturel nouveau, une

⁴ Yves Châtelain, *La vie littéraire et intellectuelle en Tunisie 1900-1937*, Paris, Librairie Orientaliste, 1937

conscience politique avait commencé à se faire jour, à s'éveiller à la liberté, à se rendre compte de l'écart civilisationnel qui sépare les colons des colonisés et à saisir le sens et les causes de leur colonisabilité. Une conscience qui, malgré son caractère encore élitaire à l'époque, s'est introduite au monde des femmes tunisiennes pour ne pas tarder à s'exprimer à travers une première scène restée dans la mémoire et l'histoire du pays.

Cette scène a eu lieu à Tunis en 1924, lors d'une conférence traitant de la situation des femmes. Or, cet événement, organisé dans un espace public par un club littéraire affilié au parti socialiste français, serait passé inaperçu si, vers la fin de la conférence, une femme tunisienne de la bourgeoisie citadine, présente parmi l'assistance, portant son voile, comme le voulait la tradition, ne s'était pas un peu éloignée de l'assistance pour l'enlever dans un geste audacieux et symbolique⁵, avant de prendre la parole et faire suivre son geste par un discours dénonciateur de la domination et de la ségrégation que les femmes tunisiennes subissaient à travers maintes réalités : un interdit de scolarisation engendrant pour elles un état d'analphabétisme presque généralisé, un isolement quasi total par rapport à l'espace public, un arbitraire gérant les rapports dans le cadre familial⁶,

Cette femme tunisienne s'appelait Manoubia Ouertani. Son acte « inhabituel » a été reporté par les journaux de l'époque dans une dimension controversée, en tant qu'acte de courage et d'héroïsme pour les uns, ou au contraire en acte de transgression culturelle grave pour les autres.

En 1929, Manoubia Ouertani était relayée par Habiba Menchari⁷, femme lettrée, ancienne élève du lycée Armand Fallières de la rue de *Russie* (créée, d'ailleurs, à Tunis en 1915), qui, étant elle-même la conférencière, s'était avancée devant une large assistance, tout en enlevant son voile et en présentant en langue française, un exposé sur le

⁵ Geste accompli au Caire en 1923 par Houda Charawi, pionnière du féminisme égyptien.

⁶ Ilhem Marzouki, *Le Mouvement des Femmes en Tunisie au XIX^e siècle*, Tunis, Cérès Productions 1993.

Leila Tautil, *Féminismes Arabes, un siècle de combat*, Paris, L'Harmattan 2018.

⁷ Sophie Bessis, Souhayer Belhassen, *Femmes du Maghreb : L'Enjeu*, Tunis, Cérès Productions, 1992.

thème « La femme musulmane de demain : Pour ou contre l'émancipation ? ». Un sujet révélateur de ce qui commençait à se passer dans la conscience de certaines tunisiennes et tunisiens.

Ces deux actes de courage n'avaient certainement pas, à l'époque, bénéficié d'une large adhésion de la part des masses en Tunisie, cependant ils nous renseignent sur les mutations qui s'annonçaient au sein de la société et sur leur impact sur la conscience de certaines femmes, car enlever son voile en public était un acte osé, à forte charge symbolique, dont le message à l'attention de la société, de ses mœurs et de ses traditions, était que les femmes n'acceptaient plus d'être invisibles, d'être cachées, d'être situées dans la marge de la société et de l'histoire. Elles refusaient ainsi d'être perçues comme un corps frappé de suspicion, sur lequel les lois des hommes imposaient contrôle, domination et cloisonnement.

Un intellectuel féministe avant la lettre, ou la pensée de la bravoure

En fait, ces deux scènes des années vingt du vingtième siècle n'avaient fait qu'inaugurer une dynamique dont la trame va s'affermir à partir des années trente là où l'histoire de la Tunisie s'était exceptionnellement accélérée. Années bouillonnantes il faut dire : retombée de la crise de 1929 sur la situation socio-économique dans le pays, paupérisation frappant surtout le monde paysans au sahel et ailleurs, crise politique qui prend la forme d'une grande répression coloniale, sous le résident général Marcel Peyrouthou (1933-1936), agitation nationaliste particulièrement incarnée par la naissance du Néo-Destour⁸, effervescence culturelle à travers l'apparition d'associations de toutes sortes⁹...

Or, dans ce contexte, un fait marquant mérite largement d'être évoqué pour son caractère déterminant de l'histoire à venir des Tunisiennes. Il s'agit de l'apparition en 1930 du livre de Tahar

⁸ Mahjoubi Ali, *Les Origines du Mouvement National en Tunisie 1904-1934*, Tunis, Presses de l'Université de Tunis, Tunis 1982 ; Mustapha Kraïem, *Le mouvement social en Tunisie dans les années trente*, C.E.R.E.S., n° 2., 1984, série Histoire.

⁹ المنصف باني، المجتمع المدني في تونس (1881-1956): الجمعيات مثالا، تونس، دار المسيرة، 2019.

Haddad *Notre femme dans la Charia et dans la société*¹⁰ : livre majeur, marquant une pensée audacieuse, inédite pour l'époque, et dont la portée historique va marquer foncièrement le devenir des femmes en Tunisie. .

Tahar Haddad, a fait des études religieuses classiques à l'université de la Zitouna, il a, en même temps, fait partie d'un groupe d'intellectuels tunisiens qui, à côté de leur conscience religieuse classique avaient acquis, de par un parcours particulier, une conscience sociale et culturelle moderniste, et qui de ce fait, avaient porté des idées et des opinions imprégnées des valeurs de la liberté, de l'égalité et de la justice sociale. Ce cercle d'intellectuels était composé de figures marquantes de l'histoire culturelle de l'époque, en l'occurrence le grand poète Abou Al- Kacem Echabbi, l'écrivain bohémien Ali Douagi, les deux journalistes Hédi Laabidi et Abdelaziz Laroui et plusieurs avocats, dont Ahmed Dourī et Taieb Miladi...., tous étaient des intellectuels patriotes qui, tout en étant enracinés dans leur identité tunisienne, musulmane et arabe, portaient un projet d'émancipation sociale fondé sur une vision critique de cette même identité y compris dans sa dimension religieuse dont il déploraient le caractère sclérosé et révolu¹¹.

Esprit entier, Tahar Haddad était aussi l'ami et le compagnon de lutte de Mohamed Ali Hammi, fondateur en 1924-25 du premier syndicat tunisien à savoir la *Confédération générale des travailleurs tunisiens*¹². Cette association ouvrière tunisienne autonome, première du genre, a été considérée par les autorités coloniales comme une menace pour l'ordre social et politique ce qui, en conséquence, les avait menées à condamner son fondateur à l'exil après l'avoir traduit en justice avec plusieurs membres parmi le groupe qui le soutenait¹³.

Dans un tel contexte de contestation et de critique tous azimuts, intellectuelle, culturelle, sociale et politique, T. Haddad fait paraître un

¹⁰ الطاهر الحداد، امرأتنا في الشريعة والمجتمع، تونس، المطبعة الفنية، 1930.

¹¹ Baccar Gherib, *Tahar Haddad, Une pensée de l'émancipation*, Tunis, Diwen Editions 2019.

¹² Mustapha Kraïem, *Nationalisme et syndicalisme en Tunisie (1918-1929)*, Tunis, Imprimerie U.G.T.T., 1976.

¹³ *Ibidem* ; Zeyneb Cherni, « Les exigences théoriques de la modernité et la pensée critique de Tahar Haddad », *Ibla* n°177, 1996, p. 43-54 ; Latifa Lakhdhar, *De quoi Demain sera-t-il fait ? Le monde arabo-musulman fait sa révolution*, Tunis ; Editions Nirvana, 2013.

livre où, après avoir décrit et analysé méticuleusement, dans une première partie, la situation sociale dégradante des femmes tunisiennes : analphabétisme, soumission, obligation à l'invisibilité et au voile, minoration, marginalisation, assignation à la domesticité, punition par la mise en pénitence à *Dar Ajouad* ¹⁴, etc. revient, dans une deuxième partie de son écrit, vers les lois *charaïques* sur lesquelles se basent et la société et les *ulèma- fuqaha* pour imposer aux femmes ce statut ségrégationniste. Il emprunte pour son analyse une démarche fondée sur l'historicité qu'il résume en ceci : la différence entre ce que l'islam a été à même d'établir comme normes pour organiser la vie sociale au temps immédiat de la révélation, et ce qu'il visait stratégiquement comme potentialités d'avenir pour l'humanité.

La différence entre ce que les conditions culturelles, sociologiques, tribales, politiques, pouvaient permettre au message divin d'annoncer et de promulguer sans provoquer de cassure par rapport à la structure socio-anthropologique de la société arabe du *Hijaz* au septième siècle d'un côté, et l'élan libérateur, universaliste qui soutient l'économie du message coranique, de l'autre. Ce qu'il résume par *makarem al akhlak*, à savoir toute l'éthique humaniste, de justice, d'égalité et d'équité que cette religion voulait impulser à travers une « philosophie » qui reste ouverte à l'évolution de l'histoire et à ses horizons.

Conséquemment à sa démarche et réflexion, T. Haddad explique dans son livre que, partant de son horizon libérateur, la religion n'empêche pas que les femmes tunisiennes aient, au vingtième siècle, les mêmes droits que les hommes. A savoir le droit à la scolarisation et à la formation professionnelle pour accéder au travail salarié, le droit à la liberté de circuler, celui d'être libérées du sens qui réduit leur corps à sa dimension sexuelle, à une *aoura* à cacher et à couvrir. En homme moderne, T.Haddad plaide aussi pour le droit des femmes d'être libérées de la tutelle des hommes, de choisir elles-mêmes leurs maris, de ne plus être sujettes à la répudiation, cette forme arbitraire et unilatérale par

¹⁴ Institution de mise en pénitence des femmes réfractaires aux codes sociaux, utilisée par le tribunal charaïque comme mesure de vérification et de précaution préjudiciaire. Cette institution a fonctionné en Tunisie de l'époque médiévale jusqu'en 1957, date de l'unification de la magistrature et de l'annulation des tribunaux charaïques par l'Etat national tunisien ; Voir à ce sujet, Lakhdhari Latifa, *Dar Ajouad, une prison domestique*, *Ibla* n° 171, 1993-1, pp.49-64

laquelle le mari décide seul du divorce et enfin qu'elles aient une part égale à celle des hommes dans la succession, conformément au statut d'équité que leur reconnaît cette religion

Evidemment pour le clergé *zitounien*, de telles idées, novatrices, émancipatrices, courageuses, ne pouvaient pas passer sans être réfutées, refusées et sans que leur auteur soit condamné et pénalisé. Un flot de réponses déformatrices des idées et des intentions de l'auteur contenues dans le livre, aussi inquisitrices les unes que les autres ainsi qu'une campagne de presse diffamatoire et non moins vindicative, ont été très rapidement mobilisés pour faire barrage à ce qui était considéré comme un danger majeur, théologiquement, et une atteinte réelle à la foi même des musulmans.

Ainsi, une commission nommée au sein du rectorat de l'université *zitounienne* en vue d'évaluer le livre, rend un verdict inquisitoire tout en accusant l'auteur de mécréance et tout en jugeant le livre d'être l'expression d'une hérésie.

Bref, pour avoir défendu un projet émancipateur des femmes tunisiennes et avoir réfléchi en dehors de ce que Paul Veyne appelle « les habitudes de la pensée » de son temps, T. Haddad a eu à subir toutes sortes de violence et de souffrances, ce qui, d'ailleurs, n'a pas manqué de précipiter sa mort. En décembre 1935, T. Haddad décède dans l'ingratitude, la non-reconnaissance et l'isolement. Cet épisode de l'histoire de l'engagement féministe d'un intellectuel qui s'est distingué par un esprit précurseur nous révèle deux choses contradictoires :

- Il affirme, en premier lieu, à quel point il était difficile et même tragique de vouloir bousculer et dépasser une ségrégation sexiste multiséculaire, avalisée et légitimée par le religieux.
- Il montre, en deuxième lieu, que par ce livre, T. Haddad a ouvert la brèche au sein même de ce système patriarcal sacralisé par la religion, et que l'idée d'appeler à émanciper les femmes a pu, malgré la résistance vorace des conservateurs, sortir du domaine du tabou pour intégrer celui du pensable et du discutabile et commencer ainsi à prendre son cours dans l'histoire de la Tunisie.

Intégrer la libération des femmes au combat national

En effet, cette évolution et cet envol tant souhaités par M. Ouertani et H. Menchari au cours des années vingt et par T. Haddad au cours des années trente sont devenus de l'ordre du possible dans l'après-guerre. Le mouvement de libération nationale avait acquis un caractère de mouvement structuré de masses et s'était doté d'une dimension, politiquement, plurielle. Sur la scène politique se trouvait une panoplie de partis et d'associations, dont le Parti destourien, le Néo Destour, le Parti communiste tunisien, le mouvement syndical, des associations, culturelles, sportives, etc.

En même temps, et par le jeu même de l'effet cumulatif du débat sur le sujet des femmes¹⁵ ainsi que par celui de l'interaction et des emprunts culturels entre les colonisateurs et les colonisés, le mouvement de libération nationale et ses leaders, issus en majorité de l'élite sadikienne, avaient commencé à être politiquement sensibles et attentifs à ce qui se faisait, s'échangeait et ce qui se formulait autour de ce thème. Le résultat en était une volonté politique d'intégrer la question des femmes comme axe de combat national contre le colonialisme et même d'encourager ces dernières à y participer.

A partir de là, la scène socio-politique commençait à connaître un certain foisonnement d'associations féminines¹⁶ aussi bien chez les conservateurs lié au milieu zitounien qui créèrent l'Union des Femmes Musulmanes, présidée par Bchira Ben M'rad, que chez les communistes avec la naissance en 1944 de l'Union des Femmes de Tunisie et de ses différentes filiales. Celle-ci était composée de femmes françaises mais aussi tunisiennes telles que Gladys Adda, Nébiha Ben Miled, Chérifa Saadaoui, béatrice Slama, Fatma Jellouli... A côté des communistes, d'autres femmes sans appartenance politique et même des destouriennes s'activaient pour défendre leurs droits.

¹⁵ Il est important de noter, concernant ce point, le rôle éminemment intéressant joué par la revue *LEÏLA*, fondée par Mahmoud Zarrouk en 1936 et dont la rédactrice en chef n'était autre que Tawhida Becheïkh (1909-2010), première femme médecin tunisienne et revue autour de laquelle s'est activé, jusqu'en 1942, date de sa disparition, toute une élite intellectuelle, politique et artistique.

¹⁶ Ilhem Marzouki, *Le Mouvement des Femmes en Tunisie...*, *op.cit.*

Il est à noter que cette association a pu connaître dans cette période d'après-guerre une certaine popularité pour avoir mené une lutte sur plusieurs fronts : contre la politique coloniale et ses travers, pour la paix et la liberté, contre la pauvreté et la faim dans les campagnes, pour la scolarisation des filles tunisiennes dans leur langue maternelle et pour leur droit à une formation professionnelle.... Et même si toutes ces associations n'avaient pas travaillé sur les problèmes des droits spécifiques aux femmes elles avaient permis à beaucoup d'entre elles de sortir de l'espace traditionnel et domestique dans lequel elles étaient cantonnées pour exercer des activités publiques et politiques. Cette conquête a permis aux femmes de sortir de l'invisibilité, d'accéder au statut d'actrices de l'histoire et d'être préparées à avancer encore plus dans cette voie émancipatrice.

En 1956, l'Etat national indépendant décide lui-même d'aller vers cette voie, de la confirmer et d'assurer sa conversion en une véritable volonté politique en reconnaissance de cet engagement antérieur des femmes et pour les femmes.

Quand l'engagement étatique coïncide avec celui des femmes

Jusqu'en 1956, date de l'indépendance du pays, Bourguiba, initiateur et promoteur du Code du Statut Personnel - promulgué le 13 août 1956 - n'a pas tellement concentré son intérêt sur la question des droits des femmes, pour autant, ceci ne signifie pas qu'il était indifférent à l'égard du sujet. Révélateur du sens de sa stratégie, ce qui a suivi en août 1956, prouve que ce que Bourguiba voulait, c'était d'avoir les moyens institutionnels et politiques pour engager des mesures audacieuses sur la question et pour lancer envers le peuple une campagne de sensibilisation autour du sujet.

Pour ce faire, et avant même que le pays ne se dote d'une Constitution, laquelle d'ailleurs n'est adoptée qu'en 1959, Bourguiba donne au pays au mois d'août 1956, un autre genre de constitution ou de grande loi fondatrice, centrée sur une organisation des rapports entre les hommes et les femmes en rupture foncière avec le schéma traditionnel multiséculaire. En même temps, par pédagogie politique et par

précaution culturelle, Bourguiba, qui n'avait encore à l'époque, que le titre de chef du gouvernement, a tenu à ce que tout soit monté à partir d'une argumentation théologico-sociale pouvant recueillir une légitimation religieuse¹⁷ et à éviter à son projet tout risque d'échec.

Le Code du Statut Personnel, annoncé le 13 août 1956, entré en vigueur le 1 janvier 1957, représente, par son esprit et à travers l'ensemble des dispositions légales qui le composent, le dépassement d'une main mise *charaïque* plus que millénaire sur le statut des femmes. Ainsi, il interdit la polygamie, la répudiation, le droit de contrainte que la charia octroyait aux tuteurs des femmes, il limite l'âge au mariage à 18 ans pour les filles, égalise la valeur en témoignage entre hommes et femmes¹⁸...

On peut imaginer à quel point cette loi était à même de représenter une sorte de secousse tellurique, une rupture à forte signification, religieuse, sociale, politique et culturelle. Cependant, emportée par l'euphorie nationale de l'indépendance, et se remettant avec confiance aux décisions de son *Zaïm*, leader charismatique et symbole de cette souveraineté retrouvée, la société tunisienne, avait, dans sa majorité acceptée, sans contestation manifeste cette loi révolutionnaire qui met fin à plusieurs siècles d'injustice à l'égard des femmes. Cette contestation s'est limitée, en fait, à une campagne journalistique menée par les leaders de l'ancien *Destour* à travers leur journal *al Istiqlal*, à quelques prêches isolées dans des mosquées notamment à *Sfax* et à quelques démissions au sein des hautes instances religieuses comme celle de *Cheïkh el- islam al- maliki, cheïkh Abdelaziz Djaït* qui a, d'ailleurs, très vite rejoint le rang en acceptant d'être nommé *Mufti ed-dyar at-tounissia* en 1957.

On peut dire que cette libération s'est faite par le droit, par une grande loi portée à la fois par une volonté politique et par une interprétation non dogmatique et actualisante des textes religieux, démarche conforme à celle préconisée, plus d'un quart de siècle

¹⁷ Ben Achour Yadh, *Politique, Religion et Droit dans le monde arabe*, Tunis, Cérès-Éditions, collection Enjeux, 1993

¹⁸ Chekir Hafidha, *Le Statut des femmes entre les textes et les résistances : Le cas de la Tunisie*, Tunis, Chama éd, 2000.

auparavant par T. Haddad. Il faut dire aussi que ce projet était d'autant plus libérateur sur les plans législatif, sociologique et social qu'il a été soutenu et consolidé par des mesures égalitaristes concernant le droit à l'école, au travail et à la santé reproductive notamment.

Mais, il faut noter, d'un autre côté, qu'aussi génial et féministe qu'il était, Bourguiba n'a pas eu à tout inventer, il n'était pas l'unique héros de cette histoire, car sa décision était soutenue, objectivement, par tout un legs militant pour les droits des femmes. La promulgation de ce code libérateur des femmes, s'inscrit dans une dynamique qui lui était antérieure, mais que Bourguiba lui-même a su reconnaître, capitaliser et rendre concrète avec intelligence et détermination politiques. Cette dynamique a pris son départ du mouvement réformiste qui a cherché à bousculer les postulats de la pensée traditionnelle et religieuse, depuis le XIX^e s, du souvenir à bannir des femmes victimes de *Dar Ajoued*, de l'engagement intellectuel de T. Haddad, qui a eu le courage de penser contre son temps et de transgresser ses lois sexistes, des femmes, qui conscientes de l'injustice et du sexisme, avaient essayé de passer par-delà les lignes de l'invisibilité et du silence et d'imposer leur droit à la parole et à l'émancipation, et enfin de l'influence des idées universalistes portées par la gauche française et celle tunisienne.

Tout cet engagement qui, par son sens, a peut-être pris, un caractère féministe avant la lettre, a mis les femmes tunisiennes sur une voie irréversible de combat contre l'aliénation.

Dépasser le féminisme d'état ou l'émergence d'une nouvelle vague féministe

A la faveur de ce qui a été un féminisme d'Etat, mais en même temps contre lui, une nouvelle gauche qui venait de naître vers la fin des années soixante et dont la présence était devenue massive à l'Université au cours des années soixante-dix, a su joindre à son héritage national les nouvelles idées et revendications féministes qui s'étaient répandues en France et ailleurs à la suite du mouvement contestataire de mai 68. Non étrangères à sa propre idéologie universaliste, anti-sexiste et égalitariste, ces idées avaient vite fait partie du projet politique de cette gauche qui,

dans la suite de son opposition au caractère non démocratique de l'Etat, s'était opposé à la dimension paternaliste et autoritaire de son féminisme.

Cette nouvelle vague d'un féminisme démocratique de gauche a fait ses premiers pas, au début des années quatre-vingt, dans un club culturel portant, non sans coïncidence, le nom, devenu symbolique des luttes féministes : *Club Tahar Haddad*¹⁹.

Etape fondatrice, de réflexion, de débat, d'échange profonds, entre les femmes, les rencontres du Club T.Haddad avaient largement permis au féminisme tunisien de gauche d'avancer sur la voie de la maturité organisationnelle, intellectuelle et politique et d'aboutir ainsi à la formation de l'Association Tunisienne des Femmes Démocrates. Depuis 1989, date de sa légalisation, cette association n'a eu de cesse de s'engager à poser publiquement tous les sujets féministes qui défient l'unanimité sociale et culturelle et qui ébranlent et dérangent les orthodoxies de toute sorte, à savoir défendre tout ce que le sens moderne de l'individu, de la citoyenneté et de la démocratie peut conséquemment induire, dans la perspective fondamentale de ruiner les fondements du système patriarcal. L'égalité dans l'héritage, le droit des femmes musulmanes à épouser un non musulman, le droit des femmes célibataires à la reconnaissance juridique et sociale, le respect légal du choix sexuel des individus, le droit des femmes d'être chef de famille au même titre que les hommes, son combat continu et alerte contre les violences faites aux femmes, sa mobilisation pour la ratification par l'Etat des conventions internationales pour les droits des femmes, ses campagnes contre la paupérisation genrée, ses réactions systématiques contre aussi bien le fond que contre les formulations sexistes des décrets et lois émanant des institutions officielles de l'Etat, n'en sont là que des exemples. Un combat intersectionnel, sans repli identitaire ni syndrome culturel victimaire, centré avec lucidité sur ce qui se trouve au fondement de la ségrégation que C.L Strauss nomme l'« invariant anthropologique

¹⁹ Un club tenu par une femme qui symbolise en elle-même la continuité et l'enracinement historique du féminisme tunisien, Madame Jalila Hafsia, écrivaine, journaliste, femme de culture et d'une grande finesse d'esprit et de caractère. Voir sa biographie sur ce lien :

https://www.wikiwand.com/fr/Jalila_Hafsia#/D%C3%A9corations

universel », et dont le sens a été précocement saisi par Manoubia Ouertani et Habiba Menchari.

Conclusion

Dans le temps présent, les femmes tunisiennes sont pilotes, médecins, ingénieures étudiantes enseignantes, femmes leaders, agricultrices chef d'entreprises, hauts cadres de l'administration et de l'Etat. Elles sont également femmes politiques, syndicalistes, militantes actives et inventives au sein de la société civile.

Ces femmes n'ont évidemment pas manqué leur rendez-vous avec la révolution tunisienne qu'elles ont accompagnée dès ses premiers moment et continuent à le faire avec le même enthousiasme, la même lucidité et un même esprit alerte. En ne prenant pour témoin que les seules archives photographiques, on peut en remarquer la présence, partout dans le pays, entre le 17 décembre 2010 et le 14 janvier 2011, lors des sit-in, sur les premières lignes de manifestations de rue, pendant les réunions politiques, dans les rassemblements....

Femmes continuellement battantes, sûres d'elles-mêmes, portées par une histoire qu'elles n'avaient pas cessé de forger depuis déjà un siècle, présentes partout où la lutte pour la liberté et la dignité l'exige, il est permis d'affirmer, en conclusion, qu'il est difficilement envisageable qu'on puisse se mettre contre cet élan pour l'« égaliberté » si lointainement enraciné dans l'histoire des femmes tunisiennes.

La sauvegarde du patrimoine : entre slogans et réalités

Habib Ben Younes

Directeur de Recherches Historiques et Archéologiques

Ancien conservateur du Musée National du Bardo

Ancien Directeur des Musées

Il est toujours difficile d'aborder un sujet commun, partagé par les membres d'une famille, d'un quartier, d'un village, d'une ville, d'une région, d'un pays où tout un chacun se reconnaît et s'y identifie indistinctement. Le patrimoine compte, théoriquement, parmi les dénominateurs communs, puisque l'on n'ignore pas qu'en Tunisie, pour certaines franges de la société, celui historique n'est reconnu qu'à partir d'une période précise au détriment de l'ensemble qui l'a précédé. Ainsi la période romaine est considérée comme une période coloniale, alors que l'Africa a participé largement à la naissance et la prospérité d'une civilisation romano-africaine que l'on peut différencier, par certains aspects de celle de l'Italie.

Il serait, d'ailleurs, utile d'entreprendre une enquête générale, toutes classes confondues, afin d'évaluer la conception qu'ont du patrimoine nos concitoyens. En effet, il serait utile de s'interroger sur la part de la population qui est sensible à la richesse de notre patrimoine naturel. La Tunisie n'est-elle pas riche d'un nombre important de Parcs Nationaux, dont celui d'Ichkeul qui figure sur la liste du Patrimoine mondial de l'UNESCO depuis 1979. Celui de Bouhedma figurant sur la liste indicative.

Est-ce que le patrimoine minéral ou géologique dont les spécialistes vantent, à juste titre, le potentiel extraordinaire suscite l'intérêt qu'il mérite hormis auprès de quelques associations qui militent pour sa reconnaissance. Des régions comme le Kef, Zaghouan, Bizerte, Tataouine et autres offrent des opportunités pour la découverte d'un autre visage de la Tunisie et de la diversité de l'un de ses patrimoines. En abordant le thème du patrimoine c'est le patrimoine historique et archéologique qui, normalement, est cité en premier ; le patrimoine immatériel émerge, depuis, sans ligne directrice nationale mais avec un élan soutenu pour la sauvegarde et la promotion de sa richesse.

Le patrimoine historique et archéologique avec sa double composante, des monuments divers embrassant, à des échelles différentes, la majorité des périodes historiques tout en couvrant l'ensemble du pays, et des collections exposées dans les musées, ou encore entreposées dans les divers lieux de conservation, dont certaines, comme les mosaïques, jouissent d'une notoriété internationale. Ce patrimoine, attractif, accessible ou proche, répandu est, cependant, sensible, convoité et menacé. Nous pouvons le considérer comme le symbole le plus visible et le marqueur d'une identité plurielle qui nous permet de nous distinguer de l'autre, même si certains, comme nous l'avons déjà souligné, ne s'y reconnaissent pas dans son immensité pour se contenter de peu, chronologiquement, de ce fabuleux héritage.

Le patrimoine matériel et immatériel est une mémoire qui va se construire le long des siècles, s'enrichir, se perpétuer. Il oscille entre la réalité et la légende. Une accumulation, donc, de strates d'événements divers qui forgent la mémoire d'une nation. Le confinement de cette mémoire entre les murs des universités ou entre les mains des spécialistes et les rayons des bibliothèques ne peut que contribuer à restreindre son rayonnement.

La mémoire des « élites » spécialisées, historiens, archéologues, anthropologues, ethnologues... est importante, elle est censée assurer la pérennité. Toutefois, en l'absence de diffusion, de médiation, cette mémoire ne sera plus appropriée par ceux, normalement, qui doivent en connaître l'importance, ceux qui la côtoient quotidiennement, côtoient ses vestiges, ses monuments. Ces derniers vont même, parfois, constituer à défaut de compréhension, dans les esprits de beaucoup de personnes, au pire, un frein devant le développement urbain, agricole d'où un rapport conflictuel. Présenter ces vestiges comme étant ceux des « *jouhalas* » est la plus gentille des définitions qui démontre, par ailleurs, le fossé entre les héritiers et leurs lointains aïeux. La disparition du lien entre la mémoire et ses contemporains va constituer une menace permanente pour son intégrité.

Nous allons, donc, essayer à partir de certains exemples, vécus, d'analyser et évaluer le rapport entre le « Tunisien », à divers degrés de responsabilités, le patrimoine et la mémoire qu'il recèle. Auparavant il nous a paru nécessaire de rappeler, brièvement, les conséquences des premières décisions politiques, juste après l'indépendance, vis à vis du patrimoine.

Patrimoine menace, restructuration avortée.

L'indépendance et le patrimoine entre acharnement et vision

Il y' a lieu de rappeler que pour des raisons politiques, afin de consommer une certaine rupture avec la passé et l'un de ses symboles, la dynastie Husseinite, le fameux palais Beylical de la Marsa fut, tout simplement, détruit et je n'aborderai pas le cas du sort réservé à celui d'Hammam Lif. La caserne de la Kasbah, fut dynamitée, marquant, ainsi, une autre rupture avec des monuments considérés comme des symboles de l'oppression. Mais il y'a lieu de rappeler le démantèlement d'une très grande partie des murailles de la médina de Tunis ; Monastir, ville natale du président Bourguiba, va perdre presque la majorité de son tissu urbain traditionnel. Un souci de modernisation qui a abouti, malheureusement, à la disparition d'une partie de l'histoire et de la mémoire partagée du pays.

Parallèlement à ce volet, des travaux de dégagement et de transfert de populations en dehors de certains sites archéologiques : Dougga, Bulla Regia et même Kerkouane ont constitué une vision vers l'avenir. Bien que les raisons aient été surtout dirigées vers une future exploitation touristique, cependant il s'agit d'un acte politique d'envergure qui a contribué à la sauvegarde du patrimoine. Nous pouvons y inclure, depuis 1965, la naissance des premiers musées d' « Arts et Traditions Populaires », rebaptisés depuis musées du « Patrimoine Traditionnel » avec Dar Jellouli à Sfax, puis Dar Ben Abdallah, musées réalisés par les premières compétences tunisiennes dans le souci d'acquérir, préserver, exposer une partie de l'héritage et de la personnalité plurielle de la Tunisie, ceci n'a été possible que grâce à l'appui politique. Entre temps, le Musée Alaoui du nom d'Ali Pacha Bey redeviendra le Musée National du Bardo marquant la nouvelle souveraineté.

Donc un rapport mitigé entre le conflictuel, d'un côté, et le souci de rupture avec une certaine partie de l'histoire du pays, mais de l'autre, une appropriation d'un passé lointain, avec le souci de le fructifier économiquement tout en recherchant l'affirmation de l'identité nationale.

Le Patrimoine dans les appellations officielles : de l'INAA à l'INP

Rappelons que le terme patrimoine n'apparaît, officiellement, dans la dénomination d'une institution en rapport avec ce champ

d'intérêt qu'en 1993, quand l'Institut National d'Archéologie et d'Arts né en 1957, avant même le secrétariat à la Culture, deviendra l'Institut National du Patrimoine. Il ne s'agissait pas, réellement, d'un changement de vocation de cette institution, mais du changement d'une perception « réductrice », peut-être, d'un héritage qui est beaucoup plus vaste et varié et qui méritait plus d'attention dans sa globalité. Ce nouveau titre n'a pas empêché, dans la pratique, cet ancien nouveau-né d'abandonner, dans son organigramme, certains secteurs importants de ce patrimoine¹.

Ces années 90 ont été fécondes, également, toujours à l'échelle institutionnelle, par un changement du nom de L'Agence Nationale de Mise en Valeur et de l'Exploitation du Patrimoine, créée en 1988, en Agence de Mise en Valeur du Patrimoine et de Promotion Culturelle. Les charges de cette institution ayant été élargies, certainement pas au service du patrimoine, cette dernière ayant été chargée de l'organisation d'événements et d'intervention dans les festivals alors qu'elle avait fortement besoin de renforcer ses compétences en gestion des sites, y compris la maintenance, la communication et le marketing².

La Carte Nationale des Sites Archéologiques et des Monuments Historiques a été institutionnalisée en 1992, au sein de l'INP, alors que le projet, censé être à ces débuts un outil au service de l'aménageur, était sous la tutelle du ministère de l'Équipement. La gestion optimale du patrimoine, afin de garantir sa protection et sa sauvegarde constitue l'un des objectifs de ce projet. Bien des années plus tard, nous attendons, toujours, une évaluation objective, de l'apport de cette carte, par rapport aux buts définis dans son statut³.

Enfin l'adoption du Code de Protection du Patrimoine Archéologique, Historiques et des Arts Traditionnels en 1994 et censé réglementer, afin de simplifier le concept, le rapport entre le patrimoine et le citoyen dans le quotidien. La publication de cet outil juridique, qui n'a pas été suivie de celles de textes d'applications, a limité son efficacité. Sa révision a été entamée, avant la révolution, avec la participation de plusieurs ministères sous l'égide de l'autorité culturelle, le texte, presque achevé, doit encore végéter, 10 ans après, dans l'un des

¹ Le nouvel organigramme de l'INP ne va plus comprendre le Centre des Arts et Traditions Populaires ou le Centre des Etudes Andalouses.

² Projet de Gestion et de Valorisation du Patrimoine Culturel. Mission de suivi du projet. Banque Mondiale, Tunis 11/13 Janvier 2011, Annexe 2, P.10, [en ligne] : <http://documents.banquemondiale.org/curated/fr/662991468781468612/Tunisie-Projet-de-Gestion-et-de-Valorisation-du-Patrimoine-Culturel>

³ Habib Ben Younes ; « La Carte Nationale des Sites Archéologiques et des Monuments Historiques "30 moins 1" ». *Le Temps*, 5/03/2015.

tiroirs des ministères. Cet exemple démontre une certaine fêlure entre les exigences et la réalité.

Le ministère : entre Culture et sauvegarde du Patrimoine !!!

Le nom donné à un ministère est, normalement, censé déterminer le champ de son intervention. L'apparition ou le rajout d'une nouvelle mission qui va figurer dans sa désignation ne serait donc pas fortuite, elle manifeste, certainement, un intérêt particulier à ce nouveau domaine qui est affiché officiellement. Cette prérogative, dans ce cas, devient un objectif national, un engagement, à propos duquel l'institution ministérielle, et par-delà l'autorité politique, pourraient être interpellées et même jugées.

Le Ministère de la Culture est devenu à un certain moment, pré-révolution, Ministère de la Culture et de la Sauvegarde du Patrimoine, réjouissant ainsi beaucoup de monde quant à cette prise de conscience de l'importance de l'héritage, riche et pluriel, du pays qui doit être pris en charge comme un secteur prioritaire dont la préservation et la sauvegarde sont désormais affichées⁴.

La Tunisie qui occupe avec l'Italie cette position centrale en Méditerranée, s'ouvrant sur ses deux bassins, tout en étant ancrée au continent africain, auquel elle a donné son nom, a toujours été, depuis la préhistoire, un lieu de rencontre, de passage, de fixation, de maturation, de rayonnement, de flux et de reflux. Ainsi, ce secteur d'une richesse exceptionnelle méritait bien cette attention nouvelle afin de donner au patrimoine la place qu'il mérite. La joie fut de courte durée, cet « appendice » rajouté à la culture fut, rapidement, abandonné, le ministère se repliant sur sa charge ou son identité première et primaire la culture ou les affaires culturelles selon l'humeur du moment.

Il ne me semble pas avoir entendu de voix audibles protestant ou s'interrogeant sur l'abandon du patrimoine dans la désignation de ce ministère. Comment interpréter cet « intermède » ? Nous pouvons longuement épiloguer à propos de cette décision, cependant elle ne peut être que révélatrice de la place qu'occupe le patrimoine parmi les objectifs officiels du pays.

⁴ Habib Ben Younes, « Lettre ouverte à Madame la Ministre de la Culture et de la Sauvegarde du « Patrimoine ». *Le Patrimoine, quel devenir, quel avenir ?* », *Le Temps*, 13/02/2015.

Patrimoine en peine de mémoire. Les institutions nationales

« Quand un vieillard meurt, c'est une bibliothèque qui brûle ». Ce proverbe africain qui est, en fait, une phrase, devenue célèbre, d'Amadou Hampâté Bâ (écrivain et ethnologue Malien), figurait dans son discours, à l'UNESCO, en 1960, dans lequel il défendait le patrimoine oral et traditionnel aussi important que celui monumental, à cette époque, ce dernier primait dans les politiques de sauvegarde. Nous n'allons pas épiloguer sur cette phrase, dicton, ou proverbe, pour rappeler que tout témoignage, toute action ou événement du moment, de l'instant peut constituer un fait patrimonial potentiel dont il faut perpétuer le souvenir. Le fait du présent que le passé de demain. La perte d'une partie de la mémoire n'est, par conséquent, qu'un déracinement, une perte d'un maillon de toute une chaîne de transmission de l'identité, particularité, singularité qui rompt cette continuité et harmonie.

Une décision « miraculeuse », qui n'a pas laissé, cependant, de traces visibles, a été prise vers la fin de sa charge par feu Hamed Karoui, alors premier ministre (1989/1999), recommandant aux divers ministères la création d'un « musée » retraçant l'historique de l'institution. Quelle fût la disponibilité des différents départements, afin de répondre à cette requête, qui avait bien un caractère officiel ?

L'INP à l'époque avait été sollicité pour une réunion, orpheline, avec le ministère de la Justice. Mais la mise en place d'une commission réunissant les archives nationales, le ministère de la culture, l'institut du patrimoine et certains représentants de la société civile a donné un caractère des plus officiels et sérieux pour l'étude de la réalisation du musée du premier ministre, dont le siège avait même été choisi, à savoir les anciens locaux des Archives Nationales, au sein même de Ksar El Bey. Malgré la réalisation d'un dossier conséquent, les caves du premier ministère abritant aussi plusieurs œuvres dignes de figurer dans un musée, le nouveau locataire des lieux M. Mohamed Ghanouchi n'avait, peut-être pas, cette fibre patrimoniale, afin de poursuivre le projet et veiller à son application par les autres ministères. Une exposition de documents d'archives va être réalisée devant les bureaux du premier ministre. Elle peut, à l'occasion, être présentée aux visiteurs officiels s'ils disposent, bien sûr, de suffisamment de temps.

Une institution officielle, dans ce paysage national, en dehors du ministère de la culture, a réussi le pari de réaliser une exposition permanente retraçant son histoire et mémoriser la naissance de la République Tunisienne. Il s'agit de l'Assemblée Nationale qui a mis à la

disposition de ce projet la grande salle de sa bibliothèque. Cette salle est-elle accessible, à tout moment, à tous les publics ? Nous en doutons bien sûr, espérons, toutefois des jours meilleurs. D'ailleurs cet exemple de repli de la mémoire, qui n'est disponible que pour les locataires des lieux, se matérialise d'une manière on ne peut plus éloquente par le Musée de la Garde Nationale, à l'Aouina, connu des membres de ce corps prestigieux et de leurs hôtes. Une belle exposition de costumes et d'autres documents constituant une partie de l'Histoire du pays y figure, loin du public.

Ces exemples montrent une mémoire en quarantaine, quand elle existe bien sûr. Une mémoire non partagée et une non mémoire, elle n'appartient plus à toute la communauté nationale mais à un corps particulier se démarquant, totalement, du but du musée qui se veut une institution ouverte au public, une institution démocratique au service de la société. Le devoir de mémoire est devenu courant dans un très grand nombre de pays où tout se muséalise et tout est muséalisable et partagé.

Les musées du «Rail » ou des chemins de Fer constituent des attractions uniques dans certains pays européens, en France, à titre indicatif, il en existe dans plusieurs villes. L'histoire, les gares, le matériel roulant, les costumes etc. Une mémoire qui évolue avec les générations, qui enregistre l'évolution technique, sociale, le vécu quotidien d'une grande frange de la société. Le projet d'un musée des Chemins de Fer, qui devait être installé dans les locaux de la société à Moncef Bey, a démarré fin 90/début 2000, avec une collecte, très difficile, de collections en rapport avec l'histoire de cette institution. Puis, comme pour des projets similaires, la roue du temps semble s'être arrêtée. Où en est ce projet aujourd'hui, nous l'ignorons tout en espérant qu'il verra le jour.

D'ailleurs, nous exprimons les mêmes souhaits pour le projet du musée, si ambitieux, du ministère de la jeunesse et des sports, qui a bénéficié d'un élan exceptionnel dans la recherche des documents d'archives, avec l'institution d'une commission permanente de suivi. Mais ce musée n'a jamais pu voir le jour tel qu'il était programmé à l'origine⁵.

⁵ Ce comité, dont j'étais membre avec les regrettés Adel Saada, haut cadre du Ministère de la Jeunesse et Brahim Mahouachi le grand journaliste sportif. Une sollicitation auprès du CIO nous a permis d'avoir, pour ce projet, toutes les affiches des Jeux Olympiques.

Nous pouvons multiplier les exemples, celui du projet du Musée des Municipalités, par exemple, qui devait s'installer dans les locaux de l'ancienne Ecole Israélite jouxtant le Palais Khéreddine⁶, mais nous ne souhaitons pas faire de cette présentation et réflexion une rubrique nécrologique ou de l'avortement, non assisté, de la mémoire plurielle d'une nation. Nous ne pouvons juger du rapport entre la « masse » et le patrimoine si nous n'abordons pas le rapport entre l'« élite » éclairée avec ce patrimoine et la politique de sa conservation et diffusion.

Nos Villes, un No Man's Land de la Mémoire

Nous remarquons, après les péripéties de la révolution et à la suite de quelques attentats perpétrés contre les différents corps des forces tunisiennes, l'apparition de certaines places portant le nom de ces « martyrs ». Parfois même, une place peut porter le nom d'un martyr n'ayant aucun lien avec le lieu où il a été « héroïsé » mais cela n'est pas notre propos. Mais qui se souvient des martyrs qui ont jalonné l'histoire du pays avant et après l'indépendance. Des rues portant leurs noms existent mais sans aucunes autres indications sur les dates ou les faits en rapport avec leur acte héroïque pour la nation.

Ces plaques sont des indicateurs commémoratifs du moment, pour une génération et plus, puis, graduellement elles ne seront plus qu'un indicateur topographique permettant de situer un lieu par rapport à un autre dans un tissu urbain. En dehors de cette fonction, importante et fondamentale, l'anonymat va entourer, petit à petit, ces noms ou ces faits, constituant une rupture de la chaîne mémorielle qui va s'estomper. Qui sont ces personnes qui ont mérité de bénéficier de cette reconnaissance leur permettent d'entrer dans la postérité ? Rares sont ceux qui peuvent répondre à cette question hormis les spécialistes. Cette situation interpelle d'autant plus que ceux qui ont eu la possibilité de déambuler dans les rues de Paris ont certainement remarqué que les plaques, identifiants les rues, portent les noms accompagnés de dates, de lieux, d'événements ou de fonctions selon le cas. Ce geste, simple, mais significatif, nous met en présence devant une attitude, une politique de préservation de la mémoire et de démocratisation de l'histoire qui ne

⁶ Les réunions préparatoires avec la direction de l'ASM Tunis ont réuni les maires de Tunis, Nabeul, Sousse et Sfax.

concerne plus uniquement le spécialiste mais elle est un fait partagé commun même dans sa plus simple expression.

Une ville ou un quartier avec une mémoire livresque, uniquement, est coupé de ses racines graduellement, génération après génération. Son identité va se diluer notamment avec la disparition de certains monuments qui n'ont pas été préservés, ou qui ne sont ni indiqués ni mis en valeur brisant ainsi le cycle de l'histoire populaire, de la tradition, du souvenir.

Les exemples sont, malheureusement, nombreux et concerneraient beaucoup de villes tunisiennes. Le quartier de Kallaline, à Tunis, associé à Bab Souika et Halfaouine constituent une encyclopédie d'histoire, de traditions et de mémoire plurielle où se mêle la vie économique/artisanale, spirituelle, politique, culturelle, sportive. Il s'agit d'un creuset d'une partie de Tunis à travers le temps. Ne peut-il pas être l'égal, dans la pratique de la mise en valeur des monuments et de la mémoire, du quartier parisien de Montmartre. D'autres quartiers symboliques et représentatifs de l'histoire de Tunis, El Hafsia ou Lafayette sombrent dans l'oubli et avec eux l'histoire de la communauté judéo tunisienne avec sa double racine locale et européenne.

Génération après génération la mémoire s'estompe et avec elle le patrimoine matériel et immatériel. Des indications, des notices et textes relatant l'histoire, comme on le voit, ailleurs en Europe par exemple, permettent de maintenir le lien avec le passé et l'entretenir, c'est ainsi que l'on peut préserver ce qui pourrait l'être encore.

Rappelons que sous l'initiative de l'Association de Sauvegarde de la Médina, celle de Tunis a été jalonnée d'indications fléchées, bichromes, traçant un itinéraire reliant les principaux monuments à travers les dédales de cet ensemble urbain. Parallèlement à l'identification des principaux monuments, mosquées, oratoires, médersas, des ateliers d'artisans célèbres ainsi que des lieux fréquentés par certaines personnalités étaient, également, indiqués. Ainsi des jalons de la mémoire permettaient à ces divers endroits de dialoguer avec le visiteur, l'anonymat est ainsi brisé et le lien avec le passé rétabli. Cependant cet effort exceptionnel, lui-même, s'est effiloché, lentement, mais sûrement.

Il y'a lieu de s'interroger sur les édiles, sur les municipalités qui gèrent ces ensembles urbains, quartiers, places, rues et leur lien avec leur patrimoine, avec leur histoire et s'ils sont sensibles à ces questions. Nous n'ignorons pas que la préservation des monuments peut dépasser les

budgets des municipalités, cependant il y'a beaucoup d'autres actions de sensibilisation, auprès des autorités, des sponsors, des citoyens, au moins pour ne pas dégrader puisque l'on ne dispose pas de moyens pour restaurer. Le pouvoir moral des édiles est important.

Il est difficile de donner à chaque rue ou quartier un nom en rapport avec l'histoire des lieux, personnalités ou autres, on note, cependant la profusion des noms génériques, partout dans le pays, indifféremment dans toutes les villes : Ezzouhour, el Yasamine, Essaada, autant de jolis noms cachant une paresse intellectuelle.

Nos édiles sont-ils conscients que, de par leur charge, ils constituent un élément et un rouage important dans la préservation du patrimoine et la sauvegarde de la mémoire. Le rapport ville, édile est une tradition historique dans notre pays depuis le sufétat punique aux magistrats de l'époque romaine, mais ce n'est pas là notre propos.

Beît el Hekmaoù la sagesse assoupie !

Le rapport entre la symbolique d'un monument et la rupture avec l'élite intellectuelle pourrait-il être illustré par l'épisode Beît el Hekma ? En effet cette honorable institution, l'Académie Tunisienne des Sciences, des Lettres et des Arts, est installée depuis plus d'une trentaine d'années dans un palais, propriété du général Zarrouk racheté ensuite par la famille de feu Lamine Bey qui en fit, après son intronisation, l'un des sièges de son autorité beylicale.

Ce monument historique, sans contestation possible de son statut, a vécu, aussi, le déroulement de plusieurs péripéties précédant l'indépendance du pays, notamment les discussions tuniso-françaises. Il s'agit d'un lieu de mémoire par excellence. Malgré ce statut et au moment d'un projet de « restauration », ou une autre action, les armoiries ornant le sommet de la façade ont été, fortement, endommagées et même plus. S'agit-il d'un accident, d'une méprise, d'une bavure, d'un disfonctionnement du chantier ? Autant de questions, mais pour un même résultat inqualifiable.

Une certitude, qui ne fera pas plaisir à beaucoup, la fragilité du lien entre l'élite et le patrimoine se manifeste dans cet acte. Cet acte, qu'on ne peut qualifier d'accident dans ce genre de monument, n'est pas susceptible d'arriver dans un autre pays qui respecte son patrimoine. Etant donné que ces armories, nouvellement reconstituées, ne peuvent plus se prévaloir d'être totalement authentiques, il va falloir compter sur l'oubli. La mémoire étant courte et plus particulièrement celle qui

concerne le patrimoine⁷. Mais puisque nous sommes à Carthage, restons-y.

Patrimoine et société, la revalorisation nécessaire

Il faut sauver Carthage

Le 19 mai 1972 René Maheu, directeur général de l'UNESCO, clôturait son discours, mobilisateur, pour le lancement de la grande campagne de fouilles archéologiques internationales sur le site de Carthage, qui sera inscrite, par la suite, en 1979, sur la liste du Patrimoine Mondial de L'UNESCO. En 1985 le Parc Archéologique Carthage-Sidi Bou Saïd voyait le jour. Mais où en sommes-nous depuis ces années de gloire ? Le site, proprement dit, où s'interpénètrent les vestiges antiques et la vie moderne, attise les convoitises et n'arrive pas depuis presque une trentaine d'années à fixer, légalement, son Plan de Protection et de Mise en Valeur, le fameux PPMV dans le jargon juridico-technique, qui va permettre de réglementer toutes les actions dans ce périmètre. De ce fait, et sans rappeler les péripéties pré et post révolutions au cours desquelles certaines parcelles du site de Carthage furent classées ou déclassées, au grès des humeurs ou plutôt des intérêts des politiques. Ainsi nul n'ignore, actuellement, que le site, aussi prestigieux soit-il, risque de figurer sur une liste rouge préfigurant son déclassement.

Carthage, dont la Constitution fût vantée par Aristote, n'arrive, pas jusqu'ici, à se doter juridiquement d'un plan de protection et de mise en valeur. Si le Quartier Magon, peut recevoir, convenablement, les visiteurs, celui des vestiges paléo-chrétiens, jadis ouvert au public, est une véritable jungle, sans s'attarder sur l'état actuel des ports puniques, jadis joyaux du site et on peut multiplier ainsi les exemples. Où en est la protection véritable, la valorisation, la promotion de cette Capitale de la Méditerranée que l'on doit tirer de cette consécration et reconnaissance internationale par ce classement sur la liste du patrimoine mondial. Telle est la question qu'il faudrait poser directement aux politiciens.

D'ailleurs qu'en est-il de tous les sites, médinas et monument figurant sur la liste du patrimoine de l'Humanité, Kerkouane et Dougga, Tunis et Sousse ou l'Amphithéâtre d'ElJem ? Sont-ils aussi valorisés

⁷A propos de ce chantier l'INP a assuré n'avoir pas été informé et n'avoir délivré aucune autorisation. *Kapitalis*, 19/03/2019.

faisant d'eux des produits culturels, éducatifs, touristiques et économiques.

La course poursuite pour le classement, épisode deux

S'il n'y'a pas eu, jusqu'à présent, une évaluation sur l'apport de l'inscription des sites déjà figurant sur la liste du patrimoine mondial et son incidence sur les domaines de la conservation, préservation, éducation, exploitation et développement économique et social, pourquoi cet engouement à vouloir en inscrire d'autres. L'inscription, comme l'illustre le cas de Carthage où les contraintes n'ont pu jusqu'ici être surmontées, a des exigences, également, qu'il faut remplir par la suite. Il ne s'agit pas d'un simple acte honorifique.

Les dernières années ont enregistré un engouement pour l'inscription d'éléments patrimoniaux sur cette fameuse liste avec à leur tête l'Etat tunisien par le biais du ministère de la Culture et certaines associations afin de placer, sur la liste indicative, en prélude au classement, pèle mèle, des sujets et monuments divers.

La Tunisie peut se prévaloir de l'inscription du savoir-faire millénaire des potières de Sejnane sur la liste du patrimoine immatériel de l'UNESCO, rappelons que cet acte de reconnaissance est le fruit d'un travail qui a été entamé depuis le milieu des années 90. Espérons, par ailleurs, que ces potières authentiques maintiennent le cap de l'authenticité et ne seront pas poussées, sous la pression, à des innovations ridicules. Mais le ministère de la Culture nous a gratifié d'un choix des plus bizarre, le classement de la Table dite de Jugurtha, qui a connu une renommée nationale grâce à l'association du nom de ce prince numide et de ses faits d'armes contre Rome à ce lieu, ce qui n'est nullement prouvé par les historiens de tout bord. Comment pouvons-nous interpréter ce choix, cachant peut être des ambitions politiques, et toute la publicité faite autour ? D'ailleurs cette proposition n'a pas manqué de faire jaser plus d'une personne.

Cet exemple n'est-il pas édifiant quant à l'utilisation du patrimoine comme un outil politique sans une instruction sérieuse du dossier, ce qui a porté préjudice à l'image de la Tunisie. Nous espérons que Djerba et les ksours et autres habitations troglodytiques, qui aspirent, aussi, à cette reconnaissance internationale puissent, en cas de classement, répondre à toutes les exigences de ce nouveau statut ce qui n'a pas été le cas pour les autres sites. Ces sites devront s'intégrer dans la vie collective pour leur compréhension, conservation, valorisation et promotion.

Le Patrimoine et le citoyen lambda

Le patrimoine, notamment archéologique, a toujours été un objet de convoitise. Les ruines de Carthage ont servi à bâtir non seulement Tunis mais aussi d'autres monuments de la rive nord. Les navires accostaient pour se servir dans cette carrière unique par sa qualité et son immensité. Le pillage des sites archéologiques, tout type confondu, fait partie intégrante de notre histoire et depuis le 19^{ième} siècle des personnalités gravitant autour du pouvoir politique ont été très actives dans ce pillage et trafic. Des collectionneurs particuliers, soit en Tunisie, soit à l'étranger, ont été les commanditaires de plusieurs fouilles ou plutôt de vols planifiés. Plusieurs collections s'exposent, d'ailleurs, dans plusieurs musées, même au-delà de l'Atlantique. Malgré les efforts de toutes les autorités confondues, notamment après l'indépendance, ce phénomène a constitué une véritable plaie.

Après la Révolution de 2011 cette situation s'est encore aggravée, les fouilles clandestines ont pris une autre tournure. Désormais, il s'agit d'une recherche de supposés trésors qui va conduire à des destructions de monuments. Des sites archéologiques seront envahis par un urbanisme sauvage détruisant, ainsi, une partie de notre histoire, de l'histoire de l'Humanité. Des atteintes aux vestiges du passé, mais aussi à d'autres emblèmes sociétaux tels les mausolées de Sidi Bou Saïd ou Essayda Manoubiya, pour ne citer que ceux-là ont été enregistrées. Un vandalisme d'une nouvelle couleur et idéologie augurant d'une renaissance de l'obscurantisme et de l'intolérance voit le jour.

Au démontage des éléments d'architecture et décoratifs des demeures de la Médina de Tunis, pendant un long moment, fait suite la destruction, sans discernement, d'immeubles et surtout de villas de l'époque coloniale, témoins d'une époque, d'un art, d'un moment où la Tunisie adhéraient et participait aux styles et décors architecturaux méditerranéens. Normalement nous nous reconnaissons dans tout ce que ce pays recèle. La profanation des cimetières chrétiens ou surtout juifs est un autre exemple de cette rupture morale et de l'élargissement de cette tare de l'intolérance au-delà du trafic et du profit mafieux.

Un rapport, généralement, conflictuel malgré quelques « résistances » qui ne peut être combattu que par une reconstruction à partir de la base, par l'éducation, la sensibilisation, la législation et son application mais également et surtout montrer l'apport du patrimoine

dans la promotion économique et touristique et les bénéfices que peut en tirer chaque communauté.

Patrimoine et avenir, acteurs et moyens

Un miracle sans lendemain, le Projet Charfi–Boulares.

L'Etat est le garant de la continuité des institutions et de leur fonctionnement normal, mais aussi et surtout des programmes fondamentaux, quand ils sont futuristes et avant-gardistes censés déterminer la personnalité des futures générations. Cela est bien sûr utopique, totalement ou partiellement, selon les cas. Cependant, certaines décisions politiques auraient pu, si elles avaient pu survivre à leurs initiateurs et se poursuivre jusqu'aujourd'hui, forger et former des générations différentes.

Une décision commune des ministères de l'Education Nationale et de la Culture, mais surtout de deux ministres, feux Mohamed Charfi et Habib Boularès qui, au cours d'une visite commune au Musée National du Bardo, ont lancé le programme de visites scolaires obligatoires aux sites et musées les plus proches de leurs institutions éducatives. Ces visites étaient censées ancrer, entre autres, la notion du patrimoine par la découverte des vestiges et des musées et par conséquent l'histoire du pays⁸.

Ce programme qui aurait pu forger le citoyen du futur qui assume son histoire, respecte son patrimoine, s'est effiloché graduellement mais sûrement, pour des raisons budgétaires, peut-être, et ne constitue plus qu'un souvenir de certains nostalgiques qui l'ont soutenu à l'époque. Une trentaine d'années, après sa mise en place, on aurait pu voir naître une génération réconciliée avec son patrimoine. Ainsi ce mirage né d'une initiative de personnalités exceptionnelles, visionnaires, n'a pu leur survivre. L'Etat a ses raisons que la raison ignore, d'où la nécessité d'un nouveau départ, mais à quel prix. En tous les cas ce programme peut retracer la route pour l'avenir.

⁸ De petits guides en arabe ont été publiés à l'occasion pour les élèves et proposés à un prix symbolique de 200 millimes, ils concernaient les musées du Bardo et Carthage et le site d'El Jem.

Quelles solutions ?

Rappelons que la protection du patrimoine culturel ou naturel n'est pas une affaire interne, nationale, tuniso-tunisienne, puisque notre pays est signataire de plusieurs chartes et conventions internationales, depuis la convention de l'UNESCO de 1972, dite de Paris, pour la protection du patrimoine mondial, culturel et naturel. Cette convention stipule bien, dans l'un de ses articles, que chacun des Etats signataires « *reconnaît que l'identification, la protection, la conservation, la mise en valeur et la transmission aux générations futures du patrimoine culturel et naturel...situé sur son territoire, lui incombe en premier chef* ».

On ne peut, normalement, solliciter l'assistance internationale si l'on n'a pas assuré les ressources possibles pour entourer ce patrimoine de la sollicitude possible. Cependant le rapport avec le patrimoine national, notamment historique et archéologique, ne se distingue pas dans les politiques qui se succèdent, avant mais surtout après la révolution, par une vision claire et des objectifs, d'un intérêt national, identifiés, planifiés puis réalisés. Plusieurs projets d'envergure ont été entamés, non achevés, non évalués puis, tout simplement abandonnés. Dans ce cas, comment pouvons-nous incriminer le citoyen moyen si l'exemple, au sommet, n'existe pas.

Les solutions ne sont pas faciles, car elles relèvent d'une prise de conscience générale que le patrimoine est un héritage commun, partagé, national mais aussi universel, hérité mais qui doit être préservé et surtout transmis aux générations futures. Toutes les générations en sont responsable successivement.

Mais comment œuvrer pour la naissance d'un citoyen nouveau conscient que ce patrimoine, n'est pas une monnaie d'échanges, un outil de propagandes politiques ou un produit à promouvoir pour les touristes, mais bel et bien une part de soi, une accumulation millénaire matérielle et immatérielle, d'expériences plurielles dans tous les domaines, pour chacune des époques.

Il faudrait, tout d'abord, une prise de conscience politique, Etat et partis politiques qui doivent admettre que la souveraineté, au-delà de la justice, la défense ou l'intérieur, est celle du savoir. Les ministères de la souveraineté morale, ceux de l'éducation, l'enseignement supérieur, la culture ou la jeunesse, qui bâtissent l'avenir et forgent l'avenir de la nation doivent harmoniser leurs actions afin d'atteindre les buts prédéfinis.

Regardons les exemples qui viennent d'ailleurs, sur l'autre rive, par exemple, où l'art, l'histoire, la visite des musées, les ateliers de sensibilisation sont institutionnalisés depuis les années préparatoires avant même le début de la scolarité⁹.

Le futur ne peut être bâti que par la politique du présent. Une politique nationale qui donne au patrimoine tout l'intérêt qu'il mérite dans l'éducation et ce dès les premières années. Par ailleurs, une restructuration et un renforcement des cadres institutionnels, législatifs et juridiques du patrimoine doit être considéré comme une priorité nationale. L'état et le politique doivent être les promoteurs officiels de cette prise de conscience patrimoniale, mais il faut, également, d'autres locomotives. En effet c'est à l'Université de franchir ses murs et d'aller vers la société, les institutions, la population. Les études, mémoires, thèses, résultats de séminaires, conférences, constituent une banque du savoir qui est consommée en interne, par des spécialistes, pour des spécialistes coupés de la société qui est leur champ d'études. Ces milliers d'ouvrages, dans tous les domaines, qui crouissent sur les rayons des bibliothèques ne bénéficient aucunement, ou exceptionnellement, au pays.

Les chercheurs, qui sont en première ligne face à ce patrimoine, doivent prendre conscience de leur rôle présent et futur dans la conscientisation de la classe politique sur l'importance de notre patrimoine national qualitativement et quantitativement. Tout un chacun, associations, journalistes, le commun des mortels doit connaître le fruit et les résultats des recherches, une démocratisation du savoir patrimonial est indispensable.

Les communes avec leur double casquette, un pouvoir de décision, mais aussi une proximité du patrimoine côtoyé au quotidien. La composition variée des conseils municipaux et régionaux est à même de constituer un chaînon de communication et de décision entre la société civile et les autorités politiques. Les labels, Villes et Pays d'Art et d'Histoire, Villes et Villages d'Art et de Patrimoine ou Villes et Villages Fleuris existent ailleurs, en France, pourquoi ne pas s'en inspirer et ouvrir d'autres perspectives patrimoniales harmonisées au service du citoyen.

Le travail associatif est un levier principal, sinon déterminant, dans la politique de sauvegarde. Son travail doit être encadré, canalisé, il

⁹ Hela Hazgui, « Créer un public d'histoire. Des Musées nocturnes pendant le mois de Ramadan », *La Presse*, 18/ 09/2010.

ne s'agit pas de nourrir l'esprit de clocher et de défendre une partie incongrue du territoire. Il faudrait être porteur de projets, harmonieux, pour le bien immédiat, à moyen et long terme de la localité, la région et le pays.

La valorisation du patrimoine a toujours été un objectif recommandé par les conventions internationales, sachant que le citoyen, en tirant profit de ce patrimoine, en sera le premier gardien et promoteur. Il est impératif, donc, de le sensibiliser et de l'associer d'une manière ou d'une autre dans le processus d'exploitation.

La Tunisie est détentrice de l'un des plus riches patrimoines méditerranéens, le poids de sa conservation est énorme, compte tenu des conditions économiques du pays, mais c'est une nécessité. Par cet effort qui doit découler sur sa mise en valeur, le patrimoine peut être un facteur de développement économique et social, les exemples foisonnent, ailleurs, dans les pays qui ont reconnu sa vraie valeur.

Carthage, Tanit, Hannibal, il faudrait assumer leur héritage comme Massinissa, Micipsa, Jugurtha et la liste est longue pour toutes les époques de notre histoire. Il ne s'agit pas d'accoler leurs noms à des manifestations, une sorte d'alibi historique, un slogan, banalisé avec le temps. Passons du Slogan à l'Action !!! Mais le chemin est long... Ne désespérons pas.

La violence qui fait ravage : « tout le monde s'engage »

Donia Remili

Docteure en psychologie

« L'ignorance mène à la peur, la peur mène à la haine, et la haine conduit à la violence. Voilà l'équation », Averroès.

Avec un peu de recul, sur la dernière décennie, qui a suivi les mouvements sociaux, on s'aperçoit qu'une bonne partie du globe en a été secouée, dont la Tunisie, qui n'a pas été épargnée. Plus encore, elle a été considérée comme l'étincelle qui a mis le feu aux poudres, après ce qui a été convenu d'appeler « la révolution du Jasmin », (14 janvier 2011). Ce contexte sociopolitique a fait émerger plusieurs phénomènes sociaux, dont un, essentiellement, ne pouvant passer inaperçu, est celui de la violence. Ce phénomène social a, visiblement, constitué le point d'orgue des mutations sociales dans notre pays. Cette violence ne s'est pas cantonnée à des cas isolés, ou temporaires, elle est, quasiment, devenue la règle, et monte crescendo au point où l'on ne sait plus encore, jusqu'où ! De ce fait, les violences s'installent, à la première loge, dans notre société, faisant des ravages, et multipliant les dommages, à tous les niveaux et dans tous les systèmes sociaux, du micro au macro.

Pour mieux comprendre ce phénomène, nous avons jugé judicieux de décortiquer certains de ses mécanismes, avec, à l'appui, quelques exemples de situations de violence tels des visages différents à une seule tête : la violence. Ce qui intrigue face à cette hausse de violence, c'est, particulièrement, son caractère intense et très fréquent, qui laisse supposer le poids de plusieurs facteurs externes et internes sur le plan politique, social, psychologique, économique, culturel....

Face à la gravité de ce fléau, il serait temps de tirer la sonnette d'alarme, comme il semble crucial, aussi, de consolider les engagements des acteurs impliqués dans la lutte contre ce phénomène. Lorsqu'on parle

de violence, on ne peut que l'envisager au pluriel, car elle a plusieurs facettes, elle est protéiforme et très complexe. La définition de la violence, telle que proposée par, l'Organisation Mondiale de la Santé¹(ci-après OMS) est : « *La menace ou l'utilisation intentionnelle de la force physique ou du pouvoir contre soi-même, contre autrui ou contre un groupe ou une communauté qui entraîne ou risque fortement d'entraîner un traumatisme, un décès, des dommages psychologiques, un mal développement ou des privations*».

Pour cerner le contour de notre problématique, il serait intéressant de savoir, face à cette hausse vertigineuse de la violence, pourquoi cette tendance à la banaliser et à la légitimer, notamment dans notre société, et comment doit-on s'engager tous afin d'y remédier ?

Ampleur du phénomène de la violence en Tunisie et ailleurs

En se référant aux données statistiques du dernier rapport de l'Observatoire Social Tunisien (ci-après OST) concernant le mois du novembre 2019, les résultats révèlent des chiffres assez alarmants concernant certaines formes de violences (individuelles ou collectives), perpétrées dans des contextes et des régions disparates de la Tunisie.

Ce qui a été, par ailleurs, frappant, en Tunisie, en novembre 2019, ce sont les chiffres avancés par l'Observatoire Social Tunisien (OST), qui a montré une fréquence élevée de la violence criminelle de l'ordre de 36,39%, la violence émotionnelle a constitué 23,21%, des cas, la violence familiale, était de l'ordre de 8,78%, ensuite vient, la violence interpersonnelle soit, 8,06%, et à la dernière marche de l'échelle ressort la violence sexuelle avec 7,59% des cas recensés. Il convient, également, de noter, qu'il existe une baisse de la violence dans le domaine éducatif, contrairement à la violence commise dans le domaine sanitaire, qui maintient quant à elle un taux assez élevé.²

¹ (OMS), *Rapport mondial sur la violence et la santé : La violence- un défi planétaire*, Département Prévention de la violence et des traumatismes, Genève, Suisse, 2002. p.5.

² Forum Tunisien des Droits Economiques et Sociaux (FTDES) - l'Observatoire Social Tunisien (OST), *Le phénomène de la violence en Tunisie en 2019*, repéré le 6 mai 2020 à : <https://ftdes.net/rapports/violences2019.pdf>

La violence conjugale, connaît aussi une hausse alarmante, en Tunisie et ailleurs. Selon les déclarations de (OMS), les violences conjugales sont les plus répandues. Par ailleurs, les données montrent que 35 % des femmes dans le monde subissent des violences physiques ou sexuelles au sein ou en dehors de leur couple. Sachant que, la plupart d'entre elles ne cherchent pas à obtenir de l'aide et n'en parlent à personne.³

Selon le rapport d'enquête nationale sur la violence à l'égard des femmes ONFP –AECID en Tunisie, en 2010, *« la prévalence globale est définie par l'existence d'au moins une des violences physique, psychologique, sexuelle et économique. Selon ce critère, 47.6% des femmes âgées de 18 à 64 ans, ont déclaré avoir subi au moins une des formes de violence durant leur vie. Il n'existe pas de différence statistiquement significative entre le milieu urbain et le milieu rural »*.⁴

Il convient de rappeler, à ce niveau, que cette violence, connaît actuellement et surtout avec l'émergence de la crise sanitaire qu'est la pandémie du « covid-19 », une hausse alarmante multipliée par cinq suite au confinement, imposé par l'Etat comme mesure de prévention contre la propagation de l'épidémie, et ce, en comparaison aux chiffres recensés en même période durant l'année précédente.⁵ Ce même constat, a été fait dans d'autres pays, en France, en Australie, au Canada Mais en dehors de cette pandémie qui demeure une conjoncture sanitaire et sociale particulière et ponctuelle, les indicateurs de cette violence restent effrayants.

³ Banque Mondiale, « Selon une étude de la Banque mondiale, plus d'un milliard de femmes ne bénéficient pas d'une protection juridique contre les violences sexuelles conjugales ou intrafamiliales », 2018, repéré le 3 mai 2020 à : <https://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2018/02/01/more-than-1-billion-women-lack-legal-protection-against-domestic-sexual-violence-finds-world-bank-study>

⁴ ONFP –AECID en Tunisie. « Rapport d'enquête nationale sur la violence à l'égard des femmes ». Dans, Projet de Coopération ONFP/AECID « Promotion de l'Équité de Genre et Prévention de la Violence à l'Égard des Femmes ». 2010, repéré le 25 Avril 2020 à : <http://www.medcities.org/documents/10192/54940/Enqu%C3%AAt+Nationale+Violence+envers+les+femmes-+Tunisie+2010.pdf>

⁵ Asma Shiri Laabidi, Ministère de la Femme, de l'Enfance et des Personnes âgées. « Forte augmentation des violences conjugales en Tunisie à cause du confinement ». 2020, repéré le 29 Avril 2020 à : <https://www.voaafrique.com/a/forte-augmentation-des-violences-conjugales-en-tunisie-%C3%A0-cause-du-confinement/5359123.html>

Pour ce qui est de la violence scolaire, et afin de donner une mesure approximative de l'ampleur prise par le fléau, nous nous sommes référés aux dernières statistiques concernant le phénomène dans le milieu scolaire en Tunisie, telles que présentées par des responsables du ministère de l'éducation⁶ en 2014. Ainsi, durant l'année scolaire 2011-2012, près de 3000 agressions physiques et verbales ont été enregistrées contre les enseignants et le personnel des écoles, dont 1200 ayant fait l'objet de procès-verbaux auprès des instances judiciaires. Par ailleurs, il a été enregistré, sur la même période, 5500 actes de vandalisme contre les institutions scolaires, occasionnant des dégâts estimés à 32 millions de DT (De quoi construire 16 écoles). Les responsables ont précisé que, le maximum d'actes de violence survenait en fin d'année scolaire.

En ce qui concerne la violence au travail, malgré le fait qu'on ne dispose pas de statistiques exhaustives, certaines études avancent des chiffres préoccupants, quoi qu'ils ne reflètent pas la réalité de ce phénomène. Le ministère de la santé ainsi que l'Union des médecins spécialistes libéraux (UMSL), relèvent, qu'en 2011, les violences touchant les professionnels de la santé ; (personnel médical et paramédical ainsi que les établissements hospitaliers), qui se chiffraient à 272 actes de violence. Un phénomène qui, selon les professionnels a pris de l'ampleur depuis la révolution. D'après une étude réalisée en 2019, sur un échantillon de 202 infirmiers, exerçant dans trois hôpitaux de Tunis, la violence a été estimée, à 75% de l'ensemble de ces professionnels.⁷

Concernant le suicide comme une autre facette de la violence, et selon l'OST, relevant du FTDES, 268 cas de suicide et tentatives de suicide, ont été enregistrés en 2019, ce qui témoigne d'une baisse de 42,6% en comparaison à 2018 (467 cas). Quant au dernier rapport mensuel du FTDES, 30 cas de suicide et de tentative de suicide ont été enregistré, en mois d'avril 2020, dont 87 % chez les hommes. Le groupe

⁶ Mondher Afi, « La violence dans le milieu scolaire », conférence de presse, par le commissariat régional de l'éducation, et l'Union régionale du Travail (UGTT), au Palais des sciences de Monastir (le 21 mars 2014).

⁷ Donia Remili, *Violences et souffrances en milieu hospitalier : le cas des infirmiers du gouvernorat de Tunis*, thèse de doctorat en psychologie, Conservatoire national des arts et métiers-CNAM/Université des lettres, arts et sciences sociales - Tunis I. Faculté des sciences humaines et sociales, 2019, p.2.

d'âge de 26-35 ans et 36-45 ans ont été les plus touchés par ces actes de suicide et tentative de suicide avec un pourcentage d'environ 66%. Le suicide et les tentatives de suicide, par automutilation ont représenté la forme la plus courante à laquelle les victimes ont eu recours (9 cas) avec 30% du total des formes de suicide observées, suivies du suicide par immolation de 27%, du suicide par pendaison de 23% et le saut et la précipitation à hauteur de 10%⁸.

Ce constat, a été récemment appuyé par les déclarations de certains psychiatres, et médecins qui relèvent une augmentation remarquable des cas de suicide, en avril 2020, suite à la détérioration de conditions de vie sociale et économique liées au confinement imposé lors de l'épidémie du coronavirus. Selon la même source, les modes de suicide concernent des jeunes adultes, qui ont choisi de commettre l'irréparable, étaient soit ; l'auto-immolation, mutilation, ou par précipitation... Ce taux a augmenté durant le confinement de 30%, par rapport aux moyennes habituelles.⁹ De ce fait, il constitue un des problèmes de santé publique, qui mérite plus d'engagement de la part de l'Etat et de tous les acteurs impliqués dans sa prévention et sa prise en charge.

En s'intéressant de près au sujet du terrorisme, considéré lui aussi comme un des visages des violences extrêmes et très graves, à travers les attentats, et les tueries individuelles ou collectives en Tunisie, un constat flagrant, en a montré une recrudescence remarquable notamment depuis 2011. Selon des sources officielles, le nombre des tunisiens répertoriés comme des terroristes, ne dépasse pas les 2929 personnes, en 2015. Or,

⁸ OST, 2019, cité par le *Journal Espace Manager* : « 268 cas de suicide et tentatives de suicide enregistrés en 2019 ». Tunisie 2020, repéré le 30 avril 2020 à : <https://www.espacemanager.com/tunisie-268-cas-de-suicide-et-tentatives-de-suicide-enregistres-en-2019.html>

⁹ جريدة الشروق، (2 ماي، 2020)، "أسباب اقتصادية واجتماعية ورائها. ارتفاع حالات الانتحار خلال الحجز الصحي"، على الموقع: <http://www.alchourouk.com/article/%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%87%D8%A7%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A?fbclid=IwAR3pFvnScke4KhhDhDgpgggnC6xq--NkKZ5n9mb5ncphPciHK5ymfnmlj9g>

les rapports des Nations Unies affirment que ce nombre a atteint les 5500 terroristes, répartis sur la Syrie, la Lybie, le Mali, le Yémen. Et dans une autre version du « Firl Center for Studies », une étude menée sur la question en 2019, a retrouvé un nombre frôlant les 12.800 terroristes.¹⁰ Force est de constater que ces chiffres ne peuvent que semer la terreur auprès des Tunisiens, qui manifestent tantôt des réactions de déni, tantôt de refoulement, et parfois de banalisation face à ces actes intolérables. Ce qui nous a amené à scruter de près ces réactions pour comprendre les fondements psychologiques de leurs attitudes, en apparence incompréhensibles.

Lecture psychosociale des principales facettes de la violence : contexte, mécanismes et exemples concrets

Afin de mieux comprendre ce fléau, nous estimons fondamental, de nous appuyer sur des exemples concrets, illustrant, ainsi, notre constat fondé sur plusieurs visages de la violence, qui ne cessent de nous marquer chaque jour. Cette montée de violence semble s'alimenter de contextes ; (spatial, temporel, culturel, socio-économique, politique...), dans lesquels elle se perpétue. Si, autrefois, on dramatisait ces faits (violence), on a aujourd'hui, plus tendance à les banaliser ! Il y a lieu de nous demander ici, s'il ne s'agit pas d'une attitude adaptative de la part des victimes, ou si elle traduit une mobilisation de mécanismes et stratégies défensifs pour pouvoir « survivre » ?

Nous allons, en effet, mieux appréhender toutes ces interrogations au fur et à mesure que nous avançons dans l'analyse de ce phénomène.

Exemple N°1 : le cas de la violence conjugale : « la violence la plus prévisible ! »

Ce mal de société grandissant, qu'on appelle violence conjugale ou domestique, que ce soit en Tunisie, ou ailleurs, constitue depuis longtemps un problème épineux, et en même temps tabou, malgré les efforts de sensibilisation des acteurs militants dans ce domaine. Qu'elle

¹⁰ (FTDES)- (OST), rapport du mois d'avril 2020, repéré le 05 mai 2020 à : <https://ftdes.net/ost-rapport-avril-2020-des-mouvements-sociaux-suicides-et-violences/>

soit physique, verbale ou psychologique, la violence conjugale n'est nullement acceptable, ni justifiable. Mais hélas, nous sommes, aujourd'hui, bien loin de cet objectif « tolérance zéro », en termes de violence à l'égard des femmes. En outre, ce qui amène à l'inquiétude dans ce genre de violence, c'est particulièrement son côté invisible, qui se cache derrière les portes des maisons. Et que les familles, les voisins... considèrent, souvent, comme étant « le sel de la vie », ou « une affaire de famille », et qu'il ne faut pas s'en mêler, ni en faire un drame... jusqu'à ce que, justement, le drame survienne.

Cette violence, en plus du fait qu'elle soit invisible comme on l'a expliqué plus haut, est, aussi, prévisible. En effet, elle l'est, car elle est attendue chaque jour ou chaque mois... du moment que l'agresseur n'en est, généralement, pas à son premier acte ! Le dilemme, est que la femme victime de violence espère que cela ne se reproduira pas, alors que le partenaire violent, non seulement, la reproduit mais, en plus, il l'amplifie chaque fois davantage, afin de contrôler un peu plus la situation en enfermant sa victime dans une quadrature du cercle. Echaudé par un sentiment d'impunité, l'agresseur ne se décourage jamais. Il arrive, par contre, souvent, à décourager sa victime, entre autres, de porter plainte contre lui.

En outre, ces femmes avancent souvent que c'est « normal » que des disputes se déclenchent au sein d'un couple, ou qu'une femme reçoive parfois une petite gifle, ou qu'elle soit traitée de « stupide » ou de « détraquée » ou... Certaines femmes croient jusqu'à aujourd'hui, qu'être violentées par leurs partenaires, ce n'est pas réellement de la « violence », mais plutôt, la conséquence « logique », des problèmes de la vie qui poussent « parfois » un homme ayant du caractère, et avec le stress quotidien, à s'emporter et à commettre quelques « bêtises », qui sont au final, et au nom de l'amour, rémissibles!

Ce mode d'attitudes et de conduites, qui émanent de ces femmes, et qui paraît paradoxalement, inconcevable de l'extérieur, mais justifiable par les victimes, est devenu « un cliché » connu de tout le monde, des cliniciens, des chercheurs, mais, à contrario, pas d'elles-mêmes. Il s'agit en fait, d'un mode de fonctionnement, qui n'est en

réalité qu'une sorte de spirale infernale qui tourne autour de souffrances, violences, défenses, silences... souffrances... Effectivement, les comportements des acteurs de violence envers ces femmes, comme l'explique « Lopez », est semblable à une forme de « vampirisme », qui va progressivement « vider » la victime de sa force vitale, et de toutes ses capacités décisionnaires, pour l'enfermer et l'isoler de plus en plus¹¹.

Ce cycle interminable, bien connu par l'agresseur, sous-estimé par la victime, traumatisant pour les enfants, et énigmatique pour l'entourage... sous-tend, vraisemblablement, des mécanismes socio-psychologiques, culturels, spirituels, socio-économiques... C'est pourquoi, on observe chez certaines de ces femmes victimes de violences, un ensemble de réactions assez fréquentes et typiques, se traduisant souvent par, des formes de mutisme, « d'autisme »... mais aussi, de banalisation de tout ce qu'elles subissent de cette violence.

Exemple 2 : La violence à l'école : « La violence la plus pénible ! »

Charlot Bernard, disait, « *La question des violences scolaires, plus que d'autres, bouscule des représentations sociales qui ont valeur fondatrice : celle de l'enfance (innocente...), celle de l'école (havre de paix...), celle de la société elle-même (pacifiée en régime démocratique...)*.¹² D'après les données statistiques indiquées plus haut, concernant la violence scolaire, une exacerbation significative de ce phénomène a, effectivement été enregistrée à la faveur de la révolution tunisienne, puisqu'avant ces événements, comme par exemple pour l'année 2004 / 2005, il n'avait été enregistré que 2063 actes de violence en milieu scolaire, et pas plus de 86 cas de vandalisme contre des institutions éducatives.

Selon l'Observatoire Nationale de lutte contre la violence scolaire en Tunisie, les données statistiques ont recensé 4568 agressions

¹¹ Gérard Lopez, *Le vampirisme au quotidien*, Paris, L'esprit du temps, 2001.

¹² Bernard Charlot, « Problèmes politiques et sociaux », *Revue française de pédagogie*, n°123, 1998, pp. 165-169.

perpétrées à l'encontre des cadres éducatifs, en 2019. (Soient, 2266 violences verbales et 2302 violences physiques). Cette même source ajoute que le taux de violence a augmenté de 3% entre 2018 et 2019¹³. Cette recrudescence des actes de violence n'a pas cessé d'alimenter les premières pages de la presse tunisienne, qui ne cessaient de traiter de ce phénomène et d'énumérer les agressions envers le cadre éducatif, et leurs conséquences comme les grèves, les suspensions de cours et autres¹⁴.

Dans ce contexte tunisien, il paraît que l'évolution du phénomène, est fortement liée à la mutation sociopolitique qu'a connue la Tunisie après la révolution de 2011. Avant, la violence se manifestait par de simples bagarres entre élèves, à l'intérieur ou à l'extérieur de l'enceinte scolaire, ou plus rarement entre un élève et un représentant de l'administration, mais pratiquement jamais, de violence à l'encontre d'un enseignant, et encore moins entre des parents et des enseignants.

Actuellement, presque dix ans après la révolution, on assiste à un chambardement total de ce phénomène. On dit chambardement et non pas évolution, car ce n'est pas un processus à caractère progressif... C'est un changement brusque, qui a fait chambouler les perceptions, les valeurs, et transformait les pratiques chez les élèves, les enseignants et les parents. Il convient de rappeler qu'auparavant, l'enseignant, quel que soit le niveau d'enseignement qu'il dispensait, bénéficiait d'une image «noble» mieux encore, une image «sacrée», puisqu'on dit « l'enseignant a failli être prophète ».

Aujourd'hui, effectivement, on vit une forme de violence, où l'élève se permet d'insulter, d'agresser verbalement, voire

¹³ ماهر جعيدان، "العنف المدرسي خطر يهدد المسارات التربوية في تونس"، 14 فيفري 2020

<https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%88%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%AC%D8%B9%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%86/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%DB%8C%D8%B1>

¹⁴ Donia Remili, « L'école Tunisienne : un sanctuaire de paix et de sciences ou un terreau de violence ? », in Ewa Szczepankiewicz et Aissa Kadri (dir.), *North Africa in the process of change*, Cracovie. Ed, Ksiegarnia Akademicka, 2015, pp.343-361, [en ligne] DOI : 10.12797/9788376386553.23.

physiquement, un enseignant, avec beaucoup de froideur, et d'insouciance... Mieux encore, le paradoxe de ces agressions qui se multiplient, se traduit par le fait, qu'elles soient perpétrées par les parents, des demandeurs de prestation, vis-à-vis de la personne à la quelle ils sont censés, en connaissance de cause, faire appel pour aider leur enfant, et parfaire son éducation. Aussi étrange, que cela semble être, c'est bien réel et concret.

Avant la révolution en Tunisie, le milieu scolaire était, certes, imprégné de différents niveaux de violence qui était masquée par un certain degré de tolérance et une certaine perception qui s'est métamorphosée récemment.

- Parmi les caractéristiques de cette violence, c'est cette perception « légitime » de la part de l'agresseur, qui a toujours le mot pour l'expliquer voire la justifier, et qui la cadre même dans le registre des droits récemment acquis grâce à la « révolution ». Paradoxalement, cette violence est naturellement perçue par la victime, comme « gratuite », sans aucune raison, et source de souffrance et d'humiliation; donc deux visions et deux explications opposées pour un même acte perpétré au même moment dans les mêmes conditions.

- Cette violence a, enfin, été la cause principale de la détérioration des conditions de travail dans ce domaine de profession supposé être « noble ». Elle a été la source de souffrance extrême ressentie par les professionnels, ce qui se traduit par un nombre extrêmement élevé, avec toujours une tendance à la hausse, de jours d'arrêt de travail pour cause de maladie, avec des plaintes essentiellement psychologiques, ou encore la multiplication des grève, et des sit-in organisés pour soutenir tel enseignant agressé...

Il importe de noter que l'apprenant se trouve parfois, lui aussi, dans une situation de victimisation malgré lui, d'une part, par défaillance du système éducatif ; (manque de communication et de dialogue, faisant de lui un « agresseur », exerçant une violence réactionnelle à l'encontre de l'enseignant, qui représente à ses yeux le symbole de l'autorité. D'autre part, cette victimisation peut être due aussi, à un changement des normes et des valeurs sociales, en perpétrant des actes de violence avec

ses pairs au sein de l'enceinte scolaire ; (qui s'expliqueraient par des comportements déviants, psychopathologiques, agressifs, de révolte ...). Il importe de noter aussi que l'élève, peut lui aussi être victime d'une violence multiple par l'enseignant, qui, est censé être, son éducateur, voire son protecteur. Généralement ce type de violence se manifeste essentiellement par des comportements du genre ; (critiquer les comportements de l'élève, confisquer ses affaires, adresser un regard menaçant...). Selon Abed Elwaheb Mahjoub, ces comportements, quoi qu'ils demeurent peu fréquents sont considérés comme non conformes aux règles de la vie scolaire, et sont tout de même graves¹⁵.

Tous ces paradoxes, nous amènent à repenser les relations triangulaires, (élève, enseignant, parents), qui caractérisent l'opération éducative, et dénoncer toutes les formes de violence, quel que ce soit son auteur.

Exemple 3 : violence au travail : L'exemple du domaine de la santé : « La violence la plus inaudible ! »

Dans la continuité de cet esprit de révolte, de «liberté d'expression», et de revendication de ses droits les plus légitimes, en matière de la santé, le citoyen en général, et certains Tunisiens dans notre contexte, se permettent d'exercer tous types de violence envers les prestataires de services de soins. Selon l'OMS et le conseil International des Infirmiers (CII), la population des infirmiers, est considérée comme la plus touchée par ce phénomène. *« La profession infirmière, constitue le groupe de travailleurs de la santé le plus à risque, et les infirmières sont les plus vulnérables, (...) jusqu'à 72% des infirmières ne se sentent pas en sécurité contre une agression au travail. »*.^{16, 17}

Si on prend l'exemple de la violence dans le secteur de la santé, plusieurs études et enquêtes internationales, ont montré l'exacerbation de ce phénomène, ce qui a poussé les soignants à faire des grèves, des

¹⁵ Abdelwaheb Mahjoub (dir). *La violence à l'école*, Ed. Académie Tunisienne des Sciences, des Lettres et des Arts Beit-el Hikma, Tunis, 2011, p. 80.

¹⁶ (OMS). « Rapport mondial sur la violence et la santé : La violence- un défi planétaire », *op.cit.*

¹⁷ Conseil international des infirmières : (CII), « Dossier de promotion de lutte contre la violence », Genève, 2001.

sit-in, et des protestations, pour revendiquer leur droit de travailler dans la dignité, et être protégés des agressions quasi quotidiennes à leur rencontre sur le lieu du travail ¹⁸.

En Tunisie, l'hôpital, connaît actuellement une véritable crise. Une crise qui se manifeste par le grand nombre d'actes de violences perpétrés à l'encontre des professionnels de santé (cadres médicaux et paramédicaux). Il ne s'agit pas d'actes isolés, c'est plutôt un phénomène qui se multiplie dans le temps et dans l'espace. L'ampleur de ce phénomène se traduit tous les jours par le taux d'absentéisme, la régression dans la qualité des prestations de soins prodigués aux usagers, ainsi que la démotivation accrue des soignants et la fuite des cerveaux, (850 médecins ont émigré à l'étranger, durant l'année 2017 cherchant un monde professionnel meilleur.).¹⁹

Selon la littérature, l'hôpital, est considéré comme un kaléidoscope de la société, accueillant toutes les catégories sociales, avec leurs caractéristiques multiples, leurs valeurs divergentes et leurs représentations variables. Le service d'urgences est le service « de porte », qui se métamorphose souvent, d'un lieu de soins en un théâtre de violence, par excellence. Ces violences sont multiples ; (physique, verbale et psychologique), elles sont infligées à l'égard de tous les soignants, et les infirmiers sont supposés être parmi les professionnels les plus exposés à cette violence²⁰.

Il a été démontré que les infirmiers vivent une détresse morale, suite à des facteurs individuels, mais surtout organisationnels, liés à un contexte de travail « toxique ». Cette détresse, constitue une source majeure d'insatisfaction des travailleurs, comme par exemple ; (turnover, grève), ou encore le manque d'engagement et d'implication ainsi que la démotivation. Cette problématique est, aussi, susceptible

¹⁸ Donia Remili, *Violences et souffrances en milieu hospitalier ...op.cit.*, p. 336.

¹⁹ Mounir Youssef Makni, "Intervention médiatique dans une émission télévisée sur une chaîne tunisienne « Attasseaa », (05 Octobre 2017), Chaîne de télévision. Tunisie, repéré le 10 mars 2020 à : <https://www.youtube.com/watch?v=j15R2l06kmY&feature=share>

²⁰ Marie Alderson, *Analyse psychodynamique du travail infirmier en unité de soins de longue durée entre plaisir et souffrance*, thèse de doctorat, Faculté des Sciences Infirmières, Université de Montréal, 2001.

d'impacter la performance et la qualité des services fournis aux usagers... Elle mérite, dès lors, une «haute priorité».²¹

Les origines de cette violence en milieu hospitalier sont nombreuses et variées. S'il est vrai que la violence a tendance à s'aggraver en milieu de soins, à la faveur de la détérioration des relations interpersonnelles occasionnées par les tensions professionnelles qui ne cessent d'augmenter sous la pulsion et la pression des réformes du secteur, il ne faudrait pas oublier qu'une partie de la violence familiale et la violence des rues déborde, de plus en plus, sur les établissements de santé. Autre révélation importante qui se dégage de la littérature, c'est que les raisons déclarées de ces agressions envers le personnel soignant, qui sont devenues quasi quotidiennes, sont de supposées défaillances du système de santé, et des prestations de services. Ces défaillances «intolérables» dans le fonctionnement de ces services, telles qu'expliquées par, les accompagnateurs des patients, (les principaux auteurs de ces actes de violence), représentent une réaction légitime par peur pour la santé ou, carrément pour la vie, de leurs patients.²²

A titre d'exemple, on peut citer quelques événements violents qui ont fait la une de la presse écrite en Tunisie, récemment, et qui ont poussé les soignants à protester, avec le soutien de la fédération Générale de la Santé. Au Centre de Traumatologie des Grands brûlés de Ben Arous, un médecin interne a été victime d'une violence physique, qui nécessitait une opération, le 2 Janvier 2019.²³ A l'hôpital régional de Béja aussi, une agression s'était déroulée le 26 Février, 2018, contre des médecins et des infirmiers, ce qui a poussé leurs collègues à organiser le jour même une protestation au siège du gouvernement²⁴.

Mais contrairement aux autres types de violence, la violence perpétrée à l'encontre des soignants en général, semble baisser en cette

²¹ Claudine Poisson, Marie Alderson, Chantal Caux, et Isabelle Brault. « La détresse morale vécue par les infirmières : état des connaissances », *Association de recherche en soins infirmiers* (ARSI), vol. 2, n° 117, 2014, pp. 65 -74.

²² Donia Remili, *Violences et souffrances en milieu hospitalier ...op. cit.*, 2019. P.2.

²³ Le journal électronique « Kapitalis », « Agression d'un résident à l'hôpital de Ben Arous », 2019 [en ligne] : <http://kapitalis.com/tunisie/2019/01/02/agression-dun-resident-a-lhopital-de-ben-arous-les-medecins-en-colere/>

²⁴ Le journal électronique « Kapitalis », « Agression dans les hôpitaux : Renforcement de la sécurité à Béja », 2018, repéré le 11 mai 2020 à : <http://kapitalis.com/tunisie/2018/02/27/agression-dans-les-hopitaux-renforcement-de-la-securite-a-beja/>

période de pandémie (covid-19). Partout dans le monde, et comme chacun a pu l'observer, le personnel soignant se trouvant en première ligne, dans les hôpitaux fait, de nos jours, l'objet de toutes les attentions. En Tunisie, on le décrit comme étant l'armée, le rempart du pays contre l'ennemi mortel. Mais en s'intéressant de plus près à ces soldats en blanc, comme on se plaît à les appeler, on oublie souvent, que ce sont les mêmes personnes qui étaient tabassées chaque jour et qui subissaient, de façon quotidienne, l'ire des malades et de leurs proches, sans que cela n'émeuve, le moins du monde²⁵. A ce niveau aussi, on constate un autre paradoxe, dans notre société, qui reflète l'influence de changement du contexte, que ce soient ; politique, social, sanitaire...sur les attitudes et les comportements des individus.

Exemple N°4 : Le cas du suicide par auto-immolation par le feu : « La violence la plus visible »

Le suicide consiste en une forme de violence ou d'auto-agression (préméditée ou non), qu'un individu s'inflige et, surtout lorsqu'il est commis avec autant de cruauté (Ex, l'auto-immolation par le feu). Ce phénomène, nous renvoie, en réalité, à quelques bribes de réponses sur le « pourquoi » de ces actes. Certains chercheurs de renom, comme Freud, Durkheim, Halbwachs, Shneidman, Kohut, Dejours... expliquent le suicide sous plusieurs angles de vue :

Pour Freud, « *Le suicide représente une dérivation de l'instinct de mort ; le désir de s'autodétruire* ». Et il suppose que « *les tendances suicidaires sont les produits d'un désir inconscient de mourir, qui provient d'une colère retournée contre soi-même* »²⁶. Dans cette même perspective psychanalytique, le chercheur Américain Kohut, perçoit le suicide comme le résultat de « *l'éclatement de la cohésion du soi à la suite d'une blessure narcissique* »²⁷. Quant au point de vue de Shneidman, ce phénomène, peut être analysé selon un modèle

²⁵ Donia Remili, « *Un personnel soignant en quête d'équipement, de soutien psychologique et de... reconnaissance* ». Le 26 Mars 2020. Dans la presse électronique, « Tunisie numérique » à : <https://www.tunisienumerique.com/tunisie-epidemie-du-coronavirus-les-aspects-psychologiques-2/>

²⁶ Freud, cf. Witniss Mereus. *Les représentations sociales du suicide chez les adolescents : De différentes communautés ethnoculturelles*. Université de Québec, Montréal, 2006, p. 34.

²⁷ Heinz Kohut, *Le Soi : la psychanalyse des transferts narcissiques*, Paris, Presses universitaires de France, 1991.

tridimensionnel, à savoir : « *une profonde douleur morale, une perturbation psychologique marquée et une pression extrême des circonstances de vie* »²⁸. Et dans une optique synthétique, Mishara et Tousignant, dans leur ouvrage « comprendre le suicide », ils décrivent l'état psychologique du suicidaire comme : « *le suicidaire, se sent comme coincé dans une voie sans issue, atteint par une souffrance insoutenable, profondément frustré dans ses besoins fondamentaux, rongé par le désespoir, et graduellement obsédé par l'idée fixe de se donner la mort* »²⁹.

Sonia Rolley, en tant que chercheuse sur le suicide par auto-immolation par le feu, précise de sa part que : « *le suicide, provoque une culpabilité chez les survivants. Généralement, cela touche les proches, qui se demandent comment ils ont pu ne pas percevoir un tel mal-être, et qu'est ce qu'ils auraient pu faire pour l'empêcher* »³⁰. Dans le cas de l'immolation par le feu, l'acte est public. Il désigne, en soi, la société comme responsable. Cela explique la reproduction des cas d'immolation ces dernières années, notamment après les mouvements sociaux, dans certains pays. Ces vagues de suicide, traduisent une forme d'imitation de ceux qui se reconnaissent dans cette douleur et cette détresse. Ils estiment vivre dans les mêmes conditions que « Mohamed Bouazizi » qui représente à leurs yeux une victime de l'injustice sociale. Effectivement, dans certains cas, l'immolé devient un héros régional, puis national, pour avoir fait le sacrifice ultime qui a permis à la société de se réveiller.

Par ailleurs, d'une manière générale, les facteurs susceptibles de déclencher cet acte, sont innombrables en l'occurrence ; (échec scolaire, déception amoureuse, toxicomanie, maladies physiques et /ou mentales, divorce, chômage, abus sexuel, conditions socio-économiques précaires ...). Cependant, on peut tout de même les regrouper sous un dénominateur commun qui est-« la souffrance », face à laquelle des personnes ne sont que très peu armées et faiblement dotées de défenses psychologiques solides et efficaces leur permettant d'y faire face.

²⁸ Edwin Shneidman. *Suicide as psychache : A clinical approach to self-destructive behavior*, Northvale, NJ : Jason Aronson Inc, 1993.

²⁹ Brian Mishara et Michel Tousignant. *Comprendre le suicide*. Les presses de l'université de Montréal, Québec 2004, p.28.

³⁰ Sonia Rolley, « Pourquoi s'immole-t-on par le feu ? », 2011, repéré le 28 mars 2020 à : <http://www.slate.fr/story/33053/immolation-pourquoi>

En plus de cette fragilité psychologique, et un manque de soutien familial et social, les personnes sous l'emprise d'idées suicidaires, et surtout, ceux qui passent à l'acte, croient pouvoir trouver refuge ou trouver la sérénité dans un monde meilleur où elles espéraient qu'il n'y aura pas de souffrance ! Les personnes qui tentent de se suicider, perçoivent leur situation, comme « invivable », et « ressentent une grande souffrance psychologique ingérable et sans issue »³¹ et elles se sentent emprisonnées dans un cercle vicieux difficile à briser, et elles finissent par se donner la mort. Il convient de préciser que certains suicidants, le font juste pour manifester une menace, mais d'autres y ont recours avec pleine conscience et conviction, et les actes de récidive prouvent, parfaitement, ce choix unique et irréversible.

Le père de la sociologie, E. Durkheim, voit le suicide comme un acte déterminé par les conditions sociales. Pour lui, le nombre de suicides exprime très précisément le degré de cohésion, de santé sociale. De ce fait, le « taux de suicides » d'une population peut être regardé comme un indice caractéristique. Il écrit « *C'est la constitution morale de la société qui fixe à chaque instant le contingent de morts volontaires. Il existe pour chaque peuple une force collective qui pousse les hommes à se tuer* ». (Durkheim, 1897).³² Il convient de rappeler que ce phénomène gagne toujours du terrain dans notre société. Et il n'est pas l'apanage des adultes, il touche de plus en plus des adolescents, voire des enfants. Dans ce même ordre d'idées, et en se référant au FTDES, le nombre de victimes de suicide et de tentative de suicide d'enfants, semble connaître une baisse de 3% en comparaison aux chiffres de mars 2019, cependant, une augmentation de 6% de ces actes a été enregistré auprès des personnes ayant, entre 46 à 60 ans.³³

³¹ Donia Remili, *Le suicide par auto-immolation par le feu chez les chômeurs Tunisiens en post-révolution : Quand le désir de travailler l'emporte sur le désir de vivre*, Tunis, Ed. Arabesque, 2016, p. 190.

³² Emile Durkheim. *Le Suicide. Étude de sociologie*. Paris, Presses universitaires de France, 1995 [1897], p. 107.

³³ (FTDES), « Rapport du mois de mars 2020 : Des mouvements sociaux, suicide et violence », (Mars, 2020), repéré le 11 Mai 2020 à : <https://ftdes.net/rapports/fr.mars2020.pdf>

Exemple 5 : Le terrorisme : « La violence la plus inadmissible ! »

Aujourd'hui, ce problème de terrorisme dont tout le monde parle, et avec un peu de recul, on constate qu'il a pris de l'ampleur depuis la « révolution », et il s'est étendu, en territoire, comme un feu de paille, pour consumer le pays. Nombreux, ont été ces scénarios de terrorisme, qu'on ne compte plus ! Mais, aussi, qui ne choquent paradoxalement, plus les citoyens ! Est-ce l'effet de l'oubli, ou l'indifférence, ou encore la banalisation ?

Ce phénomène social qui a jailli, comme chacun le sait, en Tunisie, montre manifestement une idéologie consciencieusement nourrie de haine et de vengeance qui habitent ces terroristes, et qui les poussent à commettre les plus cruels des actes de violence, envers leurs compatriotes, voire envers leurs proches. En remontant un peu dans le temps, les premiers actes de terrorisme, inédits à l'époque, que le peuple tunisien a vécu, étaient médiatisés comme, à titre d'exemple, des images de gens tirés comme des pigeons en pleine rue, de soldats égorgés en masse et, en plus, pendant un mois « sacré » un certain Ramadan 2014.

Au début, tout le pays s'émouvait et s'attristait quand il y avait le moindre attentat, même quand il n'y avait pas de décès. Il suffisait qu'un soldat se fasse amputer des suites d'une mine, pour que tout le pays en soit bouleversé. Il suffisait qu'on entende des pétards dans la nuit, pour que tout le quartier s'inquiète. Maintenant, et à force de trop banaliser ces actes, les gens deviennent imperturbables devant ces atrocités. Au départ les tunisiens, croyaient que le terrorisme était assez loin d'eux, au moyen- orient, et ont fini par accepter cela comme une fatalité, et ils ont arrêté de s'en émouvoir. Puis, ils se sont rendu compte, qu'il se situait dans un des pays voisins, et ils commencèrent à s'en inquiéter. Mais, à la longue, ils s'y sont, aussi, habitués, et ils reprennent leur vie comme si de rien n'était. Ensuite, les citoyens ont appris à vivre avec la menace, en continuant à penser que c'est un phénomène qui s'est cantonné au sud du pays, et que ça n'arrive qu'aux autres...

Le terrorisme est devenu un phénomène universel, qui s'étend dans plusieurs pays du monde. Les auteurs terroristes, n'ont pas de limite, ils agissent sans frontière. Leur profil, est très ambigu, puisqu'il n'épargne aucun sexe, aucun âge, aucun niveau d'instruction, aucune nationalité et aucune religion.... Et face à un ennemi imprévisible et dangereux, tout le monde doit s'engager pour aider et soutenir les efforts de l'Etat à lutter contre cette hécatombe qui ravage le pays.

Des balises contre la violence : tout le monde s'engage !

En psychologie sociale, le concept d'engagement, nous renvoie souvent à l'implication des individus, à travers des actes qui, seuls, traduisent le degré de leur engagement, et non pas les cognitions ou les émotions³⁴. Plaider pour s'engager dans la lutte contre la violence, permettra d'un côté aux victimes de changer leurs comportements, qu'ils n'auraient normalement pas entrepris de leur propre chef, et ce, en consentant sans aucune pression. D'un autre côté, l'engagement, servira aussi aux différents intervenants, (hauts cadres, juristes, chercheurs, société civile, citoyens...), à contribuer chacun de son côté, à mettre en œuvre des actions concrètes, bien ciblées qui respectent notre contexte sociopolitique tunisien.

S'engager pour lutter contre la violence conjugale

Ce combat continu contre les violences faites aux femmes, ne date certainement pas d'aujourd'hui, mais il demeure tout de même une cause qui mérite plus d'attention, d'actions, et d'engagement, pour éveiller les consciences, sensibiliser le public et protéger les victimes de ces violences inacceptables. En Tunisie, l'année 2012 a marqué la relance de l'opérationnalisation de la stratégie de lutte contre la violence faite aux femmes, adoptée en 2008. De ce fait, une enquête nationale a été réalisée par, l'ONFP (l'Office National de la Famille et de la Population), avec le concours du Ministère des Affaires de la Femme et de la Famille, et le Fonds des Nations Unies pour la Population, et l'Agence Espagnole de Coopération Internationale pour le

³⁴ Kiesler, cf Jean-Léon Beauvois, & Robert-Vincent Joule. *Petit traité de manipulation à l'usage des honnêtes gens*, Grenoble: PUG, 2002.

Développement, 2011, pour prévenir et prendre en charge les femmes victimes de violences.

L'accent a été mis sur quatre grands axes stratégiques, qui gravitent autour de :

1. Production et utilisation des données /suivi et évaluation sur la violence à l'égard des femmes.
2. Amélioration et création de services appropriés et diversifiés en vue de la prise en charge et de l'autonomisation des femmes victimes de violences.
3. Mobilisation sociale et sensibilisation communautaire pour les changements comportementaux et institutionnels, en vue de mettre fin à la violence à l'égard des femmes.
4. Plaidoyer pour la revue et l'application des lois, en vue de prévenir et lutter contre la violence à l'égard des femmes.

Certains de ces axes ont récemment été concrétisés en l'occurrence :

- En 2018, une nouvelle législation entrée en vigueur le 1er février, qui reconnaît, en plus des violences physiques, les violences morales, sexuelles, celles relevant de l'exploitation économique contre les femmes.³⁵
- Des artistes et des célébrités ont aussi participé à une campagne de sensibilisation contre cette violence, et qui a eu un écho positif, largement appuyée par le grand public.
- Des psychologues, des sociologues et d'autres acteurs, ont également adhéré à cette bonne cause en menant des études et en offrant des services de soutien et d'accompagnement psychologique aux femmes et à leurs enfants impactés par les conséquences traumatisantes de cette violence.
- Les médias continuent aussi à jouer un rôle primordial dans ce plan d'action gouvernemental.
- Il convient de rappeler aussi l'apport considérable des ONGs (Organismes non gouvernementaux), qui continuent à appuyer les efforts

³⁵ Le journal électronique, « Jeune Afrique Business ». « Droits de l'homme : En Tunisie, la nouvelle législation donne espoir aux femmes victimes de violences ». (25 Février 2018), repéré le 05 mai 2020 à : <https://www.jeuneafrique.com/depeches/535884/societe/en-tunisie-la-nouvelle-legislation-donne-espoir-aux-femmes-victimes-de-violences/>

du gouvernement, en créant un réseau de partenariat et en mettant en place un dispositif sécurisant davantage ces victimes de violence.

Malgré ce progrès remarquable accompli pour conjurer la violence conjugale, on constate que c'est toujours insuffisant, et un appel à plus d'engagement a été lancé par les différents acteurs. Il ne faut pas perdre de vue, que lors de la dernière crise sanitaire « la pandémie covid-19 », et suite au confinement imposé par l'Etat, comme mesure de prévention contre la propagation de l'épidémie, plusieurs mesures de prévention et de prise en charge, ont été mises à la disposition des femmes victimes de violence, telles que la mise en place de deux lignes téléphoniques vertes, (1809 et 1899), avec la mobilisation de 11 psychologues volontaires pour assurer une assistance psychologique, mais aussi médicale, juridique, matérielle, assurées par les autres intervenants.

S'engager pour lutter contre la violence scolaire

En France, par exemple, Débarbieux, préconise de renforcer entre autres, le lien social. Il propose, donc, des stratégies plus conscientes pour provoquer un changement de comportement : « *Pas dans une optique behaviouriste ou "médicale" (la Ritaline) : ça ne fonctionne pas. Ce qui fonctionne, par contre, c'est la réflexion avec les élèves* ». ³⁶ Aux Etats Unis, il existe un programme efficace contre la colère, qui vise à aider les élèves à comprendre leurs actes pour changer leur comportement (Projection de film sur des élèves en colère, puis on invite à juger ce comportement. Ensuite, on débat des causes de la colère et des façons de l'éviter, et enfin, les élèves tournent un film sur les solutions qu'ils ont trouvé face à la colère). Ces différents programmes doivent s'articuler sur la pédagogie en évitant au maximum une approche « policière ».

³⁶ Eric Débarbieux, « Violence scolaire. Je suis pessimiste », café pédagogique, 2006, repéré le 28 avril 2020 à : http://www.cafepedagogique.net/lemensuel/larecherche/Pages/2006/analyses_71_ViolencescolaireJesuisspessimistenousditEricDebarbieux.aspx

En Tunisie, le ministère de l'Éducation,³⁷ a annoncé le lancement d'un programme pour sécuriser les écoles et lycées contre la violence, et ce, en recrutant un millier de gardiens pour protéger ces établissements scolaires contre la violence. Actuellement, le ministère se penche sur un projet de loi qui criminalise les agressions contre les établissements scolaires. La multiplication des patrouilles de surveillance sécuritaire devant les établissements scolaires. Le programme s'intéresse aussi à l'amélioration des conditions des élèves à travers le développement de la paix sociale et l'institution de l'accompagnateur scolaire ainsi que le recrutement de psychologues.

Une convention a été conclue avec l'UNICEF³⁸ pour lutter contre les dangers qui menacent le milieu scolaire, dont le phénomène du suicide, la violence et la consommation de stupéfiants, à travers :

- la mise en place d'un dispositif ou d'une structure formelle de contrôle et de recensement de ces actes.
- le rapprochement et la réconciliation entre les différents protagonistes.
- dans le cadre de structures dirigées par des modérateurs ou médiateurs professionnels, et surtout, impartiaux.

S'engager pour lutter contre le suicide comme forme de violence

Après les vagues répétitives de suicide en Tunisie, notamment lors de la dernière décennie, certaines mesures de prévention, ont été mises en place suite à la conjugaison des efforts de plusieurs chercheurs et acteurs dans ce domaine :

³⁷ Direct info : « Tunisie. L'éducation, lance un programme de protection des écoles et lycées contre la violence », 15 avril 2015, repéré le 28 avril 2020 à : <http://directinfo.webmanagercenter.com/2015/04/15/tunisie-le-ministere-de-leducation-lance-un-programme-pour-protoger-les-ecoles-et-lycees-contre-la-violence>.

³⁸ United Nations of International Children's Emergency Fund (en anglais) ou Fonds des Nations unies pour l'enfance. L'Unicef est une agence de l'Organisation des Nations unies (ONU) consacrée à l'amélioration et à la promotion de la condition des enfants. Elle a reçu le prix Nobel de la paix en 1965. Elle a activement participé à l'élaboration de la Convention relative aux droits de l'enfant (CIDE) adoptée en 1989. Son siège est à New York. Repéré le 2 mai 2020 à : http://www.toupie.org/Dictionnaire/Sigles_un.htm

La création d'un observatoire de prévention contre le suicide, et les violences, (OST). Il s'agit d'une structure qui permet de recueillir les données détaillées, en rapport avec les mouvements sociaux, les suicides et les tentatives de suicide, dans toutes les régions du pays. Des rapports mensuels, fournissent des statistiques sur le phénomène, avec la publication d'articles, analysant ces thématiques, avec des approches et des lectures différentes. En plus l'observatoire travaille aussi sur le taux de violence dans plusieurs secteurs, qu'elles soient individuelles ou collectives, tout en proposant de stratégies de prévention ou d'actions concrètes sur le sujet.

En psychologie, nous supposons que pour pouvoir lutter efficacement contre le suicide ou le prévenir, il serait important d'essayer de comprendre plus en profondeur le suicide, en utilisant ce qu'on appelle l'autopsie psychologique. Elle vise à reconstituer les circonstances sociales et médicales entourant le décès d'une personne suicidée. Malheureusement, cette démarche reste toujours difficile à réaliser en Tunisie, à cause de la charge de douleur susceptible d'être ravivée, et à cause du tabou qui entoure toujours ce sujet. Pourtant cette autopsie psychologique serait à même d'apporter de très précieux éléments pour comprendre le cheminement de la crise suicidaire, et apprendre à la prévenir.

Cette autopsie psychologique, serait aussi d'un très grand apport pour la famille elle-même, qui ignore que la verbalisation et la revue des circonstances du décès de leur proche est en fait, une sorte de thérapie très efficace. C'est pourquoi une psychiatre Tunisienne³⁹, dans un entretien dans « la revue Livret santé », déplore amèrement que notre société, soit aussi réticente face à cette procédure et si renfermée sur elle-même dans les circonstances douloureuses. Pour pallier à cet état de choses, il serait judicieux de mener des campagnes d'information à travers les médias, par exemple, expliquant tout le bénéfice que l'on peut tirer de l'autopsie psychologique.

³⁹ Rim Ghachem, Afif Boussetta, Ahmed Benasr et Nejia Oumaya. « Suicide et pathologie mentale à Tunis », *L'Information Psychiatrique*, vol. 85, n° 3, 2009, pp. 281-95.

Dans cette même perspective, et sur la base des données de (OST), mais aussi en se référant à des études psychosociales et médicales, nous pouvons proposer comme grands axes de prévention contre ce phénomène :

- Identifier les populations à risque et les sujets les plus vulnérables qui regroupent un cortège de facteurs de risque, faisant d’eux une proie facile du suicide.
- Former les professionnels de santé, afin de consolider leurs connaissances et leur savoir faire pour une meilleure prise en charge et un suivi de ces personnes fragiles en cas de tentatives de suicide.
- Les former aussi en matière de soutien et d’accompagnement psychologique des familles des victimes aussi bien dans le cas de suicide que de tentatives de suicide.
- Renforcer et promouvoir le recours à des stratégies de coping et de défenses qui ont fait la preuve de leur efficacité. Notamment, celles qui encouragent le partage social des émotions, le soutien familial, l’appartenance à des groupes sociaux semblables ou encore le choix de la résilience et la sublimation (artistique, intellectuelles, ou spirituelles).
- Participer à ce genre d’activités serait, valorisant pour les personnes et valorisé pour la société, ce qui permet également, de renforcer l’estime de soi de ces personnes et créer et ou enrichir la communication et l’interaction sociale entre eux.
- Renforcer le soutien et le lien social : constituer des espaces de parole et d’expression, qui permettent d’évacuer la tension interne qui mine ces individus. Ces espaces seront animés par des psychologues spécialistes dans ce domaine.
- La création de collectifs, réels (amis partageant le même souci par exemple), ou virtuels, via les réseaux sociaux. Ces réseaux ayant fait leur preuve en matière de soutien aux personnes isolées et en détresse. En effet, ces réseaux se basent sur l’amitié et le partage, ce qui permettent aux personnes isolées d’avoir un soutien et un sentiment d’appartenance à un collectif qui veille sur elles, qui est à leur écoute et sur qui, elles peuvent compter. ils ont même réussi à faire éviter un bon nombre de passages à l’acte.

- Prêter plus d'attention aux messages de détresse ou de désespoir ou d'appel à l'aide, par les amis et les pairs, même l'absence de message ou un silence inhabituellement long sur la toile peut alerter les « amis » et déclencher une chaîne de rescousse et de secours et arriver à temps pour éviter le pire.
- Impliquer la société civile en tant que partie prenante dans ces stratégies de prévention, surtout en ce qui concerne le travail de proximité avec les populations à risque. Personne, ne peut nier l'apport des ONGs, dans cette lutte contre le suicide. Prenant comme exemple « l'Union des Diplômés Chômeurs de l'Enseignement Supérieur », qui comporte plus de dix milles adhérents, dans toutes les régions de la Tunisie, et qui a contribué activement à la prévention de ce phénomène notamment auprès des chômeurs diplômés, en sensibilisant cette catégorie de la population contre les actes de suicide.⁴⁰
- Il importe aussi de mentionner les efforts de l'OST, et son implication dans cette stratégie de prévention contre le suicide, en assurant une veille statistique, permettant une visibilité plus claire de l'évolution du phénomène.
- Sur le plan psychologique, soulignons aussi, l'apport considérable de l'association internationale de psychologues du Monde –Tunisie, qui appuie les actions de l'Etat dans tout ce qui est en rapport avec la violence, et ce, à travers des actions d'accompagnement, et de soutien psychologique, destinées aux citoyens, aux professionnels, et toutes victimes de violence.
- La société civile fait aussi appel à l'Etat, à élaborer une stratégie de prévention ayant un effet à long terme, pour l'abolition de l'exclusion, et la discrimination sous toutes ses formes ;(sexisme, régionalisme, homosexualité, chômage, précarité socio-économique....).
- Mettre en place des mesures de prévention et de prise en charge spécifiques pour chacune de ces populations, avec des messages et des supports de sensibilisation plus adaptés.

⁴⁰ Le journal électronique « Tunisie Numérique », « Les forces de l'ordre empêchent une manifestation de diplômés chômeurs de passer devant le ministère de l'intérieur », le 12 Février 2012, repéré le 5 mai 2020 à : <https://www.tunisienumerique.com/urgent-les-forces-de-lordre-empechent-une-manifestation-de-diplomes-chomeurs-de-passer-devant-le-ministere-de-linterieur/>

- Les médias ont un rôle positif à assurer, en évitant, la « surmédiation », la banalisation ou encore la dramatisation du phénomène. Un sujet aussi délicat nécessitant certes, une certaine rationalisation intelligente, dans la communication et la diffusion de l'information.
- Il faudrait aussi élargir concentriquement les relations, en dépassant le cercle de la famille, pour aller vers un cercle social plus large. Dans ce sens, sensibiliser les personnes vulnérables ou ayant perpétré préalablement des actes de tentative de suicide, à sortir de la spirale noire de la stigmatisation. Et les aider à changer cette image négative que la société s'est formée à leur égard, et reconstruire une autre image positive à travers la participation à des activités qui peuvent servir de rempart contre les tentatives de suicide⁴¹ à savoir, des activités : (artistiques, culturelles, sportives, spirituelles ou de bienfaisance...).

S'engager dans la lutte contre la violence au travail : le cas des professionnels de la sante

La violence au travail, est un phénomène très complexe et multifactoriel, du coup, les mesures de prévention doivent prendre en compte tous les facteurs, et ce, d'ordre : institutionnel, organisationnel, relationnel et communicationnel, socio-psychologique, législatif, sécuritaire,). Ces mesures doivent s'inscrire dans des contextes différents ; temporel, spatial, et culturel. Ainsi l'engagement dans des actions de prévention et de prise en charge contre la violence, doit s'organiser selon des niveaux différents et de manière intégrative et globale, ce qu'on appelle une intervention systémique, allant du local au national.

- Dans le monde du travail, un des axes sur lequel il faut se focaliser, c'est particulièrement le renforcement du lien social ou comme le qualifient Dejours et Bègue,⁴² par « le collectif du travail ». Il a été démontré que la reconstruction d'un collectif solidaire basé sur la

⁴¹ Donia Remili, *Le suicide par auto-immolation par le feu... op.cit.*, pp.193-198.

⁴² Christophe Dejours, et Florence Begue, *Suicide et travail, que faire ?*, Paris, Presses Universitaires de France, « Collection, Souffrance et Théorie », 2009, p.136.

cohésion, la coopération, et l'entraide, peut jouer un rôle crucial pour conjurer la souffrance et la violence des travailleurs.

- Repenser l'infrastructure de certains services de soins notamment les services des urgences où se trament les scènes de violence les plus graves.
- Instaurer des réformes en rapport avec l'organisation et le climat du travail au niveau de ces services de soins, en renforçant particulièrement la relation entre la hiérarchie et les soignants, tout en reconsidérant la reconnaissance envers ces professionnels.
- Encourager les soignants à recourir à leur famille afin de partager leurs émotions et de verbaliser leurs souffrances et leurs violences.
- Améliorer les conditions du travail et le matériel des services d'urgence et consolider le personnel exerçant dans ces services, en termes d'effectifs.
- Renforcer la valeur de la relation d'aide et des pratiques relationnelles de soins, qui constituent « un moteur », pour l'amélioration de la relation soignant-soigné, et par conséquent, « un frein » à la violence entre ces deux protagonistes de soins..
- Harmoniser et synchroniser la communication, au niveau interne et externe de l'organisation de travail au sein de l'hôpital.
- Réformer la législation, et les aspects juridiques en vue de mieux protéger les droits de chacun des protagonistes de soins (médecins et soignants et patients/familles, ainsi que l'institution de santé).
- Mettre en place des moyens d'accompagnement psychologique, des victimes de violence
- Optimiser la coopération avec les services de sûreté et les sociétés de sécurité, dans le cadre d'un projet de sécurisation bien adapté à chaque institution.
- Enrichir et élargir les formations des personnels, en matière de gestion de stress, de conflits, et des techniques de communication.
- Réviser les orientations universitaires et bien préparer l'intégration professionnelle des soignants, en particulier ceux qui seront appelés à exercer dans des services de soins en contact direct avec les citoyens.
- Il faut inciter les soignants dans le sens de « reconstruire le vivre ensemble », chez eux, que ce soit au niveau familial, ou social.

- Encourager les chercheurs et les acteurs dans la lutte contre ce type de violence, en orientant leurs travaux vers des études, des enquêtes et des recherches-actions permettant une meilleure compréhension de ce phénomène.⁴³

S'engager dans la lutte contre l'extrémisme violent

S'il y a quelque chose qui est plus grave que la terreur, c'est bien la banalisation du terrorisme, et de ces actes odieux auxquels on s'habitue, et que l'on tente souvent de nier ou de refouler, pour s'adapter à cette situation, et pouvoir survivre. Mais, il est à noter, que les répercussions psychologiques et sociales de ces meurtres horribles et de ces actes immondes, peuvent affecter les personnes qui en sont victimes, leurs proches, mais aussi tous les citoyens, car les traumatismes qui en découlent sont indélébiles. Il convient de rappeler aussi, que cette forme de violence, est en train d'enraciner de nouvelles normes sociales, qui, renforcent l'individualisme, « le chacun pour soi », et la dissociation sociale, à plusieurs niveaux.

Suite à des attaques terroristes répétées, et des menaces qui ne cessent d'évoluer dans le temps et dans l'espace, plusieurs pays se sont mobilisés pour mettre en place des stratégies nationales de sécurité qui s'inscrivent dans une politique gouvernementale, spécifique à chacun d'entre eux. Quoique, la lutte contre la radicalisation et l'extrémisme violent, incombe essentiellement à la sécurité nationale de tout un pays, et nécessite un plan d'action solide, mais l'engagement et la contribution de tous les intervenants et des citoyens n'en demeurent pas moins importants et déterminants, dans la lutte contre ce fléau.

Dans une perspective de solidarité internationale, le conseil de sécurité en Afrique, a récemment (en mars 2020), demandé à la communauté internationale : *« d'affirmer son engagement politique et d'envisager de mobiliser des ressources et compétences plus prévisibles et durables pour renforcer la capacité des pays d'Afrique de lutter contre le terrorisme et l'extrémisme violent pouvant conduire au terrorisme, notamment en facilitant la mise en commun d'informations et de bonnes*

⁴³ Donia Remili, *Violences et souffrances en milieu hospitalier... op.cit.*, pp. 347-348.

pratiques, en sensibilisant le public par l'éducation et les médias et en consolidant les mécanismes de coopération internationale »⁴⁴.

Dans le contexte tunisien, le ministère de l'Intérieur, avec toutes ses composantes, est la structure à qui, revient le plus, la sécurité nationale du pays, entre autres la lutte contre la violence. Or, la responsabilité de ce ministère, n'exclue aucunement celle des autres acteurs, qui doivent s'engager de leur côté, comme les partis politiques, les membres de la société civile, ainsi que les citoyens dotés du sens du patriotisme, sans oublier l'apport des chercheurs actifs dans ce sujet, quoi qu'ils demeurent rares.

Parmi ces chercheurs qui se sont penchés sur la question du terrorisme en Tunisie, on peut citer à titre d'exemple; Hichem Djait, Amel Grami, Abid khlifi, sleheddine Ben Frej et d'autres...Ces chercheurs ont tenté à travers leurs travaux, d'attirer l'attention du gouvernement et du grand public concernant la gravité de ce fléau et la nécessité de mettre rapidement en place, de véritables programmes nationaux pour comprendre et déconstruire le phénomène du terrorisme.

Un des volets importants sur l'extrémisme violent et la radicalisation, est celui de la participation de la femme à des actions terroristes. C'est, sous cet angle de vue, qu'Amel Grami, par exemple, a choisi de traiter de ce sujet. En adoptant l'approche par le genre, et par laquelle, elle pointe du doigt l'implication directe ou indirecte de certaines femmes tunisiennes, et leur intégration dans des organisations terroristes⁴⁵.

De ce fait, la guerre contre l'extrémisme violent et la radicalisation, est digne de plus d'intérêt. Cette guerre implique dès lors, une politique sécuritaire plus forte, une assise de données statistique nationale fiable et continue, permettant l'évaluation de l'évolution du phénomène. Il importe aussi de mettre en place des stratégies politiques

⁴⁴ Le conseil de sécurité en Afrique, « Le Conseil de sécurité appelle à renforcer l'appui accordé à l'Afrique dans la lutte antiterroriste », le 11 mars 2020, repéré le 25 avril 2020 à :

<https://www.un.org/press/fr/2020/cs14140.doc.htm>

⁴⁵ Amel Grami sur le site de Middle East Eye : « Il y a une spécificité des Tunisiennes qui choisissent le djihad ? »,

entretien avec « Middle East Eye ». 2018, repéré le 05 Mai 2020, à :

<https://www.middleeasteye.net/fr/entretiens/amel-grami-il-y-une-specificite-des-tunisiennes-qui-choisissent-le-djihad>

et sociales, permettant une meilleure compréhension de ce fléau, en creusant dans ses fondements, idéologiques, politiques, sociaux, psychologiques...⁴⁶ Il serait donc intéressant, de s'inspirer des exemples d'autres pays, pour concevoir un plan d'action spécifique au contexte tunisien, qui demeure à ce jour flou, du moins aux yeux de la société. A ce titre, nous présentons ci-après, de façon non exhaustive, les grandes lignes, et non exhaustives de prévention contre ce phénomène :

- Créer un réseau de partenariat avec les pays voisins et amis, (essentiellement au niveau associatif), pour renforcer cette lutte contre ce phénomène. Tout en rendant visible et concret leurs programmes et leurs actions. En d'autres termes, ne pas être cantonné à l'organisation de colloques nationaux ou internationaux, dont leurs recommandations restent figées au niveau théorique.
- Encourager les chercheurs, en particulier ceux, relevant des sciences humaines et sociales, à multiplier les recherches sur l'extrémisme violent, tout en mettant à leur disposition des bourses de recherche, et facilitant l'accessibilité à l'information, et le travail sur terrain.
- Instaurer ce qu'on appelle une culture commune de sécurité, (à l'instar de ce qui a été entrepris en France), qui implique les acteurs, les collectivités et la population pour minimiser les risques de ces actes terroristes.
- Sensibiliser les organismes internationaux à fournir de l'aide financière aux pays les plus ciblés par ce fléau.
- Lancer des spots d'alerte dans les télévisions, pour la protection contre la radicalisation, sans chercher à faire le scoop ou créer la panique au sein de la société. Rappelons à ce niveau, le rôle primordial de sensibilisation, que les médias ont à jouer dans ce sens, notamment auprès des jeunes et des femmes vulnérables, qui constituent des proies faciles par les recruteurs« djihadistes ».
- Appuyer les laboratoires de recherche pour analyser et déconstruire le discours extrémiste, et œuvrer en faveur d'une coordination internationale pour résoudre certains conflits, constituant un terreau pour le terrorisme.

⁴⁶ FTDES, « Etude sur le terrorisme en Tunisie », 2018, repéré le 11 mai 2020, à : <https://ftdes.net/rapports/Le%20terrorismeedossiersjudiciaires.pdf>

- Organiser des rencontres entre les différents intervenants relevant de ce domaine et discuter des défaillances sécuritaires, de l'incohérence et de la dispersion dans l'approche adoptée par les acteurs politiques, dans leur intervention, face à ce phénomène, et plaider pour une approche plutôt globale.
- Assurer un contrôle strict sur les réseaux sociaux. Ces réseaux, qui instrumentalisent l'internet, comme moyen pour faire l'éloge des actions et des « victoires » des terroristes, et en influençant et recrutant les jeunes, en leur promettant monts et merveilles.
- Soutenir les actions du Centre Tunisien pour la Recherche et les Etudes sur le Terrorisme, qui oeuvre sur la question et qui a présenté des études et fixé des objectifs pertinents à ce sujet.⁴⁷
- Rappelons à ce titre, le rôle crucial que joue, la société civile contre l'extrémisme violent et la radicalisation. Il ne s'agit pas seulement d'organiser des protestations ou de scander des slogans..., son rôle est beaucoup plus profond et constructeur. La société civile cherche prioritairement, à plaider pour la prévention des dérives de l'extrémisme, elle apporte assistance aux victimes du terrorisme et à leurs familles, et ce, à plusieurs niveaux : (psychologique, financier, juridique, médical....). Ces associations, ont choisi de se lancer dans un défi et de s'engager de façon profonde et collective, pour préserver la paix et les droits de l'homme.

Effectivement, cette bataille, n'est pas un simple combat de rue, ni un combat singulier, il s'agit plutôt d'un travail de longue haleine et d'une alliance politique, et sociale plus compacte permettant de renforcer les efforts de tous, afin d'endiguer ce fléau et d'atteindre la victoire escomptée.

⁴⁷ FTDES, « Le Terrorisme en Tunisie à travers les dossiers judiciaires ». Rapport créé en 2015 par (FTDES), et publié par le Centre tunisien de la recherche et des études sur le terrorisme (CTRET), en 2016. Traduit par Malek kfif, repéré le 7 Mai 2020 à : <https://ftdes.net/rapports/Le%20terrorismeedossiersjudiciaires.pdf>

Conclusion

Aborder un nœud gordien, ou disons, un sujet aussi complexe que celui de la violence suscite, certainement, la curiosité des gens, attire l'attention des chercheurs, et intéresse le pouvoir public. Mais pour mieux le comprendre et surtout le conjurer, les actions de prévention et de prise en charge demeurent toujours insuffisantes et lacunaires. Pour cela, il faudrait bien rappeler sa gravité, aussi bien pour l'individu que pour la société, en se penchant avec plus de sérieux sur cette problématique épineuse, et en tentant de cerner ses tenants et aboutissants. Et comme disait Philippe Jurgensen : « *L'alerte est donc lancée, mais la chute n'est pas inéluctable, si on sait réagir à temps. Il s'agit de préférer la prise de conscience à la "politique de l'autruche", l'audace de nouvelles solutions aux certitudes tranquilles* ». ⁴⁸

A travers ce texte, on a tenté de présenter quelques clarifications sur le phénomène de la violence. L'objectif, étant de mettre en lumière, certains facteurs et mécanismes expliquant les fondements de ce fléau. Tout en mettant en exergue, l'importance des actions ayant déjà été entreprises pour y faire face, et en proposant des recommandations qui attendent leur concrétisation, concernant toutes les facettes de la violence. Que la hausse de ce phénomène soit inhérente à une conjoncture sociopolitique (la révolution), et ravivée par une crise sanitaire, (l'épidémie du covid-19), ou à d'autres contextes socioéconomiques et psychologiques divers, cela nous amène à faire des efforts de réflexion mais aussi d'action, tout en serrant les rangs, et mobilisant toutes les initiatives, pour améliorer les actions contre ce phénomène social.

Il est à préciser que dans notre contexte de lutte contre les violences, le nerf de la guerre est incontestablement, les moyens financiers, mais prioritairement l'engagement et l'implication des différents acteurs dans ce domaine, que ce soit au niveau institutionnel ou non institutionnel, et qu'il soit, d'ordre national et/ou international. Si les intervenants sont nombreux dans ce domaine, la société civile, occupe quant à elle une place centrale à ce niveau, puisqu'elle se situe sur tous

⁴⁸ Philippe Jurgensen, *L'erreur de l'Occident face à la mondialisation*, Paris, Odile Jacob, 2004.

les fronts de ce combat, et elle est présente dans tous les domaines concernés par ce fléau.

Par ailleurs, il est à préciser que les ONGs, ont toujours œuvré pour défaire la violence qui sévit plusieurs strates de la société. En Tunisie, nombreux sont ces associations et organismes nationaux qui luttent pour cette cause. On cite à titre d'exemple et non pas à titre exhaustif ; (l'Association Tunisienne des Femmes Démocrates, l'Union Générale Tunisienne du Travail, La ligue Tunisienne des Droits de l'Homme, le Forum Tunisien des Droits Economiques et Sociaux, Association Internationale de psychologues du Monde –Tunisie...). Tous ces acteurs et d'autres encore, œuvrent inlassablement à réduire les formes d'exclusion, les types de discrimination, le fanatisme, la violation des droits de l'homme, et tout ce qui est susceptible de freiner la démocratie, et le « vivre ensemble », dans la société Tunisienne. Chacune de ces organisations possède à son crédit, une bonne expérience, un travail de terrain, et des militants actifs qui se sont lancés dans ce défi. Au final, ce qui caractérise l'engagement de la société civile, ce sont essentiellement, les missions et les activités qu'elle accomplit, dans cette lutte et prévention contre toutes les violences. Ces activités, convergent toutes dans l'implantation de la culture de la paix.

Et pour réussir effectivement à inculquer et renforcer les valeurs de la paix, la tolérance, et l'acceptation de l'autre, intervient dès lors, le rôle de l'éducation. Ce domaine est fondamental, car tout se construit ou se déconstruit à l'enfance. Et comme disait l'anthropologue Françoise Héritier⁴⁹: *« La seule manière de sortir de la violence consisterait à prendre conscience des mécanismes de répulsion, d'exclusion, de haine ou encore de mépris afin de les réduire à néant grâce à une éducation de l'enfant relayée par tous ».*

On ne peut hélas, s'étendre plus à développer ici les rôles de tous les intervenants, vu qu'ils sont nombreux, néanmoins on ne peut pas ne pas attirer l'œil sur le rôle de la justice, qui, à lui seul mérite un article à part entière. En fait, toutes les mesures législatives, en rapport avec la

⁴⁹ Françoise Héritier, Anthropologue, Ethnologue, Féministe, Femme politique, Scientifique (1933 - 2017). « Citation », repéré le 25 avril 2020 à : <https://citation-celebre.leparisien.fr/citation/violence>

défense, et la protection des victimes de violence, ou encore les textes de loi à promulguer dans ce sens, ne peuvent qu’être assurés par les juristes, les avocats, et les acteurs actifs dans ce sens...

Pour conclure sur une note positive, on peut dire qu’il existe autant d’antidotes que de violences, et sans doute l’art, est entre autres un de ces antidotes, qui peut aider à enrayer ces violences, ce qui nous fait penser à la citation de Fernando Botero, n’a-t-il pas dit : « *Lorsque l’art entre dans une maison, la violence en sort !* »⁵⁰.

⁵⁰ Botero Fernando, « *Lorsque l’art entre dans une maison, la violence en sort !* », citation repérée le 10 octobre 2018 à : <http://evene.lefigaro.fr/citation/art-maison-violence-sort-76280.php>

Valeurs universitaires : engagement / désengagement des universitaires tunisiens

Nizar Ben Salah

*Professeur à l'école nationale supérieure
des ingénieurs de Tunis,
Chef d'un laboratoire de recherche en
génie mécanique*

Tout le long de leur carrière et lors de l'exercice de leurs diverses tâches académiques, fonctions administratives ou responsabilités scientifiques qu'ils peuvent assumer, les universitaires sont appelés à respecter un ensemble de valeurs éthiques et déontologiques communément nommées « valeurs universitaires ». Le respect de ces valeurs et l'engagement qui en découle sont primordiaux pour que les universités puissent pleinement assumer et réussir leurs missions de production, transmission et sauvegarde des savoirs humains.

Ces valeurs sont importantes non seulement pour les raisons évoquées ci-dessus, mais aussi parce qu'elles constituent l'épicentre même de la mission universitaire. Par leur symbolique et à juste titre, les universitaires en font une fierté et les considèrent comme le ciment qui soude leur communauté ; une communauté malmenée en Tunisie particulièrement depuis le début de la transition démocratique en 2011. En effet, cette transition a relégué au second plan les questions qui touchent aux universités, aux universitaires et d'une façon générale à l'enseignement supérieur et recherche scientifique, à part au tout début de ladite transition quand le démantèlement de la police universitaire et la généralisation des élections à tous les postes de responsabilité administrative ont été promulgués par Feu Ahmed Brahim premier ministre de l'enseignement supérieur et recherche scientifique après la révolution de 2011.

Malgré cette ambiance générale réticente et peut être à cause d'elle, remettre les valeurs universitaires au premier plan des débats intra-universitaires et autour de l'Université, prend les allures d'un acte de résistance face à une médiocrité ambiante généralisée et qui n'épargne pas les universités tunisiennes. Encourager les universitaires et autres intervenants sociaux à discuter des valeurs universitaires et pousser à leur

diffusion et à leur respect, deviennent aussi une nécessité de plus en plus pressante. Cette nécessité est d'autant plus accentuée que la communauté universitaire a été témoin durant les dernières années (2016-2019) d'une crise sans précédent dont les principales manifestations ont été de multiples ajournements des sessions de recrutement des enseignants, la non promulgation de leurs nouveaux Statuts, le blocage des demandes de changement du statut juridique des institutions universitaires et/ou universités, l'absence d'examen de la carte universitaire et de drastiques réductions dans le financement public des structures de recherche. Crise dont assume la responsabilité en grande partie l'ex-ministre qui a fini par démissionner en Décembre 2017, préférant rejoindre un poste à l'international alors qu'il était en exercice¹; démission controversée d'autant plus qu'elle a eu lieu sur fond de rumeurs persistantes que son poste à l'agence universitaire francophone aurait été en échange de l'appui ministériel à l'installation d'une université étrangère française sur le sol tunisien au détriment d'une autre allemande², ce qui serait, s'il s'avère exact, une grande entrave à l'ensemble des valeurs universitaires et à toute éthique ou déontologie d'une façon générale.

L'objet de ce papier est justement d'évaluer, dans l'état actuel de marasme quasi-général et de crise dans lesquels se démène le secteur de l'enseignement supérieur et recherche scientifique, le degré du respect des universitaires des valeurs qui sont les leurs et de leur engagement vis-à-vis d'elles, de saisir les raisons de ce respect/engagement ainsi que les raisons de son absence, négligence/désengagement, et de présenter les voies possibles pour un ancrage plus profond de ces valeurs au sein du corps des universitaires. Cette évaluation est d'autant plus nécessaire que les diverses tâches, fonctions et responsabilités que l'universitaire assume durant sa carrière sont intimement reliées à l'exercice de pouvoirs qui sont associés à chacune d'elles. Des pouvoirs certains que l'universitaire exercera alors sur les étudiants, ou sur le personnel administratif, technique et ouvrier voire même sur ses pairs, et qui risquent, s'ils ne sont pas utilisés à bon escient d'engendrer abus, conflits d'intérêt, favoritisme et règlement de comptes.

L'idée même des valeurs universitaires, trouve une de ses principales justifications dans le nécessaire cadrage de ces prérogatives et pouvoirs attribués à l'universitaire et dans le besoin de prévenir les dégâts qui peuvent découler d'une mauvaise ou abusive utilisation de ces derniers. Le concept « valeurs universitaires » permet justement de le

¹ <http://www.webdo.tn/2019/12/16/slim-khalbous-plaque-tout-et-emigre-au-canada/>, Site consulté le 11 Avril 2020.

² <https://www.babnet.net/festivaldetail-194432.asp>, Site consulté le 11 Avril 2020.

faire, non par des textes de lois ou réglementaires, mais plutôt par un système éthique et déontologique conçu et accepté par l'ensemble de la communauté des universitaires. Les valeurs universitaires puisent leur force non dans une contraignante imposition légale mais d'une part dans leur nature consentie et assumée qui les rend fluides, légers et sujets à fierté et d'autre part dans leur dimension éthique qui les sublime et les dote de la force morale nécessaire.

Définition des valeurs universitaires et charte universitaire tunisienne

Afin que le concept « valeurs universitaires » utilisé pour les besoins de ce papier soit clarifié, il est important de premièrement le discerner de ce qu'il n'est pas. Ce qui est entendu ici par engagement des universitaires envers les valeurs universitaires n'est pas leur engagement envers une communauté (la leur comprise), ou envers la société ou dans un sens encore plus large envers les questions et affaires publiques, tel que l'engagement politique ou syndical ou dans des organisations de la société civile, mais plutôt le respect de la part de la communauté des universitaires des valeurs éthiques et déontologiques reliées à l'exercice de leur obligations académiques, des diverses fonctions administratives ou responsabilités scientifiques qu'ils peuvent assumer tout le long de leur carrière, et l'engagement vis-à-vis de ces valeurs telles qu'elles sont communément définies, acceptées et adoptées.

Les valeurs universitaires sont implicitement reconnues en tant que telles non seulement par les universitaires mais aussi par le reste de la société. Elles peuvent se présenter sous diverses versions provenant de visions multiples. Dans certains pays, ces valeurs sont énoncées dans des chartes, dans d'autres par les universités elles-mêmes dans leurs sites et documents officiels respectifs. En plus, elles peuvent être différentes dépendamment du pays³ ou de l'université^{4,5,6}, et une riche littérature existe autour de la question. Bien que quelques valeurs se trouvent dans diverses versions et visions des valeurs universitaires⁷, il est à noter que

³ Ian McNay, « Valeurs, principes et intégrité : Normes universitaires et professionnelles dans l'enseignement supérieur au Royaume-Uni », Politiques et gestion de l'enseignement supérieur, Vol. 3 N°. 19, pp. 45-71, 2007.

⁴ <https://www.u-bordeaux.fr/Universite/L-universite-de-Bordeaux/Missions-et-valeurs>, Consulté le 06 Avril 2020.

⁵ <https://www.cam.ac.uk/about-the-university/how-the-university-and-colleges-work/the-universitys-mission-and-core-values>, Consulté le 06 Avril 2020.

⁶ <https://www.ulaval.ca/notre-universite/mission-vision-valeurs>, Consulté le 13 Avril 2020.

⁷ Davis Ward, "Valeurs universitaires, gestion des établissements et politiques publiques", Politiques et gestion de l'enseignement supérieur, Vol. 2 N°. 19, pp. 9-22, 2007.

ces intersections n'ont pas évolué jusqu'à devenir un socle commun complet et suffisant pour définir le concept « valeurs universitaires ».

Dans certains pays, ce sont des autorités publiques qui ont pris en charge l'énoncé des valeurs universitaires, comme en Algérie où c'est le ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique qui a publié en 2010 la « Charte d'éthique et de déontologie universitaires⁸ ». Dans d'autres, ce sont plutôt des associations de la société civile qui l'ont fait. C'est le cas en Tunisie, où l'association tunisienne de défense des valeurs universitaires a pris en charge la publication en mai 2017 de la charte universitaire tunisienne après un débat qui a touché et impliqué une partie significative des universitaires et de leurs structures représentatives⁹.

Pour des raisons évidentes dues aux diverses versions des valeurs universitaires qui existent de par le monde et à l'absence d'un document qui énonce les valeurs universitaires et qui soit universellement reconnu, et puisque ce papier s'intéresse aux universitaires tunisiens, le choix logique est d'adopter la charte universitaire tunisienne introduite dans le paragraphe précédent comme le document et texte de référence dans lequel sont puisées les valeurs universitaires discutées ici.

Comme cela est indiqué dans son introduction, la charte universitaire tunisienne énonce les « *principes et valeurs requis en vue d'asseoir les règles pour que toutes les parties prenantes de l'Université fassent chacune sa part pour que cette dernière accomplisse ses missions de production, de transmission, et de diffusion des savoirs* ». Cette charte se veut complémentaire aux textes juridiques régissant l'enseignement supérieur et la recherche scientifique, puisqu'elle ambitionne à être le texte de référence qui confine « *les principes et valeurs qui se reflètent dans les traditions et la déontologie universitaires inspirées par l'esprit académique et consacrées par la communauté universitaire* ».

Cette charte se décline en un ensemble de libertés/droits dont devrait bénéficier chacune des parties prenantes de l'Université. On y apprend, par exemple, que les libertés académiques donnent un certain nombre de libertés et droits aux universitaires dont la liberté « *d'enseigner et d'engager des recherches, de débattre du contenu des cours et des travaux, de les publier dans un climat de tolérance et de respect de la diversité des opinions* » et la liberté « *de participer aux*

⁸ Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, "Charte d'éthique et de déontologie universitaires", Avril 2010, Algérie.

⁹ Association tunisienne de défense des valeurs universitaires, "Charte universitaire tunisienne", Fondation Rosa Luxembourg, Mai 2017, Tunisie.

rencontres scientifiques et pédagogiques internationales et de se rendre, en conséquence, à l'étranger ainsi que la liberté d'utiliser le réseau internet et les moyens de communication à distance ». On y découvre aussi que les universitaires ont entre autres droits, le droit « de disposer de bibliothèques nanties de sources et de références diverses et d'accéder à l'information sans aucune restriction » et le droit « de travailler et de créer à l'intérieur d'une enceinte universitaire protégée par l'immunité académique ».

A ces libertés/droits, la charte universitaire tunisienne associe des devoirs/obligations qui supportent et donnent leurs significations à ces libertés/droits. On y lit alors, que l'universitaire est, entre autres, dans l'obligation « *de développer chez l'étudiant l'esprit critique, l'initiative et la créativité, de s'abstenir d'utiliser à des fins autres que scientifiques et/ou pédagogiques toutes les données obtenues dans le cadre de son travail* », ou « *de reconnaître l'importance du travail collectif et de l'exercer avec des collègues au sein d'un même département ou de départements et disciplines apparentés, aussi bien à l'intérieur qu'à l'extérieur de l'institution* » ou encore de « *viser l'excellence tant au niveau de l'enseignement que de la recherche et veiller à créer des écoles d'avant-garde dans les domaines de la pédagogie et des méthodes de recherche* ».

Cette charte ne s'arrête pas à ces obligations associées aux tâches académiques des universitaires, elle s'étend aussi à celles associées à l'exercice de leurs fonctions administratives ou responsabilités scientifiques. Ainsi on trouve parmi les obligations des universitaires, « *s'engager à faire preuve d'honnêteté scientifique, éviter toutes les formes de plagiat, les dénoncer et lutter contre elles. Ceci se fait en fournissant aux étudiants/jeunes chercheurs une définition du plagiat, en les mettant en garde contre les dangers qui y sont liés et contre les sanctions qui peuvent en découler et leur indiquant les manières de l'éviter* ». Il est aussi précisé dans cette charte que les universitaires doivent « *se conformer aux impératifs d'objectivité, de transparence, d'égalité et d'équité dans l'évaluation tout en annonçant les paramètres* » et qu'ils doivent « *éviter d'utiliser toute forme d'instrumentalisation politique, idéologique ou religieuse* ».

La charte universitaire tunisienne concerne aussi les autres parties prenantes de la vie universitaire. Ainsi, une section y est réservée aux droits et devoirs des étudiants et une autre à ceux du personnel administratif, technique et ouvrier. Toutefois, dans le présent papier, l'intérêt n'est porté qu'aux universitaires et ce pour la centralité de leurs

rôles dans l'accomplissement des missions des universités et des institutions universitaires et pour les multiples pouvoirs qu'ils détiennent et exercent, et qui ont besoin d'être cadrés tel que cela est expliqué dans le dernier paragraphe de l'introduction. Vu leur nombre élevé, la prestation des universitaires tunisiens ne sera pas évaluée à l'aune de chacune des valeurs énumérées dans la charte mais seulement à l'aune de quelques-unes parmi les plus importantes et représentatives et qui seront utilisées afin d'émettre un point de vue sur le degré de respect des universitaires tunisiens des valeurs universitaires en général.

Universitaires tunisiens et valeurs universitaires

Les valeurs universitaires qui sont considérées dans cette partie du papier sont du nombre de douze et sont listées et regroupées dans les sept points suivants (points de « a » jusqu'à « g »). Pour chacune de ces valeurs, le comportement des universitaires est évalué et une conclusion est tirée quant à son respect/engagement ou négligence/désengagement. Les raisons de l'attitude des universitaires sont aussi expliquées et ce pour chacune des valeurs énumérées.

Se conformer aux programmes de formation établis par les instances habilitées

Pour cette valeur, on peut noter que les choses se passent plutôt bien et en général les universitaires se conforment aux programmes de formation établis et adoptés et ce pour les raisons suivantes. Depuis 2008, les programmes de toutes les formations pédagogiques dans toutes les institutions universitaires, et après avoir été préparés, validés et entérinés par les diverses structures académiques (département, conseil scientifique et conseil d'université concernés) sont évalués par les commissions sectorielles. Ces dernières étant organisées par spécialité, accordent ou non l'habilitation, ou peuvent apporter des modifications aux programmes proposés. L'habilitation concerne aussi bien la séquence des cours à l'intérieur des formations que leurs contenus détaillés (cours, volumes horaires, chapitres, nature de la formation, etc...). Lorsque le processus d'évaluation arrive à une conclusion positive, l'institution hôte est alors habilitée à offrir la formation pédagogique en question. En général alors, ces programmes sont respectés et ce bien qu'il n'y ait aucun mécanisme de contrôle ou de vérification.

Ce constat de conformité doit tout de même être nuancé. Pour certaines spécialités dans certaines institutions, on constate des écarts significatifs entre volume horaire théorique accordé aux programmes de

formation et celui réel effectué. En effet, les conditions socio-économiques des étudiants font que ces derniers, voulant optimiser les dépenses nécessaires à leurs études, particulièrement celles reliées au logement, ne rejoignent leurs institutions que plusieurs semaines après le début supposé des cours, faisant ainsi que le volume horaire réellement effectué est inférieur à celui théorique affecté.

Les enseignants ont à chaque année à fournir des efforts supplémentaires pour finir les programmes. Le travail différencié des commissions sectorielles mérite aussi discussion. En effet, le traitement des dossiers proposés par les départements/institutions/universités est très différent d'une commission à une autre. Certaines par souci de normalisation imposent les programmes de formation d'une façon intégrale et unilatérale sans tenir compte des propositions qui leur parviennent. D'autres tiennent compte des spécificités des institutions, en n'imposant comme dénominateur commun qu'une partie des programmes et en laissant aux départements la latitude pour le reste. Quelques commissions examinent chacune des propositions émanant des institutions et n'y apportent que des corrections mineures, alors que quelques autres semblent travailler d'une façon aléatoire, leurs traitements des dossiers étant sans fil conducteur permettant d'en comprendre la méthodologie. Ces façons différenciées de traitement des dossiers engendrent frustrations et incompréhensions au niveau des départements avec le risque que cela représente dans le long terme sur la motivation des enseignants.

Elever constamment le contenu des enseignements en actualisant, en approfondissant les savoirs et en renouvelant les méthodes pédagogiques à la lumière des avancées scientifiques qui ont fait la preuve de leur efficacité

Ce point contient au fait deux valeurs. La première concerne l'amélioration des enseignements par actualisation et approfondissement des savoirs. La seconde est l'adoption des méthodes pédagogiques nouvelles pour rester à la page en la matière. Concernant le premier aspect, vu que les commissions sectorielles n'accordent les habilitations des diverses formations pédagogiques que pour une durée bien déterminée (en général quatre années, quelquefois moins), les institutions hôtes sont alors obligées de renouveler périodiquement leurs demandes d'habilitations, ce qui leur impose implicitement une révision continue du contenu des formations (les cours et leur séquence, contenu des chapitres, type des évaluations, etc...) et l'actualisation et

l'approfondissement des savoirs se fait grâce à ce processus de renouvellement des habilitations des formations.

S'agissant du second aspect qui est le renouvellement des méthodes pédagogiques, il est clair qu'un certain virage nécessaire à l'adoption et à l'intégration continues des nouvelles méthodologies pédagogiques et qui a dû être pris depuis le début des années 2000, a été justement raté par la communauté des universitaires. La raison principale de ce rendez-vous manqué réside dans la nature même de ces innovations pédagogiques. Basées sur des outils numériques résultant de la révolution des technologies d'information et de communication, ces innovations étaient vues d'un mauvais œil par un régime frileux à tout ce qui pouvait aboutir à un accès non contrôlé à l'information et à une fluidité de sa circulation, vus comme un danger surtout dans une Université classée foyer de la contestation intellectuelle et possible épicerie de troubles politiques.

Les transformations politiques profondes que la Tunisie a connues en 2011, ont ensuite changé les priorités d'un pays pris dans les échéances et les agendas d'une période constitutive (2011-2014) ensuite d'une interminable transition démocratique et durant laquelle les questions d'innovations pédagogiques à l'Université, pourtant constamment revendiquées, sont vues comme secondaires ou comme faisant partie des revendications superflues d'une élite universitaire toujours suspecte de la part de l'élite politique.

On s'est rendu compte récemment des répercussions de la négligence de cette valeur universitaire lorsque le ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique voulant s'assurer du bon déroulement de l'année universitaire 2019-2020 tout en respectant les consignes du confinement sanitaire total (décrété à partir du 22 Mars 2020), a décidé de demander aux universités et institutions universitaires de se diriger momentanément vers l'enseignement à distance. Le constat était édifiant ; à quelques exceptions près, la majorité des universités et des institutions universitaires ont été dans l'incapacité de faire le nécessaire. Les enseignants ont dû se contenter des moyens du bord et compter sur leurs propres initiatives afin qu'un minimum de « contact pédagogique » soit maintenu. Même l'université virtuelle de Tunis, créée en 2002 avec mission principale, comme cela est explicité sur son site, de « développer des cours et des programmes universitaires d'enseignement en ligne pour les universités tunisiennes », n'a pu assurer ce nécessaire.

La majorité des institutions universitaires n'ont pas de plateforme d'enseignement à distance propre à elles. Celles qui en ont, se trouvent partiellement handicapées par l'absence ou manque de personnel capable de sa gestion. Bref, il est clair d'une façon générale que l'engagement des universitaires vis-à-vis cette valeur universitaire est très faible pour ne pas dire absent. Tableaux, craie, enseignement présentiel, papier sont encore de mise et font partie du quotidien des universitaires tunisiens. Cette incapacité de suivre les évolutions pédagogiques affecte aussi le volume horaire hebdomadaire requis pour les étudiants en enseignement présentiel puisque ces nouveaux outils pédagogiques permettraient aux étudiants de dégager du temps libre qui peut être utilisé pour des activités para-académiques mais essentielles pour leur émancipation et pour l'enrichissement de la vie étudiante.

Reconnaître l'importance de la recherche scientifiques dans toutes ses déclinaisons et veiller au bon choix des sujets de recherche afin qu'ils soient originaux et générateurs de résultats bénéfiques pour l'Humanité en général et directement ou indirectement d'une plus-value pour le développement du Pays en particulier

Cette obligation/devoir de l'universitaire tunisien peut être déclinée en deux valeurs : reconnaître l'importance de la recherche scientifique et ensuite veiller au choix des sujets de recherche afin d'assurer leur originalité et leurs effets bénéfiques pour l'Humanité et le développement de la Tunisie. Il semble que la première valeur soit assez bien respectée, comme en témoigne le nombre d'universitaires membres des structures de recherche en Tunisie qui regroupent l'essentiel des universitaires^{10,11}. Cette constatation peut être vue comme preuve que les universitaires sont convaincus de l'importance de la recherche scientifique et le reconnaissent par l'appartenance massive aux quelques six cents structures de recherche attachées à des établissements universitaires.

Un autre indice indiquant l'attachement de plus en plus grand des universitaires à la recherche et à la reconnaissance de son importance, est le nombre de masters, de thèses et d'habilitations universitaires soutenus de plus en plus grand au fil des années. Toutefois, si les choses sont regardées de plus près, il semblerait que cette reconnaissance de

¹⁰ L'enseignement supérieur et la recherche scientifique en chiffres 2018/2019, Bureau des Etudes, de la Planification et de la Programmation, Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique.

¹¹ Annuaire des structures et projets de recherche 2017/2018, Direction générale de la recherche scientifique, Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, 2^{ème} Edition 2018.

l'importance de la recherche soit seulement formelle. Effectivement et si on se fît aux données du site Web of Science pour 2017, 7010 documents ont été attribués à la Tunisie lui conférant une position tout à fait honorable aux échelles régionale et internationale. Mais si on tient compte du nombre total des universitaires membres des structures de recherche en plus du nombre de doctorants (14,692 pour l'année 2015/2016), on obtient une moyenne de 0.27 document par chercheur. Bien que ce chiffre cache beaucoup de disparités de diverses natures mais il indique certainement que beaucoup d'universitaires rattachent leur nom à des structures de recherches sans réellement s'investir dans des activités de recherche de quelque nature.

Pour pouvoir juger le degré du respect des universitaires tunisiens de la seconde valeur à savoir l'engagement à choisir des sujets de recherche originaux et générateurs de résultats bénéfiques à l'Humanité et au développement du pays, il faut rappeler ce qui suit. Les structures de recherche sont renouvelées d'une façon contractuelle à la base de projets de recherche étalés sur quatre années, présentés par les structures à la direction générale de la recherche scientifique et évalués par le comité national de l'évaluation des activités de recherche scientifique (CNEARS). La décision du CNEARS, qui est un feu vert à l'accomplissement du projet de recherche présenté, est bien sûr basée sur sa réalisabilité, sa pertinence, sur le fait qu'il émane des thématiques de recherche de la structure et de son adéquation avec les ressources humaines disponibles et les ressources financières demandées. Mais elle est aussi, et surtout, basée sur le degré de respect du contrat précédent mesuré par un ensemble de critères quantitatifs communiqués aux structures de recherche : nombre d'articles, nombre d'habilitations universitaires, de thèses de Doctorat et de mémoires de Master soutenus, nombre des projets de fin d'études, rayonnement scientifique des responsables, nombre de brevets, de conventions avec le milieu socio-professionnel, de manifestations scientifiques organisées, gouvernance etc... Il est clair que l'évaluation, aussi bien qualitative que quantitative, que le CNEARS effectue périodiquement des structures de recherche et de leurs activités, assure le respect de la valeur susmentionnée.

Effectivement, l'originalité des recherches est assurée par les publications dans des revues des plus cotées, des monographies chez des éditeurs des plus sélectifs, par l'organisation de colloques, conférences et congrès internationaux avec la présence de spécialistes à l'échelle internationale. Elle est aussi assurée par les thèses de doctorat, les habilitations universitaires et les mémoires de master soutenus. L'effet bénéfique pour l'Humanité se trouve garanti avec ce qui vient d'être

énuméré. En effet, toutes ces publications (articles de revue, monographies, colloques, etc...) et ces manuscrits (mémoires, thèses, habilitations) contribuent à l'enrichissement du savoir humain et à son accumulation. Quant au développement du pays, il est clair qu'il est pris en compte dans l'évaluation des activités des structures de recherche à travers la bonification des brevets d'invention et des conventions avec le milieu socio-professionnel.

Consacrer du temps pour rencontrer les étudiants et s'engager à assurer en leur faveur des séances d'encadrement

Avant d'évoquer ce point, il est important de clarifier que le terme « séances d'encadrement » utilisé ici ne concerne pas les séances d'encadrement de recherche (Doctorat et Master de recherche) mais concerne plutôt des séances d'encadrement pédagogique au profit des étudiants qui suivent des enseignements (cours, travaux dirigés ou travaux pratiques) avec l'enseignant en question. Cela dit, il est indéniable, pour les deux valeurs détaillées dans ce point, que les universitaires tunisiens sont loin des normes internationales, même très loin. Puisque rien dans les textes réglementaires relatifs aux obligations professionnelles des universitaires n'évoque des séances pour rencontrer les étudiants ou pour les encadrer, il est très rare de trouver des universitaires qui s'acquittent de ces tâches.

En général, les seules occasions pour les étudiants de rencontrer leurs enseignants et de les interpeller sur des questions pédagogiques sont les séances d'enseignement, un peu avant ou un peu après. Il est donc clair que les valeurs énumérées dans ce point sont loin d'être respectées par les universitaires tunisiens. L'absence de bureaux adéquats pour la majorité des enseignants et de motivation de quelque nature pour ces séances de disponibilité pédagogique semble aussi être pour quelque chose dans l'absence d'ancrage de ces deux valeurs chez les universitaires tunisiens.

L'adoption des principes d'objectivité, de justice, d'équité et de transparence ainsi que recourir à la concertation et à l'approche participative dans l'élaboration des décisions et l'adoption des procédures

Pour l'ensemble de valeurs énumérées dans ce point qui se trouvent à l'intérieur de la charte universitaire tunisienne dans le chapitre « Les enseignants chercheurs et les chercheurs chargés d'assumer des fonctions administratives et des responsabilités scientifiques », il est évident que rien n'est systématiquement garanti. Les textes juridiques et

réglementaires qui organisent les différentes fonctions administratives ou responsabilités scientifiques que les universitaires sont appelés à assumer ne réfèrent à aucun référentiel éthique ou déontologique. En plus, ces textes sont presque entièrement un ramassis d'imprécisions et de flous laissant la porte ouverte à des interprétations multiples voire contradictoires et à des conflits de prérogatives et d'intérêts. En l'absence de textes clairs, précis et pertinents, c'est la personnalité de l'universitaire qui déterminera le respect ou non des valeurs d'objectivité, de justice, d'équité, de transparence, de concertation et de recours à l'approche participative.

Un universitaire imprégné de ces valeurs, convaincu de leur nécessité et utilité veillera à être objectif, juste et équitable, montrera du respect envers ses collaborateurs, ses subalternes, ses pairs et toutes les autres personnes avec qui il traitera du fait de ses fonctions et adoptera une approche qui fait participer les diverses personnes ou structures l'entourant, avant d'adopter des décisions les concernant ou d'élaborer des procédures les touchant. Cependant, lorsqu'un universitaire n'est pas imprégné par ses valeurs et qu'il ne porte en lui aucune culture de bonne gouvernance, l'opacité, la subjectivité, les sauts d'humeurs et l'arbitraire prendront alors la place de la transparence, l'objectivité, la justice et l'équité. Ce ne sont malheureusement pas les exemples qui manquent ici et qui pourraient être cités pour appuyer ce propos.

La conception de la fonction exercée comme une responsabilité à assumer et un service à rendre dans le but de réaliser les objectifs de l'institution et le développement du Pays et non comme un moyen d'exercer une autorité ou un pouvoir personnel et l'engagement de l'universitaire à présenter un bilan du mandat accompli

Souvent, lorsque des universitaires accèdent à une fonction administrative, ils perçoivent cela comme un accomplissement personnel et comme résultat de la reconnaissance de leurs compétences à assumer cette fonction ; que cette reconnaissance vienne d'une autorité politique dans le cas d'une nomination ou des pairs dans le cas d'une élection. Or cette perception peut être fausse et ne pas avoir de fondements réels. Dans ce cas, elle peut se trouver à l'origine d'une dérive autoritaire corollaire à l'inéluctable échec qui les attend. Les cas contraires heureusement aussi existent.

Il arrive que des universitaires soient nommés ou élus à des postes administratifs parce qu'ils ont le profil approprié et les compétences nécessaires ou qu'ils réussissent à les développer en peu de temps après la prise de fonction. Dans ces cas, le schéma classique

pourrait être résumé comme suit. Ces universitaires exercent leur fonction comme une responsabilité à assumer et agissent comme s'ils étaient au service d'une noble cause en essayant de réaliser les objectifs de la position qu'ils assument. Souvent le but du mandat est clairement défini ; ils tracent des objectifs, les communiquent, établissent un plan pour les atteindre et savent drainer les énergies nécessaires pour les réaliser. Les résultats sont, alors, souvent probants.

Toutefois, il arrive que ce ne soit pas le critère de la compétence qui prime. Lorsque le poste est pourvu par nomination, l'allégeance politique peut parfois primer sur tout autre critère et lorsque le poste est électif, il arrive malheureusement que ce sont les garanties apportées ou non aux intérêts des divers lobbys qui prennent la place de la compétence et jouent un rôle déterminant sur l'issue des élections. Dans ces cas, une fois nommé ou élu, se rendant compte qu'il n'est pas nécessairement au bon endroit et qu'il n'a pas nécessairement le profil pour le poste qu'il occupe, il arrive que l'universitaire glisse vers la gestion et l'exercice autoritaires pour donner l'impression qu'il est en train de remplir pleinement et correctement sa fonction et pour répondre à un besoin de sentiment d'utilité. Il arrive aussi, qu'il cache son incompétence et son incapacité à concevoir de vraies réformes ou à installer des améliorations ou à tracer des objectifs ou à définir un plan pour les atteindre et de fédérer les énergies pour, derrière des décisions arbitraires ou des mesures administratives décidées unilatéralement au gré des sauts d'humeur, des passe-droits ou des règlements de compte.

Quant à la question du bilan du mandat accompli, il est important de préciser que c'est seulement en 2017 que les candidats aux fonctions électives se sont trouvés dans l'obligation de présenter un programme électoral. Avant cette date, aucun programme n'était exigé ; pas de programme, donc pas de redevabilité. Le fait d'avoir instauré cette exigence est important et un pas décisif en avant. Toutefois, la circulaire qui en organise les détails a réduit de beaucoup cette importance vu les très courts délais entre les présentations publiques de ces programmes et les dates des scrutins. Tout est en général joué avant l'organisation de ces présentations. En plus, les candidats ne sont pas obligés de rendre public le programme écrit qu'ils déposent auprès de l'administration en question.

Deux lacunes qui vident l'idée d'un programme électoral de sa substance et qui réduisent de beaucoup les idées de redevabilité et d'évaluation du mandat accompli d'autant plus que rien dans les textes ne prévoit une présentation du bilan du mandat achevé. Bien que

l'exercice du mandat de plusieurs fonctions électives ne soit pas encore arrivé à terme, il est fort à parier que les présentations des bilans des mandats accomplis n'auront pas lieu, à quelques exceptions près, qui ne feront que confirmer la tendance générale et très majoritaire. S'agissant des postes nominatifs, rien ne prévoit dans les textes ni programme ni bilan.

Le recrutement des enseignants-chercheurs permanents sur la base de la compétence et de la transparence

Concernant ce point, il faut au début rappeler que le recrutement des enseignants-chercheurs tout comme celui des enseignants-technologiques se fait par des commissions de recrutement dont les membres sont des enseignants-chercheurs. Cette façon de faire est considérée comme un acquis qu'il faut souligner car elle minimise l'intervention du ministère de tutelle en réduisant l'immixtion de l'administration. Organisées par discipline, les commissions doivent, dans leur composition, refléter les spécialités et la répartition géographique de la discipline et leurs décisions sont supposées être basées sur l'objectivité, l'équité et la transparence pour qu'elles soient acceptées par les candidats et par ricochet par la large opinion universitaire. Le respect de ces règles de représentativité, de transparence, d'équité et d'objectivité semble, être, le plus souvent, de mise et les recrutements semblent se faire majoritairement sur la base de la compétence, faisant que généralement les valeurs associées à ce point soient respectées.

Cela dit, il arrive parfois que des zones d'ombre soient soulignées quant à la représentativité de la composition des commissions de recrutement. Ce constat, qui revient d'une façon récurrente, touche toutes les disciplines et n'est pas l'apanage de quelques-unes sans les autres. A cet égard, il est inconcevable aujourd'hui, plus de soixante ans après la création du système national d'enseignement supérieur, qu'aucun mécanisme garantissant d'une façon automatique et réglementaire, la représentativité des diverses spécialités de la discipline et de sa répartition géographique, dans la composition des commissions, n'ait été trouvé. Il est tout à fait injustifié de voir les mêmes universitaires siéger aux commissions de recrutement d'une façon quasi-permanente. Quand ils ne le sont pas, ce sont leurs obligés qui le sont. L'allégeance politique jadis mécanisme principal des nominations aux commissions de recrutement semble avoir cédé la place à l'allégeance à des lobbyings de toutes sortes qui contrôlent le processus des nominations.

L'élection partielle des membres des commissions, supposée favoriser la représentativité, n'y a de facto pas changé grande chose et ce pour des raisons multiples¹². Le travail des commissions est aussi parfois questionné et leurs décisions contestées car entachées par des soupçons de favoritisme, de règlements de compte et d'arbitraire, comme en témoigne les plaintes portées chaque année et qui dilapident des énergies pouvant être utilisées à meilleur escient. Il arrive même quelquefois que la compétence des membres, qu'ils soient nommés ou élus, de siéger aux commissions soit évoquée. En conclusion pour ce point « g » primordial pour la pérennité d'un corps universitaire compétent et à la page, quelques problèmes persistent et tous gagneraient à les résoudre.

Discussion et recommandations

Malgré la diversité du propos tenu dans ce qui précède et de sa large étendue, un fil conducteur existe et peut expliquer d'une façon satisfaisante les conditions du respect/engagement ou de la négligence/désengagement des universitaires tunisiens envers les valeurs universitaires énumérées. Il est clair que chaque fois que la tutelle ait pris les dispositions nécessaires et adéquates, on peut vérifier que la valeur universitaire en question se trouve dans l'ensemble respectée ; que ces dispositions soient des textes de lois, des mécanismes à installer ou des directives écrites à suivre, et on peut le vérifier pour chacune des valeurs listées ci-haut.

L'instauration des commissions sectorielles, et les doter du mandat de l'habilitation de tous les cursus de formation universitaire, a beaucoup aidé au respect de la valeur « *Se conformer aux programmes de formation établis par les instances habilitées* ». De même, obliger les établissements d'enseignement supérieur qui ont obtenu des habilitations à les renouveler périodiquement pour tous les cursus habilités a fait que la valeur « *Elever constamment le contenu des enseignements en actualisant, en approfondissant les savoirs* » soit d'une façon générale respectée. Créer le CNEARS et le doter du mandat de renouvellement des structures de recherche selon une grille détaillée et lier le financement de ces structures à leur output scientifique, a énormément contribué au respect de la valeur « *Veiller au bon choix des sujets de recherche afin qu'ils soient originaux et générateurs de résultats bénéfiques pour l'Humanité en général et directement ou indirectement d'une plus-value pour le développement du Pays en particulier* ».

¹² نزار بن صالح، "من أجل لجان انتداب منتخبة كفاءة، ممثلة وذات مصداقية"، جريدة المغرب، 4 أبريل 2012.

Les lois qui permettent la création des structures de recherche (laboratoires et unités) et particulièrement les conditions de criticité qui y sont listées, ont fait que la valeur « Reconnaître l'importance de la recherche scientifiques dans toutes ses déclinaisons » avance radicalement dans la communauté des universitaires.

Cela ne doit en aucun cas cacher certaines lacunes concernant aussi bien le travail des commissions sectorielles que celui du CNEARS et qui mériteraient quelques recommandations. Le travail des commissions sectorielles devrait être un peu plus ouvert aux propositions des départements et aux spécificités des institutions. Le souci de s'assurer d'un minimum d'uniformité dans les programmes de la formation comme garantie de la nature nationale du diplôme obtenu à sa fin, ne doit pas brimer les spécificités des institutions. **Le respect de ces deux contraintes en apparence contradictoires, peut être accompli par l'instauration d'un mécanisme de dialogue/interaction entre les départements et les commissions sectorielles, qui dissipe l'impression d'unilatéralisme qui caractérise parfois le travail ou les décisions de ces dernières.**

La même remarque peut être faite concernant les critères d'évaluation du CNEARS. Bien que ces critères soient communiqués aux structures de recherche et que cette transparence doit être soulignée et félicitée, et que ces critères semblent être relativement adéquats et acceptés, il n'en demeure pas moins que certains de ces critères semblent favoriser/défavoriser certaines structures et/ou certaines disciplines. **L'instauration d'une étape de consultation des structures de recherche avant d'arrêter la version finale des critères d'évaluation pourrait améliorer encore plus leur acceptabilité, garantir leur adéquation avec la nature des disciplines et parer à leur instrumentalisation.**

Il est à souligner aussi que les multiples et successifs ajournements des sessions de recrutement des universitaires représentent un danger non seulement pour le renouvellement du cadre enseignant et sur le taux d'encadrement des étudiants, mais aussi sur la pérennité des structures de recherche et de la recherche scientifique dans les universités. Beaucoup de jeunes étudiants, se détournent de la carrière de chercheur car ils n'y voient pas de perspectives de recrutement. Ceux qui, pour diverses raisons, le font, quittent le Pays tout de suite après l'obtention de leur doctorat pour aller tenter une carrière en Europe ou en Amérique du Nord. Une recommandation peut être faite ici. **Peu importe les difficultés, l'ajournement des sessions de recrutement**

des universitaires ne doit en aucun cas avoir lieu. Dans les moments de crises majeures, la Tunisie ne peut compter que sur l'intelligence de ses ressources humaines, richesse première et ultime d'un Pays aux modestes ressources naturelles.

En revanche, en l'absence de textes juridiques clairs, mécanismes adoptés, directives écrites, la valeur universitaire en question ne sera probablement pas très respectée. Ainsi, l'absence de texte juridique qui la valorise et l'installe comme obligation pédagogique, « Consacrer du temps pour rencontrer les étudiants et s'engager à assurer en leur faveur des séances d'encadrement » est une pratique rare et dépend de la bonne volonté de l'universitaire. Il en est de même pour le « *renouvellement des méthodes pédagogiques à la lumière des avancées scientifiques qui ont fait la preuve de leur efficacité* », qui ne se fait que très rarement car rien dans les tâches des universitaires décrites par leurs Statuts ne fait référence à cette valeur qui n'est pas non plus valorisée par un quelconque mécanisme.

Concernant « L'adoption des principes d'objectivité, de justice, d'équité et de transparence ainsi que l'engagement à recourir à la concertation et à l'approche participative dans l'élaboration des décisions et l'adoption des procédures » et « La conception de la fonction exercée comme une responsabilité à assumer et un service à rendre dans le but de réaliser les objectifs de l'institution et le développement du Pays et non comme un moyen d'exercer une autorité ou un pouvoir personnel et l'engagement de l'universitaire à présenter un bilan du mandat accompli », les textes qui définissent et encadrent les responsabilités que l'universitaire peut assumer durant sa carrière présentent deux grandes lacunes qui font que ces deux valeurs ne se trouvent pas très respectées. La première lacune est l'imprécision de ces textes qui fait que les prérogatives et les responsabilités ne sont ni bien définies, ni clairement délimitées. La seconde est l'absence de tout référentiel éthique ou déontologique spécifique dans ces textes. Dans ce cas, c'est la personnalité de l'universitaire qui devient le paramètre déterminant, le subjectif qui décline l'objectif et le paradigme de l'individualisation de la fonction ou de la responsabilité qui règne.

Il est clair que consolider le respect et l'engagement des universitaires envers les valeurs universitaires ne peut se faire que d'une façon structurante et non en misant sur une approche subjective mettant de l'avant les bonnes volontés ou misant sur les qualités personnelles. Il faut que ces valeurs soient promues par la tutelle d'une façon ou d'une autre. Parer aux dangers que peut

représenter l'individualisation des fonctions ou des responsabilités **en dotant les textes de loi, en vigueur et relatifs aux diverses fonctions administratives ou responsabilités scientifiques des universitaires, d'un référentiel éthique et déontologique et de garde-fous qui empêchent les dérives autoritaires, pourrait être une des voies à explorer.** Cette dotation peut être développée dans le cadre d'une **vision de bonne gouvernance globale instaurant transparence, responsabilité, redevabilité et délimitant d'une façon claire et précise les prérogatives, les attributions et les limites de chacune des fonctions administratives ou responsabilités scientifiques des universitaires.**

Une des alternatives à explorer dans cette vision pourrait être une revue des limitations du nombre de mandats de fonctions et responsabilités possibles. **Ceci peut se faire par la limitation à un seul mandat par fonction tout en en prolongeant la durée et par l'instauration d'un nombre total maximal d'années durant lesquelles un universitaire peut exercer des fonctions administratives.**

Concernant les commissions de recrutement et en vue d'améliorer les valeurs universitaires liées à leur travail, **publier les curriculums vitae des membres ainsi que leurs listes de publications sur le site du ministère** est une mesure qui ne pourrait qu'avoir un effet positif sur tout le processus de recrutement. **Légiférer afin de garantir la représentation adéquate des spécialités et de la répartition géographique de la discipline** mérite aussi réflexion. Le respect de ces deux exigences (représentation et répartition) peut être aisément fait en augmentant le nombre des membres des commissions. **Rendre obligatoire par texte réglementaire la communication des critères de sélection à tous les candidats** pourrait aussi être une voie à explorer. Enfin, **instaurer une commission nationale de recours**, mesure d'ailleurs prévue depuis quelques temps mais bloquée pour des raisons peu claires, dissiperait les sentiments d'injustice sans appel qui peuvent parfois prévaloir.

Insérer certaines valeurs comme faisant partie des obligations des universitaires pourrait être une autre voie d'avenir à explorer. Cette insertion permettrait, en effet, de mieux ancrer l'engagement des universitaires envers ces valeurs (leurs valeurs) en les insérant dans les nouveaux Statuts à promulguer. **Ses Statuts devraient mettre fin à l'aberration qui consiste à rattacher les universitaires, toutes catégories confondues, à la fonction publique.**

Ce rattachement bien qu'il soit plus théorique que réellement vécu, amène avec lui plusieurs obstacles et restrictions foncièrement contradictoires avec l'idée de base sous-jacente à l'ensemble des valeurs universitaires : les libertés académiques ; des libertés érigées depuis 2014 au rang constitutionnel. Les universitaires ont besoin de Statuts spécifiques touchant, tous les aspects de leur profession et toutes leurs tâches possibles. Ses Statuts devraient être précis, avant-gardistes et ouvrant les horizons d'une profession qui, internationalement, ne cesse d'évoluer. **Des Statuts qui énumèreraient clairement tous leurs droits et obligations et qui donneraient son plein sens au terme « corps des universitaires » en les traitant juridiquement en tant que tel, et non comme des fonctionnaires alors qu'ils ne le sont pas.**

Telles sont quelques recommandations et quelques-unes des voies d'avenir qui pourraient faire que les valeurs universitaires avancent encore plus, s'ancrent d'avantage et s'enracinent irréversiblement dans la communauté des universitaires tunisiens.

Les tribulations d'un « blédard » à Paris. Témoignage sur le mouvement associatif tunisien en France

Hichem Abdessamad

Traducteur. Membre de l'association Nachaz-Dissonnances

Ces notations sont à la fois personnelles et distanciées. Disons qu'il s'agit d'un témoignage rapide et sans doute un peu torturé sur un cheminement dans le mouvement associatif tunisien en France, de l'avènement de Mitterrand à la Révolution en Tunisie, période durant laquelle j'étais immigré à plein temps¹. J'appelle distance cette forme d'ironie qui vient avec le temps et qui permet de dépassionner le souvenir sans se laisser aller au doux cynisme de ceux qui sont revenus de tout.

Je dois auparavant confesser qu'en débarquant en France, je sortais fraîchement d'une autre expérience : la militance dans l'extrême gauche tunisienne. Tout au long des années 1970, l'entrée en politique pour beaucoup de gens de ma génération était une expérience contraignante. Et c'est un euphémisme. Car on s'accommodait de certaines formes de servitude qu'on prenait pour de la discipline. L'engagement était absolu. Le titre de gauchiste, mi fantassin mi prêcheur, repose sur un contrat assez simple : on donne sa parole au seuil de la porte et on renonce quasiment à tout, hormis l'enthousiasme, la foi et l'amitié. Ce n'est pas rien. Mais ce n'est pas tout.

¹ Ce texte étant un témoignage sur une période qui a précédé la Révolution ne comportera que quelques allusions furtives à cet événement. Il convient cependant de signaler que les associations tunisiennes en France évoquées ici ont été très actives dans la « pré » comme dans la post-révolution. Par ailleurs, la grande controverse autour du Collectif du 18 octobre (regroupant l'opposition islamiste et une partie de l'opposition « séculière » en 2005) a eu un prolongement à Paris et provoqué un débat qui a divisé le mouvement associatif des Tunisiens en France. De même un grand mouvement de solidarité avec le « peuple des mines » lors des mobilisations de 2008-2009 au bassin minier, a été organisé par un collectif *ad hoc*. En 2011, outre les manifestations de soutien à l'insurrection tunisienne, une partie des principaux acteurs du mouvement figureront dans la Haute Instance pour la réforme. L'idée d'un Conseil représentatif des migrants tunisien émane du même mouvement. Elle n'a toujours pas été concrétisée. Toutes ces questions nécessitent un travail à part.

Oh, ce n'était pas le syndrome de Stockholm. L'engagement était librement consenti et la servitude volontaire. Le fait est que, par amour du peuple, le grand fétiche abstrait de nos jeunes années, on désapprenait la société concrète. Malgré la chaleur des compagnonnages, l'âpreté jouissive de nos combats, dans le mouvement étudiant en particulier, le moment venu on range nos grands souvenirs et on sort de cette aventure sans regret.

J'ai décrit un jour l'état d'esprit dans lequel on se trouve à l'heure du désengagement : *« Ce n'était pas le retour des enfants prodiges... Nous n'étions pas les enfants perdus d'une gauche meurtrie revenus de leurs rêves et rentrés dans le rang... Non, juste des jeunes gens de retour des chemins buissonniers pour se coltiner les règles élémentaires de la vie : marcher dans la ville, se lever aux matins blêmes pour aller bosser, aimer comme on peut, boire un bon coup, rigoler de bon cœur... »*².

On ne m'y reprendra plus ! C'était la décision farouche que je croyais gravée dans mon for intérieur avant de débarquer à Orly. Plus jamais l'obéissance, plus jamais la contrainte... Et de fil en aiguille plus jamais l'engagement ! C'était les mots d'ordre du nouveau cours libertaire et hédoniste que je voulais donner à ma vie d'immigré. Et pourtant je me suis retrouvé de nouveau « embarqué ». Après quelques années de flânerie entre les bibliothèques et les cafés du Quartier latin, j'avais de nouveau des fourmis dans les jambes. On ne guérit jamais totalement du goût de l'action collective. Le « lutteur de classe » que je croyais être naguère devait cette fois se contenter du statut plus modeste de militant dans le « mouvement-associatif-issu-de-l'immigration »³.

En ce mitan des années 1980, la Mitterrandie avait encore les yeux de Chimène pour ses immigrés. Les étrangers bénéficiaient désormais du droit d'association⁴. Mes nouveaux camarades⁵ cultivaient

² C'était lors des adieux à un grand ami disparu en février 2014, Habib Ben Salah, une des figures marquantes du mouvement étudiant au début des années 1970.

³ André Jeanson, Saïd Bouziri, «Le mouvement associatif immigré », *Hommes et Migrations*, n°1119, février 1989, pp. 54-56 [en ligne] : <https://doi.org/10.3406/homig.1989.1268>

⁴ Janine Ponty. Les étrangers et le droit d'association au XXe siècle. In: Matériaux pour l'histoire de notre temps, n°69, 2003. Regard sur les associations. pp. 24-25 [en ligne] : https://www.persee.fr/doc/mat_0769-3206_2003_num_69_1_402433

⁵ Qui avaient pour noms Kamel Jendoubi, à l'époque secrétaire général de l'UTIT (Union des travailleurs immigrés tunisiens), Mohieddine Cherbib, président de la même association qui

comme moi le goût des manifs et de la querelle des idées. Soit ce qui reste de la politique quand on a tout largué. Or, il y avait un espace légal pour déployer toute la panoplie de la chicane et de l'esprit de contradiction dont nous étions capables. Sans doute aussi pour élaborer quelques idées fortes recueillies au ras de l'effervescence dans les cités, dans les foyers des *chibani* ou dans les rares enclaves de mixité sociale et « ethnique ». On pouvait, à notre manière, tutoyer l'impossible tout en demeurant réalistes. On n'allait pas s'en priver.

Le milieu que j'allais rejoindre était en vérité assez anomique, en tout cas plutôt composite et se prêtait mal aux catégories sommaires des politologues pressés. On y croisait d'anciens militants étudiants qui avaient usé leur culotte à Vincennes ou à Saint-Denis et leurs semelles dans les manifs antiracistes, des exilés politiques, des militants syndicalistes en mal de reconnaissance « communautaire », et surtout des activistes d'extrême gauche recyclés dans l'associatif.

A défaut d'avoir bonne presse dans les lieux de la décision ou dans les grandes formations qui structuraient le champ politique français, ce microcosme bruissait de toutes les nuances de la parole oppositionnelle au pays : nationaliste, marxiste-léniniste, libertaire (pour quelques franc-tireurs du moins). Ces expressions détonnent parce qu'elles s'arrogent et se disputent le porte-parolat de l'immigration profonde, de ceux qu'on appelait encore, mais de moins en moins, les travailleurs immigrés.

Tout ce beau monde n'a jamais cessé d'avoir les yeux rivés sur le *Bled*. Mais on ne fait pas sa vie en pays d'exil – volontaire ou forcé – impunément. Des décennies de convivance dans la « société d'accueil », de fréquentation, même périphérique, de la scène politique française et de l'environnement culturel et intellectuel vont peser lourd sur les parcours individuels et collectif des « associatifs-issus-de... » comme finiront par s'auto-désigner ces acteurs, mi amusés mi-goguenards.

prendra à partir de 1994 le nom plus connu de FTCR (Fédération des Tunisiens citoyens des deux rives), Lakhdhar Ellala, président de l'ATF (Association des Tunisiens en France), Omar Gasmi, Khaled Abichou et bien d'autres.

Pour la commodité du témoignage⁶, je tenterai d'isoler trois séquences dans ces parcours qui correspondent à trois contextes politique successifs :

- Le temps des immigrés ou de « l'immigrature » qui couvre les années post-gaullistes – à la sortie des Trente glorieuses –, sur fond de crise économique naissante, qui sont aussi des années d'épanouissement des luttes « sociétales » et des derniers feux des « compagnons de route », des « porteurs de valises » et de l'intelligentsia poststructuraliste.
- La tentation républicaine qui correspond grossièrement aux années Mitterrand : celles d'une République à deux visages : la « Sociale » qui n'a pas complètement abdiqué et la nationale qui rapplique en fanfare.
- La désaffiliation (par rapport à la « République des républicains ») qui advient progressivement dans le contexte polémique marqué par l'exacerbation identitaire, la haine de l'islam et les interrogations récurrentes sur le devenir des musulmans en France, qui n'en finissent pas de parasiter le débat politique et intellectuel.

La courbe pendulaire, que cette évolution épouse comme on le verra, n'empêche pas les interférences, les tentations contraires qui travaillent le Mouvement associatif de l'immigration, notamment maghrébine (ASIM)⁷ : d'une topique à l'autre, d'une loyauté à l'autre. Je prétends néanmoins que cette incertitude et ces va-et-vient ne sont pas les prodromes du déclassement et de la marginalité, ils sont constitutifs d'une identité politique frontalière tour à tour prégnante ou évanescence.

Migrance*

Au début des années 1970, un cycle économique prend fin. Le gaullisme qui a survécu à 68 ne survivra pas à la crise qui s'annonce, sinon sous la forme de vestiges ou alors comme l'argument d'autorité et

⁶ J'ai hésité entre un récit égotiste, un peu juge un peu partie, et une analyse à « distance » en recourant au subterfuge de « l'observation participante » comme disent les sociologues. S'agissant d'un court témoignage, le narrateur que je suis sera présent de bout en bout, mais en contre-champ d'une histoire finalement subjective.

⁷ Qu'on appellera ASIM dans la suite du texte en reprenant l'acronyme qu'elles se sont données au début des années 2000.

l'alibi républicain de la droite française. Le giscardisme, réincarnation de l'orléanisme, pour reprendre la typologie de René Rémond⁸, ouvre un nouveau cours libéral et annonce la réintégration de la France post-gaullienne dans le giron du « monde libre ». Vu d'en bas, le paysage politique est marqué entre autres traits par l'émergence de nouveaux acteurs : le mouvement féministe, bien sûr, les groupes homosexuels encore à leurs débuts, l'écologie politique naissante et déjà bruyante... C'est dans ce contexte post-soixante-huitard de dynamiques « sociétales » (comme on ne le dit pas encore) qu'émerge la figure du travailleur immigré, bientôt de l'immigré tout court, et dans la foulée celle du mouvement associatif immigré.

Cette émergence est consécutive à l'arrêt de l'immigration massive en 1974 et à l'inauguration des politiques de contrôle des « flux migratoires » et de l'encadrement plus strict du séjour des étrangers. C'est au moment où la figure de l'immigré se pose comme une « question de société », que l'on assiste à la multiplication des associations d'immigrés. Au moment où le travailleur immigré accède au statut de catégorie sociale visible, imaginée et représentée, et bientôt quantifiable et objet de recherche en sciences sociales, s'esquisse la figure du « militant » *sui generis*. Tous les deux sont les enfants de la crise, nés sous les signes croisés du soupçon et de la contestation⁹. Il faut se garder cependant de conclure à une relation de filiation. Le militant est peut-être le cousin du travailleur, mais il n'en est ni l'avant-garde ni l'intellectuel organique quoi qu'en disent les feuilles éphémères du post-gauchisme.

Peut-être faut-il nuancer le tableau : les immigrés commencent à susciter l'intérêt empathique de la gauche intellectuelle en tant qu'ils sont de nouveaux protagonistes des conflits sociaux. Beaucoup gardent encore en mémoire les images jaunies de Sartre, Foucault et Deleuze distribuant des tracts du côté de Barbès.

⁸ Les Droites en France, Aubier, 1992.

⁹ Hichem Abdessamad, « L'exil, la République, le Bled », in Hamadi Redissi, Asma Nouira et Abdelkader Zghal (dir.) *La transition démocratique en Tunisie : état des lieux, T I, Les acteurs*, Tunis, Diwen Édition, 2012.

Certains pionniers de la recherche soulignent déjà que les catégories d'antan sont caduques et que les supplétifs de la reconstruction économique d'après-guerre ont vocation, pour une grande partie, à s'installer à demeure. Déjà, la catégorie de migrant a tendance à s'épaissir : le travailleur venu d'ailleurs était pas plus tard qu'hier un *homo æconomicus* évoluant hors les murs de la République : figure de transit, comme les quartiers du même nom où il loge souvent, le voilà qui s'insinue dans les représentations et dans la recherche sociale. Mais son existence demeure conditionnée : l'immigré ressemble au juif de Sartre, l'un comme l'autre sont tributaire de l'attention (ou de la phobie) majoritaire.

De la même manière, les militants ASIM sont condamné à errer dans les sous-sols de l'arène politique française. À écouter les seuls souvenirs des pionniers, on a l'impression que les nouveaux militants déboulent carrément dans le forum. En réalité, il s'agit tout au plus d'une inclusion inachevée, et encore dans les marges de la gauche politique et associative. Cela tient à la structure jacobine des grands partis, mais aussi à l'orgueil autonomiste revendiqué par les associatifs de la première génération.

Lorsque mes pas m'ont conduit du côté de la rue de Dunkerque, au nord de Paris, où nombre d'associations avaient élu domicile, j'accédais à un monde à mille lieux de mes préjugés de pré-retraité du gauchisme. Les locaux de l'UTIT en particulier grouillaient de jeunes gens affairés, et les bureaux étaient tous équipés d'ordinateurs (dont celui du « permanent » muni d'un disque dur, c'était le « must » à l'époque)... Heureusement, des rires et quelques éclats de voix au timbre typique, chaleureux et insolent, sont venus me rassurer : je suis bien en territoire militant. Je devais très vite rattraper mon retard. J'ai eu tout d'abord droit à un topo détaillé sur les composantes essentielles du mouvement. Quelles sont donc ces associations ?

Ce que j'ai noté en premier, c'est la quasi-absence des Algériens dans ce milieu ou alors à titre individuel. L'Amicale des Algériens en

France, instrument d'encadrement du FLN¹⁰, forte de ses dizaines de milliers de cotisants enserme la population algérienne dans des réseaux clientélistes d'une rare efficacité. En l'absence de structures autonomes, seuls les dissidents s'inscrivent individuellement dans la mouvance ASIM¹¹. L'Association des Marocains en France (AMF)¹², créée dès 1961 par les amis de Mehdi Ben Barka réussit en revanche à se faire entendre et à inquiéter le *Makhzen* qui entendait exercer un contrôle exclusif sur la population marocaine en France¹³.

Les militants tunisiens, eux, se regroupent dans des structures éphémères ou pérennes comme l'Union des travailleurs immigrés tunisiens (UTIT, 1974), fondée par un groupe « marxiste-léniniste » issue du mouvement Perspectives¹⁴.

Ces divers groupes constituent la queue de comète d'un milieu aussi exigu que grouillant où beaucoup de militants font des passages plus ou moins durables, où quelques figures s'installent et où dominent des structures transnationales comme les Comités Palestine (1970) regroupant des Maghrébins et des « maos » de la Gauche prolétarienne, et surtout le Mouvement des travailleurs arabes¹⁵. La « mission » revendiquée par ces groupes est la constitution d'une arrière-garde de la « lutte sociale et nationale » au pays. La fidélité au bled suppose l'absence à la politique au pays d'exil. La posture était, on le devine, intenable dans la durée.

¹⁰ Jean-Charles Scagnetti, *La Wilaya hexagonale. L'Algérie et son émigration, une histoire d'identités (1962-1988)*, thèse de doctorat, Université Nice Sophia Antipolis, 2015, sous dir. Ralph Schor.

¹¹ Des figures comme Mohamed Harbi, dissident historique du FLN devenu le grand historien que l'on sait, ou de Larbi Abssi ancien de la Fédération FLN de Paris, sont partout accueillis comme de prestigieux aînés.

¹² L'Association des travailleurs marocains en France, issue d'une scission de l'AMF verra le jour en 1982 et sera tout aussi active que son aînée.

¹³ Pour plus de détail, Mohsen Dridi, *L'immigration de A à Z*, publication FTCE, 2007. Cet ouvrage, qui est une véritable mine de renseignements sur les ASIM, est consultable sur le blog de l'auteur : menzelbourguiba-ex-ferryville.over-blog.com/2017/02/qu-est-ce-que-l-immigration-de-a-a-z.html

¹⁴ Je me permets de renvoyer à l'ouvrage collectif, Hichem Abdessamad (dir.), *Soixante-huit en Tunisie. Le mythe et le patrimoine*, Tunis, Mots passants, 2019.

¹⁵ Créé en 1972, par des membres des Comités Palestine, dans un contexte de montée du racisme. Implanté dans le 18^{ème} arrondissement de Paris et dans le quartier de la Porte d'Aix à Marseille. Les militants du MTA seront très actifs lors des mobilisations des sans-papiers en 1972/73 et des luttes des foyers Sonacotra. Certains d'entre eux vont participer à nombre de manifestations culturelles puis, en 1979, au lancement du journal *Sans-frontière*. Cf. Mohsen Dridi, *op. cit.*

Illustration tragi-comique de cette politique du dos tourné à la France : au moment où s'esquisse le débat sur le droit de vote des étrangers¹⁶, le MTA, l'UTIT et l'AMF s'en vont répéter à qui veut bien les écouter (dans les groupuscules d'extrême gauche française) leur hostilité à l'implication des immigrés dans des enjeux franco-français et accusaient les rares partisans de cette revendication d'apostasie nationale.

Pourtant, nombre de militants ne font pas mystère de leur sympathie, sinon de leur affiliation à des groupements réputés internationalistes. Le fait est que cet internationalisme demeure flou et qu'il est occulté par l'affichage ostentatoire de l'appartenance à la nation arabe. Il ne faut pas oublier que les années 1970, pour les opposants réfugiés en France surtout, sont aussi des « années palestiniennes ». Des pans entiers du gauchisme tunisien développaient un discours qui n'était qu'une adaptation mimétique du nationalisme à phraséologie marxiste en cours dans la gauche palestinienne. Cette tendance était un véritable retour du pendule par rapport à la première génération de la gauche maghrébine.

Au cours des années soixante, celle-ci, très active en France, puisait souvent ses références dans le patrimoine de la gauche française¹⁷. Le mouvement de compas opéré au cours des années soixante-dix va réorienter les regards vers le Machrek et la Palestine. Le pays d'accueil s'en trouve réduit à une terre d'exil (forcément provisoire) et d'appoint aux luttes dans les pays d'origine. Au demeurant, les textes des tracts et des publications des divers collectifs et associations étaient désormais rédigés en arabe.

Cette projection politique en dehors de l'Hexagone et la priorité absolue des revendications spécifiques des immigrés, encadrées par des immigrés, avec les mots des immigrés étaient caractéristiques de ce qu'on appelait l'autonomie pour ne pas encourir l'opprobre de l'enfermement communautaire. Trois moments forts, quasiment

¹⁶ Sur l'historique du débat autour du droit de vote des étrangers, voir Mohsen Dridi, op. cit.

¹⁷ Voir Michaël Béchir Ayari, *Le prix de l'engagement politique dans la Tunisie autoritaire : gauchistes et islamistes sous Bourguiba et Ben Ali (1957-2011)*, Paris, Karthala-IRMC, 2017.

mythiques dans l'histoire des ASIM, scandent ce temps des premières mobilisations :

- La grève de la faim pour l'obtention de la carte de séjour déclenchée contre les circulaires Fontanet Marcellin en 1972/73 : des dizaines de « sans-papiers », avant la lettre, observent un jeûne de plusieurs jours dans le Midi et à Paris.
- La grève générale contre le racisme (sans doute le point d'orgue des mobilisations « immigrées »), lancée en septembre 1973. Le succès mitigé de cette grève, partie de Marseille pour s'étendre à tout le territoire, démontre qu'en matière de lutte contre le racisme, le solipsisme n'est guère de bonne politique.
- La longue grève des loyers déclenchée par les résidents des foyers SONACOTRA, entre 1973 et 1979 (l'apogée de la mobilisation se situant entre 1974 et 1975), grèves coordonnées notamment par le MTA.

On n'en est pas encore à l'idée de continuum entre les séquences coloniales et « post-coloniale », mais à l'attachement à la spécificité sociale et culturelle des travailleurs venus du « Maghreb arabe » qui se distinguent des travailleurs autochtones : une condition transitoire, des revendications à part et un regard accroché à un autre horizon. Bien sûr, les mots d'ordre « Français-immigrés, même patron même combat » brandis par les syndicats « de classe », qui feront florès à partir des années 1980, se font déjà entendre. Des syndicalistes d'origine maghrébine les reprennent volontiers à leur compte. La perception des immigrants comme une composante de la classe ouvrière participe de la recomposition du mouvement syndical quelques années avant le 10 mai 1981, mais l'essentiel des militants de l'immigration gardent encore la tête ailleurs et s'accrochent à un entre-soi quasi obsidional : l'immigrature.

L'intégration, une notion usagée

Cette deuxième séquence correspond en gros aux années Mitterrand. Après une période de flottement et de célébration du droit à la différence, la notion d'intégration va investir les discours et s'ériger en leitmotiv des politiques de l'immigration. La question de l'intégration

en France expose à tous les malentendus. Cela tient d'abord à la polysémie d'une notion qui n'a cessé de circuler dans tous les registres, des grands textes de Durkheim au discours colonial, de la nouvelle sociologie de l'immigration au club de réflexion de toutes les nuances de la gauche française, au café du commerce... et retour : puisque, comme de juste, une démocratie d'opinion digne de ce nom fait grand cas des lieux d'expression de l'humeur populaire.

Pour le mouvement que je venais de rejoindre, et qui sortait frais émoulu de l'apprentissage « immigriste » le mot sentait le soufre. D'abord parce qu'il réactivait la rhétorique de la quatrième République. Celle-ci, en recourant au substantif « intégration », était à la recherche d'un second souffle colonial et tentait désespérément d'accréditer son offre de co-souveraineté à un monde indigène qui avait basculé dans la revendication de séparation. La référence au colonialisme, même crépusculaire, provoquait d'emblée des haut-le-cœur. Seulement, l'histoire a ses ruses et « état de grâce » aidant, le mot finit par constituer un moyen terme tout compte fait acceptable entre les notions d'insertion et d'assimilation. Le premier finit par s'effilocher comme un non-concept, politiquement inconsistant, tout juste utile aux travailleurs sociaux ; le second est lesté d'un inconscient colonial trop lourd à porter.

En ces années d'étreintes de la gauche au pouvoir, le fond de l'air est encore hospitalier. Quelques mesures essentielles seront prises qui pèseront dans la réception du discours intégrationniste : l'instauration de la carte unique en 1984 et au préalable l'élargissement du droit associatif aux étrangers après l'abrogation en 1982 des décrets de 1939. Ces deux mesures, parmi d'autres, opèrent une petite révolution : le statut juridique de l'immigré hier désarticulé, tantôt travailleur (« voici ma carte de travail »), tantôt séjournant (« voilà ma carte de séjour ») gagne en cohérence : l'étranger « régulier » est désormais un résident doté de la « carte unique » du même nom et d'un droit à l'expression démocratique.

A peine rassurés par ces marques de bonne volonté, les lendemains désenchantés du 10 mai 1981 n'allaient pas tarder. Nous en étions encore à nous écarquiller les yeux et à découvrir la scène « démocratique » française, à nous dire que finalement « la République a du bon » lorsque les premières alertes surviennent. Curieusement, elles

provenaient des gardiens du Temple, des intellectuels néo-républicains préposés à la sauvegarde de « l'exception française ».

La République, nous dit-on, est par bonheur daltonienne et ne perçoit que les individus qui se délestent de leurs attributs micro-communautaires au seuil de la « communauté des citoyens », la seule qui vaille. Comme l'écrit Pierre Rosanvallon : « *Il n'y a que deux façons de concevoir positivement la nécessaire intégration des étrangers résidant dans une société : l'assimilation politique dans la nation, par le biais de la naturalisation, avec ce qu'elle suppose comme inscription dans une histoire et dans une culture politique, et l'insertion économique et sociale dans la société civile. Il n'y a pas de troisième voie possible. La citoyenneté, comme la nationalité ne se partage pas* »¹⁸.

Patrick Weil¹⁹ répète, pour sa part, que la réussite de toute politique intégrationniste suppose un consensus qui permette de dépolitiser la question immigrée. En même temps, il ne cesse de défendre dans son grand opus la nécessité d'une politique audacieuse afin de sortir de l'épuration des ordonnances de 1945 marquées par l'empreinte populationniste d'un Georges Mauco, pétainiste notoire repêché par De Gaulle. Le consensus est décidément un combat et la thèse de l'un des principaux architectes du « modèle républicain » est de bout en bout prise dans ce *double bind*.

Mais l'ambiguïté majeure reste la place inamovible, de l'étranger dans la définition du moi national, voire l'impossibilité de récuser la catégorie d'étranger. A l'heure de l'Europe, l'étrangeté se décline en cercles concentriques : le citoyen européen qui aurait une vocation naturelle à se franciser et l'étranger originaire d'un pays « tiers » (selon le jargon adopté après Maastricht en 1992) appelé lui à une « acculturation à la modernité » selon la douce injonction de Dominique Schnapper²⁰. Au-delà de l'essentialisation culturelle des uns et des autres, cette conception assigne *ipso facto* une catégorie d'étrangers à un *no man's land* pré-moderne tout en postulant une autochtonie où la

¹⁸ Pierre Rosanvallon, *Le Sacre du Citoyen*, Gallimard, 1992.

¹⁹ Patrick Weil, *La France et ses étrangers. L'aventure d'une politique d'immigration 1938-1991*, Paris, Éditions Calmann-Lévy, 1991.

²⁰ Dominique Schnapper, « Modernité et acculturations », *Communications* N° 43, Année 1986.

République est reçue en héritage. C'est sans doute ce qui explique la révision du droit du sol en 1987/1988, sous les auspices de la Commission de la nationalité et l'instauration, pour les enfants d'immigrés, de l'accès volontaire et conditionné à la nationalité au lieu de la simple naissance.

Une autre double contrainte pèse sur le modèle d'intégration : l'idée républicaine est dotée de bras séculiers et de capacités institutionnelles à même de concrétiser l'intégration : l'école publique et son ascenseur social, la fonction tribunicienne des partis et des syndicats, la conscription et quelques institutions *ad hoc*²¹... Le problème est que les vertus intégrationnistes de la République sont magnifiées à l'heure même où l'école est dite en crise, surtout en ces « territoires perdus de la République » que seraient devenus les quartiers populaires. Par ailleurs, la conscription est abolie, le taux de syndicalisation en France est l'un des plus faibles d'Europe, les grands partis sont sur le déclin...

Les associatifs ASIM ont été pris de cours par un discours en forme de douche écossaise. Ils vont se tenir sur la réserve, légitimement sceptiques dans un contexte marqué par le chassé croisé des promesses et des menaces. Promesses de nouveaux espaces de citoyenneté négociables pied à pied et menaces d'un retour de bâton.

Ce que l'on a appelé les années Mitterrand sont aussi les années du retour en grâce et de la percée sociale et politique de l'extrême droite qui s'implante dans les quartiers populaires à commencer par l'ancienne « ceinture rouge »²². Le discours républicain, et le volet intégrationniste qui lui est annexe apparaissait pour beaucoup comme un pis aller pour élargir le camp de la résistance contre le racisme, qui gagne chaque année du terrain, et ses succédanés qui s'infiltrèrent dans les interstices de la société politique.

Blanchis sous le harnais, les ASIM gagnent en respectabilité institutionnelle mais mobilisent moins que du temps des « sonacos » et

²¹ Principalement le Fonds d'action sociale (FAS) destiné à financer les activités en faveur de « l'intégration ». Ce fonds survivra sous d'autres labels avant d'être réduit à la portion congrue par les critères marchands appliqués à la promotion de l'action civique et sociale.

²² La grande banlieue parisienne qui a longtemps été le terrain de prédilection du communisme municipal.

de la « grève immigrée ». D'autant que les vieilles ASIM se retrouvent concurrencées, parfois même chahutées par les nouveaux venus sur la scène associative : d'un côté SOS racisme vit encore ses beaux jours se posant en relais efficace du discours républicain jusque dans les cités, et d'un autre côté des centaines d'associations et de collectifs de « jeunes-de-banlieues » fleurissent en région parisienne comme en Province²³. La Marche pour l'égalité et contre le racisme dite « Marche des beurs » de 1983²⁴ constitue à cet égard un moment de dévoilement du changement de configuration du monde associatif issu de l'immigration consécutif à la fin du mythe du retour. Le coup de jeune brusquement révélé est aussi l'annonce de nouvelles formes de contestation plus radicales.

Dans un premier temps, les ASIM aiguillonnées par leurs cadets vont accompagner le mouvement « beur », prendre leurs distances par rapport à l'antiracisme instrumental de la « génération Mitterrand », et exprimer régulièrement leur impatience face aux ratés des « politiques de la ville »... Mais, ils campent au cœur du dilemme : la République ou la ghettoïsation politique. Alors que les nouvelles générations assument tout confusément : la mémoire du père et une appartenance décomplexée, débraillée et provocatrice au pays natal (« j'y suis, j'y reste » proclame une affiche à succès des années 1980).

Pendant ce temps, les ASIM continuent à se tenir sur le fil du rasoir. Il fallait une issue, un discours à double détente : Les associations en rangs dispersés ou regroupées vont bon an mal an bricoler un mode d'existence aléatoire, ou plutôt ondulant. Pendant des années les responsables associatifs vont s'exercer à passer de la harangue de meeting au parler institutionnel, des cercles enfumés et bruyants des joutes militantes aux allées de la négociation policée avec les bailleurs. Tout se passe comme si l'ubiquité suppléait à la duplicité. Les arrangements sur les mots permettent provisoirement de s'en tirer à bon

²³ **Antoine** Dumont, « L'état des recherches sur les associations de migrants internationaux », *Revue européenne des migrations internationales* vol. 26 - n°2, 2010 [En ligne], <http://journals.openedition.org/remi/5147>.

²⁴ Abdellali Hajjat, *La marche pour l'égalité et contre le racisme*, Paris, Ed Amsterdam, 2014 ; Piero-D. Galloro, « La marche pour l'égalité des droits et contre le racisme. Une tentative de démonstration ? », *Hommes & Migrations*, n° 1313, 2016/1, p. 19-26, [en ligne] : <https://www.cairn.info/revue-hommes-et-migrations-2016-1-page-19.htm>

compte : après tout la République est une auberge espagnole. On y croise Jaurès, de Gaulle et Le Pen. Il faut juste ménager ses fréquentations et se munir d'une longue cuillère au cas où...

Il n'empêche, l'inconfort de cette posture est de moins en moins supportable. L'institutionnalisation était désirée et répudiée, vécue à la fois comme une nécessité pour l'insertion dans l'économie sociale à la française, et en même temps comme le long remord de ceux qui n'ont jamais largué les amarres avec la politique sauvage des années d'exil ni complètement oublié le pays. Si je t'oublie Tunis...

Un retour imaginaire d'exil ?

Les ASIM sont assez pragmatiques pour s'adapter aux contextes et aux retournements parfois brusques de la politique française, sans renoncer à une identité de résistance articulant un certain credo social à l'éthique antiraciste. La résistible adhésion à l'idée républicaine a toujours ménagé des lignes de fuite : la prise en compte du fait migratoire impliquait la subversion permanente de l'universalisme triomphal et euro-centré des Lumières. Et surtout la République des immigrés a une connotation sociale prononcée. D'où la défiance vis-à-vis des vulgates abstraites, même celle du progressisme jacobin toujours travaillé par les vieux démons du nationalisme.

Puis vint 1989. Année double, année faste et néfaste. Elle a commencé par les fêtes du bicentenaire de la Révolution française. Tonton²⁵ venait d'être réélu et la célébration s'annonçait sous de bons auspices. Laissant de côté nos vieilles méfiances, nous n'avons pas boudé notre plaisir. L'UTIT a même organisé un cycle de fêtes et de conférences sous le label coloré « la chéchia et le bonnet phrygien ».

Sur ces entrefaites advient l'affaire de Creil²⁶ en octobre de la même année. La première affaire des « voiles » et autres « foulards

²⁵ Sobriquet du Canard enchaîné pour Mitterrand, repris affectueusement par une grande partie de la gauche et popularisé par le chanteur Renaud et d'autres, avant de déchanter.

²⁶ Du nom d'une petite ville de l'Oise dans ce qu'on appelle aujourd'hui la région des Hauts-de-France. Le principal du collège, ayant décidé d'expulser 3 élèves qui ont refusé d'enlever leur foulard (considéré comme un signe religieux) en classe, déclenche le premier épisode d'un feuilleton polémique qui dure encore.

islamiques ». Parmi nous, beaucoup se sont esclaffés. D'autres ont dédaigneusement décidé que cela ne nous regardait pas, qu'il y avait sans doute quelque complot « frériste » là-dessous... Je me souviens que Moha Cherbib a tout de suite dit que cette affaire était un signe des temps et qu'elle nous collera aux mains comme le sparadrap du capitaine Haddock. Comme souvent, il a eu le nez creux.

Tout au long des années 1990 puis 2000, le débat public sera, en effet, fortement marqué par une levée « républicaine » tour à tour contre les musulmans ou les sans papiers. La vieille thématique du péril étranger va même reprendre du service. Deux modernes incarnations : la fille voilée et le sans papier, la première figurant la prolifération, le trop-plein d'altérité et le second l'insinuation sournoise de l'étranger insaisissable. Le trop visible et l'invisible, l'intruse et le passe-muraille...

La figure du musulman qui a fini par remplacer celle du travailleur immigré, va devenir le cœur de cible de l'extrême droite puis de la droite et de proche en proche de secteurs grandissant de la gauche de gouvernement²⁷. Le racisme « petit-blanc » dont l'extrême droites et les droites extrêmes faisaient leur miel électoral va s'effacer derrière une islamophobie différentielle dont la virulence, modulée d'un bout à l'autre du spectre, ne cesse de monter en puissance à chaque échéance électorale jusqu'à devenir aujourd'hui l'ultime argument d'un État en mal de reconnaissance populaire. L'État, mais aussi les intellectuels d'Etat, cet avatar tératologique de l'intellectuel engagé d'antan.

Ce contexte s'emboîte dans un autre, géopolitique celui-là. L'islam continue à travailler en profondeur « l'arrière-pays » méditerranéen. Il ne s'agit plus du spectre de l'islamisme, comme on pouvait encore le dire au plus fort de la guerre civile algérienne, mais des transformations, sourdes ou à ciel ouvert, qui affectent les sociétés maghrébines et génèrent de nouvelles sociabilités polarisant de plus en plus les mœurs et les comportements politiques autour de référents islamiques. L'islam politique « de papa » lui-même n'y retrouve plus ses petits. Cette évolution inédite embarrasse aussi bien les prophètes de la fin de l'islam politique que les Cassandre de l'islamisation... du monde

²⁷ Abdellali Hajjat, Mohammed Marwan (dir.), *Islamophobie. Comment les élites françaises fabriquent le « problème musulman »*, Paris, La Découverte, « Poche / Essais », 2016.

musulman. Ce qui nous intéresse ici, c'est la convergence des dérives islamophobes, l'islamisation ambiguë du débat politique au sud de la méditerranée et les réactions en chaîne qui s'en suivent : la difficulté grandissante d'envisager le politique en termes autres que culturalistes, le brouillage identitaire de la question sociale et, conséquence ultime, la dé-sécularisation rampante du débat politique.

On sait désormais que le culturalisme d'État, en France, peut prendre un ton ultra-républicain et développer un véritable « marché politique de l'ethnisation »²⁸. Ce que l'on sait moins ce sont les conséquences de l'éclipse du paradigme social dans le discours d'une partie des gauches maghrébines et de leurs succursales diasporiques. Autrement dit, la capillarité nouvelle et brutale entre le discours laïc et le discours islamisant. A telle enseigne que les termes douteux du débat sur « l'identité nationale » déclenché en France auraient pu être repris à leur compte par de larges secteurs des élites ci-devant laïques, en Tunisie par exemple, obnubilées par les fantômes de l'identité²⁹. A l'heure même où l'islam politique démontre que ses capacités à mobiliser ne sont ni illimités ni durables, une partie de la classe politique séculière précède sa propre défaite en se faisant culturaliste.

Dans les milieux de l'immigration, la première manifestation de « repli » c'est d'abord la fortune nouvelle des associations dites « musulmanes ». Non pas celles « immigrés de souche » comme l'UOIF³⁰ qui, elles, se notabilisent et se posent en interlocuteur présentable de l'État, mais celles des associations de jeunes revendiquant l'héritage de la « Marche des beurs »³¹ de 1983. La deuxième observation, c'est la confusion des langues entre ces nouveaux venus dans la scène associative et les vieilles associations en mal de relégitimation, voire la surenchère qui les oppose et les rapproche quant

²⁸ Voir Jean-Loup Amselle, *Vers un multiculturalisme français. L'empire de la coutume*, Champs essais, 2010.

²⁹ On se souvient du refus par le PDP, le principal parti d'opposition sous Ben Ali, de signer la pétition pour l'égalité en héritage, refus dont on retrouvera de vagues échos dans les hésitations de telle formation de gauche, après la révolution, arguant que l'heure n'est pas propice (*mouch waqtou*)

³⁰ L'Union des organisations islamiques de France.

³¹ L'un des plus dynamiques étant le Collectif des musulmans de France issu de l'association des Jeunes musulmans de Lyon.

à l'offre discursive nouvelle. Ces dernières faisaient, jadis et naguère, de la laïcité le socle indérogeable de la revendication de citoyenneté.

On a assisté après à un dialogue à front renversé entre les deux générations d'associations : au lieu que les « jeunes », sur le ton de la bravade, et à l'unisson d'un Tariq Ramadan (du temps de sa superbe avant ses dernières mésaventures), ne cessent de mettre en avant la laïcité républicaine, bien comprise, comme la garantie d'épanouissement de l'islam de France, les ASIM, insistent sur les discriminations dont sont victimes les musulmans en mettant parfois sous le boisseau l'argumentaire laïcisant.

Corrélativement, le souci de la mémoire glisse parfois vers la rhétorique victimaire, renforcé par la réception dans le milieu migrant de la vague postcoloniale, jusque dans ses versions abâtardies. L'illustration en est évidemment la percée du Mouvement des indigènes de la République. Rappelons que les associations label ASIM ont toutes signé l'appel fondateur de ce mouvement en 2005³². Passé les premiers émois qu'il a provoqué dans les médias, ce mouvement a perdu de son éclat. Les chercheurs³³ les plus sérieux ont relevé le décalage entre le discours « décolonial » de célébration des quartiers populaires et la faible implantation du MIR dans les mêmes quartiers. Au reste, la convocation des mânes de Frantz Fanon et des Black panthers et la racisation des luttes de l'immigration est tout à fait congruente avec le « multiculturalisme républicain » (l'oxymore n'en est pas un).

La question des Indigènes de la République mérite qu'on y revienne tant elle dévoile les impensés, les embarras et les renoncements de la génération ASIM. Au-delà du talent incontestable de Sadri Khiari, des provocations saumâtres de Houria Boutheldja³⁴, ce qu'il faut noter c'est l'incroyable panique intellectuelle qu'ils ont provoqué chez les

³² L'auteur de ces lignes aussi qui n'a pas fini de le regretter. L'appel, daté de janvier 2005, était intitulé « Nous sommes les indigènes de la République ! » [en ligne] : <http://indigenes-republique.fr/le-p-i-r/appele-des-indigenes-de-la-republique/>

³³ Voir Ahmed Boubeker, Abdellali Hajjat (dir.), *Histoire politique des immigrations (post)coloniales. France, 1920-2008*, Paris, Ed. Amsterdam, 2008.

³⁴ Respectivement inspirateur (et théoricien) et principale porte-parole du Mouvement des indigènes de la République (MIR) transformé depuis en Parti des indigènes de la République (PIR).